شؤون فلسطينية

ايلول / تشرين الاول (سبتمبر / اكتوبر) ١٩٨٦

١٦٢ ـ ١٦٣

شؤون فلسطينية

١٦٢ ١٦٣

ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٦

SHU'UN FILASTINIYAH
(Palestine Affairs)
No. 162 - 163, September - October 1986

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by
Al - Abhath Publishing Co. Ltd.
92 Gregoris Afxentiou Street,
P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription
Surface Mail: Eygpt, Lebanon & Syria - Individuals: $30, Institutions: $40; other Arab countries - Individuals: $40, Institutions: $60; Europe: $60; U.S.A. & elsewhere: $75

الثمن : ٢٠ ل. في لبنـان ، ١٦ ل. في سوريا ، ١ دينار في الاردن والكويت ، ١,٥ جنيه في مصر والسـودان ، ١,٥ دينار في العراق وليبيا ، ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ، ١ دينار في تونس ، ١٠ دراهم في المغرب ، ١٠ دنانير في الجزائر ، ١,٥ دولار في الاقطار العربية الاخرى

شؤون فلسطينية

١٦٢ ـ ١٦٣ ايلول/تشرين الأول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٦

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

المحتويات

٣	في «التقاليد» المهجرية: ملهاة «الوحدة الوطنية»	صبري جريس
١٥	الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال الاسرائيلي	د. وليد مصطفى
٣٨	امن البحر الاحمر والعمل العربي المشترك	د. جهاد عودة
٤٧	سياسة اميركا الخارجية تجاه القضايا العربية	د. محمد ربيع

وثائق

٦٠	اللجنة التنفيذية تبحث في المستجدات وتتخذ القرارات والخطوات اللازمة	
٦٣	نص البيان المشترك المغربي ـ الاسرائيلي؛ خطاب الملك الحسن الثاني حول لقائه شمعون بيرس	
٧٠	الخطة الخمسية الاردنية لتطوير المناطق المحتلة، اقتصادياً واجتماعياً	
٧٧	مشروع ابراهام كاتس ـ عوز لحل مشكلة قطاع غزة	

تقارير

٨٣	العلاقات الفلسطينية ـ المصرية الرسمية منذ زيارة عرفات لمصر (١٩٨٣/١٢/٢٢) لغاية «اعلان القاهرة» (١٩٨٥/١١/٧)	سميح شبيب
٩٥	«السنوات الخمس لتحسين المعيشة»: خطة لـ «تطوير» النفوذ الاردني	ربعي المدهون
١٠٣	تعقيباً على اغلاق مكاتب م.ت.ف: اسرائيل تبارك الخطوة الاردنية	صلاح عبدالله

مراجعات

١٠٨	في الكتابة حول الصهيونية: جريس تميّز واضاف	عبدالله صخي

شهريات

١٢١	المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: ثلاثة اهتمامات فلسطينية	س. ش.

١٢٤ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
الحسن الثاني قوّم تحركه: قمة ايفران فشلت — احمد شاهين
١٢٩ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
بوش نقل «المفاجأة الصغيرة»
وعاد بدون «المفاجأة الكبيرة» — محمود الخطيب
١٣٦ اسرائيليات:
قمة ايفران ـ خاتمة علنية لمسار طويل — هاني العبدالله
... و «قمة الاسكندرية» لتسخين علاقة باردة — خليل السعدي
١٥٨ المناطق المحتلة:
واشنطن ـ تل ابيب ـ عمان: محاولة لاقتناص «البديل» — ر. م.

يوميات
١٦٩ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٩٨٥/٧/١ إلى ١٩٨٦/٨/٣١**

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان سمير سلامة

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المدير العام: **صبري جريس**

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd.
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614, Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد عادي] في سوريا ومصر ولبنان ـ للافراد ٣٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً □ في الدول العربية الاخرى ـ للافراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً □ في اوروبا ٦٠ دولاراً □ في الولايات المتحدة وباقي دول العالم ٧٥ دولاراً

في «التقاليد» المهجرية:
ملهاة «الوحدة الوطنية»

صبري جريس

قصة ابريق الزيت، المعروفة، ايضاً، بأسم «الوحدة الوطنية»، لا تنتهي. انها لا تختفي فترة الا لتعود، مجدداً، بـ «زخم» أشد، فتخلع ثوباً وتلبس آخر، وتدفع العديدين نحو الاوهام والاحلام والمتاهات، وتلحق، بالمحصلة، افدح الاضرار بالعمل الوطني الفلسطيني، من حيث انها لا تستطيع ان توجه الانظار الا نحو المشاكل الهامشية. والنتيجة هي، بالطبع، التغطية على المشاكل الحقيقية الملحة وتجنب معالجتها والتلهي بالشعارات، على ما يتبع ذلك، عادة، من كوارث.

وفي التنـظير لما يعتبـر محاسن ما يسمى «الوحدة الوطنية»، تلعب بعض التنظيمات الفلسطينية (ايام «الفخفخة» في بيروت كانت تسمى «فصائل») وخصوصاً المستيسرة منها، وبعض «زعماء» المنظمات الشعبية، اضافة الى بعض المتشددين والمستقلين، هنا وهناك، دوراً بارزاً للغاية. فهؤلاء لا ينفكون يسعون الى تلك الوحدة، ولا يدخرون وسعاً في تحقيقها، ولا يتعبون من العمل لاجلها بهمّة واجتهاد ونشاط ومثابرة تثير الاستغراب، وفي احيان كثيرة: الشبهات.

وحتى لا يُحمل التعاطي مع هذا الموضوع على غير موضعه، تجدر الاشارة الى ان مجمل المعطيات المتوفرة، والاوضاع السائدة، لا تدع مجالاً كبيراً للشك في ان خطر تلك الوحدة، بما تجره عادة من عقم في التفكير وشلل في الاداء، غير وارد. فالواقع الذي تبلور خلال السنين الاخيرة، على صعد عدة، لا يسمح بعودة مثل هذه الوحدة، وان عادت، فلن تكون الا ظاهرية، وحتى في وضعها هذا لن تستمر طويلاً. وان كانت هنالك حاجة للتعامل مع هذا الموضوع، فانها ناجمة، اساساً، عن ضرورة التصدي للـ «فكر» والممارسات المهجرية ومحاولة الاسهام في الكشف عن حقيقتها.

حكاية «الاجماع الوطني»

ينطلق متعاطو «الوحدة الوطنية»، في محاولاتهم ترويج بضاعتهم (وبالمدى الذي يمكن

معـه فهمهم)، من فرضية أساسية مفادها ان الخير، كل الخير، يكمن في مفتاح سحري يُسمى «الاجمـاع الوطني»، يُفتـرض ان يحكم كافة نشاطات منظمة التحرير الفلسطينية وقراراتها واساليب عملها، بما في ذلك حتى التنفس ضمن اطرها، باعتبارها «اطاراً» لما يسمى «جبهة وطنية عريضة» تضم «القوى الوطنية كافة».

ولأول وهلة، يبدو هذا المطلب ظريفاً ولطيفاً ومنطقياً ومعقولاً، وحتى وطنياً؛ الا ان نظرة نقـدية واقعية سريعة للغاية اليه تظهر مدى التضليل وسخف التفكير السياسي ومحاولات الضحك على الذقون الكامنة فيه. فمن الناحية المبدئية الصرفة، اولاً، ليس هناك، ولا يمكن ان يكون، ما يسمى «اجماعاً وطنياً»، نظراً لتعارض مثل هذه السخافات مع الطبيعة البشرية ذاتها. اذ لا يعقل، ببساطة، ان يكون كافة ابناء شعب او مجتمع ما، وكل تنظيماته وقواه السياسية ذات رأي واحد وموحّد؛ فتعدد وجهات النظر وتباين الاجتهادات يلازم البشر منذ خُلقوا. وحتى لدى انظمة آخر زمان، الفاشية التقليدية او الفاشية المستيسرة منها، وهي آخر طبعات ما وصل اليه الفكر البشري من تخلف، حيث يسود حكم الحزب الواحد أو الدكتاتور الاوحـد، ليس هنـالك «اجماع وطني»، بل كبت وقمع، ينفجر، دائماً وابداً، في مسلسلات متتالية، على شكل عمليات تصفية، كثيراً ما تكون جسدية. ولسنا هنا، على كل حال، في صدد تقويم النظم السياسية او الاجتماعية السائدة في العالم، على اختلاف انواعها، بل ان ما يهمنا، اساساً، هو الوضع الفلسطيني بالذات. وفي هذا الصدد، ثانياً، لا بد من الاشارة والتأكيد والتذكير بانه لم يكن هنالك، عملياً وفي حقيقة الامر، ما يمكن ان يسمى «اجماعاً وطنيـاً» في وقت من الاوقـات. وتكفي نظرة بسيـطة الى اساليب العمل الفلسطيني، خلال العقدين الاخيرين، لتثبت ذلك، بما لا يدع مجالاً للشك.

ان «الاجماع الوطني» اياه يتجلى ويتحقق، على حد رأي المستيسرين (وبقدر ما نستطيع فهم ذلك «الرأي» السديد)، في ضمان تمثيل القوى والمنظمات الفلسطينية كافة، مهما كان مدى قزميتهـا، وكـذلك بعض «الشخصيـات» في مؤسسـات منـظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها، وخصوصاً «القيادية» منها (ولسبب ما يحلو لهؤلاء التحدث بمصطلحات «قيادة» و «قـادة»)، وذلك على شكل تخصيص مواقع ومناصب لها وفق نظام الكوتا، اي الحصة المحددة سلفاً. وكذلك ـ وهذا هو الاكثر اهمية ـ صوغ سياسة المنظمة واستراتيجيتها بما ترضى عنه تلك المجموعات، بعد صبغها بدهان مستيسر رافض وعنتري (دون ان يكون له ما يدعمه من قوة)، وبالتالي ينبغي على الجميع الامتناع عن اي تحرك او اتخاذ اي اجراء لا يرضى عنه الجميع، اي خلق حالة من الشلل وفرض رأي الاقلية على الاكثرية عنوة ـ وهذا هو الاكثر استفزازاً.

ولا يقف الامر عند هذا الحد، بل ان هذا «الفكر» المهجري السديد يغلف بشعارات وطنية ويعرض كمطلب واتجاه «وطني» (كذا !)، بجرأة ومثابرة وحماس تكاد تكون منقطعة النظير. والواقع والحقيقة ليسا كذلك، أبداً، واصبح من غير المستحسن السكوت على ذلك.

الصغار همومهم صغيرة

ان الشرط الاول من «القاعدة» الاساسية في «علم» «الاجماع الوطني» كان قائماً ومعمولاً به لفترة غير قصيرة. فخلال السبعينات بأسرها وحتى كارثة لبنان العام ١٩٨٢ كانت الهيئات

«القيـاديـة» لمنـظمة التحرير الفلسطينية، وعلى وجه التحديد المجلس الوطني الفلسطيني واللجنـة التنفيـذيـة للمنظمة مشكلة حسب أحسن «أصناف» الاجماع اياه؛ بمعنى انها ضمت، في اغلب الاحيان، ممثلين عن معظم، ان لم يكن كل، القوى والمنيظمات والجبيهات الفلسـطينيـة، سواء كانت فلسطينية حقيقية او تخلع ذلك الاسم على نفسها فقط. وحتى المجلس الوطني السادس عشر، المنعقد في الجزائر في اوائل سنة ١٩٨٣، اي بعد زلزال لبنان، لم يشـذ عن هذه القاعدة؛ بمعنى انه انتخب لعضوية اللجنة التنفيذية الجديدة للمنظمة ممثلين عن التنظيمات أياها كافة، مع عدد من «الشخصيات»، المسماة عادة وطنية، تماماً كما كان عليه الوضع في السابق؛ وكأنه لم يطرأ اي تغيير على وضع منظمة التحرير عامة والمنظمات الفلسطينية خاصة، بعد ما حدث في بيروت، او كأنه لم ينشأ وضع جديد للغاية يحتم اعادة النظر في معظم، ان لم يكن كل، المواقف والممارسات والاتجاهات السابقة. بل ان المجلس نفسه اتخذ مزيداً من القرارات الانشائية الجديدة، لا تختلف كثيراً عن تلك التي اعتاد على اتخاذها في الماضي، من حيث كونها من صوغ جهابذة التنظيمات، فجاءت، بالتالي، ركيكة ومليئة حتى بالأخطاء اللغوية، اضافة الى كونها مبهمة واستفزازية، ولا تنم عن افق سياسي واسع. بل ان تلك القرارات، كما نذكر جيداً ـ وكالعادة ـ لم تعرض حتى للتصويت، ولو شكلياً، اذ اعتبـرت مقبولة بمجرد تلاوتها على الحضور. ولم لا ؟ الا يكفي ان ممثلي التنظيمات اتفقوا فيما بينهم على تلك الصياغات الركيكة والكلام غير السياسي ؟ الا تتجلى في ذلك «الوحدة الوطنية» و «الاجماع الوطني» بأبهى صورها ؟ وقال بعضهم يومها: لا بأس، ان بقايا الاندفاع الذاتي، من أيام بيروت، لاتزال تفعل فعلها. ولكن لن يمر وقت طويل حتى يذوب الثلج...

والجدير بالذكر ان هذه القرارات ذاتها، وفيها ما فيها، تطرح من قبل اكثر من جبيهة كأساس للوحدة الوطنية المتجددة «الميمونة»، كذا، دون زيادة او نقصان.

ولكن تجدر الاشارة، ايضاً، الى انه على الرغم من هذه الصورة البهية والمشوقة للوحدة الوطنية، التي مرت اوصافها، لم يكن هنالك، في حقيقة الامر، اجماع وطني عملياً. ان المتتبع للنشـاط الفلسـطيني، خلال تلك الفتـرة بأسرها، ولو من بعيد، يرى، بسرعة وسـهولة، ان العشرات ـ دون مبالغة ـ من القرارات والاجراءات والاتصالات والتحركات والتعيينات، الخ، تمت دون اجماع وطني، وانما ضده. بل ان التحركات الاطيب والنتائج الانجع، بالذات، كانت تلك التي تمت دون اي اجماع؛ والامثلة على ذلك عديدة. وبسبب ذلك، كثيراً ما كانت تثور ثائرة هذا التنظيم او ذاك، عندما يفشل في فرض دكتاتوريته ووجهة نظره ضيقة الافق على الاكثرية، فيلجأ الى الصراخ والعويل، واحياناً الشتائم، مطلقاً اتهامات «التفرد». ومنهم من كان الغضب يشتد به فيثور ويعلن انسحابه من اللجنة التنفيذية، ويقيم «جبهة رفض»، او يلجـأ الى تنظيم حملات الاحتجاج، ويروح يدس ويحرّض، ثم... يعود الى حيث انطلق بخفي حنـين؛ بعد صلحة عشائرو ـ تنظيمية تُختتم بمسح الجوخ المتبادل والقبلات على الطريقة المقاومية. ويقيناً، لم يكن بالامكان احسن مما كان، اذ لا يعقل ان يسمح لطريقة اللا ـ قرارات، التي لم يكن غيرها من وسيلة يمكن اللجوء اليها لدى تنظيمات لا تملك حرية قرارها، وبالتالي لا قرار ولا موقف لديها، بتعطيل استمرار المسيرة.

وحتى «قرارات الاجماع الوطني» التي اتخذتها المجالس الوطنية الفلسطينية، والتي

تعرض كأساس ينبغي اعتماده للوحدة الوطنية المتجددة، لا تختلف كثيراً في مصداقيتها وواقعيتها، عما تقدم، من حيث انها تجيء، عادة، متأخرة نحو خمس سنوات عن الواقع القائم يوم صدورها؛ وبالتالي تكون عديمة النجاعة والفعالية، وتضر، احياناً، اكثر مما تنفع. فعندما كانت المجالس الوطنية، على سبيل المثال، تصدر القرارات الطنانة الرنانة، الغاضبة والمتوعدة، ضد «التسوية الامبريالية» (التي اتضح فيما بعد انها لم تكن قائمة)، في اوائل السبعينات، ومن ورائها تنظيمات المقاومة ترغي وتزبد، كان الفكر السياسي الفلسطيني يتعاطى، عملياً، بمنتهى الجدية مع تلك الاطروحات والتحديات، على شكل حوارات ومناقشات مستفيضة ومستمرة، شارك فيها الكثيرون من الافراد المحسوبين على الاتجاهات السياسية او التنظيمية كافة. وعندما أُقر، سنة ١٩٧٤، برنامج السلطة الوطنية، المقاتلة و «النفاثة» طبعاً، كان القصد دولة فلسطينية، وان لم تجرؤ التنظيمات أياها على بق البحصة واعلان ما تريده بصراحة ووضوح الا سنة ١٩٧٧. وحتى عندما تم ذلك، كان التفكير يدور حول كيفية تحقيق ذلك، على ما يتطلبه من اساليب عمل، ويجره من تنازلات مؤلمة. اما سبب ذلك التباين بين القرارات والواقع، وعدم تزامنها، بحيث باتت عديمة الجدوى، فانه واضح للغاية. أنها ـ ما شاء الله ـ «الوحدة الوطنية» التي لم تكن تسمح بأكثر من ذلك. فوفقاً لاحسن «قواعد» اللعبة، في اطار تلك «الوحدة»، كان على التنظيمات ان تناور وتداور وتزايد وتتلوى، وتتصرف كالممتنعة وهي راغبة، لكي تستطيع اقرار برنامج ما او اتخاذ موقف معين. وحتى يتم ذلك يكون سحر التحرك الجديد قد فقد مفعوله.

انها حكاية «الاجماع الوطني» الذي لا يسمن ولا يغني من جوع.

ذلّ اللجوء الدمشقي

على الرغم من النواقص الخطيرة على ما يتبعها، عادة، من خلل كبير في القدرة على الأداء، في نظام «الوحدة الوطنية» أياه، لم يكن هنالك اي مانع عملي يحول دون استمراره والعمل بموجبه حتى بعد خروج المقاومة من لبنان سنة ١٩٨٢. بل ان النظام الفلسطيني بأسره (المسمّى ايضاً «ثورة») بقي، فعلاً، على ما كان عليه حتى بعد ذلك، بدلالة ان دورة المجلس الوطني المنعقدة في الجزائر، في مطلع سنة ١٩٨٣، لم تكن تختلف كثيراً عن تلك التي سبقتها. كما ان القرارات التي اتخذتها والمؤسسات التي انتخبتها سارت على المنوال السابق ذاته. كذلك، فان اساليب العمل التي أُنتهجت بعد ذلك، اذا كان بالامكان اطلاق عبارة «اسلوب عمل» على الفوضى، بقيت على ما كانت عليه.

الا ان هذا الوضع راح يتغير، لاسباب عديدة، بعضها ذو علاقة مباشرة بعدد من المنظمات الفلسطينية المنضوية تحت لواء الوحدة الوطنية، وبالذات انعدام الاستقلالية لديها. فبعد ان فشل اريئيل شارون في تنفيذ مخططه بالقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد ان استعادت المنظمة التقاط انفاسها، واتضح انها مستمرة في المحافظة على استقلاليتها، رغم الضربات الموجعة التي وُجهت اليها، عاد النظام الطائفي الفاشي، الجاثم على قلب دمشق، الى استئناف نشاطه التخريبي لاحتواء منظمة التحرير خاصة، والعمل الفلسطيني عامة، واخضاعهما لمخططاته، وهو هدف لم يتخل عنه أبداً. وفي مرحلته الجديدة، اتخذ هذا النشاط التآمري طابعاً خطيراً للغاية، تمثل في دعم نظام السيد الرئيس

حافـظ الاسد، بحقده المعروف على «فتح»، لانشقاق كبير في الحركة، وهي كبرى منظمات المقاومة والعمود الفقري في منظمة التحرير الفلسطينية، تخللته حتى محاولة لاغتيال رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، بأطلاق النار على موكبه وهو يتنقل داخل سوريا، ثم طرده بصورة مهينـة من البلد. ورافقت ذلك محـاولات حثيثة لاحداث انقلاب داخل المنظمة، على غرار الحركة «التصحيحية» التي قام بها الاسد يوم اغتصب السلطة في دمشق. ولم تقف جرائم النظام السوري عند هذا الحد، بل انه شجع فيما بعد على استمرار اقتتال الاخوة، بتقوية الفتنة داخل صفوف الفلسطينيين، وساهم، بشكل فعال، في محاصرة قوات منظمة التحرير الفلسطينية في طرابلس، في اواخر العام ١٩٨٣، وحصل على «شرف» اجلائها من طريق البحر ثانية، تماماً كما فعل الصهيوني شارون قبل سنة ونصف السنة، في صيف ١٩٨٢.

ولم تجد كل تلك المحاولات نفعاً، فاستشاط نظام العبث الدمشقي غيظاً، وامعن في حقده، وقرّر رمي ورقته الاخيرة، ولعب لعبة «الشرعية الفلسطينية»، على اعتبار ان شرعيته هو، نقصد اغتصابه السلطة، لا غبار عليها. وبناء عليه، قام حكام دمشق، بتخطيط واشراف «المفكر» عبـدالحليم خدام، بالايعـاز الى عمـلائهم وجـواسيسهم ومخبريهم والمحسوبين عليهم في المنـظمات المسماة فلسطينية، بمقاطعة مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، وخصوصاً لجنتها التنفيذية، في محاولة لشلها؛ فراحت فعلاً هذه المقاطعة تعلن ـ حسب الاوامر ـ من منيـظمة بعد أخرى. ثم اتسع النطاق ليشمل «الشخصيات» المسماة وطنية. وعندما تلكأ بعضـهم في تنفيذ تلك الاوامر، أُوضح لهم ان عليهم الاختيار بين اعلان المقاطعة او ترك سوريا وكذلك مناطق تواجد قوات القمع الاسدية في لبنان. وكان من بين من خضع لهذه التعليمات، في المرحلة الأخيرة، المنظمة المعروفة باسم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (وحتى لا يخـطئ احد في التعرف عليها، نضيف اننا نقصد المنظمة التي امينها العام السيد نايف حواتمـة، ونائبه السيد ياسر عبدربه، الذي كان، ذات مرة، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي تصدر مجلة اسمها «الحرية»). ولم يقف الهلع بهذه المنظمة عند هذا الحد، بل انه ـ على سبيل المثال ـ عندما تصادف مرة وجود السيد ياسر عبدربه في احدى الدول العـربيـة الافريقية مع وجود عرفات فيها في الوقت عينه، سارع السيد عبدربه الى الاعلان، دون وجل، انه لم يقابل عرفات، على اعتبار ان مقابلته تعتبر «مخالفة» للتعليمات الخدّامية. بل ان اذاعة مونت كارلو قامت ببث النبأ. ويبدو انه حتى المذيع لم يستطع ان يتحمل ذلك الخزي، فأكمل «البهدلة» (للجبهة الديمقراطية، طبعاً) بالقول ان الخبر جاءه، تحديداً، من اعلام الجبهة الديمقراطية (يوجد جهاز بهذا الاسم لدى ذلك التنظيم). وبذلك ضمن السيد عبدربه رجوعه الى دمشق ثانية، وبقاء جماعته فيها.

واذا كنّا، في هذا الصدد، نخص الجبهة الديمقراطية بذكرها بالاسم، دون غيرها، فذلك مرده الى انهـا الجهـة الاكثر صراخاً وعويلاً وادعاء الحرص على الوحدة الوطنية (والتي تمنحها عادة، ولو «على عينك يا تاجر»، نفوذاً يزيد على حجمها). ان الجبهة أياها تكاد ـ يا حرام ! ـ «تذوب» حباً في الوحدة الوطنية وتفانياً من اجلها وحرصاً عليها، بل انها لن تمتنع حتى عن التعـاون مع «اليمـين» الفلسطيني (القصد، بالطبع، القوى الوطنية الوسطية، الليبرالية المستنيرة، العاقلة والمتزنة، التي تشكل الاكثرية، عدة وعدداً، في العمل الفلسطيني، والتي لولاها لما خرج ذلك العمل عن اطار ناد سياسي لمراهقين مستيسرين) في سبيل تلك

الوحدة.

والواقع ان موقف التنظيمات الفلسطينية الصغيرة كلها من الوحدة الوطنية محيّر ومحبط ومثير للغضب. ان كلاً منها لا تنفك عن وضع الشروط، وشروط على الشروط، للوحدة الوطنية (وكأن هنالك من لا عمل لديه الا الترحيب بها...) بطرق مخادعة واستفزازية، لا علاقة لها بالواقع. بينما الحقيقة واضحة للغاية، وهي ان موقف نظام دمشق العدائي هو العقبة الكأداء على طريق تلك الوحدة، وان هلع تلك التنظيمات وتخاذلها (وبعضها، على كل حال، لا يريد وحدة اساساً؛ وآخرون لا يصلحون لها، من اساسهم...) هو الذي يمنعها من اتخاذ الخطوات المناسبة في الاتجاه الصحيح. وما عدا ذلك ليس الا اعذاراً واهية.

انه ذل اللجوء الدمشقي، بما يفرضه من قيود على الخاضعين لسيطرته، ولو جغرافياً، واهانات يوجهها اليهم.

والجواب عن ذلك يكون ـ كما فعلت بعض المنظمات الفلسطينية الأخرى ـ بلي يد ذلك النظام وركله على قفاه و «بيعه»، والانطلاق للعمل في الساحات المهمة فعلاً. بل يمكننا ان نتنبأ بأنه، دون ذلك، او دون موافقة حكام دمشق، لن يجرؤ احد من القابعين فيها على الاقتراب، ولو خطوة واحدة، من «الوحدة الوطنية» التي يتغنون بها؛ ان كان ذلك عن صدق، او زوراً وبهتاناً.

اول الرقص «حنجلة»

ليس هنالك شك كبير، كما هو معروف جيداً، في انه لو جمعت الجبيهات الفلسطينية، القابعة في دمشق، بقايا شجاعتها، وكسرت اطواق ذل اللجوء الدمشقي، فلن تكون هنالك صعوبات كبيرة لايجاد أُطر وقواسم مشتركة، تجمع عدداً ممن يطلق عليه اسم «فصيل» فلسطيني، رغم التباين في وجهات النظر والاتجاهات السياسية، في نطاق ما يمكن تسميته «وحدة وطنية»، بشكل يشبه، بصورة او بأخرى، ما كان عليه الوضع في الماضي. ونقول «يشبه» لانه من الصعب تصور عودة الماضي، كما كان عليه، وكأن تغييراً ما لم يحدث خلال السنوات الاخيرة الماضية. صحيح ان معظم تلك الجبيهات، ان لم يكن كلها، جبن وتخاذل وكان على استعداد، يوم اصطكت ركبه، للمساهمة في مؤامرة تقطيع اوصال الشرعية الفلسطينية (والتي لا بديل منها، حتى الآن، رغم نواقصها العديدة)، او سكت، على الاقل، عن تلك المحاولات، مما كان سيلحق افدح الاضرار بالعمل الفلسطيني (تصوروا ماذا ستكون صورة القيادة الفلسطينية لو نجحت المؤامرة واستلم الدفة الجبناء من «قيادات» التنظيمات، ومعهم بعض «الشخصيات» ـ الامعات، مثلاً...). ولكن صحيح، ايضاً، للأسف، ان هنالك، على ضفة الشرعية، من هو على استعداد للغفران والسماح. ألم يسكتوا في الماضي، في اكثر من حالة، عن جرائم من هذا القبيل ؟ والمهجريون يعرفون ذلك جيداً، ويطلبون حتى الثمن، ثمن ذل اللجوء، الجغرافي والنفسي، ولا يقبلون بأقل من رغيفين كبيرين، مع انهم حقيقة لا يستحقون اكثر من كسرة خبز. وهنالك من هو على استعداد لدفع الثمن المطلوب، او معظمه. فالمنظمات، او بعض قادتها على وجه التحديد، ما زالوا ـ كما يبدو ـ بحاجة الى ان يتلهوا مع بعضهم البعض، ويتغطى الواحد منهم بالآخر، معتقدين ـ خطأ بالطبع ـ بأن مجرد اتفاق فيما بينهم قد «ينشل الزير من البير»، تماماً كما عاشوا على مثل

هذه الاتفاقات المخدرة في الماضي سنوات وسنوات، حتى وصل الوضع الى ما هو عليه من صعوبة وخطورة. والخوف هو أن لا يؤدي استمرار السير على هذا المنوال الى وحدة وطنية، بل، عملياً، الى كارثة تصفوية.

ويجد هذا الشعور بالخوف ما يبرره في مؤشرات اول «انجاز» (واول الرقص «حنجلة») تمكن دعاة الوحدة الوطنية من تحقيقه؛ ونقصد به البيان المعروف باسم «اعلان براغ»، الذي وقعّه ممثلون عن «فتح» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني. وحتى لا نترك مجالاً كبيراً للتأويلات والاجتهادات، نسارع الى القول انه في مثل هذا البيان، الذي يبدو متأخراً الى وراء في اساليب العمل الفلسطيني، وفي نهج التفكير الكامن وراءه والطريق التي يشير اليها، يكمن الخطر الشديد.

والمسألة اهم واكبر من ان تترك دون توضيح، ووضع النقاط على الحروف.

عود على بدء

لعل ابرز ما يلفت النظر في اعلان براغ آنف الذكر هو نغمه ـ والاصل في الموسيقى النغم... ـ الذي يشبه تلك الانغام الناشزة التي اعتدنا على سماعها قبل عشر سنوات او اكثر، واعتقدنا ـ بسذاجة ـ بانها انتهت، بعد ان «نضجت» المقاومة، لنكتشف ان اي تغيير لم يطرأ في هذا الصدد. فالبيان، على الطريقة المقاومية التقليدية، يكرر الكليشيهات المعهودة بشأن القاء اللوم ـ حتى عندما يطرأ تغيير في الطقس ـ على الاستعمار والامبريالية والصهيونية... والانكشارية، الخ، ليخلص الى الايحاء بان «الاعتداءات والتهديدات الموجهة ضد ليبيا وسوريا» (كذا !) هي احد الاسباب التي تدفع الى الوحدة الوطنية الفلسطينية !

ولا حاجة للتدليل كثيراً على ان مثل هذه الطروحات، او على وجه التحديد «المنطق» الكامن وراءها، «وتقليد» القاء الكلام على عواهنه دون حسيب او رقيب، هي وصفة المصائب العديدة التي حلت بالعمل الفلسطيني خلال الحقبة العابرة، على ما فيها من مزايدات وبعد عن الواقع وضحك على الذقون. فمن جهتنا، ونعتقد بأن العديد يشاركنا هذا الرأي، يا حبذا لو اتسعت ما تسمى المؤامرات الامبريالية وهاجت وماجت، وعصفت بالنظامين السوري والليبي في آن، واختفت كل رموزها ـ علّ البديل يكون أعقل وأرحم. ولكن لا تحسم الامور بالتمني، وليس هذا هو المهم. فالمهم هو المنطق العجيب الغريب الكامن وراء هذه الرؤية الفذة، والذي يعتبر نظامي الردة السوري والليبي «وطنيين» ومعاديين للامبريالية، وذلك رغم الادوار التخريبية التي يلعبها كل منهما على حدة، الاول في المشرق والثاني في المغرب، او تلك التي يلعبانها سوية، مثل مساعدتهما نظام الخميني، المتخلف والمتعصب، على احتلال اراض في الوطن العربي في العراق (بالمناسبة، اسرائيل أيضاً تلعب الدور ذاته)، مما يعتبر، وفق المقاييس كافة، خيانة قومية من الدرجة الاولى. وليس هنا المجال، على كل حال، لتعداد الموبقات التي ارتكبها ويرتكبها كل من النظامين المذكورين ضد العرب عامة والفلسطينيين خاصة؛ ولكن لا بد من التذكير بانه لم يبق هناك، تقريباً، ولو عنصر او كادر واحد في «فتح»، او المتعاطفين معها، لم يلحق به الأذى، على الصعيدين السياسي والشخصي، جراء السياسات المضللة للنظامين السوري والليبي خلال السنوات الاخيرة. واذا كان الامر كذلك، فما الذي يدفع ممثلي «فتح» في المفاوضات حول اعلان براغ الى الموافقة على ذكر مثل تلك العبارات في

البيـان ؟ اين ما يمكن تسميتـه الكـرامة التنظيمية ؟ ولماذا هذا الاستفزاز لمشاعر «عامة الشعب» بامتداح نظامين متآمرين مؤذيين، بدلاً من الدعوة الى النضال ضدهما، مثلاً، او تجـاهلهما، وهذا اضعف الايمان ؟ هل يقدم كل ذلك لاسترضاء جبهة ديمقراطية، بحيث تستطيع التفاخر بانها ابتزت «تنازلات» من «اليمين» الفلسطيني، بما يساعدها على «احراج» باقي مهجريي دمشق ؟ وذلك في وقت لا يمكن معه احراجهم ـ فما لجرح بميت ايلام.

او ربمـا لم يصلنا الخبر اليقين بعد: ترى كم فرقة لدى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني ؟

وقد يقول قائل: لماذا كل هذه الضجة حول عبارات غير مهمة، صدر الكثير الكثير مثلها، بل واسوأ منها، في الكثير الكثير من بيانات المقاومة التي اطلقت على مر السنين. ونقول ان مثل هذه العبارات ليست، ابداً، غير مهمة، فهي مصدر النشاز في النغم، والنشاز يستشري ليمس نقاطاً أخرى مهمة للغاية في الواقع الفلسطيني، ليس بالامكان القفز عنها.

الحسم شرقاً

ان التسرع الذي يمتاز به اعلان براغ في اصدار الاحكام واستخلاص النتائج واتخاذ المواقف القاطعة، على ما يرافق ذلك، بالضرورة، من خفة، لا يقف عند ما قدمنّاه، بل يتعداه ليمس نقاطاً ونواحي هي في غاية الاهمية في العمل الفلسطيني الراهن. واهم ما يلفت النظر، في هذا الصدد، هو «رفض الانابة او التفويض او المشاركة في التمثيل الفلسطيني»، وكذلك اعتبار «ان اتفاق عمان الموقع في ١١ شباط [فبراير] ١٩٨٥ لم يعد العمل به قائماً».

من المفهـوم والواضح، بالطبع، ان رفض الانابة او التفويض او المشاركة في التمثيل الفلسـطيني موجه نحو الاردن أساساً؛ والقصد منه رفض التعاون معه في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، الذي اصبح مطلباً مقاومياً رسمياً، باعتباره الموضة الأخيرة في مشـاريـع حل القضيـة الفلسـطينيـة. وحتى لا يذهب المستيسرون والرافضون بعيداً في «تهيـؤاتهم» واوهـامهم ومـزايـداتهم، وحتى لا تنقلب الموازين فتصبح خفة العقل رجاحة و «شطارة»، لا بد من «بق بعض البحصات» والتذكير جهاراً، وبصراحة ووضوح، بان مسألة «اقتسام» التمثيل الفلسطيني ناجمة، أساساً، وقبل أي شيء آخر، عن حالة الضعف والوهن والتفكـك المسيطرة على النشاط الوطني الفلسطيني. وهذه الحالة يتحمل «القادة» المزايدون والمستيسرون، وكذلك من لف لفهم من الكوادر المشابهة لهم وبعض «المفكرين» والمثيقفين، المسؤولية الكبرى عنها. وبالتالي لا حاجة هناك، كما لا يحق لهم، وكذلك لا يستطيعون، ان يطعموننا جوزاً فارغاً. فلو كانت، مثلاً، قوات المدرعات التابعة للجبهة د على اهبة العمل، والى جانبهـا القـوات البحـريـة العـائـدة للجبهـة ش، اضـافة، بالطبع، الى السلاح الجوي «الاستراتيجي» والقوات البرية الضخمة، المؤلفة من عشرات الفرق، الخاضعة لحركة ف، والكل مستعد للانقضاض وبدء معركة تحرير فلسطين، لكان بامكان الممثل الفلسطيني ان يطالب بعنف ـ وثقة ـ بحقوقه، دون الحاجة الى «معونة» او «مشاركة» احد. ولكن الوضـع، كما هو معروف، غير ذلك تماماً. والاهم من ذلك ان الاعداء والخصوم، وكذلك الاصدقاء، يعلمون جيداً اننا نعلم انهم يعلمون ان الوضع غير ذلك. والاكثر اهمية ـ وخطورة ـ هو ان ذلك الوضـع سيبقى على ما هو عليه لفترة غير محددة أيضاً، دون امل كبير في حدوث اي تغيير

جوهري. فاذا كانت المقاومة، بعد عقد ونصف العقد من العمل المكثف المتواصل، لم تستطع الا «انجاز» ما وصلت اليه من حالة الضعف الراهنة، فانه ليس هنالك ما يمكن ان يشير الى امكـان حدوث تغيـير جوهـري في هذا المجـال في المستقبل. فهناك امراض وراثية خطيرة، مستعصية الحل.

ولا شك في ان هذا الواقع هو بيت القصيد في مسألة التمثيل الفلسطيني. فالحديث عن منـظمة التحرير الفلسطينية بصفتها «الممثل الشرعي الوحيد» يطلق هنا وهناك في مختلف انحاء العالم، ابتداء من معظم دول العالم الثالث، مروراً بالمعسكر الاشتراكي، وانتهاء بالامم المتحدة، الخ. ولكن بالنسبة الى بعض انظمة التآمر العربية، ولعدد من الدول الاوروبية، وكـذلك ـ وهذا هو المهم والاخطر ـ بالنسبة الى الاعداء، «الممثل» ليس ممثلاً، الا بشروط تعجيزية؛ وفي حال كونه كذلك فانه ليس «وحيداً»، وان كان وحيداً فانه ليس «شرعياً» بما فيه الكفاية. والسبب الرئيس لذلك، الذي ينبغي التذكير به مرة أخرى، هو حالة الضعف المزمنة المسيطرة على «الممثل» وعدم قدرته على فرض نفسه على معسكر الاعداء والخصوم. ويتحمل «الفكر» والممارسات المهجرية الفلسطينية المسؤولية الكبرى عن هذه الحالة؛ وقد آن الاوان لايقاف نشاطهم الضار عند حده، حتى لا يلحق بنا المزيد من الكوارث.

ان رفض القبول بـ «الممثل الشرعي الوحيد»، خصوصاً لدى معسكر الاعداء الاميركيين والاسرائيليين، عميق وجدي للغاية، كما هو معروف جيداً. وخلال السنوات العشر الاخيرة بُذلت محاولات عديدة، وقدمت صيغ مختلفة واقتراحات متنوعة للالتفاف حول ذلك الرفض، ولكنها كلها باءت بالفشل. فالرفض ما زال مكانه، ويبدو انه سيبقى كذلك. ومن هنا طرحت مسـألة المشاركة في التمثيل، على شكل وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، وهي فكرة حظيت بمبـاركـة بعض الدول العـربية ومقاومة البعض الآخر (والكل، طبعاً، لاسبابه ومطامعه الخـاصة به)، في محاولة للالتفاف حول ذلك الرفض وحمل الاميركيين والاسرائيليين على «ابتلاع الحبة»، ولكن دون نجاح كبير. فعلى الرغم من تلك التنازلات بقيت تحفظات كثيرة في محلها، منها ـ كما نذكر ـ اشتراط بقاء من يُعرفون بقادة الصف الاول في العمل الفلسطيني بعيدين من المشاركة في اي وفد يمثل الفلسطينيين.

ومن ناحية اخرى، لا بد من الاشارة كذلك الى ان المحاولات العديدة، التي بذلت خلال السنين الماضية، للالتفاف حول «الممثل الشرعي الوحيد» والغاء دوره، لم تنجح ـ حتى الآن. ويبدو ان هذا الفشل العارض جعل بعض الاطراف التي تتمسح بـ «الممثل الشرعي الوحيد» وتعد نفسها عليه، يعتقد بأنه يملك حق «الفيتو» بشأن مسألة التمثيل. وهذا الاعتقاد غير صحيح، ذلك ان سبب ذلك الفشل لا يعود الى «شطارة» «الممثل» فقط، بقدر ما هو ناجم، أيضاً، عن «غباء» الاعداء وعنادهم. فمن حسن حظ «الممثل» ان المشاريع والمقترحات المقدمة لحل القضية الفلسطينية لا تحظى برضى رجل الشارع الفلسطيني ولا تلفت نظره لتعارضها مع ابسط طموحاته، ولذا فأنه يرفضها بالفطرة ويتمسك بـ «الممثل الشرعي الوحيد» الذي يبـدو له ـ خصـوصاً عندما يكون بعيداً عن تأثير المستيسرين والمهجريين ـ عاقلاً ومتزناً، وبالتالي لا لوم عليه ولا مفر من التمسك به. ولكن ليس هنالك اي ضمان في ان يستمر الحال على هذا المنـوال. فالاعـداء والخصـوم قد «يعقلون» قليـلاً، فيقدمون، لاعتبارات عديدة ومتنوعة، اقتراحات معقولة او بداية شبه معقولة لاقتراحات قد تبدو معقولة، او مقبولة من

قطاعات فلسطينية معينة، او انظمة عربية ذات نفوذ. وكائناً ما كانت تلك الاقتراحات والمشاريع، يكاد يكون في حكم المؤكد ان مسألة التمثيل الفلسطيني ستحسم في اطار وفد او وفود مشتركة، اي ان هنالك «مشاركة»، على الاقل، في التمثيل. والاهم من ذلك ان المشاركة ليست اقل، بل هي اكثر ما يمكن الحصول عليه؛ ورفضها يعني الكل او لا شيء. وقد تكون النتيجة، كما حدث اكثر من مرة منذ مطلع العشرينات وحتى اليوم، لا شيء. «لا شيء» ليس بالنسبة الى الفلسطينيين، بل لبعض من يدعون تمثيلهم.

وان حدث ذلك، فالعديدون لن يشقوا أثوابهم حزناً.

واذا كان الوضع كذلك، فما الحكمة من التسرع في اعلان المواقف الحاسمة والرفض المتزمت، باللهجة البراغية ؟

وما قيل حول مسألة التمثيل الفلسطيني ينطبق، ايضاً، على اتفاق عمان، الذي اصبح بالنسبة الى بعضهم بمثابة قميص عثمان، من حيث الاصرار على المطالبة بالغائه، وكأن مثل هذا الاجراء هو باب الخلاص. والمسألة، في حقيقتها، لا تتعلق بالتمسك باتفاق عمان، او العمل به، او تجاهله واعتباره غير قائم او الغائه رسمياً، بل انها اعمق من ذلك واكثر شمولاً وتتعلق بصميم الجغرافيا والديموغرافيا الفلسطينية الراهنة.

ان اتفاق عمان لم يكن، في نواح مهمة منه، والى حد بعيد، الا تعبيراً عن الواقع الاردني ـ الفلسطيني الذي نشأ وتبلور نتيجة تطورات عميقة، سياسية وبشرية وجغرافية، خلال ما يزيد على نصف قرن. وان أُلغي ذلك الاتفاق، او بقي على حاله، فانه لن يغيّر شيئاً من هذا الواقع.

لقد نجم عن هذا الواقع، كما هو معروف، «امتزاج» الاردن بالقضية الفلسطينية، وارتباط القضية الفلسطينية بالاردن، اكثر من اي بلد آخر. فاكثر من نصف سكان الاردن، شرق النهر، هم من الفلسطينيين؛ وعلى ضفتي النهر يعيش نحو ثلثي الشعب الفلسطيني. وهذه الوقائع هي الابرز في «ملامح» القضية الفلسطينية راهناً، التي يبدو كأن «قدرها» كان ان تحسم دائماً شرقاً، كما حدث في مطلع العشرينات واوائل الثلاثينات واوائل الخمسينات، وكما حدث، ايضاً، بعد حرب العام ١٩٦٧، في سياسة «الجسور المفتوحة». وحتى في المستقبل المنظور، ستحسم القضية الفلسطينية شرقاً. فالصراع المدرج تحت بند القضية الفلسطينية يدور، بالنسبة الى الاعداء والاصدقاء، وفي اذهان العالم اجمع، حول مصير الشعب الفلسطيني والارض الفلسطينية، او ما بقي منها ذا طابع فلسطيني، في الضفة الغربية (وقطاع غزة)، وعلاقاتها الوثيقة بالارض والسكان والنظام شرق نهر الاردن. وهذا هو بيت القصيد في «علم» القضية الفلسطينية حالياً. وفي هذا الصدد، لا اهمية كبيرة، ولا وزناً عظيماً، لمخيم اليرموك، مثلاً، ولا لمهجريي دمشق ومستيسريها، ولا «لامتداداتهم» خارج «القطر السوري». وكذلك لا اهمية كبيرة للمهجر الفلسطيني بأسره، بكافة فروعه؛ فهمومه «مؤجلة» وغير مدرجة على جدول الاعمال، ولن يحين دورها الا بعد حسم الصراع الاكبر.

ولا يعني ما قدمناه، بالطبع، التمسك بالاردن ونظامه وسياساته، في مدها وجزرها، بأي ثمن؛ بل يعني، على وجه التحديد، انه، في ظل هذا الواقع الراسخ، لا بد من التعامل، بعمق وعلى مختلف الاصعدة، مع الاردن، ان تم ذلك بالتي هي احسن او التي هي اسوأ، او خليط من الاثنين؛ من قبيل «دقة» على الحافر وأخرى على المسمار، وربما ثالثة على الساق، حسب

ما تمليه ضرورات المصلحة. وعلى هذه الخلفية، يبدو مجرد المطالبة بالغاء اتفاق عمان، وبالتالي تجاهل عمان والاردن، على غرار «مالطا يوك»، دون اقتراح بدائل، تصرفاً ساذجاً.

نهاية مرحلة

لا حاجة الى التنويه بان القوى المهجرية الفلسطينية «المتنفذة» (على حد تعبير اجهزة اعلام احدى الجبيهات) تعي مجمل الاوضاع الحرجة المحيطة بالقضية الفلسطينية، وتدرك ايضاً مدى العقلانية والشجاعة والمرونة المطلوبة للتعامل معها، وهو ما يتعارض مع «الاسس» التي يستند اليها نظام وحدة الشلل الوطنية. واذا كان الحال كذلك، فليس هنالك الا تفسير واحد للمواقف المهجرية الرافضة المتزمتة، وان كانت مصبوغة بالاستيسار وتعرض كأنها «تقدمية»، في محاولة اعادة الساعة الى وراء والتشبث باساليب قديمة بالية، قادت في حينه الى اكثر من كارثة، خدمة لمصالح تنظيمية وشخصية ضيقة. بل ان هنالك، في مجمل تصرفات تلك القوى وممارساتها ومواقفها، ومعها العديد من «الشخصيات» والافراد، ما يدفع الى استنتاج اخطر من ذلك، وهو انها، في قرارة نفسها، غير قابلة، حقيقة، بأي تغيير طرأ على المواقف السياسية الفلسطينية، اذ تعتبر ذلك «استسلاماً»، ولا تريد حلاً للقضية الفلسطينية، وليست معنية بأي حل، وترى في اي تغيير متوقع خطر المس بمصالحها، وتبذل كل ما في وسعها للعودة الى ايام «العز» السابقة، حيث كانت، رغم قزميتها، تصدر «المراسيم» وتضع العصي في الدواليب، وتصول وتجول. وبالنسبة الى هؤلاء المهجريين ليست منظمة التحرير الفلسطينية، «الممثل الشرعي الوحيد»، الا اطاراً يساعد على استمرار حياة اللجوء؛ ومن هنا المعارضة الدائمة، أواضحة كانت ام خفية، لأي مشروع حل، والحنين للعودة الى الماضي.

والعودة الى الماضي باتت، على كل حال، شبه مستحيلة. فلقد تغيّرت الظروف وتبدلت المعطيات بشكل لا يمكن تجاهله، ونشأ واقع جديد يدفع، بالضرورة، نحو تبني اساليب جديدة، من جهة، ويضع حداً لممارسات قديمة، من جهة أخرى.

ولعل ابرز ملامح هذا الوضع الجديد هي، اولاً، نهاية ما يمكن تسميته الاسلوب الدمشقي في العمل الفلسطيني، أي ذلك الاسلوب الاستعراضي «الوطنجي» المزايد، غوغائي النهج، ثقيل الظل وخفيف العقل، الذي حتى في طرحه التحية على اي عاقل يثير غضبه. ولم يكن هذا الاسلوب مستنداً فقط الى «تقاليد» فلسطينية راسخة في اطلاق الكلام الكبير مرفقاً بالاعمال الصغيرة، بل انه «تطعم» ايضاً بـ «نكهة» دمشقية غير محببة المذاق. ولم يصل هذا الاسلوب الى نهايته، على كل حال، نتيجة لبركة عقلانية حلت فجأة على اكتاف «المتنفذين» الفلسطينيين، بل لان اصحاب ذلك الاسلوب، الذين منحوه ايضاً اسمهم، «تخنوها». فنظام السيد الرئيس الاسد لم يكتف بالمحاولات المستمرة لتطويع المقاومة واحتوائها والهيمنة عليها، بل سعى جاهداً، بمساعدة زبانيته و «وكلائه» على الساحة الفلسطينية، الى الغاء اي دور لها وجعلها بمثابة تابع لنظامه، مسلوب الارادة تماماً، وكأنها أحد اجهزة مخابراته المتعددة. ولما فشل في ذلك، لم يتورع من شن حرب عليها، لا تقل خسّة عن تلك التي شنها الصهيوني شارون، وبصورة بدا معها كأن الفروق بين الشخصين تكاد لا تذكر. وكان ما كان من تشتت، على ما تبعه من ألم ودروس مريرة. والاعتقاد انه بالامكان القفز عن هذه التجارب والعودة الى

الاحضان الدمشقية، او اساليبها في العمل السياسي، والتآمري، ساذج للغاية، وليس له ما يبرره. فمع الخروج من طرابلس انتهت مرحلة، بعجرها وبجرها، من العمل الفلسطيني، جغرافياً وفكرياً؛ وهي لن تعود. ولن تعود، مثلها بالتالي، «تقاليد» الوحدة الوطنية التي كانت سائدة يومها؛ فهذه استشهدت مع من استشهد في طرابلس. ومحبو دمشق ونظامها ليس امامهم الا البقاء فيها، والتمتع، مثلاً، بانقطاع التيار الكهربائي واختفاء السلع الضرورية منها، في عهد «التوازن الاستراتيجي» (والتخلف الحضاري).

اما المدى الآخر في الواقع الجديد، فهو، ثانياً، بداية مرحلة جديدة اسرائيلياً ـ وكما يبدو اميركياً أيضاً ـ تصلح لان يطلق عليها شعار مرحلة «فضي القرد لمعط الجلد». فبعد الوصول، بشكل او بآخر، الى اتفاق حول طابا بين مصر واسرائيل، يمكن ان يضع حداً لآخر الخلافات «الرسمية» بينهما، يبدو لدى دوائر اسرائيلية نافذة استعداد ما للتعامل، بعمق، مع القضية الفلسطينية، من خلال بذل مساع واسعة وطرح افكار واساليب جديدة، لا سعياً لـ «تبجيل» الممثل الشرعي الوحيد واخذه في الاعتبار، بل للالتفاف حوله وتصفية نفوذه تدريجياً. ويجد هذا الاتجاه «تناغماً» لدى بعض الانظمة العربية، وسكوتاً لدى البعض الآخر. وفي هذا الاتجاه، تبذل جهود متشعبة لخلق وقائع جديدة في المناطق المحتلة. ويقال ان تغييراً مماثلاً طرأ على الموقف الاميركي في هذا الصدد. فبعد ان جرت العادة على امتناع الاميركيين، قبل الانتخابات الرئاسية، عن التعامل مع مشكلة الشرق الاوسط وتجميدها الى ما بعد ظهور نتائج الانتخابات، يبدو ان بعض السياسيين الاميركيين يريد، هذه المرة، جعل تلك المشكلة بالذات قضية انتخابية، ومحاولة احراز تقدم بشأنها، على طريقته، يمكن ان يؤدي الى مكاسب سياسية داخلية له. وان صحت التوقعات على هذين الصعيدين، سيزول الهدوء التي شهدناه على الصعيد الفلسطيني خلال الفترة المنصرمة، وينشأ وضع جديد صاخب.

وليس من الواضح تماماً، حتى الآن، ما هو المطلوب للتعامل مع مثل هذا الوضع، على الصعيد السياسي او غيره.

شي واحد فقط من الواضح انه غير مطلوب: وحدة الشلل الوطني، او شلل «الوحدة الوطنية».

الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل الاحتلال الاسرائيلي

د. وليد مصطفى

بعد حرب العام ١٩٤٨، واعلان قيام اسرائيل، تم توحيد الجزء الشرقي من فلسطين، والذي ظل خارج حدود السيطرة الاسرائيلية، بالمملكة الاردنية الهاشمية، وصار يدعى الضفة الغربية. اما الجيب الجنوبي المحيط بمدينة غزة، فقد أُتبع لمصر، وصار حاكم عسكري مصري يصرف شؤونه تحت اسم قطاع غزة. وبالطبع، فقد كانت هاتان المنطقتان مركزي استيعاب لمئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين الذين ادت الاحداث الدموية التي رافقت انشاء الدولة الصهيونية الى تشريدهم من بيوتهم وارضهم.

استمر هذا الوضع الذي تطورت فيه كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل مختلف حتى العام ١٩٦٧. وكنتيجة للهزيمة العربية في حرب حزيران (يونيو)، وقعت هاتان المنطقتان من فلسطين تحت الاحتلال الاسرائيلي أيضاً.

تبلغ مساحة الضفة الغربية ٥٥٧٢ كيلومتراً مربعاً، كان يقطنها، في نهاية العام ١٩٨٢، قرابة ٨٦٧,٥ ألفاً[١]؛ اما قطاع غزة، فلا تزيد مساحته على ٣٦٠ كيلومتراً مربعاً، وقطنه، في نهاية العام ١٩٨٢، قرابة ٤٧٦,٣ ألفاً[٢].

وتتعرض الضفة الغربية وقطاع غزة، في ظل الاحتلال الاسرائيلي، إلى مجموعة من الممارسات التعسفية، الاقتصادية والقمعية، لتحقيق اهداف التوسع والتهجير في هذه المناطق المحتلة، بما يخدم المصالح الصهيونية في الاستيلاء على الارض وطرد السكان الفلسطينيين العرب، وتحقيق الاحلام الامبريالية ـ الصهيونية في التوسع وفرض الهيمنة.

الوضع الاقتصادي

ان الاحتلال الاسرائيلي هو احتلال كولنيالي ـ استعماري بكل معنى الكلمة. فقد قامت سلطات الاحتلال، خلال السنوات السبع عشرة الماضية، بالعديد من الاجراءات والتدابير الاقتصادية أدت الى تحويل الاقتصاد في المناطق المحتلة الى اقتصاد تابع للاقتصاد الاسرائيلي، يعاني مما يعانيه هذا الاقتصاد التوسعي من أمراض، اضافة الى فرض التبعية عليه، والتضييق، واغلاق سبل الدعم، حتى تحولت الاوضاع الاقتصادية نتيجة الممارسات

الاسرائيلية، إلى عبء ثقيل على كواهل أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل. وقد تحولت حياة السكان الى جحيم، لما يمارسه الاحتلال من سياسة تجويع مقصودة، هدفها إجبار السكان على مغادرة وطنهم وتفريغ الأرض منهم.

وتتلخص السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في تحويل المناطق المحتلة الى سوق استهلاك رئيس للمنتجات الاسرائيلية، الصناعية والزراعية، المدعومة من قبل الحكومة الاسرائيلية والتي تتمتع بميزة سعرية أخفض من أسعار المنتجات المحلية، وبالتحكم بسوق الاستيراد والتصدير الى المناطق المحتلة ومنع المنتجات في الضفة والقطاع من الوصول الى السوق الاسرائيلي. يضاف الى هذا فرض سياسة ضريبية متعددة ومتنوعة؛ منها ضريبة القيمة الاضافية على كل مؤسسة منتجة، وغير منتجة، تصل الى ١٥ بالمئة، وكذلك ضريبة الانتاج والاستيراد والدخل والبريد والصحة والعدل والنقل واملاك الغائبين وغيرها. حتى ان عدد الضرائب المفروضة على سكان القدس العربية يزيد على عشرين نوع ضريبة.

كل ذلك يتم في الوقت الذي لا تلتزم سلطات الاحتلال بأي نوع من أنواع الدعم للمؤسسات الانتاجية الصناعية والزراعية في المناطق المحتلة؛ وغالباً ما يتم تقدير الضرائب بشكل تعسفي وبمبالغ باهظة جداً. يرافق ذلك فرض غرامات باهظة، من جهة، ومن جهة أخرى منع السلطات وصول أي دعم إلى المناطق المحتلة، أو وضع العراقيل أمام وصول الدعم والتهديد بمصادرته اذا لم يتم من طريقها وبمعرفتها. وعلى هذا الصعيد، اصدرت أمراً عسكرياً يمنع البلديات والشركات والمؤسسات والجمعيات من ادخال أموال من الخارج بدون إذن مسبق. كذلك تمنع السلطات أي فرد من ان يدخل معه اكثر من ثلاثة آلاف دولار.

كان من الطبيعي ان تنعكس هذه الممارسات على طبيعة تطور الاقتصاد الوطني في المناطق المحتلة، الذي كان قبل الاحتلال يعاني من الضعف العام وشح رؤوس الاموال المستثمرة في الانتاج الوطني بشكل خاص، مما أدى الى تهلهل الاقتصاد وتراجعه. فعدم وجود قطاع عام يتبنى دعم الانتاج المحلي، وعدم توجيه الدعم العربي الى الداخل بشكل صحيح، وعدم وجود صناعات هامة ومنشآت زراعية كبرى تقوم على اساس تعاوني، وعدم توفر رؤوس اموال كبيرة للاستثمار، وعدم امكان تصريف الانتاج المحلي للمناطق المحتلة في السوق العربي الواسع، أدى كل ذلك إلى ان تصل الامور الاقتصادية في المناطق المحتلة إلى درجة خطيرة من التدهور. فحتى لو اعتمدنا الاحصائيات الاسرائيلية، التي تميل، في هذا المجال، الى المبالغة والتزيين بغية تحسين صورتها، فان الواقع يتحدث عن نفسه، اذ ان قيمة مجمل الانتاج الوطني ارتفعت من ٤٧,٥ مليون شيكل العام ١٩٦٨، الى ١٦٨٤٣ مليون شيكل العام ١٩٨١، بالاسعار الجارية[٣]. فاذا أخذنا بعين الاعتبار ان العملة الاسرائيلية انخفضت في تلك السنوات بنسبة ٤٣٨٧,٧ بالمئة، فان نسبة الزيادة السنوية في الفترة المذكورة لم تزد على ٠,٦ بالمئة وهو معدل يوازي الركود.

ان القاء نظرة على بنية الانتاج الوطني ونصيب كل فرع من الفروع الاقتصادية في مجمل الانتاج الوطني في كل من الضفة الغربية والقطاع، كما في الجدول الرقم ١، تبين حقيقة الاوضاع الاقتصادية في المناطق.

ان ما يلفت الانتباه، هنا، بشكل واضح، ضعف نصيب الزراعة في المناطق المحتلة؛ وهي التي كانت تشكل، قبل الاحتلال، العماد الرئيس للانتاج الوطني، حيث قدمت، قبل العام

الجدول الرقم ١

مجمل الانتاج الوطني
في الضفة الغربية وقطاع غزة
لعام ١٩٨٠(١)
(نسبة مئوية)

الفرع	الضفة الغربية	قطاع غزة
الزراعة	٢٩,٢	١٢,٢
الصناعة	٥,٣	٦,٥
بناء	٨,٧	١٣,٥
خدمات	٧,٧	١٣,٤
مواصلات وتجارة	٢٧,٧	١٨,١
أموال من الخارج*	٢١,٤	٣٦,٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

* بما في ذلك دخل العمال العرب العاملين في اسرائيل.

(١) *Administered Territories Statistical Quarterly*, Vol. 2 - 3, Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1981, p. 71.

١٩٦٧، ما يقارب ٣٣,٩ بالمئة من مجمل الانتاج الوطني في الضفة الغربية و٣٤,٤ بالمئة من مجمل الانتاج الوطني في قطاع غزة(٤). ولم يأت هذا الانخفاض نتيجة تطور فروع انتاجية أخرى، كالصناعة، اذ ما زال نصيبها ـ كما نلاحظ من الجدول السابق ـ متواضعاً جداً، وانما جاء نتيجة تدهور الانتاج الزراعي ذاته. ويلفت الانتباه، في هذا الصدد أيضاً، الى ان نصيب اموال الخارج عالية في مجمل الانتاج الوطني، الامر الذي يشكل علامة أخرى على ضعف بنية الاقتصاد الوطني المحلي واعتماده على اموال من الخارج يأتي معظمها من العاملين من أبناء المناطق المحتلة في البلدان العربية المجاورة.

(أ) السوق التجاري

كان من ابرز ملامح التغيير في المناطق المحتلة بعد الاحتلال تحويل هذه المناطق، كلية، الى سوق استهلاك للبضائع الاسرائيلية واحكام السيطرة الاقتصادية عليها، بحيث تقلص التعامل الاقتصادي بينها وبين العالم العربي بشكل كبير. وقد تحقق ذلك عبر مجموعة من الأوامر العسكرية التي منعت استيراد قائمة طويلة جداً من المواد الصناعية والزراعية من البلدان العربية، وعبر الاجراءات الامنية التعسفية على الجسور ونقاط العبور والتي يتم فيها إتلاف وتفريغ كل ما هو مغلق، وعبر فرض الرسوم الجمركية المرتفعة مقارنة بالرسوم على البضائع ذاتها الواردة من طريق اسرائيل مباشرة. وبذلك حققت سلطات الاحتلال هدفين:

الاول: فتح سوق جديد، ضخم، لاسرائيل؛ حيث ان سكان الضفة الغربية والقطاع، الذين وصل عددهم، في نهاية العام ١٩٨٢، الى ١,٣٤٤ مليون نسمة هم، اليوم، المستهلك الثاني من حيث الاهمية، بعد الولايات المتحدة الاميركية، للانتاج الصناعي والزراعي الاسرائيلي.

وقد بلغ نصيب المناطق المحتلة العام ١٩٨٢، من مجموع الصادرات الاسرائيلية إلى الاسواق الخارجية، ١١,٤ بالمئة، وهو ما يعادل ٦٥٠ مليون دولار تقريباً(٥).

الثاني: هو ضرب الانتاج المحلي الصناعي والزراعي من اجل فرض التبعية وتدمير البنية الاقتصادية المحلية، التي يمكن ان تكون نواة للدولة الفلسطينية المستقلة المقبلة، وكذلك اجبار آلاف المزارعين واصحاب الورش الصناعية على بيع قوة عملهم في سوق العمل

الاسرائيلي الذي كان بحاجة اليهم. وكذلك دفع الذين لا يجدون عملاً منهم، وكذلك القوى العـاملة المتجددة التي تسد فرص العمل في وجهها، إلى الهجرة، ومن ثم تفريغ الوطن من طاقات شبابية مؤثرة.

يبين الجدول الرقم ٢ مدى اهمية المناطق المحتلة بالنسبة الى الاقتصاد الاسرائيلي الذي يعـاني من أزمات متتابعة؛ ويبين، أيضاً، حقيقـة التوسع الاسرائيلي الاستعماري، حيث تسقـط، هنـا، ورقـة توت «الدوافع الامنيـة» للحرب والاحتلال، وتبرز صورة الاسـتـغـلال الاقتصـادي والبحث عن اسـواق، وفـرض الهيمنـة عليها، لفرض الخروج من الازمات الاقتصادية المتلاحقة على حساب الدول المجاورة والتوسع على اراضيها.

الجدول الرقم ٢

صادرات وواردات المناطق المحتلة
لعام ١٩٨٢ * (١)
(نسبة مئوية)

البلد	الواردات	الصادرات
الاردن	١,٣	٣١,٧
الدول الاجنبية	٩,٧	١,٦
اسرائيل	٨٩,٠	٦٦,٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

* بدون القدس العربية.

(١) *Statistical Abstract of Israel 1983,* Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1984, p. 761.

يظهـر، جليـاً، ان اسرائيـل فرضت الالحاق على الاقتصاد المحلي، حيث نجد ان ٨٩ بالمئة من واردات الضفة والقطاع هي من اسرائـيـل، و٦٦,٧ بالمئـة من صادراتهـا تذهب الى اسرائيـل. وجـديـر بالذكـر ان ميـزان التجـارة هو، بالطبع، لصالح اسرائيل، حيث فاق سعر الواردات الى المنـاطق من اسرائيل سعر الصادرات اليهـا العـام ١٩٨٢؛ بمـا يقـارب الضعفين و٦ بالعشرة من الضعف، علماً بان المنتجات الصناعية المستوردة من اسرائيل الى المناطق المحتلة تشكل ٧٨,٧ بالمئة من حجم واردات الضفة ككل العام ١٩٨٢، وصادرات المناطق المحتلة الصناعية هي، في الاساس، تكميلية للصناعات الاسرائيلية، يتم التعاقد بشأنها مسبقاً لاستغلال الايدي العاملة الرخيصة، وهي محصورة، بشكل أساسي، في صناعات الثياب، وكذلك الحال بالنسبة الى المنتجات الزراعية التي تدخل في الصناعات الزراعية الاسرائيلية وتحتاج الى ايدي عاملة كثيرة، كالتبغ مثلاً.

(ب) التحولات في القطاع الزراعي

كنا أشرنا الى ان نصيب القطاع الزراعي في مجمل الانتاج الوطني قد انخفض في الضفة الغربية وقطاع غزة، على الرغم من ان الزراعة ما زالت تشكل عنصراً أساسياً في الانتاج في معظم الشرق العربي. وقد يكون هذا التحول في ظروف تطور طبيعية ناجمة عن اشراف الدولة ودعمها للقطاعات الانتاجية امراً ملائماً تسعى اليه كل الدول التي تعمل لتحقيق استقلالها الاقتصـادي، الا ان الامر في الضفة والقطاع يختلف كلياً. فالانخفاض، غير المألوف، في نصيب القـطاع الزراعي قد جاء نتيجـة تراجع وركود فروع الانتاج الرئيسة (الزراعية والصناعية)، وارتفاع نصيب قطاع الخدمات.

وفي ما يتعلق بالزراعـة، فان انخفـاض نصيبها في مجمل الانتاج الوطني في الضفة

الغربية، خلال سنوات الاحتلال العجاف، بنسبة ٥ بالمئة تقريباً وفي قطاع غزة بنسبة ٢٢ بالمئة، يعود الى تدهور القطاع الزراعي نتيجة ممارسات اسرائيلية تعسفية عديدة، كان من بينها اغراق السوق المحلي بالمنتجات الزراعية الاسرائيلية، المدعومة من قبل الحكومة والتي لا تستطيع المنتجات المحلية منافستها لارتفاع كلفة الانتاج في المناطق المحتلة وعدم توفر الدعم لها، الى درجة ان وصل حجم ما استوردته الضفة والقطاع من منتجات زراعية العام ١٩٨٢، الى ٢٢,٤ بالمئة من حجم المنتجات الزراعية في هذه المناطق[٦]، وان ٥٩,٩ بالمئة من استهلاك الضفة الغربية والقطاع من الفواكه و٢٦,٢ بالمئة من استهلاكها للخضار يستورد من اسرائيل[٧].

الجدول الرقم ٣

المحاصيل الزراعية في الضفة الغربية (١٩٦١ ـ ١٩٨٢)[١]

(بآلاف الاطنان)

المحصول	معدل ١٩٦١ ـ ١٩٦٦	معدل ١٩٦٩ ـ ١٩٧٥	معدل ١٩٧٩ ـ ١٩٨٢	التغيير بين ١٩٦١ ـ ١٩٨٢
حبوب	٦٥,٩	٤٧,٥	٣٦,٣	٤٥٪ –
خضروات	١٢٨,٨	١٠٥,٥	١٥٧,١	٢١,٩٪ +
بطيخ وشمام	٧٠,٠	٧,٦	٢٤,٠	٦٥,٧٪ –
حمضيات	٢٣,٥	٥٠,٨	٧٦,٦	٢٢٥,٩٪ +
زيتون	٤٣,٨	٤٢,٨	٧٠,٤	٦٠,٧٪ +
فواكه أخرى	٦٧,٤	٦١,٢	٩٣,٠	٣٧,٩٪ +

(١) الجدول مشتق من:

Awartani, Hisham; *West Bank Agriculture: A New Outlook*, Nablus: Al - Najah National University, 1978, p. 12, and *Statistical Abstract of Israel 1983, op. cit.*, p.787.

والنشرة الاحصائية السنوية للضفة الغربية وقطاع غزة، الرقم ٣، ١٩٨٢، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، مركز الدراسات الريفية، ١٩٨٢، ص ٥٩.

ومن الممارسات الاسرائيلية الأخرى مصادرة الاراضي واغلاقها. وهو السلاح الاخطر في محاربة الانسان الفلسطيني، وسنتطرق اليه بتفصيل اكثر عند تناول الاستيطان ومصادرة الاراضي. ومن الممارسات، أيضاً، وضع حد لوصول الدعم الى الداخل، ومنع واعاقة العمل التعاوني وتشكيل الجمعيات التعاونية الزراعية، وفرض الحظر على زراعة انواع معينة من المنتجات الزراعية، وحظر زرع الاشتال للخضار والاشجار والتحكم بتوزيع البذور والاشتال، والتحكم بعملية التسويق الزراعي الى الخارج، ووضع اليد على مصادر المياه ومصادرة ما يزيد على ٨٠ بالمئة منها ووضعها تحت تصرف المستوطنين الاسرائيليين وتسريبها للاستهلاك داخل اسرائيل، وتقليص خدمات المستشارين الزراعيين الرسميين بشكل كبير، والتحكم بتربية الماشية والانتاج الحيواني من خلال منع الماشية من الرعي في مساحات واسعة من

الاراضي، ومنع الانتاج المنزلي للالبان، والتحكم بتزويد السوق بالصيصان للتربية، وكذلك التضييق على مصانع الاعلاف والتحكم بمصادر المواد الخام لها، وغيرها من الممارسات الكولونيالية ـ الصهيونية.

ان هذه الممارسات، الى جانب ضعف الدعم العربي الموجه (نقول ذلك، في كل مرة، للتأكيد على اهميته)، ووضع العقبات في وجه تصريف الانتاج الزراعي المحلي في الاسواق العربية المجاورة التي تغطي حاجتها ـ كما هو معروف ـ من هذا الانتاج الزراعي باستيراده من الدول الاجنبية، كل ذلك ادى الى ان يتأثر الانتاج الزراعي في المناطق المحتلة بشكل كبير، كما يظهر في الجدول الرقم ٣.

وفي ما يتعلق بعدد العاملين في الزراعة في المناطق المحتلة، فقد انخفض عددهم من ٥٩ ألفاً العام ١٩٧٠، إلى ٣٩ ألفاً العام ١٩٨٢[٨]. وكما نلاحظ من الجدول الرقم ٣، فان الضرر الرئيس قد حصل في مجال الانتاج البعلي: الحبوب والبطيخ والشمام. وقد جاء هذا نتيجة انخفاض مساحة الاراضي المزروعة، بحيث ان ٢٨ بالمئة، فقط، من اراضي الضفة الغربية مزروعة الآن، ومساحة الاراضي المروية لا تتعدى ٥,٤ بالمئة من نسبة الاراضي المزروعة، مما أضطر الفلاحين الى التحول من الزراعة الى سوق العمل او الهجرة الى الخارج. وظاهرة ابتعاد الفلاح عن ارضه هي من اخطر الظواهر. فبالاضافة الى ان اهمال الارض يعرضها للانجراف وانخفاض الخصوبة ويعرض الشجيرات فيها للتلف، فانه يعرضها، ايضاً، لخطر المصادرة، بحجة انها غير مستثمرة. لذلك يجب التصدي لهذه الظاهرة بتأمين الظروف لعودة الفلاح الى ارضه، وذلك بتقديم الدعم له وتشجيع الانتاج التعاوني الزراعي وتأمين اسواق لتصريف انتاجه وتقديم الخدمات الاستشارية الزراعية له.

اما في قطاع غزة، حيث المحصول الزراعي الاساسي هو الحمضيات، فلا يختلف الوضع كثيراً. ففي العام ١٩٨٢، كان حجم محصول الحمضيات في القطاع يعادل ٦٣,٢ بالمئة[٩] من حجم مجمل المحاصيل الزراعية هناك وبما يعادل ٤٥,٥ بالمئة من حجم الانتاج الزراعي ككل في القطاع. على ان انتاج هذا المحصول يتدهور نتيجة تقنين سلطات الاحتلال لتوزيع المياه، والصعوبات التي يواجهها المزارع الغزاوي في تصريف انتاجه، وارتفاع كلفة الانتاج والمزاحمة الاسرائيلية. فقد انخفض المحصول السنوي العام من ٢٠٠ ألف طن في منتصف السبعينات الى ١٧١,٥ ألف طن العام ١٩٨٠. واذا كان الانتاج قد عاد العام ١٩٨٢ الى قرابة ٢٠٠ الف طن، فقد كان ذلك بسبب ارتفاع انتاجية الدونم؛ وما عدا ذلك، فان ما يزيد على ألفي دونم[١٠] قد تم خلع اشجار الحمضيات منها، ما بين ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢.

اما الثروة الحيوانية التي قدمت العام ١٩٨٢ ما يقارب ٣١,٦ بالمئة[١١] من حجم مجمل الانتاج الزراعي، فهي، بدورها، تعاني مما تعانيه المحاصيل الزراعية من منافسة الانتاج الاسرائيلي، ونقص الاعلاف وارتفاع ثمنها، ونقص اليد العاملة، وعدم وجود سلالات محسنة، ومن ندرة الخبرات الاستشارية. الا ان اشد ما أثر في انتاج الثروة الحيوانية كان اغلاق ومصادرة المساحات الواسعة التي كانت عادة مراعي صيفية وشتوية لقطعان الماشية. وقد تسبب ذلك في انخفاض كبير في الانتاج. اذ انخفض عدد الاغنام والماعز في الضفة الغربية من ٤٨٤ ألف رأس العام ١٩٧٤، الى ٣٨٠ الفاً العام ١٩٨٠، والابقار من ٢٥ الفاً الى ١٤ الفاً للفترة ذاتها[١٢]. وفي قطاع غزة انخفض عدد رؤوس البقر من عشرة آلاف العام ١٩٦٦،

الى ستة آلاف العام ١٩٨٠؛ والاغنام من ٥٠ ألف رأس العام ١٩٧٣، الى ٤٠ الفاً العام ١٩٨٠[١٣].

(ج) التحولات في القطاع الصناعي

لاحظنا في الجدول الرقم ١ من هذه الدراسة ان الصناعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة هي من أضعف فروع الانتاج الوطني في هذه المناطق، حيث لم يتعد نصيبها من مجمل الانتاج الوطني، العام ١٩٨٠، في الضفة الغربية ٥,٣ بالمئة وفي القطاع ٦,٥ بالمئة.

وقد انعكست ممارسات الاحتلال سلباً على الانتاج الصناعي أيضاً، على الرغم من المبادرات الفردية الشجاعة من قبل المواطنين الفلسطينيين في تحدي المصاعب المطروحة واقامة مؤسسات صناعية على تراب الوطن. وتبين الجداول ٤ و ٥ و ٦ وضع وبنية الانتاج الصناعي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

الجدول الرقم ٤

بنية الانتاج الصناعي في الضفة الغربية *
(١٩٦٩ ـ ١٩٨٢)

نوع الصناعة	١٩٦٩(١)		١٩٨٢(٢)	
	عدد المصانع	عدد العمال	عدد المصانع	عدد العمال
غذائية	١٠٥٧	٥٣٦١	٢٢٨	١٣٣٣
نسيج	٤٧٤	٢١٥٠	٤٥٦	٢٣٠٢
موبيليا خشب	٧٦٥	٢٠٧٢	٤٤٤	١١٤٤
جلود	٤٩٨	٩٨١	٢٠٢	٦٣٤
كيماوية	٦٦	٩٠٠	٥٠	٧٧٧
مواد بناء	١٤٢	٢٢٥٨	١٤٦	٧٦٨
معدنية	٦٩٨	١٩٤٥	٤٦٤	١٣٢٩
أخرى	٣٠٩	١٣٢٤	١٨٤	٥٩١
المجموع	٤٠٠٩	١٦٩٩١	٢١٧٤	٨٩٠٨

* بدون القدس العربية.

(١) Abu Kushk, Bakir; *Indstrial Survey in the West Bank and Gaza Strip,* (for ECWA), 1981, p. 24.

(٢) *Statistical Abstract of Israel 1983, op. cit.,* p. 792.

وتبين الجداول ٤ و ٥ و ٦ وضع وبنية الانتاج الصناعي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

في الجدول الرقم ٤ نلحظ، بشكل واضح، ان المؤسسات الصناعية خلال سنوات الاحتلال قد تقلص عددها في الضفة الغربية بنسبة ٤٥,٨ بالمئة وانخفض عدد العمال في الصناعة للفترة ذاتها بنسبة ٤٧,٦ بالمئة. وبالطبع لم يكن هذا التقلص نتيجة تمركز في الانتاج، بل نتيجة الاغلاق وعدم القدرة على منافسة البضائع الصناعية الاسرائيلية، وعدم القدرة على دفع الضرائب والرسوم الباهظة التي تفرضها سلطات الاحتلال. وهكذا اضطر هذا العدد الكبير من أصحاب المنشآت الصناعية الى اغلاقها وتسريح عمالها وتحول اصحاب العمل انفسهم الى العمل المأجور. وتعاني الصناعات في المناطق المحتلة من ضعف في رؤوس الاموال المستثمرة، حيث لا تزيد نسبة المنشآت الصناعية التي يفوق رأسمالها الانشائي ١٥٠ ألف دولار على ٣,٥ بالمئة من مجموع المنشآت الصناعية. والحقيقة ان الصناعات التي ما زالت قائمة تعاني الكثير، ومعظمها مهدد بالاغلاق، وهي، بصورة رئيسة، صغيرة الحجم، حيث نلاحظ من الجدول الرقم ٦ ان المنشآت الصناعية التي لا يعمل فيها الا اصحابها

تشكل ٢٧,٥ بالمئة من مجموع المنشآت. وان قرابة ٩٠ بالمئة من هذه المنشآت يعمل في كل منها اقل من ثمانية عمال.

وفي الوقت عينه، نلاحظ ان الصفة الاساسية للانتاج الصناعي هي في الانتاج الاستهلاكي، واهمها الصناعات الغذائية والنسيج، حيث توجد في هذه الصناعات اكبر المؤسسات الصناعية في الضفة والتي يزيد عدد العمال في بعضها على ٢٠٠ عامل. وجدير بالذكر ان صناعة النسيج في الضفة مرتبطة بمثيلتها في اسرائيل، حيث تقوم مصانع النسيج الاسرائيلية، وحسب عقود خاصة، باحضار ثياب نصف مصنعة تكملها المصانع الفلسطينية لصالح هذه المصانع مستغلة بذلك رخص الايدي العاملة في المناطق المحتلة.

الجدول الرقم ٥

بنية الانتاج الصناعي في قطاع غزة لعام ١٩٨٢(١)

نوع الصناعة	عدد المصانع	عدد العاملين
غذائية	٢٠٢	٦٧٥
نسيج وجلود	٥٢٣	٢٥٧٦
موبيليا وخشب	٢١٢	٩٢٧
معدنية	٢٦١	١١٠٨
أخرى	٢٢٣	١٠٠٢
المجموع	١٤٢١	٦٢٨٨

(١) *Statistical Abstract of Israel 1983, op. cit.,* p. 793.

الجدول الرقم ٦

تقسيم المنشآت الصناعية حسب عدد العاملين فيها في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام ١٩٨٢(١)

عدد العاملين	عدد المنشآت
١	٩٨٦
٢ ـ ٣	١٣٣٣
٤ ـ ٧	٩١٢
٨ ـ ١٠	١٦٥
١١ ـ ٢٠	١٣٢
٢١ فما فوق	٦٨
المجموع	٣٥٩٥

(١) *Statistical Abstract of Israel 1983, op. cit.,* pp. 792 - 793.

اما الصناعة في قطاع غزة، فقد شهدت، بفضل جهود واصرار المواطنين هناك، خلال سنوات الاحتلال، تغيراً نوعياً في الانتاج الصناعي بالمقارنة بما كان عليه الوضع قبل الاحتلال، وبشكل خاص في انتاج الاحذية والملابس؛ الا ان السمة العامة للانتاج الصناعي تبقى كمثيلتها في الضفة، صغيرة وتتأثر بالمنافسة الاسرائيلية.

(د) اوضاع الطبقة العاملة والتحولات الاجتماعية

كان من نتائج الوضع الاقتصادي، الذي أشرنا اليه، والممارسات الاسرائيلية الموجهة، ان انتقلت فئات واسعة من فقراء الفلاحين الى الطبقة العاملة. وهذا التحول بقدر ما يحمل في طياته من ايجابيات نضالية تسهل تأطير هؤلاء العمال وتسرع في اندماجهم في التصدي للعدو القومي والطبقي بحكم تعرضهم المباشر لاضطهاد الاحتلال الطبقي والكولونيالي، فانه قد تم بشكل غير طبيعي. اذ لم يأت

هذا التحـول نتيجة تطور القطاع الزراعي وادخـال الآلة اليه بشكل واســع، بل في ظل ضعـف هذا الانتاج واطماع المحتل بنهب الأرض.

اذا اضفنا الى الجدول الرقم ٧ عدد العاملين في القدس العربية، والذي يقدر بحوالى ٢٣ الفاً، وكذلك قرابـة ٣٠ الفاً يعملون في السوق الاسرائيلي، ولكن ليس عبر مكاتب العمل الرسمية، فان المجموع الكلي للأيـدي العاملة في الضفة الغربية والقطاع يرتفع العام ١٩٨٢، ليصل الى ٢٧٥ الفـاً تقريباً. ويعادل هذا الرقم ما نسبتـه ٢٠,٥ بالمئـة من مجمـوع السكـان، وهي من أعلى النسب في البلدان العربية والدول النـاميـة عموماً، وتؤكد، فعلاً، ان تغـيراً جذريـاً طرأ على التـركيبـة الاجتماعية لسكان المناطق المحتلة. ويبين الجدول الرقم ٧ ان الزيادة الرئيسة قد طرأت على الايـدي المتوجهة للعمل في السوق الاسرائيلي، حيث تضاعفت ٣,٨ مرات خلال السنوات المشـار اليهـا. وفي المقابل، تقلص عدد العـاملين في المنـاطق المحتلة ذاتهـا، فانخفض من ١٥٢,٧ الفاً العام ١٩٧٠، الى ١٤٣,٦ الفاً العام ١٩٨٢، ووصل العام ١٩٧٩، مثلاً، الى ١٣٨ الفاً[١٤].

الجدول الرقم ٧

نمو الطبقة العاملة في المناطق المحتلة *
(١٩٧٠ ـ ١٩٨٢)[١]
(بالآلاف)

السنة	المجموع العام	العاملون داخل اسرائيل
١٩٧٠	١٧٢,٦	٢٠,٦
١٩٧٢	١٨٨,٧	٥٢,٤
١٩٧٤	٢١٠,٤	٦٨,٧
١٩٧٦	٢٠٥,٨	٦٤,٩
١٩٧٩	٢١٢,١	٧٤,١
١٩٨١	٢١٥,٩	٧٥,٨
١٩٨٢	٢٢٢,٧	٧٩,١

* بدون القدس العربية.

(١) *Statistical Abstract of Israel 1983, op. cit.*, p. 780.

الجدول الرقم ٨

توزيع الايدي العاملة الفلسطينية
حسب الفروع الاقتصادية لعام ١٩٨٢
(نسبة مئوية)

الفرع	العاملون في الضفة والقطاع	العاملون داخل اسرائيل
زراعة	٢٧,٦	١٢,٨
صناعة	١٥,٥	١٧,٧
بناء	٩,٩	٥٢,٨
خدمات أخرى	٤٧,٠	١٦,٧
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠

وقد كان توزيع الايدي العاملة على الفـروع الاقتصـاديـة العـام ١٩٨٢ كما في الجدول الرقم ٨:

يأتي توزيع الايدي العاملة في المناطق المحتلة على فروع الاقتصاد الوطنـي تعبـيراً عن طبيعـة هذا الاقتصاد. سنركز، هنا، على توجه العمـال الفلسطينيين للعمل داخل اسرائيـل بسبب عدم توفـر فرص

العمل في السوق المحلي، وكخيار يفضله الكثيرون على الهجرة إلى الخارج.

لقد شجع الرأسمال الاسرائيلي هذه الظاهرة لسد حاجة سوق العمل لأيد عاملة غير فنية تقوم باداء العمل الشاق. ونحن نلاحظ أنه منذ بدء ظاهرة العمل العربي من الضفة والقطاع داخل اسرائيل كانت نسبة العاملين في قطاع البناء، طوال الوقت، قرابة النصف، بينما يستقطب قطاع الخدمات في المدن وفي الزراعة (القطف) نسبة هامة اخرى، والباقي يعمل في الجانب الشاق، اليدوي، من الصناعة.

يضاف الى هذا ان هؤلاء العمال يشكلون مصدر ربح هائل لصاحب العمل الاسرائيلي، نتيجة سياسة التمييز والاستغلال التي يمارسها اصحاب العمل ضد العمال العرب. فأجر العامل العربي لم يتعد خلال العام ١٩٨٢، وبعد هذه السنوات الطويلة، نسبة ٤٣,٨ بالمئة[١٥] من أجر العامل الاسرائيلي. ويدر هذا الفارق في الأجر وحده ارباحاً خيالية على صاحب العمل الاسرائيلي. فلو افترضنا ان ارباب العمل كانوا مضطرين لتشغيل عمال اسرائيليين مكان العمال العرب لدفعوا فوارق في الاجور تبلغ نحو ٥٠٠ مليون دولار اميركي في العام. وهذا الربح من فوارق الاجور، لوحده، يعادل ٧٦,٩ بالمئة من قيمة صادرات اسرائيل الى المناطق المحتلة.

ويحرم العامل الفلسطيني من أية ميزة يتمتع بها العامل الاسرائيلي في الضمان الاجتماعي وبدل العطل والاضراب والاجازة، مع ان راتبه يخضع لحسم كل ما يحسم من راتب العامل الاسرائيلي من مخصصات للضمان الاجتماعي وضرائب الدخل والدفاع وغيرها. وغالباً ما تصل هذه الحسومات والضرائب الى ٢٥ بالمئة من مجموع الراتب للعامل. وللمفارقة، فان هذه الحسومات التي تجمعت خلال السنوات السابقة والتي تقدر الآن بما بين ٧٧٠ ـ ١٠٠٠ مليون دولار تذهب الى وزارة الدفاع الاسرائيلية وتخصص للصرف على الاستيطان في الضفة والقطاع.

ويعمل العمال العرب في ظروف عمل قاسية، حيث يمنعون من المبيت في اماكن عملهم، فيضطرون الى السفر مئات الكيلومترات كل يوم، ويقضون في ذلك وقتاً طويلاً يجعل معدل يوم عملهم من ١٢ ـ ١٤ ساعة. ولان العمال يرفضون الانضمام الى الهستدروت، فان اصحاب العمل يستغلون هذه الفرصة لحرمانهم من كافة الحقوق الأخرى، كالتعويض عن الفصل، ويجبرونهم على العمل ساعات أطول مما هو محدد في القانون، ويقومون باستخدام اليد العاملة الصغيرة (الاطفال)، الامر الذي يحرمه القانون الدولي في العالم أجمع. كما ويحاول أصحاب العمل وأرباب الهستدروت حرمان العمال العرب من حقهم في تنظيم صفوفهم والمطالبة بحقوقهم عبر نقاباتهم داخل الاراضي المحتلة أو عبر تشكيل لجان صغيرة في كل مؤسسة يعملون فيها.

كذلك ينتشر اسلوب العمل عبر سماسرة خاصين، غالباً ما يستنزفون ما يصل الى ٣٠ بالمئة من راتب العامل العربي[١٦]. كما انتشرت، في غضون السنوات الاخيرة، مجموعة أسواق ومواقع تقع بالقرب من حدود هدنة ١٩٤٨، تطلق عليها الصحف الاسرائيلية اسم «اسواق العبيد»، حيث يتجمع فيها، في صبيحة كل يوم، آلاف العمال العرب لتبدأ عملية مساومة قاسية مع أصحاب العمل الذين غالباً ما يحتاجون عمالاً لفترات قصيرة. وكثيراً ما يستخدم في هذه الاسواق أطفال تتراوح اعمارهم ما بين ١٢ ـ ١٤ سنة. كما يتكرر ان يختفي

صاحب العمل دون ان يدفع أجر العمال.

ويمتد عسف الاحتلال ليطال العمال في المناطق المحتلة ذاتها. وممارساته، هنا، ذات طابع قمعي متنوع، حيث تتعرض النقابات العمالية المناضلة في الضفة الغربية والقطاع لتدخل سلطات الاحتلال المباشر في الشؤون النقابية، في الانتخابات أحياناً، وفي محاولة شطب نقابات القدس من الاتحاد العام لعمال الضفة أحياناً أخرى، ولتعطيل إصدار اجازات بنقابات جديدة، واغلاق النقابات واعتقال النقابيين النشطاء وفرض الاقامة الجبرية عليهم.

وفوق كل ما ذكر، يبدو ان استمرار تدهور الاقتصاد الاسرائيلي، نتيجة للتكاليف العسكرية والتوسعية وارتفاع نسبة البطالة في اسرائيل، حيث يصل عدد العاطلين عن العمل الى ١٢٠ الفاً[١٧]، سينعكس ليكون على حساب العامل الفلسطيني.

وقد أخذت بوادر هذه الظاهرة تتفاقم منذ بداية العام ١٩٨٤، حيث يتم الفصل، أولاً، في صفوف العمال العرب من المؤسسات الصهيونية، على الرغم من الاستغلال الكبير الواقع عليهم.

هجرة الايدي العاملة

في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تسود الضفة والقطاع المحتلين، ومع ازدياد التكاثر السكاني في هذه المناطق بنسبة ٤٥ ـ ٥٠ بالالف[١٨] سنوياً، من الطبيعي ان تتفاقم ظاهرة الهجرة للبحث عن فرص عمل. ويلاحظ ان الفلسطينيين من المناطق المحتلة قد اتجهوا، أساساً، للعمل في الدول العربية النفطية. وتتسم هجرتهم هذه بانها تكون، في الغالب، مؤقتة، وبانها غير عائلية، حيث يسافر رب العائلة او شبانها، بينما يظل الباقون في الوطن يتلقون مصدر عيشهم من الخارج. وقد رأينا في الجدول الرقم ١ النصيب المرتفع للدخول الآتية عن هذا الطريق، في مجمل الانتاج الوطني، حيث تبلغ نسبتها منه ما يتراوح بين ٢١,٤ بالمئة و ٣٦,٣ بالمئة.

على ان للهجرة للعمل في الخارج آثارها السلبية في واقع الصراع الديمغرافي الوطني القائم في الضفة والقطاع المحتلين بين المواطنين الفلسطينيين، من جهة، وسياسة الاستيطان الاسرائيلية، من جهة أخرى. اذ لا يندر ان يتساقط المهاجرون للعمل في الخارج في اغراء الاستقرار بعيداً عن وطنهم. كما ان ابتعاد الشبان الى مراكز عملهم يؤثر في نسبة تزايد السكان. وقد قدر عدد المهاجرين للعمل ما بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٨١، بحوالى ١٤٠ الفاً[١٩]. ولعله نتيجة لذلك تدنت نسبة الزيادة السكانية في الضفة المحتلة مع بداية الثمانينات الى ما دون ١ بالمئة. ومع ازدياد عدد المستوطنين، ارتفعت نسبة اليهود الى العرب في الضفة العام ١٩٨٣، الى ١٤,٤ بالمئة. وهذه لا شك مؤشرات خطرة.

في كل حال، يبدو ان بعض التطورات، مثل انشاء عدد من الجامعات في الضفة الغربية والقطاع، وبعض الاجراءات التي هدفت الى تقنين العبور على الجسور، بحيث لا تكون الرغبة في الهجرة سائبة، وانخفاض مستوى استيعاب العمالة في سوق البلدان النفطية، قد حدّت، نسبياً، من التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة. اذ عادت نسبة الزيادة السكانية في الضفة فارتفعت، العام ١٩٨٢، الى ٢,١ بالمئة[٢٠]. لكن السيطرة على مخاطر ظاهرة الهجرة من الضفة والقطاع لن تتم الا من طريق دعم كبير يخلق مشاريع واستثمارات تتيح فرصاً اكبر

للعمل تستفيد منها غالبية الجماهير.

تأثير المستوطنات ومصادرة الاراضي

شكل الاستيطان ومصادرة الاراضي المحور الرئيس للهجمة الصهيونية على الشعب الفلسطيني وحقوقه. ويعود ذلك لطبيعة الحركة الصهيونية، كحركة استيطانية توسعية تسعى الى اقامة دولة لها على حساب الشعوب المجاورة.

(أ) واقع الاستيطان الحالي

ان الممارسات الاسرائيلية بعد احتلال الجزء المتبقي من فلسطين والاراضي العربية المجاورة العام ١٩٦٧، هي استمرار لممارستها على الارض الفلسطينية منذ العام ١٩٤٨. فالحركة الاستيطانية التي قامت بهدم ٤٧٢ قرية فلسطينية على الارض التي قامت عليها دولة اسرائيل العام ١٩٤٨، واقامت بدلاً منها، وعلى انقاضها، مئات المستوطنات الجديدة، وصادرت ممتلكات واراضي شاسعة من عرب فلسطين، تمارس، اليوم، ومنذ العام ١٩٦٧، فيما يتعلق بالارض، اساليب مصادرة الاراضي واقامة المستوطنات على الارض الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

فقد صادرت سلطات الاحتلال واغلقت، حتى منتصف العام ١٩٨٣، ما يقارب من ٦٥ بالمئة من مساحة الضفة الغربية و ٣٠ بالمئة من مساحة قطاع غزة. وفي ما يتعلق بالضفة الغربية، فقد وضعت سلطات الاحتلال يدها على الاملاك الاميرية واراضي الغائبين والاراضي التي تدعي بان ملكيتها غير واضحة، والتي تصل مساحتها الى ٤٥ بالمئة من مجموع الاراضي في الضفة، يضاف الى ذلك مصادرة اراض ذات ملكية خاصة معروفة، او اغلاقها بمختلف الحجج، وصلت مساحتها الى ما يعادل ١٥ بالمئة من مساحة الضفة. كما ان ما يوازي ٥ بالمئة من مساحة الضفة قد تم وضع اليد عليها بالاوامر العسكرية لتنظيم المدن والقرى ومنع استغلالها للبناء.

ويلاحظ، في هذا المجال، ان عمليات مصادرة الاراضي والاستيطان قد تسارعت، بشكل كبير، بعد استلام الليكود للسلطة في اسرائيل العام ١٩٧٧، وهو التكتل الذي يضم المجموعات الاكثر تطرفاً في الحركة الصهيونية والذي ينادي بدولة اسرائيل الكبرى التي تضم في حدودها الاردن أيضاً.

فاذا كان حجم الارض المصادرة، حتى ايار (مايو) ١٩٧٩، وصل الى ٢٧ بالمئة من مجمل مساحة الضفة[٢١]، فان سلطات الاحتلال، كما رأينا، قد وضعت يدها على اكثر من ضعف هذه المساحة حتى منتصف العام ١٩٨٣، وهي ما زالت مستمرة في مصادرة الاراضي. ولا تخلو الصحف اليومية في المناطق لمحتلة من نشر أخبار المصادرة والاغلاق ووضع اليد.

واذا كان عدد المستوطنات التي اقيمت منذ العام ١٩٦٧، حتى العام ١٩٧٦، في الضفة الغربية وقطاع غزة وصل إلى ٤٠ مستوطنة، فان عددها حتى شهر تموز (يوليو) ١٩٨٤، وصل الى ١٧٤ مستوطنة. أي ان اقامة المستوطنات الجديدة ترافق وازداد مع ازدياد وضع اليد ومصادرة مساحات كبرى أخرى من أراضي الضفة والقطاع. والامر لن يتوقف عند هذا الحد بالطبع، فالاطماع موجودة والشهية الاستيطانية مفتوحة، حيث انه وضعت الخطط وخصصت المصادر لاقامة ٤٦ مستوطنة جديدة في الضفة والقطاع حتى العام ١٩٨٦،

وحددت مواقعها.

(ب) التوزيع الجغرافي للمستوطنات

تقـام المستـوطنات في المناطق المحتلة حسب خطة استيطانية محددة، واضحة المعالم والاهداف، تقوم بتنفيذها مجموعة من المنظمات والمؤسسات الاسرائيلية. ويتم بموجب هذه الخطة تقطيع الضفة الغربية الى مربعات، يضم كل منها قرابة ١٠٠ الف مواطن فلسطيني، تحيط بها المستوطنات وتسيطر عليها أمنياً. وهذه التجمعات الاستيطانية هي:

١ ـ نابلس: وتضم شمال الضفة الغربية (مناطق نابلس وجنين وطولكرم) مع التركيز بشكل خاص على مدينة نابلس والقرى التابعة لها والتي تشكل اكبر التجمعات السكانية في الضفة. وقد اقيم حتى شهر تموز (يوليو) ١٩٨٣، في هذه المنطقة ٢٨ مستوطنة (منها ٢٤ في منطقة نابلس) ست منها أقيمت كمدن. ومخطط لان يقام في هذه المنطقة العربية الهامة حتى نهاية العام ١٩٨٦، ٣٣ مستوطنة جديدة (من بينها خمس مدن) غالبيتها الساحقة في منطقة مدينة نابلس وقراها. وتسمى هذه المنطقة في خرائط الاستيطان، بالعبرية: شومرون.

٢ ـ منطقة الوسط: وتضم رام الله والبيرة والقرى التابعة لها، وقد اقيم في هذه المنطقة ١٦ مستوطنة، ومخطط لاقامة تسع مستوطنات جديدة حتى نهاية العام الجاري (١٩٨٦)، من بينها ثلاث مدن استيطانية. وتسمى هذه المنطقة في خرائط الاستيطان العبرية: بنيامين وماطيه بنيامين.

٣ ـ منطقة القدس: تم استيطان القدس على مرحلتين؛ الأولى في مدينة القدس ذاتها، حيث اقيم حولها ١٦ حياً يهودياً اضافة الى الحي اليهودي داخل مدينة القدس. ويقطن هذه الاحياء، وحدها، قرابة ١٠٠ الف مستوطن (لا يرد تعدادهم، عادة، بين احصائيات سكان المستـوطنات حيث يعتبرون من سكان القدس التي تضمها الاحصائيات الاسرائيلية الى الاحصائيات العامة الخاصة باسرائيل)؛ والمرحلة الثانية هي القدس الكبرى، حيث زيدت مساحتها على حساب مصادرات مواقع جديدة محيطة بالقدس. وقد اقيم في هذه المنطقة تسع مستوطنات. وبذلك يصل مجموع ما اقيم من مستوطنات في منطقة القدس ٢٦ مستوطنة.

٤ ـ منـطقـة بيت لحم: اقيمت في هذه المنـطقـة ١٢ مستوطنة، من بينها اربع مدن استيـطانية، ومخطط لاقامة عشر مستوطنات جديدة (من بينها مدينة استيطانية) حتى نهاية العام الجاري (١٩٨٦). وتسمى هذه المجموعة الاستيطانية بالعبرية: منطقة غوش عتسيون.

٥ ـ الخليل: اقيم في هذه المنطقة ١٦ مستوطنة تحيط بمدينة الخليل من الجهات الاربع، وتمتد شمالاً وجنوباً حتى حدود هدنة ١٩٤٨. ومن بين هذه المستوطنات مدينة استيطانية واحـدة، ومخـطط لاقامة ١١ مستوطنة جديدة من بينها الحي اليهودي في مدينة الخليل. وتسمى هذه المجموعة الاستيطانية بالعبرية: هار حفرون.

٦ ـ غور الاردن: على طول نهر الاردن وحتى البحر الميت، اقيمت ٣٢ مستوطنة، ومخطط لقيـام خمس مستـوطنـات اخـرى حتى نهـايـة العام الجاري (١٩٨٦)، وتشكل هذه المستوطنات خطوط الدفاع الاولى، وكذلك الجانب الشرقي الذي يشكل، مع الخط الأخضر، طرفي كمـاشـة تحصر فيمـا بينهـا المواقع السكانية الغربية في الضفة وتفرض سيطرتها العسكرية عليها، وتسمى هذه المجموعة بالعبرية: بقعات هايردن.

٧ ـ قطاع غزة: اقيم في القطاع ثلاثة خطوط من المستوطنات يصل تعدادها الى ١٣ مستوطنة تقسمه الى اربعة اقسام منفصلة، مع الاعلان عن الساحل «ارض دولة». وتسد هذه المستوطنات المسالك بين اجزاء القطاع وتطوقها لتفصلها الواحد عن الآخر.

(ج) أنماط الاستيطان

تأخذ المستوطنات في المناطق المحتلة انماطاً مختلفة تخدم كلها الاهداف الرئيسة للاستيطان، فمنها ما اقيم على شكل مخطط مدن كبيرة وصناعية تتمركز بالقرب من المدن الرئيسة في الضفة الغربية، وقد بلغ عدد هذه المدن المقامة (ما عدا ما اقيم حول القدس) ١٢، ومخطط لاقامة ثمان مدن كبرى حتى نهاية العام الجاري (١٩٨٦). ومن اهم هذه المدن الموجودة حالياً: كريات اربع قرب الخليل، ومعاليه ادوميم وغفعات زئيف في منطقة القدس؛ ام في رام الله، مخطط لاقامة مدينة بيت إيل؛ واقيمت في الاغوار مدينة معاليه افرايم، وفي نابلس مدينة أريئيل.

وفي الوقت عينه يتم التخطيط لاستيطان اليهود في المدن العربية الكبرى، فكما بني الحي اليهودي في القدس، وافقت الحكومة الاسرائيلية على اقامة حي يهودي في الخليل في مكان السوق التجاري القريب من الحرم الابراهيمي ليتم بذلك توسيع النقاط الاستيطانية التي اقيمت في بناية الدبويا. وقد أجريت، في العام ١٩٨٣، محاولة لاستيطان مدينة نابلس، في موقع بئر يعقوب، ولكن ازاء تصدي سكان المدينة تم غض النظر، مؤقتاً، عن المشروع.

ومن انماط الاستيطان الأخرى إقامة قرى صناعية ومناطق صناعية كما حدث في (عطروت) قرب قرية قلنديا، حيث أقيمت منطقة صناعية كبيرة، وكذلك في منطقة الخان الاحمر (مستوطنة معاليه ادوميم).

كذلك تجرى اقامة قرى زراعية، وبشكل خاص في منطقة الاغوار. وقد وصل عدد هذه المستوطنات الزراعية الى ٣٨ (كيبوتساً وموشافاً).

اما المستوطنات العسكرية، فقد وصل تعدادها الى ١٤. ومعظم المستوطنات المتبقية هي قرى سكنية يمارس سكانها اعمالهم داخل اسرائيل ويقطنون في هذه المستوطنات. ولا يخلو الامر، أحياناً، من ممارسة اعمال صناعية وزراعية بسيطة في المستوطنة.

(د) آثار الاستيطان على سكان المناطق المحتلة

سبق واشرنا الى ان سلطات الاحتلال، وفي سبيل اقامة المستوطنات، قامت بمصادرة ٦٥ بالمئة من اراضي الضفة الغربية و ٣٠ بالمئة من اراضي قطاع غزة.

ومن آثار مصادرة الاراضي التي تنعكس على سكان المناطق المحتلة:

(أ) تقليص مساحات واسعة من الاراضي المخصصة للزراعة والرعي، مما انعكس، بشكل سلبي وواضح، على الانتاج الزراعي. وساهم هذا العامل، مع عوامل أخرى كثيرة، في انخفاض نصيب الزراعة في مجمل الانتاج الوطني، كما ذُكر آنفاً.

(ب) تقوم سلطات الاحتلال، في سبيل وضع يدها على الاراضي، بمنع استغلال هذه الارض بشكل مباشر وغير مباشر. فهي تقف في وجه تشكيل جمعيات اسكان تعاونية، وتمنع منح ترخيص لهذه الجمعيات حتى لا يستطيع السكان اقامة الاحياء السكانية الجماعية. وهي، في الوقت عينه، تقنن منح رخص البناء الفردي، وتقوم باغلاق مساحات واسعة بحجة التنظيم ومنع البناء فيها، كما تتباطأ، جداً، في منح رخص السكن اذا لم يكن هناك بد من

منحها. وهي لا تكتفي بذلك، بل تمنع مجموعات العمل التطوعي من الوصول الى الارض الجرداء واستصلاحها وزراعتها بالاشجار، كما حدث، مثلاً، في اوائل شهر شباط (فبراير) ١٩٨٤، في قريتي وادي فوكين، وبتير في منطقة بيت لحم، وكوبر في رام الله[٢٢].

(ج) الأثار الديموغرافية: يقطن، حالياً، في المناطق المحتلة قرابة ١٤٠ الف مستوطن اسرائيلي، منهم في القدس وحدها قرابة ١٠٠ الف، وفي مستوطنات الضفة ٣٨ الفاً، وفي قطاع غزة الفان. ويشكل هؤلاء، حالياً، قرابة ١٠ بالمئة من سكان هذه المناطق. وفي الوقت عينه، يعادل عدد المستوطنات ٣٥ بالمئة من عدد قرى ومدن الضفة والقطاع، وسيصل الى ٤٥ بالمئة العام ١٩٨٦.

ان خطط الاستيطان، في هذا المجال، تتحدث صراحة عن النية في رفع عدد المستوطنين الى ٣٠٠ الف حتى العام ١٩٩٠. وهناك من يفكر برفع عدد المستوطنين في الضفة الى مليون نسمة. والسؤال الذي يطرح في هذا الصدد: ماذا سيحل بالسكان العرب؟

ان الجواب على ذلك نجده عند الحاخام او الرابي كهانا ودروبلس وغيرهما من غلاة الصهيونيين، وهو ترحيل الفلسطينيين، ولو بالقوة، من تلك الاراضي.

(د) تحويل المناطق المحتلة الى بقع تمارس فيها شتى اشكال الارهاب من قبل سلطات الاحتلال والمستوطنين انفسهم. وقد بلغت ممارسات المستوطنين المدججين بالسلاح اوجها في الفترات الاخيرة. ويلاحظ، في هذا لمجال، ان السلطات الرسمية تتناوب ممارسة الارهاب مع المستوطنين، فعندما يتوقف الجيش عن ممارسة هذه الاعمال يقوم المستوطنون بذلك. وبالاضافة الى ممارسات القمع والاعتقال والقتل والمصادرة، تصدر السلطات الرسمية القوانين غير الشرعية التي تسهل عليها عملية المصادرة والاستيطان، من ذلك، مثلاً، الامر العسكري ١٠٦٠ الذي سحب من المحاكم المدنية صلاحية النظر في قضايا الاراضي وقصرها على المحاكم العسكرية حتى يسهل عملية الاستيلاء عليها. يضاف الى هذا القيام بعمليات تزوير بيع الاراضي، حيث غالباً ما يكتشف اصحاب الاراضي العرب ان هناك عمليات تزوير لتواقيعهم واختامهم في صفقات بيع وهمية.

اما المستوطنون، فيعيثون في المناطق المحتلة فساداً، ويأخذ عملهم الطابع المنظم من خلال حركة غوش ايمونيم، التي تشكل مظلة سياسية و «قانونية» لمجموعة من المنظمات الارهابية السرية والعلنية، كحركة كاخ و «ارهاب ضد ارهاب» (ت.ن.ت.) و «الجيش الاسرائيلي الخاص» الذي يقوم بمهمات خاصة، كمحاولة اغتيال رؤساء المجالس البلدية العام ١٩٨٠، وحرق واتلاف ٧٥٠ محلاً تجارياً في الخليل، وتعذيب وقتل المواطنين العرب، والتصدي للتظاهرات الشعبية، ومحاولات نسف المسجد الاقصى؛ يضاف الى التنظيمات آنفة الذكر منظمة أغروف ماغين (قبضة الدفاع)، وميليشيات طلبة المدارس الدينية وغيرها[٢٣]. ومجمل نشاط هذه المجموعات الاستيطانية الصهيونية هو تحت حماية سلطات الاحتلال، دون ان يطالهم القانون ولا العقاب، بل ان الشرطة سرعان ما تغطي على فعلتهم وتتجاهلها.

(هـ) أخيراً يأتي الاستيطان في المناطق المحتلة لاسباب سياسية تمهد لضم الضفة الغربية وقطاع غزة. وهو، في الوقت عينه، يقوم على حساب عملية الاسكان في اسرائيل ذاتها، ورغم استفحال الازمة الاقتصادية. فالحكومة الاسرائيلية تحاول كبح جماح التضخم بتقليص الانفاق الحكومي بما يعادل ملياري دولار؛ ومع ذلك، فقد انفقت على الاستيطان في

المناطق المحتلة، حتى الآن، قرابة ١,٥ مليار دولار، ورصدت ٦٠٠ مليون دولار للاستيطان خلال العام ١٩٨٤[٢٤]. فموضوع الاستيطان بالنسبة الى الحكومة الاسرائيلية، كموضوع الامن، لا يقاس بالمقاييس الاقتصادية.

التصدي للاحتلال

تصدى ابناء الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع للاحتلال منذ لحظاته الاولى العام ١٩٦٧. وعلى مدى السنوات الماضية، تنوعت اساليب المواجهة لتشمل الكفاح المسلح ضد العدو، ومقاومة الاستيطان ومصادرة الاراضي، والحفاظ على المؤسسات الوطنية وبناء الجديد منها، واحياء النقابات العمالية والمهنية وتعزيز دورها، والدفاع عن الاماكن المقدسة، بما لها من قيمة دينية وتراثية، والحد من ظاهرة الهجرة وتأكيد الالتحام بالارض والوطن، واحياء التراث الفلسطيني، ونشره، وتأطير النضال في جبهة وطنية، والقيام بانتفاضات شعبية متعاقبة وطويلة المدى، والتصدي لمحاولات العدو خلق بدائل تمثيلية من العملاء، والانضواء تحت راية م.ت.ف. بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، واعلان هذا الموقف في كل وقت والدفاع عنه بكل السبل. وقد ساهمت كل هذه الاشكال النضالية التي خاض الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع عبرها مقاومته للاحتلال، مساهمة اساسية في الحفاظ على الهوية الوطنية وتوكيدها وتعزيزها؛ كما ساهمت، مساهمة اساسية، في ابقاء روح الثورة الفلسطينية مشتعلة، وفي رفع قيمة م.ت.ف. والمحافظة على قرارها، فلسطينياً مستقلاً.

وفيما يلي عرض ملخص لاهم اوجه النضال الفلسطيني في مقاومة الاحتلال في الضفة والقطاع:

ممارسة الكفاح المسلح

كان من الطبيعي، مع اتساع حركة المقاومة المسلحة الفلسطينية، ان تتوجه الضربات الاساسية الموجعة للاحتلال الاسرائيلي في المناطق المحتلة. وقد عملت حركة المقاومة الفلسطينية، بنشاط، على صعيد الاتصال بين قواعد المقاومة المسلحة في الخارج والمناطق المحتلة. ونشطت الخلايا المسلحة، بكل حماس، في الضفة الغربية وقطاع غزة في توجيه الضربات الى المحتلين متحدية الصعوبات الشديدة التي واجهت هذه الحركة نتيجة لاجراءات سلطات الاحتلال التي احكمت المراقبة على الحدود بكافة اشكال الحراسة الالكترونية والكهربائية وتكثيف الدوريات، ونشرت الجيش في ارجاء المناطق المحتلة كافة، وعمدت الى تمزيق مخيمات غزة وتوزيع اهلها، وضربت قواعد المقاومة خارج المناطق المحتلة.

وقد حوّل الفدائيون الفلسطينيون حياة المحتلين في المناطق المحتلة وفي اسرائيل، في مراحل متعددة، الى ارق مستمر ادى الى زيادة عسكرة الحياة الاسرائيلية واتخاذ المزيد من الاجراءات الامنية وانفلات عقال البطش الاسرائيلي في قتل واعتقال وابعاد المواطنين ومحاولة كسر شوكة المقاومة لديهم.

ويمكن تلخيص اهم معالم العمل العسكري الذي شهدته المناطق المحتلة بما يلي:

الانتفاضة المسلحة في قطاع غزة: أخذ الكفاح المسلح في قطاع غزة الطابع الكثيف والواسع بحكم الظروف التي سبقت الاحتلال. وقد استمرت الانتفاضة المسلحة في القطاع. وبالرغم من ظروف عدم التكافؤ مع العدو لسنوات ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، وحتى بداية

العام ١٩٧١، بحيث ان العدو لم يجرؤ على دخول المنطقة الا نهاراً بينما كانت السيطرة فيها ليلاً لحركة المقاومة. وقام المقاتلون بالعديد من العمليات المسلحة ضد دوريات الجيش الاسرائيلي ومواقعه في القطاع وضد عملاء الاحتلال. وقد لجأ العدو، في مواجهة هذا الوضع، الى عمليات تفتيت المخيمات وجرف البيارات وفتح الشوارع وتهجير وتوزيع سكان المخيمات، مما اضطر حركة المقاومة المسلحة للتحول نحو العمل عبر الخلايا السرية والعمل الفردي.

العمل المسلح في الضفة الغربية: مرّ العمل في الضفة بثلاث مراحل تقريباً: الأولى، من ١٩٦٧ ـ ١٩٦٩، وتميزت بتجميع القوى وزرع القواعد وتوجيه الضربات في ظل وجود قيادة العمل المسلح داخل المناطق المحتلة؛ الثانية تلت تصاعد العمل المسلح بعد معركة الكرامة (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠) وتميزت بعمليات العبور عبر الحدود والقيام بعمليات والعودة الى القواعد خارج المناطق المحتلة، وقد جاء هذا الاسلوب نتيجة تصعيد وتكثيف الاحتلال لضرباته الموجهة الى قواعد المقاومة المسلحة داخل المناطق المحتلة؛ الثالثة بعد عام ١٩٧١، وهي التي تلت خروج المقاومة من الاردن بعد ايلول الاسود، وتميزت هذه الفترة، في البداية، بالصعوبات التي واجهت العمل العسكري في الداخل وتأطره هنا في حدود الخلايا السرية العاملة داخل الوطن المحتل، بينما انتقلت ساحة المواجهة الى الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية شمالاً.

اتساع النضال الجماهيري

كان من ابرز مظاهر التصدي للاحتلال الاسرائيلي، اتساع النضال الجماهيري والهبّة السكانية في التصدي لمخططات الاحتلال وافشالها. وقد ابدع الشعب مختلف الاشكال والسبل لرص صفوفه وتوحيد جهوده والعمل، بكل حماس واندفاع، للدفاع عن نفسه امام الهجمة الصهيونية الاستعمارية. ومن اهم هذه الاشكال:

١ ـ **التصدي للهجرة الجماعية:** حاول الاحتلال، في الايام الاولى، اثارة الرعب في النفوس وشن حملة اشاعات واسعة، هدفها تهجير السكان، كما حدث في العام ١٩٤٨. الا ان وعي الجماهير الفلسطينية وحركتها الوطنية أفشلا هذا المخطط الخطير. فقد انتشر ابناء الحركة الوطنية في صفوف شعبهم يبينون خطورة الهجرة ويذكرونهم بمأساة ١٩٤٨ ويحضون على التمسك بالارض والممتلكات لافشال الاطماع الصهيونية. وكان من نتيجة ذلك ان عاد، في الفترة الاولى من الاحتلال، الكثير من الذين أثرت فيهم، في الوهلة الاولى، مرارة الاحتلال وخيبة الامل.

٢ ـ **الاهتمام بالمؤسسات الوطنية:** تمسك الفلسطينيون بمؤسساتهم الوطنية، وحوّلوا هذه المؤسسات الى مواقع تصد للاحتلال ومرتكزات للدفاع عن حقوقهم والتخفيف من معاناة أبناء الشعب قدر الامكان في ظل الاحتلال.

واهم هذه المؤسسات:

(أ) البلديات: تحولت البلديات والمجالس القروية، بشكل عام، الى ملاذ للسكان، والى مواقع لمواجهة الاحتلال والتصدي لمحاولاته في جعل الحياة الاجتماعية ـ المدنية للمواطنين وسيلة لخدمة مصالحه. وقد خاض الفلسطينيون العام ١٩٧٦، معركة الدفاع عن هذه البلديات، حيث فاز في الانتخابات التي اجريت ذلك العام ممثلو الحركة الوطنية، على الرغم من ارادة الاحتلال. وساهمت المجالس البلدية المنتخبة في النضال الوطني، اجتماعياً

وسياسياً، حيث دافعت، بشجاعة، عن الاهالي وتحولت الى مراكز استقطاب جماهيري افشل العديد من محاولات مصادرة الاراضي، ورفضت مخططات سياسية مشبوهة لتصفية القضية. ومن اجل الحدّ من هذا الدور الذي لعبته البلديات، مارس الاحتلال كافة اشكال الضغوط عليها فمنع وصول المساعدات اليها من الخارج، وقام بابعاد العديد من رؤسائها، امثال عبدالجواد صالح، رئيس بلدية البيرة، ومحمد ملحم، رئيس بلدية حلحول، وفهد القواسمي، رئيس بلدية الخليل، وغيرهم؛ ثم قام بتدبير محاولة اعتداء آثمة على حياة البعض الآخر، كبسام الشكعة، رئيس بلدية نابلس، وكريم خلف، رئيس بلدية رام الله، وابراهيم الطويل، رئيس بلدية البيرة. ولما لم ينفعه هذا الاسلوب، لجأ الى تعطيل الانتخابات البلدية. وعندما لم يجد من يقبل التعاون معه في قبول التعيين، قام بعزل رؤساء بلديات نابلس ورام الله والخليل والبيرة وبيت جالا ودورا وغزة وغيرها، وعين في اماكنهم، ضباطاً اسرائيليين يمارسون شتى اشكال التضييق على سكان المدن والمناطق المحيطة.

(ب) المؤسسات الانتاجية الصناعية: عرضنا فيما سبق للعقبات التي يضعها الاحتلال امام تطور الانتاج الزراعي والصناعي. ومع ذلك، فقد أدى التعاون المشترك بين السكان الى حماية العديد من المؤسسات الانتاجية وظهور مؤسسات أخرى جديدة. وقد طور السكان شكلاً جديداً من التعاون، حيث غالباً ما يتم حسم الخلافات المطلبية لدى العمال بشكل ودي ودون اللجوء الى المحاكم او تدخل السلطات، انطلاقاً من تقدير صاحب العمل والعامل معاً للظروف الصعبة والمعقدة التي تسود في ظل الاحتلال.

٣ ـ إحياء مؤسسات جماهيرية قديمة وتشكيل أخرى جديدة: ادرك الفلسطينيون في المناطق المحتلة، وفي ظل الاهمال المطلق من قبل الاحتلال والتجاهل التام لمتطلبات الاهالي الحياتية اليومية، ضرورة ابراز اشكال جديدة من التعاون واقامة مؤسسات مختلفة تقوم في ظل غياب السلطة الوطنية وبالاعتماد، بشكل او بآخر، على دعم الخارج أحياناً، في ظل غياب السلطة الوطنية وبالاعتماد على النفس في حالات كثيرة، بالدفاع عن مصالح الاهالي وحمايتها وتلبية احتياجاتها، وتكون أطراً لتجميع صفوف المواطنين في التصدي للاحتلال.

واهم هذه المؤسسات:

(أ) الجامعات والمعاهد العليا التعليمية: انطلاقاً من الحاجة الماسة لاستيعاب الاعداد الكبيرة من خريجي المدارس الثانوية الذين لا يستطيعون السفر الى الخارج لتكميل تحصيلهم العلمي في الجامعات العربية والأجنبية، نشطت داخل المناطق المحتلة، وبالاعتماد، أولاً، على القدرات الذاتية، والطاقات المحلية، وبمساعدة الدعم العربي الخارجي، حركة انشاء الجامعات والمعاهد العليا، وذلك بتطوير المؤسسات التعليمية المحلية. وكانت النتيجة ان تحولت المناطق المحتلة، وباستقلال تام عن الاحتلال، الى مركز تعليمي كبير يضم، في مختلف مدنه الهامة، جامعات ومعاهد أثبتت وجودها خلال فترة قصيرة، وحظيت باحترام المحافل الاكاديمية العربية، والعالمية، وتقديرها؛ وكانت اثباتاً آخر على حيوية هذا الشعب وقدرته غير المحدودة في الدفاع عن نفسه واثبات وجوده وتأكيداً لحقه في الحياة والدولة المستقلة بكل نواياها.

ومن اهم الجامعات في المناطق المحتلة، يمكن ان نذكر جامعات بيرزيت والنجاح وبيت لحم والخليل والقدس (بفروعها الاربعة: كلية العلوم ـ ابو ديس، كلية الدعوة واصول الدين

ـ القدس، كلية التمريض ـ البيرة وكلية الاداب للبنات ـ القدس) وجامعة غزة. وقد استطاعت هذه الجامعات، خلال عشر سنوات فقط من عمرها، ان تستوعب في العام ١٩٨٤، قرابة ١٢ الف طالب، وهـو ما يعني الحد من هجرة الشباب والمساعدة، على الصمود، وتغذية روح النضال الشعبي، والمساعدة في تحقيق النهوض الاقتصادي، وتحقيق التقدم ودراسة وتعميق المعرفة بالوطن ومشاكله وامكانياته.

وبالاضافة الى هذه الجامعات الست، هناك العديد من الكليات والمعاهد المهنية التي تخرج الطلبة بعد سنتين دراسيتين.

وقد انشئ في المناطق المحتلة مجلس التعليم العالي، مهمته القيام بالتنسيق والتعاون بين جامعات الوطن المحتل واعداد القوانين والانظمة واللوائح اللازمة لها.

وقد تحولت هذه الجامعات والمعاهد الى مراكز للبحث العلمي، ومدارس وطنية شكلت جبهـة امـاميـة للتصدي للاحتلال ومخططاته. ويمارس الاحتلال الاسرائيلي كافة اشكال التضييق لاعاقة مسيرة التعليم في الداخل. فهو يلجأ، باستمرار، الى سياسة اغلاق الجامعات لمدد طويلة، تبلغ الثلاثة شهور في كل مرة، ولم تنج من هذه السياسة، أية جامعة تقريباً.

كمـا يتـدخـل الاحتـلال في الحيـاة الاكاديمية وصولاً الى الاعتداءات المسلحة على الجامعات، مما ادى الى سقوط العديد من الطلبة على أيدي الجيش والمستوطنين العنصريين. كذلك تمنع سلطات الاحتلال عملية رفد الجامعات بالكوادر الاكاديمية من الخارج، وتقوم بابعاد العديد من الاساتذة بحجة رفضهم التوقيع على وثيقة إذلال موجهة ضد م.ت.ف. وتحد هذه السلطات من وصول المراجع ودخول المساعدات الى الجامعات في اطار مخطط يهدف الى تعطيل العملية التعليمية في المناطق المحتلة وانهائها.

(ب) احيـاء النقـابـات العمـالية والمهنية: قامت التنظيمات العمالية الوطنية، بعد الاحتلال مباشرة، بالتركيز على احياء اطرها النقابية التي توحد صفوف العمال وتدافع عن مصـالحهم المهنيـة والوطنيـة، وتعمل على رفع الاضطهاد الذي يتعرض له العمال العرب العاملون في اسرائيل. وقد شكلت النقابات اتحاداً لها يجمع في صفوفه النقابات في الضفة الغربية كافة، ومركزه نابلس.

ومن الاطر النقـابيـة الاخرى التي تعمل من اجل حماية الحقوق المهنية لاعضائها، والدفـاع عن حقـوق المـواطنين ككل، وتعد الدراسات والبحوث والمحاضرات والاجتماعات والندوات السياسية والعلمية التي تعالج قضايا المواطنين في المناطق المحتلة، يمكن ان نذكر نقابتي المحامين في الضفة والقطاع، ونقابة المهندسين، والاطباء، واطباء الاسنان، والمهندسين الزراعيـين، والصيادلة، ورابطة الصحفيين، ودائرة الكتاب ـ رابطة الفنانين التشكيليين، واللجنة العاملة لمعلمي المدارس الحكومية، واللجنة التنفيذية للعاملين في وكالة الغوث.

(ج) تشكيل لجان وفصائل العمل التطوعي: كان رد الشبيبة الفلسطينية الحاسم على الوضع المتردي، نتيجة الاهمال المتعمد لكافة مجالات الخدمة الحيوية في المناطق المحتلة، وامـام ضعف الامكـانـات في الريف / القـطـاع الزراعي، وللتصدي للهجمة الاستيطانية الشرسـة ومصـادرة الاراضي، تشكيـل لجان للعمل التطوعي في المناطق كافة، مدناً وقرى ومخيمـات، مهامها الاساسية قطف الثمار، واستصلاح الاراضي وزرع الاشتال، والقيام بحملات تنظيف، وبناء ومساعدة اسر الشهداء والاسرى، واحياء التراث الشعبي والفني.

وقد انتشر هذا النوع من التعاون، بشكل واسع، وغطى جانباً من احتياجات السكان، وعمّق الالتصاق بالارض، وشكل إطاراً لتحدي الاحتلال والوقوف في وجهه. ومن اهم هذه التشكيلات التطوعية، يمكن الاشارة الى اللجنة العليا للعمل التطوعي واتحاد لجان الشبيبة للعمل الاجتماعي.

(د) تشكيل أطر نسائية فاعلة: ظهرت في المناطق المحتلة، بعد الاحتلال، وبالاضافة الى مختلف الجمعيات الخيرية، مجموعة من الاطر النسائية المكافحة التي تعنى بالمرأة العاملة، وبمحو الامية، وبالعناية بالطفل، وبايجاد فرص عمل للمرأة، وباقامة المؤسسات التعاونية الصغيرة، وبتثقيف المرأة بواقعها السياسي والاجتماعي، وجذبها، بشكل اعمق الى قضايا وطنها وربط مستقبلها بحريته وكرامته، ومساعدتها في تنشئة الاسرة على هذا المستوى. ولكل تنظيم سياسي رئيس في المناطق المحتلة إطاره النسائي النشيط. واهم هذه الاطر: اتحاد لجان العمل النسائي؛ اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي؛ اتحاد لجان المرأة الفلسطينية؛ اتحاد لجان المرأة العاملة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(هـ) تشكيل أطر طلابية: للحركة الطلابية دور فعال في التصدي للاحتلال يتم خلال أطر طلابية منظمة انشئت في صيغ مجالس الطلبة المنتخبة في الجامعات والمعاهد واللجان الطلابية الثانوية. وترعى هذه الاطر مصالح الطلبة وتتصدى للاحتلال ومخططاته في التدخل في الحياة الجامعية والمناهج وفي المدارس، وتتصدى لابعاد المدرسين، أو نقلهم، واغلاق المؤسسات. وتعمل الاطر الطلابية الوطنية من خلال كتلها وهي: الكتلة الطلابية التقدمية؛ كتلة الوحدة الطلابية؛ كتلة العمل الطلابي التقدمية؛ كتلة الشبيبة الطلابية.

(و) تشكيل لجان الاغاثة الطبية: من خلال التعاون بين الاطر النسائية والعمل التطوعي، ولتغطية النقص في الخدمات الطبية، نتيجة اهمال السلطات، تم تشكيل اتحاد لجان الاغاثة الطبية في الضفة والقطاع، حيث تقوم مجموعة من الاطباء مع طاقم من الممرضات بزيارات اسبوعية، في ايام اجازاتهم، الى المناطق النائية، والمخيمات، وتجرى الفحوصات للاطفال والنساء والشيوخ. واستطاعت هذه اللجان اكتشاف مناطق موبوءة صحياً، وقامت بتوزيع نشرات مبسطة للتعريف باعراض الامراض الشائعة، خصوصاً امراض الاطفال؛ وبذلك ساهمت في مواجهة خطط واساليب الاحتلال في هذا الصدد.

(ز) إصدار صحف ومجلات: منذ الايام الاولى للاحتلال، انتشرت مجموعة من الصحف السرية ساهمت في تعبئة الجماهير ضد الاحتلال ومخططاته. ومن اهم هذه الصحف: «الوطن» و «راية الشعب» و «التعميم» و «الثورة مستمرة»، والاخيرتين عبارة عن تقارير توزع في المناطق المحتلة. تضاف الى ذلك مجموعة من النشرات والبيانات التي تصدر في مناسبات معينة، تدعو الى الاضراب او التظاهر او اجراء المسيرات والاعتصام. في الوقت عينه، استطاعت الحركة الوطنية استغلال قانون المطبوعات في القدس، وقامت باصدار مجموعة من الصحف والمجلات تعبر، بشكل صريح أحياناً، وبشكل غير مباشر احياناً أخرى، عن مواقف القوى الوطنية والجماهير الشعبية في التصدي للاحتلال. وتساهم هذه الصحف، بفعالية، في تنوير الرأي العام، على الرغم من مختلف اشكال الرقابة والمصادرة ومنع التوزيع في الضفة والقطاع، والذي تمارسه سلطات الاحتلال ضد الصحافة المحلية. ومن اهم هذه الصحف: «الفجر» و «الشعب» و «الطليعة» و «الميثاق». اما المجلات، فهناك «الكاتب»

و «البيادر السياسي» و «العودة»، وغيرها.

(ح) يضـاف الى هذا كله اشكـال متعددة ومتنوعة من الاطر على مستوى المناطق والاحياء والقرى، كالنوادي ومراكز الشباب والمدارس الخاصة ومراكز البحوث والدراسات والمستشفيات وغيرها، والتي تخدم كلها القضية المركزية في تجميع الصفوف في وجه الاحتلال.

٤ ـ **الجبهة الوطنية**: ادركت القوى الوطنية والتقدمية في المناطق المحتلة ان السبيل الامثل للتصدي للاحتلال هو في اقامة اوسع وارسخ جبهة وطنية تتسع لكل القوى المعادية للاحتـلال والمخلصة لهدف الاستقلال الوطني والمتصدية لمحاولات الاحتواء وخلق البدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة.

وانطلاقاً من ذلك، شهدت المناطق المحتلة حدثين بارزين: اولهما تشكيل الجبهة الوطنية الفلسطينية العام ١٩٧٣، والتي ضمت القوى الوطنية الرئيسة في الداخل (حركة «فتح»، الحـزب الشيـوعي، الجبهـة الشعبيـة، الجبهـة الديمقـراطيـة، والشخصيـات الوطنيـة الفلسـطينية). وعندما احست سلطات الاحتلال بتشكيل الجبهة ودورها الفعال في قيادة الجماهير الفلسطينية، قامت بالبطش بقياداتها العام ١٩٧٤، واعتقال وابعاد العديد منهم. وعلى الرغم من هذه الحملة الشرسة ضد الحركة الوطنية ومحاولة فت عضدها، الا ان القوى الوطنية استمرت في التنسيق فيما بينها، والسعي الى توحيد الجهود وحشد الطاقات، فتم الاعلان؛ ثانياً، العام ١٩٧٨، عن «لجنة التوجيه الوطني في الضفة والقطاع»، والتي ضمت في صفـوفهـا اطراف الحركة الوطنية والشخصيات الوطنية الفلسطينية الفعالة كافة. وقد ادارت هذه اللجنـة دفـة الصراع ضد كامب ديفيـد ومشروع الحكم الذاتي والاستيطان ومصادرة الاراضي والدفاع عن الحقوق الانسانية للمواطنين الفلسطينيين.

٥ ـ **الانتفاضات الجماهيرية**: خاضت الجماهير الفلسطينية مجموعة من الانتفاضات الجماهيرية الواسعة ضد الاحتلال الاسرائيلي، اكدت فيها تمسكها بحقوقها الوطنية ورفضها للاحتلال والتفافها حول م.ت.ف.، ممثلها الشرعي والوحيد؛ واهم هذه الانتفاضات: انتفاضة الاقصى، عنـدمـا تعرض للحرق العام ١٩٦٨، والتي تبعتها انتفاضات عدة طوال سنوات الاحتلال مخصصة للدفاع عن الاماكن المقدسة، والاقصى بالذات، في وجه محاولات هدمه أو الاعتداء على المصلين فيه؛ وانتفاضة جنين، دفاعاً عن الحقوق الانسانية للاهالي؛ وانتفاضات التصـدي للادارة المـدنيـة وكامب ديفيد والحكم الذاتي؛ والهبّات الجماهيرية الواسعة في التصدي للاستيطان، كما حدث في كفرقدوم ونابلس (ألون موريه) والخليل؛ وكذلك الهبّات في التصدي لروابط القري العميلة، وللدفاع عن الجامعات والتصدي للامر العسكري الرقم ٨٥٤، وللدفـاع عن المعتقلين والتضـامن معهم في اضرابـاتهم؛ وكـذلك معارك الدفاع عن البلديات: في التصدي لامر ابعاد الشكعة، ثم التصدي لمحاولة الاعتداء على حياة رؤساء البلديات الثلاثة في نابلس ورام الله والبيرة، وكذلك التصدي لاقالة رؤساء البلديات المنتخبين. وكـان من اهم هذه الانتفـاضـات، واوسعها، واكثرها تأثيراً، الانتفاضة الجماهيرية العام ١٩٨٢، التي استمرت قرابة ستة شهور وقدم فيها الشعب ٢٥ شهيداً و ٢١٩ جريحاً.

ولا شك في ان الشعب الفلسطيني الذي يقوم بكل هذه الاشكال من التصدي بروح معنوية ومسؤولية متفوقة يدفع ثمناً غالياً في مواجهة الاجراءات واساليب القمع التي تمارسها سلطات الاحتلال ضده.

وعند استعراض اساليب الاحتلال في القمع، يمكن الاشارة الى ان كل واحد من اربعة تقريباً، من اهالي المناطق المحتلة، تعرض للسجن او الاعتقال لمدد مختلفة، ومن بينهم، بالطبع، المناضلون الذين حكموا بمؤبدات عديدة. ويعاني المعتقلون في السجون من ابشع اشكال التعذيب والانتقام. ومن جهة اخرى، تلجأ السلطات الى عقوبات الابعاد وهدم البيوت، في محاولة فاشلة منها لاخماد جذوة النضال الجماهيري دون جدوى، حيث ابعدت، حتى الآن، ما يزيد على ١٢٠٠ مناضل، وقامت بهدم ما يزيد على ١٥٠٠ بيت من بيوت المناضلين.

ومن اساليب الاحتلال، ممارسة العقوبات الجماعية، كفرض نظام منع التجول على القرى والمدن والمخيمات بعد كل انتفاضة، او حركة، او القاء حجر. وغالباً ما يفرض منع التجول لايام متتالية. ومن اساليب العقاب الجماعي، أيضاً، إغلاق المدارس والجامعات، وحظر السفر، والقيام بحملات التفتيش العشوائية، وحصر السكان حتى ساعات الصباح في الساحات، في ليالي الشتاء الباردة وفي النهار في ايام الصيف الحارة، والاعتداء على طلبة المدارس والجامعات، وفرض الغرامات العالية والاقامة الجبرية وغيرها من الاساليب التي لا يتوقف الاحتلال عن استخدامها بهدف إلغاء ارادة هذا الشعب الذي احب الحياة وصمّم على استعادة حقوقه المغتصبة وتحقيق اهدافه بالعودة وتقرير المصير واقامة دولته الفلسطينية المستقلة على أرض وطنه.

---

(١) *Statistical Abstract of Israel 1983,* Jerusalem; Central Bureau of Statistics, 1983, p. 34, 758.

(٢) **المصدر نفسه.**

(٣) **المصدر نفسه** (لسنة ١٩٨٢)، ص ٧٣٧.

(٤) هشام عورتاني، **الصناعات الزراعية والغذائية في المناطق المحتلة**، دراسة احصائية وتحليلية، نابلس: جامعة النجاح، ١٩٨٣.

(٥) *Statistical Abstract of Israel 1983, op. cit.,* p. 215.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٧٦٧ و ٧٨٧.

(٧) وليد مصطفى، «الآثار الاجتماعية للتحولات في القطاع الزراعي للمناطق المحتلة»، **صامد الاقتصادي** (عمان)، العدد ٤٦، تشرين الثاني/كانون الاول (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٣، ص ٨٣.

(٨) *Statistical Abstract of Israel 1983, op. cit.,* p. 780.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٧٨٧.

(١٠) فؤاد بسيسو، «تحديات التنمية الزراعية وآفاقها في الوطن المحتل»، **صامد الاقتصادي**، العدد ٤٦، تشرين الثاني/كانون الاول (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٣، ص ١٣.

(١١) *Statistical Abstract of Israel 1983, op. cit.,* p. 787.

(١٢) Kahan, David; *Agriculture and Water in the West Bank and Gaza Strip,* Jerusalem:, The West Bank Data Base Project, 1983, p. 65.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ٧٤.

(١٤) **المصدر نفسه.**

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ٣٩١.

(١٦) جمال موسى، **وقائع ومعطيات حول الاستغلال الكولونيالي الاسرائيلي ضد العمال العرب في المناطق المحتلة**، بلا مكان نشر: الكتلة العمالية التقدمية، ١٩٨٣، ص ٢٢.

(١٧) انظر **الطليعة** (القدس)، العدد ٣٣٩، ٣٠/٨/١٩٨٤.

(١٨) *Statistical Abstract of Israel*

1983, op. cit., p. 758.

(١٩) وليد مصطفى، «الممارسات الصهيونية العنصرية ضد شعبنا الفلسطيني في الوطن المحتل»، **صامد الاقتصادي**، العدد ٤٢، آذار/نيسان (مارس/ابريل) ١٩٨٣، ص ١٦٠.

(٢٠) *Statistical Abstract of Israel 1983, op. cit.*, p. 758.

(٢١) *United Nation Document No. S/14268. op. cit.*, p. 758.

(٢٢) انظر بهذا الخصوص **الطليعة**، العدد ٣١١، ١٦/٢/١٩٨٤.

(٢٣) عبدالجواد صالح، «تقرير حول مجزرة اخرى»، **الدستور** (عمان)، ١٤/٢/١٩٨٤.

(٢٤) ديفيد ريتشاردسون، «ارقام الاستيطان»، **جيروساليم بوست**، ١٨/١/١٩٨٤.

أمن البحر الأحمر
والعمل العربي المشترك

د. جهاد عودة

موضوع هذه الدراسة هو البحث في مفهوم امن البحر الاحمر وعلاقته بالعمل العربي المشترك. وهذا الموضوع، في الاصل، هو فرع من اهتمام اكبر يتعلق بمدى نجاح العمل العربي المشترك في تحقيق الامن القومي العربي. وعلى ذلك، فالحديث عن امن البحر الاحمر، دائماً، مرتبط، في الذهن العربي والكتابات العربية، بالقدرة على مواجهة اسرائيل، من ناحية، وبمحاولة ابعاد المنطقة العربية عن الصراع الدولي، وخاصة ذلك الذي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، من ناحية أخرى.

فباستعراض الكتابات العربية نجد ان المحلل العسكري محمود عزمي يحدد الاهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر في ضوء الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ وذلك حيث يرى في حادثة احتلال اسرائيل لمنطقة «ام الرشراش» (وهي القرية الواقعة بين ميناء العقبة الاردني والحدود المصرية) في آذار (مارس) ١٩٤٩ ابعاداً استراتيجية كبيرة، فيقول:

«وقد مرت حادثة «ام الرشراش» بهدوء اعلامي عربي. ولم تبحث او تناقش جدياً ابعادها الاستراتيجية من حيث انها ستؤدي، أو ادت بالفعل، الى دق اسفين برّي اسرائيلي بين مصر والمشرق العربي عامة. ومن ثم يتأكد دور اسرائيل كحاضر استعماري غربي بين قسمي العالم العربي، بكل ما يترتب على ذلك الواقع الجغرافي من نتائج استراتيجية هامة في مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وكذلك من حيث انها ستؤدي الى انفتاح اسرائيل على البحر الاحمر والمحيط الهندي في المستقبل، بكل ما يعنيه ذلك من ابعاد اقتصادية وعسكرية بالنسبة لاسرائيل ولدول البحر الاحمر العربية»[١]. اما المفكر الاستراتيجي أمين هويدي فيحلل الاهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر من منظور اوسع، الا وهو الاستراتيجية العالمية، فيذهب الى تحديد مصادر هذه الاهمية، في كون البحر الاحمر قناة وصل بين البحار المفتوحة، ومتحكم في مخارج ومداخل البحر المتوسط والخليج العربي، وطريق تجاري رئيس لتجارة النفط، وطريق تجاري عالمي ذو تكلفة اقتصادية منخفضة من حيث الوقت والمسافة، وأخيراً كنقطة التقاء للفعل والردود المنعكسة لمنطقتي الخليج العربي وحوض نهر النيل[٢].

وفي الحقيقة، هناك تكامل بين عناصر هاتين الرؤيتين. فالرؤيتان تنطلقان من نظرة

شؤون فلسطينية ، العدد ١٦٢ ـ ١٦٣، ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٦

جيوبوليتكية ـ جيواستراتيجية، وذلك من حيث تحديد ما يضفيه موقع جغرافي معين من مزايا وما يفرضه من عوائق للدول المتصلة، جغرافياً، بهذا الموقع، أو بمعنى آخر من حيث رصد اهمية موقع جغرافي معين لموقع جغرافي آخر تتصارع دول معينة للانتفاع بمزاياه وانعكاس ذلك الصراع على الدول المتصلة، جغرافياً، بذلك الموقع المعين. انطلاقاً من هذا الاطار، يقدم لنا د. علي الدين هلال تصميماً بحثياً لدراسة منطقة البحر الاحمر من منظور الامن العربي. فالدكتور هلال يفضل ان ينظر الى البحر الاحمر كمنطقة امن (Security Zone) ، ويفصل ذلك بقوله: «في هذا الاطار، يقصد بمناطق الامن لدولة ما، او لمجموعة من الدول، تلك المناطق التي يمكن ان تؤثر مباشرة على سلامتها واستقرارها من خلال ارتباطها الوثيق بمصالحها وسياستها الاستراتيجية، ويمكن تحديد منطقة الامن وفقاً لثلاثة معايير:

« (أ) المعيار الجغرافي: ويثار في هذا الصدد ما يتضمنه عنصر الجوار من صلات طبيعية وبشرية، وما يوجده من تفاعلات ومصالح اقتصادية وامنية تنعكس على الاطراف المتجاورة، ايجاباً وسلباً.

(ب) المعيار السياسي او الايديولوجي: الذي يتعلق بالعقيدة السياسية للدولة وما تتصدى له من اهداف ونوع الافكار السائدة فيها بما توجده من ارتباطات وانتماءات.

(ج) معيار قوة الدولة: فهناك علاقة ايجابية بين قوة الدولة ونطاق امنها، فكلما ازدادت قوة الدولة وتنوعت مصالحها وتعددت ارتباطاتها اتسع نطاق امنها»[٣].

وهذه الرؤية التحليلية، كما ان لها آثاراً ايجابية على التحليل، فان لها آثاراً سلبية أيضاً. فاما بشأن الآثار الايجابية فهي:

١ ـ تنظير للخطر الاسرائيلي، سواء اقليمياً او استراتيجياً.

٢ ـ تنظير للامن، بمعنى جماعي وليس بمعنى فردي.

٣ ـ تعتبر الاستخدام الاستراتيجي الرشيد للموقع الجغرافي، كعنصر هام من عناصر القوة الدولية.

٤ ـ تحلل ابعاد الامن الجماعي العربي، من منطلق الصراع الاستراتيجي العالمي (Global Strategic Conflict).

هذا من ناحية؛ اما من ناحية الآثار السلبية، فهي:

١ ـ لا تعطي اهمية كبرى للوضع القانوني الدولي للبحر الاحمر، كبحر شبه مغلق (Semi - Closed Sea) [٤].

٢ ـ تهمل أثر التطور التكنولوجي البحري، كتطور الأتصالات بين الاقمار الاصطناعية والغواصات، على نظام اعادة تشكيل اختيارات الدول العظمى بشأن بناء قواعد عسكرية مجاورة للبحار[٥].

٣ ـ لا ترى امن البحر الاحمر الا امتداداً لأمن الدول المطلة عليه، او انعكاساً للأمن العربي الجماعي. وبناء على ذلك، فهي لاترى ابعاداً مستقلة لمفهوم أمن البحر الاحمر.

٤ ـ لا تعتبر البحر الاحمر كنظام مائي طبيعي (An Ecosystem) ، وبالتالي له بعد بيئي (Environmental) لامنه؛ وذلك حيث يتم التركين، فقط، على البعد الجيوبوليتيكي للبحر[٦].

٥ ـ لا تعطي وزناً كبيراً للبحر الاحمر، كمصدر للثروات الطبيعية وكمجال للانتفاع

الاقتصادي المشترك.

فالمطلوب، اذاً، هو بناء مفهوم جديد لامن البحر الاحمر، حيث يحتوي على أسس ايجابيات المفهوم الجيوبوليتيكي والجيواستراتيجي لامن البحر الاحمر؛ وذلك بالاضافة على قدرة مفهومية لتجنب السلبيات التي تثيرها الرؤية التحليلية في الكتابات العربية. والمقترح هو اعتبار امن البحر الاحمر كنظام للترتيبات الامنية (Security Regime) [٧]، وذلك ليعني تلك المبادئ والقيم والقواعد والاجراءات التي توفر امن البحر الاحمر كنظام بيئي، وتؤمن البناء السياسي للاهداف الاستراتيجية والتطورات الوظيفية للدول المطلة على البحر الاحمر.

ومن المصادر المعرفية لهذا المقترح، تلك الجهود العربية المشتركة في المجال غير الجيوبوليتيكي، او غير الجيواستراتيجي، لامن البحر الاحمر. ففي مجال البحث العلمي، غير المرتبط بالصناعات الاستراتيجية، نجد مجهودات متعددة للمنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم (اليكسو)[٨]، فهناك برنامج للتعاون الاقليمي للدراسات البيئية في البحر الاحمر؛ هذا البرنامج الذي يتم في اطار المشورة العلمية مع قسم الدراسات البحرية في اليونسكو ـ الامم المتحدة، وكان من أحدى نتائج هذا التعاون العلمي، ان نظمت حلقة دراسية في العام ١٩٧٤، في بريمرهافن (Bremerhaven) ، في المانيا الاتحادية، تحت عنوان «برنامج العلم البحري للبحر الاحمر». واتساقاً مع ذلك، عقد في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٤، في جدة، مؤتمر يضم خبراء علم البحار وممثلي الدول المطلة على البحر الاحمر وخليج عدن، وذلك تحت اشراف المنظمة العربية للثقافة والتربية والعلوم وبرنامج البيئة في الامم المتحدة؛ وأيضاً، عقد المؤتمر الثاني في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، في جدة، حيث دعيت كل الدول المطلة على البحر، ما عدا اسرائيل، وجيبوتي التي كانت، آنذاك، تحت الحكم الفرنسي. وكان من قرارات هذا المؤتمر، انشاء برنامج لدراسات البيئة بالبحر الاحمر وخليج عدن للدراسات الطبيعية والكيميائية والجغرافيا المحيطية والجيولوجية والكائنات البحرية وصيد السمك، وذلك على ان تساهم مراكز البحوث في الدول المطلة على البحر الاحمر (كالغردقة في مصر، وبور سودان وسواكن في السودان، وجدة في السعودية، وعمان في الاردن)، وهذا بالتنسيق مع المعهد الاقليمي لدراسات البيئة البحرية، في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، لخبراء البيئة والقانون، وذلك لصياغة خطة عمل من أجل الحفاظ على البيئة البحرية والمناطق الشاطئية للبحر الاحمر وخليج عدن؛ وكان ذلك، ايضاً، اتساقاً مع مقررات مؤتمر لندن سنة ١٩٧٣، والخاص بمنع التلوث من السفن، الامر الذي أدى الى اعلان منطقة البحر الاحمر كمنطقة خاصة (Special Area) .

ومما سبق، يتضح، جلياً، ان ادخال البعد البيئي في تعريف امن البحر الاحمر، ليس فقط ضرورة نظرية من حيث الرغبة في التماشي مع احدث ما وصلت اليه نظريات البيئة ونظريات العلاقة الدولية[٩]، بل هي، أيضاً، ضرورة عملية للربط بين مختلف اوجه نشاط العمل العربي المشترك تجاه البحر الاحمر. ومن هذا، يمكن القول ان مفهوم الخطر في اطار البعد البيئي لامن البحر الاحمر يتمثل في تلك النشاطات التي تؤثر سلبياً في الانسجام الطبيعي لبيئة البحر، بحيث تؤدي، من الناحية الوظيفية، الى خفض مستوى المجال المعيشي للمخلوقات البحرية او الى تغير ضار النتائج للوظائف الاساسية للبحر[١٠].

وهذا الخطر يمكن ملاحظته في استخدام بعض دول البحر الاحمر المتفجرات، وما

شابهها، في اصطياد السمك بمختلف انواعه او في القضاء على بعض الشعب المرجانية من أجل زيادة طاقة الاستخدام لبعض الموانئ؛ ايضاً، تلك المشاريع المختلفة لاستخدام البحر الاحمر، كمصب للمواد المستعملة في المجمعات البتروكيميائية، الخ.

هذا بشأن البعد البيئي؛ اما بشأن البعد السياسي ـ الاستراتيجي، فالأمر يثير سؤالاً عميقاً، ألا وهو كيف يلعب البحر الأحمر دوراً عضوياً في تشكيل المفاهيم الاستراتيجية للدول المطلة عليه؟

فنقول، ان هذا يأتي من خلال صياغة الحدود السياسية ـ الاستراتيجية للتعاون والصراع بين الدول المطلة عليه. فهذه الحدود تنبع من بناء القوة السياسية والاستراتيجية المسيطرة على تشكيل السياسات الدولية ازاء منطقة البحر الاحمر، بحيث تحسب تحركات الدول المطلة على البحر الاحمر، اما كتدعيم لبناء العلاقات السياسية للتوجهات الاستراتيجية لهذه الدول او لتفتيت هذا البناء من طريق انشاء مجال للمحاور العدائية. فامن الدول المطلة على البحر الاحمر، يأتي من القدرة، ليس فقط على صياغة حدود سياسية واستراتيجية واضحة لكي تقود العمل الدولي في المنطقة، بل، ايضاً، على الزام الدول بالعمل في اطار هذه الحدود.

فأما بشأن صياغة حدود سياسية واستراتيجية واضحة لكي تقود العمل الدولي، فالدول العربية المطلة على البحر حتى العام ١٩٧٧، استطاعت صوغ مبدأ الخطر الاسرائيلي، كمبدأ قائد لحركتها الدولية في منطقة البحر الاحمر؛ كما استطاعت ان تفرض شكلاً من اشكال التعاون العسكري بين الدول العربية للمنطقة والذي بلغ اوجه في العام ١٩٧٣. فمصر والسعودية في العام ١٩٥٠، رداً على حادثة ام الرشراش، تعاونا على وضع جزيرتي تيران وصنافير تحت السيطرة العسكرية المصرية[١١]. وقد اخذ العمل العربي المشترك دفعة جديدة ابتداء من العام ١٩٧٠. ففي ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، شكلت الجامعة العربية لجنة لتقصي الحقائق حول الوجود الاسرائيلي في جزر ابو الطير وحالب ودهالك. ومنذ نهاية العام ١٩٧١، بدأت مرحلة جديدة في الاستراتيجية العربية ضد اسرائيل، وتمثلت في الاهتمام العربي «بعروبة» اريتريا ودعم مطالب الصومال بارض لها في القرن الافريقي. وكان الباعث الى هذا التحديد الاستراتيجي في مواجهة اسرائيل هو الرغبة في القضاء على قدرة اسرائيل على انشاء محور مع اثيوبيا يهدد البناء الاستراتيجي العربي في منطقة البحر الاحمر. انطلاقاً من ذلك، اصدرت الامانة العامة لجامعة الدول العربية قراراً بترتيب انعقاد مؤتمر لاقطار البحر الاحمر العربية يتيح لها التوصل الى مواقف مشتركة في شأن التعاون والتنسيق ضد التغلغل الاسرائيلي.

وكان من نتائج نجاح العمل العربي المشترك في السيطرة على باب المندب ان تم وضع جزيرة بريمي تحت القيادة المصرية باتفاق تدفع السعودية، بموجبه، عشرة ملايين دولار الى جمهورية اليمن الديمقراطية سنوياً. وازداد التشاور واللقاءات بين اطراف عربية في المنطقة من اجل قيام تعاون عسكري عربي اكثر شمولاً، فكان اجتماع جدة في تموز (يوليو) ١٩٧٦، والخرطوم في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦. وزاد الصراع السوفياتي ـ الاميركي في منطقة القرن الافريقي الدول العربية في المنطقة اصراراً على «عروبة» البحر الاحمر. وهكذا اصبحت عروبة البحر الاحمر واحداً من اهم الحدود السياسية والاستراتيجية، وذلك بمعنى

مواجهة الخطر الاسرائيلي، من ناحية، والابتعاد من الصراع السوفياتي ـ الاميركي، من ناحية اخرى، في توجيه وصياغة بناء العلاقات السياسية بين دول المنطقة.

ولكن هذا الحد الاستراتيجي اصابته نكسة خطيرة تمثلت، أساساً، في معاهدة السلام المصري ـ الاسرائيلي، من ناحية، وفي قدرة اثيوبيا على هزيمة الصومال والثورة الاريترية، من ناحية اخرى؛ مما ادى الى افقاد مضمون عروبة البحر الاحمر معناه الاستراتيجي. ويزداد الامر سوءاً على سوء بذلك الضمان الفرنسي لحماية جيبوتي. ومن خلال هذه التطورات، فقد النظام العربي للترتيبات الامنية الكثير من فعاليته، وذلك لان التحول قد حدث، أساساً، في المبادئ والقيم التي تحكم هذا النظام وليس في عمليات واجراءات هذا النظام؛ وتمثل هذا في عدم الاستطاعة في العام ١٩٨٤، عقد مؤتمر يضم دول البحر الاحمر لمناقشة التهديدات التي تعرضت لها هذه الدول.

وقد ازداد النظام العربي للترتيبات الامنية في منطقة البحر الاحمر تدهوراً في قيمته الاستراتيجية بعدم استطاعة الاطراف العربية الفصل الاستراتيجي النسبي بين البحر الاحمر ومنطقتي الخليج العربي والمحيط الهندي. فمع مطلع السبعينات، وخاصة مع منتصفها، اصبح الصراع في البحر الاحمر، من الناحية الاستراتيجية، مجرد امتداد للصراع في الخليج او للصراع في المحيط الهندي. وتمثل ذلك في قوات التدخل السريع الاميركية (Rapid Deployment Forces) ، تلك القوات التي صممت استراتيجيتها للحفاظ على امن الخليج العربي، حيث تجري تدريبات على شواطئ البحر الاحمر، وتنظم اتصالاتها من خلال القاعدة الاميركية في دييغو غارسيا على المحيط الهندي(١٢). اما بالنسبة الى السوفيات، فالامر يتمثل في ربط كل من اثيوبيا واليمن الجنوبي باستراتيجيتها البحرية في المحيط الهندي(١٣).

وملخص الامر، هو ان البناء السياسي للاهداف الاستراتيجية في منطقة البحر الاحمر انهار مع منتصف السبعينات، وتحولت المنطقة الى مجال للمحاور العدائية، من ناحية، والى مجرد منطقة تابعة لمناطق استراتيجية اخرى، من ناحية اخرى. ويكمن قصور العمل العربي المشترك في الاسباب التالية:

١ ـ عدم القدرة على صوغ استراتيجية تؤدي الى تحييد الشد والجذب الاستراتيجيين لمنطقة البحر الاحمر، سواء أشمالاً تجاه البحر المتوسط او جنوباً تجاه المحيط الهندي.

٢ ـ عدم الفصل النسبي بين ضرورة التعاون الاستراتيجي بين الدول المحيطة بالبحر والمواقف الايديولوجية المختلفة تجاه التطورات الداخلية في كل دولة.

٣ ـ اتباع سياستي الخنق الاستراتيجي الاسرائيلي والتفتيت الاستراتيجي لاثيوبيا في آن، مما أدى الى تشتيت الموارد والى اثارة التضارب والتعارض بين مصالح الدول العربية المطلة على البحر، فليس كل من له مصلحة قومية في خنق اسرائيل، له مصلحة قومية في تفتيت اثيوبيا.

٤ ـ السماح بربط منظومة المصالح في منطقة البحر الاحمر بمنظومات مختلفة للمصالح في الوطن العربي.

من التحليل السابق، يتضح ان العمل العربي المشترك كان اكثر فاعلية ونجاحاً واستمرارية في مجالات التعاون الوظيفي في منطقة البحر الاحمر (البعد البيئي) من

التعاون في المجال الاستراتيجي. وهذا الفرق في النجاح يرجع سببه الاساسي الى ان البعد الاستراتيجي في نظام الترتيبات الامنية للبحر كان اكثر سرعة في التبدّل والتغير من البعد البيئي، وذلك لان البعد الاستراتيجي لم يكن، في الحقيقة، يعبر عن متغير مستقل، سواء من ناحيـة قيمته الاستراتيجية او من الناحية المؤسسية التنظيمية، هذا بعكس البعد البيئي الذي كان يعبر عن متغير مستقل، سواء من حيث قيمته او من حيث اجراءات العمل المؤسسي.

خاتمة

في الخاتمة، يثار، اذاً، السؤال التالي: الى اين من هنا؟ بمعنى اذا كان التحليل السابق للعلاقة بين امن البحر الاحمر والعمل العربي المشترك يتسم بدرجة عالية من الصدق، فما هي، اذاً، الخطوات الواجب اتخاذها من اجل تفادي استمرار الحال على ما هو عليه بالنسبة الى البعد الاستراتيجي ومن اجل الحفاظ على استمرار الحال بالنسبة الى البعد البيئي.

بالنسبـة الى البعـد البيئي، فانـه من المستحسن اشراك منظمة الوحدة الافريقية في مجهودات جامعة الدول العربية في هذا الصدد؛ واهمية ذلك تتمثل في ايجاد منفذ مؤسسي لاثيوبيا وفي تحييد الضغوط المتقاطعة على الدول المطلة على الشاطئ الافريقي للبحر. وهذه الخـطوة سوف تساهم في ادخال الجزر المتعددة التابعة لاثيوبيا في مجال الرقابة البيئية. ويمكن، تطويراً لهذه الخطوة، انشاء منظمة دولية اقليمية ذات وظيفة محددة، ألا وهي الحفاظ على امن بيئة البحر الاحمر، وتكون ذات مركزين اقليميين متبادلين، احدهما في جدة والآخر في أسمره. ومن خلال هذه المنظمة، يمكن السيطرة على التأثيرات البيئية القادمة للبحر من اتجاه المحيط الهندي جنوباً، او من اتجاه حوض نهر النيل غرباً، ودائماً من الافضل ان تتم كل هذه المجهودات في اطار نظام الامم المتحدة.

اما بالنسبة الى البعد الاستراتيجي، فمن المستحسن، من اجل اعادة الاستقلال الذاتي للبحـر الاحمر في مواجهة المحيط الهندي والبحر المتوسط، ان تتفق السياسة العربية، في منظورها القومي، على تقسيم البحر الاحمر الى منطقتين وظيفيتين، احداهما جنوبية والاخرى شمالية. تتفق الدول العربية في القسم الجنوبي من البحر على التخلي عن استراتيجية تفتيت اثيـوبيـا، مع العمل على ادخالها في اطار حدود استراتيجية جديدة تتضمن التعهد عدم استخدام البحر كوسيلة او معبر لنشر عدم الاستقرار السياسي او الاستراتيجي في المنطقة، وهذا بالطبع يتطلب تعهداً متبادلاً من الجانب العربي. ومن فوائد هذا الاقتراح، التوصل الى الفصل النسبي بين مصلحة اثيوبيا في تحقيق التعايش السلمي مع دول المنطقة الجنوبية بالبحر وبين مصلحة اثيوبيا في بناء سياسة خارجية خاصة، وسوف يترتب على ذلك ايجاد مصلحة لاثيوبيا في التعاون مع الدول العربية، بحيث تحجم مصلحتها في التعاون مع اسرائيل.

اما بالنسبة الى المنطقة الشمالية، فتتم صياغة استراتيجية عربية شاملة يكون هدفها ازالة العـداء الاسرائيـلي للدول العربية المطلة على البحر الاحمر، وذلك من خلال التوافق والتنسيق مع منهـج منظمة التحرير الفلسطينية في التعامل مع قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهذه الصياغة الاستراتيجية سوف تتيح لمصر التحرك في اطارها العربي، وذلك

مع وجوب الربط بين المنطقتين من خلال دور سعودي هام بالنسبة الى المتغيرات الاستراتيجية المقبلة في منطقة البحر الاحمر.

---

(١) محمود عزمي، «السيطرة العربية على البحر الاحمر ضرورة استراتيجية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٦٦، أيار (مايو)، ١٩٧٧، ص ١٠٢. انظر، أيضاً، لعزمي «دور البحرية العربية في البحر الاحمر»، **المصدر نفسه**، العدد ٦٧، حزيران (يونيو)، ١٩٧٧، ص ٥٤ ـ ٧٠؛ وله كذلك، «دور البحرية العربية في البحر الاحمر (٢)»، **المصدر نفسه**، العدد ٦٨/٦٩، تموز/آب (يوليو/أغسطس)، ١٩٧٧، ص ٢٩١ ـ ٣٠٦.

(٢) انظر أمين هويدي، «البحر الاحمر والامن العربي: الاهمية الاستراتيجية»، **المستقبل العربي** (بيروت)، العدد ١١، كانون الثاني (يناير)، ١٩٨٠، ص ٢٣ ـ ٢٦؛ وايضاً لهويدي، «البحر الاحمر والامن العربي: العوامل المؤثرة»، **المصدر نفسه**، العدد ١٢، شباط (فبراير) ١٩٨٠، ص ١٠٠ ـ ١١٣؛ و«تصور مقترح لتحقيق الامن العربي في منطقة البحر الاحمر»، **المصدر نفسه**، العدد ١٣، آذار (مارس) ١٩٨٠، ص ٩٦ ـ ١١٨.

(٣) علي الدين هلال، «الامن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر»، **المصدر نفسه**، العدد ١٩، ايلول (سبتمبر) ١٩٧٩، ص ٩٩. واتساقاً مع هذه الرؤية التحليلية، أنظر «الصراع والتعاون في البحر الاحمر (قسم خاص)»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٥٩، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٠، ص ٧ ـ ٥٥، و «دراسات حول امن ومستقبل البحر الاحمر»، **المصدر نفسه**، العدد ٥٤، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٨، ص ٦٥ ـ ١٠٧.

(٤) انظر د. مفيد شهاب (أشراف)، **قانون البحار الجديد والمصالح العربية**، القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧، ص ٨٥ ـ ١٠٩.

(٥) عن التطور التكنولوجي واثره في السياسة البحرية، أنظر:

Deitchmen, Seymour J.; *Military Power and the Advance of Technology* (Revised Version), Bouldar: Westview Press, 1984, pp. 91 - 121.

انظر، أيضاً، اثر هذا التطور في حالة محددة متعلقة بالبحر الاحمر، وهي الخاصة بالقيمة الاستراتيجية لقاعدة كاجنيو Kagnew في اثيوبيا، في:

Abir, Mordechai; *Oil, Power and Politics: Conflict in Arabia, Red Sea and the Gulf,* London: The Case, 1974, pp.122 - 123.

(٦) من الدراسات التي ركزت فقط على القيمة الجيوبوليتيكية للبحر الأحمر دون قيمته البيئية، انظر محمود توفيق محمود، «البحر الاحمر في الاستراتيجية الدولية»، **السياسة الدولية**، العدد ٥٧، تموز (يوليو) ١٩٧٩، ص ٢٤ ـ ٤١.

انظر، بصفة عامة، عن القوة البحرية من منظور جيوبوليتيكي:

Moodie, Michael and Alvin J. Cottrell, *Geopolitics and Maritime Power,* Beverly Hills: Sage Publications, Washington Papers, No. 87, 1981.

(٧) أنظر حول مفهوم Security Regime:

Jervis, Robert; "Security Regimes", *International Organization,* Vol. 36, No. 2, Spring 1982, pp. 357 - 378.

ولكن، هنا، نعرّف نظام الترتيبات الامنية تعريفاً مختلفاً بعض الشيء عن التعريف الذي يقدمه Jervis ، حيث يقول: «بنظام الترتيبات الامنية، أقصد تلك المبادئ والقواعد والقيم التي تسمح للدول بأن تقيد سلوكها، اعتقاداً بان الآخرين سوف يقومون بالمثل»، ص ٣٥٧ من المقالة ذاتها. حيث اننا، هنا، ندخل البعد البيئي (Environmental Dimension) على التعريف، بالاضافة الى جعله يحتوي على بعد بنائي

(Structural) وذلك المتمثل في عبارة «يؤمن البناء السياسي للاهداف الاستراتيجية». هذا الى جانب البعد القائم على التبادل (Exchange) والذي يقول به Jervis . وعلى هذا، فأمن البحر الاحمر يتكون من ثلاثة أبعاد، هي البعد البيئي والبعد البنائي والبعد التبادلي.

انظر، بصفة عامة، حول فكرة نظم الترتيبات الدولية:

Reohane, Robert O. and Joseph S. N.; *International Regimes - Power and Interdependence: World Politics in Transition,* Boston: Little, Brown And Company, 1977, pp. 19 - 22, 63 - 98.

وأيضاً انظر العدد الخاص من , *International Organiztion, op. cit.* وبالنسبة الى بناء مفهوم في اطار العلاقات الدولية يتضمن البعد البنائي والبعد التبادلي، انظر، بصفة عامة، لاسلوبين مختلفين في صنع المفهوم، كلاً من:

Snyder, Glenn H. and Paul Diesing; *Conflict Among Nations,* Princeton: Princeton Universty Press, 1977.

حيث يعبر عن المدرسة الواقعية في هذا الصدد. و

Bull, Hedley; *The Anarchical Society, N.Y.: Colombia University Press, 1977.*

حيث يعبر عن مدرسة المجتمع الدولي في هذا الصدد. وتعريفنا هنا أقرب الى Bull من Snyder.

(٨) انظر سجل النشاط العلمي العربي المتعلق بمنطقة البحر الاحمر في

Lapidoth - Eschelbacher, Ruth; *The Red Sea and the Gulf of Aden,* London: Martinus Nijhoff Publishers, 1982, pp. 17 - 23.

(٩) من أولى الكتابات في مجال ربط البيئة بالعلاقات الدولية، أنظر

Sprout, Harold and Margaret; *The Ecological Perspectives on Human Affairs, with Special Refernce to international politics,* Princeton: Princeton University Press, 1965.

وبصفة عامة، يظهر هذا الربط في مجالات متعددة من المعرفة الاجتماعية، ومن اهمها مجال الاهتمام باصلاح النظام العالمي، انظر

Tingergen, Jan (Co. - Ordination) *et al.; Reshaping the International Order: A Report to the Club of Rome,* New York: Dutton & Co., 1976.

Gabor, D. *et al.; Beyond the Age of Waste,* Oxford: Pergamon Press, 1978.

وايضاً في مجال الجغرافيا السياسية، انظر

Muir, Richard; *Modern Political Geography,* London: The Macmillan Press, 1981, pp. 146 - 190.

Peter Taylor and John House, (Eds.); *Political Geography: Recent Advances and Future Directions,* London: Croom Helm, 1984, pp. 149 - 226.

(١٠) وهذا التعريف، بصفة عامة، يتفق مع

Dajoz, Roger; *Precis d'ecologie,* Paris: Gauthier - Villards, 1975, p. 10.

وأيضاً يوافق عليه ومذكور في

Trusov, Yu. P.; "The Ecological Approach And Problems of Moudling the Noosphers" in Ursui, A.D. (Ed.), *Philosophy and the Ecological Problems of Civilisation,* trans. by Compbell Creighton, H.; Moscow: Progress Publishers, 1983, p. 64.

وانظر، بصفة عامة، حول علم البيئة

Commoner, Barry; *The Closing Circle,* New York: Knopf, 1972.

Odum, Eugene P.; *Fundamentals of Ecology,* Philadelphia: Sounder, 1971.

(١١) انظر سجل العمل العربي المشترك في المجال الاستراتيجي في د. عبدالله عبدالمحسن السلطان، **البحر الاحمر والصراع العربي - الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ١٨٤ - ١٩١، ونحن نعتمد على هذا السجل.

(١٢) انظر في تطور السياسة الاميركية تجاه البحر الاحمر

Deitchman, *op. cit.,* pp. 206 - 211.

Sterner, Michael; "The Strategic Importance of the Red Sea: A View from Washington", in AbdelMajid Farid, (Ed.); *The Red Sea: Prospect for Stability,*

New York: St. Martin's Press, 1984, pp. 116 - 122.

(١٣) انـظر في تطور السيـاسة السوفياتية تجاه البحر الاحمر

Halliday, Fred; "The USSR and the Red Sea: Moscow's Panama Canal," in Farid (Ed.), *Ibid.*, pp.123 - 134.

Farer, Tam J.; *War Clouds on the Horn of Africa: A Crisis for Detente,* New York: Carnegie Endowment for International Peace, 1976, pp. 105 - 135.

سياسة اميركا الخارجية تجاه القضايا العربية

د. محمد ربيع

ان قيام الرئيس الاميركي بالاعلان عن سياسة جديدة تجاه دولة معينة، أو قضية محددة، لا يزيد كثيراً على كونه دعوة الى فتح الحوار حول السياسة الجديدة، وتشجيع الاطراف المعنية كافة على المشاركة في مناقشة الموقف الجديد، وتحليل ابعاده السياسية، وغير السياسية.

وبينما تتجه القوى الصديقة والموالية لفلسفة الرئيس، في غالبية الاحيان، الى تأييد الرئيس ودعم سياسته، تقوم القوى المناوئة، في العادة، بالتشكيك في الموقف الجديد، كما تلجأ، أحياناً، الى العمل على محاصرته واحباطه.

وعندما تكون آراء الاطراف المختلفة حيال السياسة الجديدة متناقضة، او متباعدة كثيراً، فان تلك القوى غالباً ما تلجأ الى الاعلام والرأي العام، وذلك في محاولة لتجنيد تلك القوى للضغط على الرئيس في الاتجاه الذي يتلاءم مع اهدافها وينسجم مع مواقفها.

ان تنافس العديد من القوى على المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية كان سبباً في تباين الآراء حول كيفية صنع السياسة الخارجية، ودور مختلف القوى في تحديد توجهاتها الأساسية. اذ بينما يعتقد البعض بان الرئيس الاميركي يقوم بدور رائد في مجال صياغة، وتوجيه، وادارة، السياسة الخارجية، يعتقد البعض الآخر بان الكونغرس يقوم، في الواقع، برسم أطر وقواعد علاقات اميركا مع الخارج، وان دوره، خاصة خلال السنوات العشر الاخيرة، تزايد بشكل واضح، مما ادى الى اضعاف دور الرئيس والحد من سلطاته بوجه عام. ومن ناحية أخرى، يعتقد آخرون بان الرأي العام، ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة، ومؤسسات الصحافة والاعلام، خاصة بعد التقدم الهائل الذي احرزته وسائل الاتصال الجماهيري، اصبحت تلعب دوراً رئيساً في مجال توجيه عملية اتخاذ وتنفيذ القرارات السياسية والاقتصادية الخاصة بعلاقات اميركا مع الخارج.

في هذه المقالة، سنحاول تحديد العناصر الرئيسة لسياسة الولايات المتحدة الاميركية الخارجية تجاه منطقة الشرق الاوسط؛ كما سنحاول، أيضاً، شرح دور القوى المختلفة التي تشارك في صياغة تلك السياسة بوجه عام، وتساهم في توجيه مواقفها المتعلقة بالقضايا

شؤون فلسطينية ، العدد ١٦٢ ـ ١٦٣، ايلول/تشرين الاول (سبتمبر/اكتوبر) ١٩٨٦

العربية بوجه خاص.

الخلفية التاريخية لعملية صياغة السياسية الخارجية

تعكس العناصر المختلفة لسياسة الولايات المتحدة الاميركية الخارجية، شأنها في ذلك شأن سياسات غالبية دول العالم الأخرى، الاوضاع الداخلية والخلفية الثقافية والقيم الحضارية والتطلعات المستقبلية للاميركيين بوجه عام. ولذلك قيل ان ما يتخذ من قرارات، في هذا المجال، لا بد وان ينطلق من واقع حياة المجتمع الاميركي واحتياجاته، وان يلتزم بما تمليه المصالح الاستراتيجية القومية من اعتبارات داخلية، وخارجية. ولما كانت الارتباطات الخارجية تحتاج، في أغلب الاحيان، الى قبول الشعب بالتزامات محددة، مالية وغير مالية، فان السياسة الخارجية اصبحت ـ والى حد كبير ـ وجهاً خاصاً، ومميزاً، من اوجه السياسة الدخلية. ولذلك قيل، أيضاً، ان الكونغرس، الذي يمثل طبقات الشعب المختلفة ويعكس مصالح فئاته المتعددة، لا بد وان يقوم برسم الاطر الرئيسة لسياسة واشنطن الخارجية، وان يترك للرئيس، بصفته رئيس الهيئة التنفيذية، مهمة صياغة عناصر تلك السياسة والاشراف على تنفيذها. الا ان تباين، واحياناً تناقض، مصالح مختلف فئات الشعب الاميركي، من ناحية، وتعرض الجهات الرئيسة التي تشارك في صياغة السياسة الخارجية لضغوط كثيرة، محلية ودولية، سياسية وعقائدية واقتصادية، من ناحية أخرى، ادى الى بروز العديد من القوى المعنية بأمور السياسة الخارجية، واتاح لها فرصة التأثير في توجهات تلك السياسة. ومن اهم تلك القوى: الاعلام، والرأي العام، وقوى الضغط السياسي والاقتصادي، ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة، وذلك الى جانب اصحاب المصلحة والشأن من العاملين في مختلف اجهزة الدولة ووزاراتها المعنية.

ومنذ ميلاد الدولة الاميركية، قبل ما يزيد على ٢٠٠ عام، اتجهت حكوماتها المتتابعة الى الاهتمام بالعلاقات الدولية والعمل على اقامة علاقات سياسية مع مختلف دول العالم. الا ان كبر حجم الولايات المتحدة، وبعدها عن العالم القديم الذي لم يكن من السهل الاتصال به بصفة مستمرة، وتمتعها بقدرة فائقة على انتاج كل احتياجاتها تقريباً، وبالتالي الاستغناء عن غيرها من الدول الأخرى، دفعها الى العيش في شبه عزلة عن العالم طوال القرن الماضي. ولقد نتج عن ذلك ضعف الاهتمام بالمشاكل العالمية والاتجاه الى اقامة علاقات دولية تتصف بالبساطة وعدم التعقيد، وذلك حتى وقوع الحرب العالمية الاولى، في اوائل هذا القرن.

ان سيطرة الروح الانعزالية على غالبية الشعب الاميركي، واتجاهه الى عدم الاهتمام بالمشاكل العالمية، كان سبباً من اسباب انفراد وزراء خارجية الولايات المتحدة الاميركية الاوائل بأمور السياسة الخارجية. اذ بينما اتجه الكونغرس الى ترك تلك الامور للرئيس الاميركي، وذلك لكونه اكثر معرفة بخفاياها، اتجه الرئيس بدوره الى تركها لوزير خارجيته، حيث قام الاخير بادارتها بناء على خبرته الشخصية وقدرته الذاتية واهتماماته الرئيسة، وذلك دون الاستعانة باجهزة التخطيط والتنفيذ الحكومية المعقدة.

اما بالنسبة إلى اهم عناصر تلك السياسة، فان جورج واشنطن، اول رؤساء الولايات المتحدة الاميركية حاول تحديدها بقوله: «ان علاقاتنا مع الخارج تقوم على اساس الابتعاد عن اقامة تحالف دائم مع أية دولة في العالم... وان الخطأ الاكبر في العلاقات الدولية يكمن

في تصور امكان قيام دولة ما بتقديم العون والتأييد لدولة أخرى بصفة مستمرة». ولقد تبع هذا القـول سيـادة المفهـوم القائل بان العلاقات بين الدول لا تقوم على اساس صداقات وتحالفات دائمة، بل على اساس مصالح متبادلة. ولما كانت المصالح تتغير، واحياناً تتبدل كلياً، وذلك بسبب تغير الظروف التي املتها وتبدل تطلعات الطبقات الحاكمة، فان العلاقات الدولية اصبحت عرضـة للتغـير والتبدل المستمرين. ونتيجة لذلك، أصبح من الممكن ان يستبدل اصدقاء اليوم باعداء الامس، وان يتغير اصدقاء الامس ليصبحوا اعداء الغد.

وعلى سبيل المثال، اضطرت الولايات المتحدة الاميركية، في اثناء الحرب العالمية الثانية، الى التحالف مع الاتحاد السوفياتي ضد المانيا النازية، ومن ثم اتجهت الى معاداة الدولة السوفياتية، بعد انتهاء تلك الحرب. ومن ناحية أخرى، قامت الولايات المتحدة الاميركية، في الخمسينات، بمد يد العون الى اليابان ومساعدة اليابانيين على اعادة بناء اقتصادهم، وذلك على الرغم من انها ـ أي اميركا ـ كانت استخدمت القنبلة الذرية لايقاع الهزيمة باليابان في العام ١٩٤٥. ومن خلال «مشروع مارشال»، قامت الولايات المتحدة الاميركية بالمساهمة في اعـادة بناء اقتصاد اوروبا الغربية الذي دمرته الحرب العالمية الثانية؛ كما قامت بتأكيد زعـامتهـا وقيادتها لدول المعسكر الرأسمالي. وبينما كانت ايران، في اثناء حكم الشاه، في السبعينـات، من أهم حلفاء واشنطن في منطقة الشرق الاوسط، وشرطيها الدولي في منطقة الخليـج، اصبحت، اليوم، وبعد تغير الطبقة الحاكمة وفلسفة نظام الحكم، من الد اعداء الولايات المتحدة الاميركية، ومن اهم القوى المناوئة لسياستها في تلك المنطقة.

ان دخول الولايات المتحدة الاميركية اتون الحرب العالمية الاولى، وقيامها بدور فاعل في تحديد نوعية وطبيعة المعاهدات الدولية التي ترتبت عليها، فرض على الحكومة الاميركية دخول معترك العلاقات الدولية والمشاكل العالمية. نتيجة لذلك، ازداد الاهتمام الرسمي، والشعبي، بالمشاكل والقضايا الدولية؛ كما أخذت الاجهزة والمؤسسات المعنية بأمور السياسة الخارجية تتحدد، وتتبلور، وتقوم بدور هام في صياغة وتنفيذ القرارات الخاصة بتلك السياسة. وبعد تطور وسائل المواصلات والاتصال الحديثة، وقيامها بربط اجزاء العالم المتباعدة بعضها ببعض، وتراجع الاهمية النسبية لدول اوروبا الاستعمارية على الساحة الدولية، قامت اميركا بتولي زمام قيادة العالم الغربي؛ كما اخذت حكوماتها تنفرد، تقريباً، في رسم استراتيجية المواجهة تجاه الاعداء، خاصة الاتحاد السوفياتي. ونتيجة لتبلور الاجهزة الحكومية المعنية برسم السياسة الخارجية واضطرار واشنطن الى القيام بدور رئيس على الساحة الدولية، أخذت عملية صياغة، وادارة، السياسات الخارجية تستحوذ على اهتمام الرئيس الاميركي، والكونغرس، ووسائل الاعلام، والرأي العام، والجامعات، ومراكز البحوث والدراسات، واجهزة المخـابـرات وغـيرهـا. وهكـذا اصبحت قضية العلاقات الدولية، وعملية صياغة القرارات السياسية والاقتصادية الخاصة بها، تناقش على مختلف الصعد؛ كما اصبحت الآراء حيالها مجالاً من مجالات التنافس، واحياناً التناحر، بين اجهزة الدولة المعنية ومجموعات الضغط السياسي ذات المصالح والاهداف المتباينة.

وعندما كتب الدستور الاميركي قبل حوالى ٢٠٠ عام، حاول مؤسسو الدولة الاميركية الفتيـة تعريف دور الرئيس وتحديد سلطاته، خاصة ما كان يتعلق منها بالقوات المسلحة، والاتفاقات الدولية، والعلاقات الخارجية. ولذلك، نص الدستور الاميركي على كون الرئيس

القائد العام للقوات المسلحة والجهة المسؤولة عن ترتيب وعقد المعاهدات الدولية وتعيين سفراء الولايات المتحدة الاميركية لدى الدول المختلفة وادارة العلاقات مع تلك الدول. ومن ناحية أخرى، نص الدستور على ضرورة موافقة الكونغرس على تعيين السفراء الاميركيين في الخارج؛ كما اخضع عملية اعلان الحروب، والتصديق على المعاهدات الدولية، للكونغرس دون غيره من الجهات الحكومية الأخرى. ونتيجة لذلك، اصبحت عملية رسم السياسة الخارجية، بمفهومها الواسع، من اختصاصات الرئيس والكونغرس معاً، مما جعلهما يتعاونان احياناً، ويتنازعان الصلاحيات احياناً أخرى، ويعجزان، في كل الحالات تقريباً، عن تغيير أي من المبادئ الرئيسة التي قامت عليها سياسة اميركا الخارجية.

وعلى صعيد آخر، نص الدستور الاميركي على منح الكونغرس صلاحيات فرض الضرائب، وجمعها، وبناء الجيوش ودعمها، وتنظيم التجارة مع الدول الاجنبية، واقرار الميزانية الحكومية واوجه انفاقها. ولما كانت الالتزامات الحكومية المختلفة، الداخلية منها والخارجية، تحتاج إلى اموال، وان تخصيص تلك الاموال من صلاحيات الكونغرس، فان الكونغرس اصبح، والحالة هذه، طرفاً رئيساً مشاركاً في صياغة السياسة الخارجية. ولذلك، اصبحت موافقة الكونغرس على تخصيص الاموال التي يقترحها الرئيس للبرامج الخارجية تتم، في العادة، بعد استماع الكونغرس ولجانه المختصة لوجهة نظر الادارة، وقيام مستشاري الرئيس وكبار موظفي الخارجية الاميركية بشرح البرامج والمشاريع المقترحة وتعريف اهدافها وسبل تنفيذها. وبسبب صلاحيات الكونغرس في هذا لمجال، فانه كثيراً ما يقوم برفض تخصيص الاموال لبعض البرامج، وخفض، او زيادة، المخصص لبعضها الآخر، كما انه قد يقوم، في حالات، بادخال مشروع محدد كجزء من البرنامج العام المقترح، او ادخال نص محدد كجزء من سياسة التنفيذ. وهذا يعني ان صلاحيات الكونغرس تخوله حق فرض شروط جديدة وادخال برامج اضافية لم تكن ضمن برنامج الرئيس، وقد لا تحظى بموافقته، ولكنه يكون مضطراً لقبولها كشرط لموافقة الكونغرس على تخصيص الاموال اللازمة لبرنامجه العام. وهكذا تتحقق المشاركة بين الرئيس والكونغرس في مجال السياسة الخارجية، حيث يقوم الاول باقتراحها وادارتها ويقوم الثاني بتحديد اطرها ودعمها وتخصيص الاموال اللازمة لها.

وكما اشرنا سابقاً، استطاع الرئيس الاميركي ان يستحوذ على معظم الصلاحيات الخاصة برسم وادارة السياسة الخارجية، وذلك بسبب انشغال الكونغرس بالقضايا الداخلية، من ناحية، وعدم تعقيد السياسة الخارجية، من ناحية أخرى. الا ان تنامي دور اميركا على الساحة الدولية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وتبلور ما يسمى بالرأي العام، بعد تقدم وسائل الاتصال الجماهيري ووصول التلفزيون الى معظم البيوت في اميركا، دفع الكونغرس الى زيادة الاهتمام بامور السياسة الخارجية. وبعد تورط اميركا في الحرب الفيتنامية وتبلور ما يسمى «مجموعات الضغط الخاصة» واتجاهها الى التركيز على الكونغرس محاولة اقناعه بمعارضة بعض المواقف السياسية، أو استمالته لتبني وجهة نظرها حيال العديد من القضايا الداخلية، السياسية وغير السياسية، دخل الكونغرس خضم معركة صياغة وتوجيه سياسة اميركا الخارجية. ولما كانت قوى الضغط الخاصة هي منظمات اميركية تعمل على الساحة الداخلية وتحاول توسيع نفوذها وتحقيق اهدافها عبر المشاركة في اللعبة الانتخابية، اصبحت السياسة الخارجية امتداداً للسياسة الداخلية ووجهاً خاصاً ومميزاً

من اوجهها والتي تساهم كافة القوى العاملة على الساحة الاميركية، اليوم، في صياغتها، بشكل مباشر، أحياناً، وبشكل غير مباشر، في غالبية الاحيان الأخرى.

واذا كانت التطورات التي تلت الحرب العالمية الثانية ورافقت امتلاك الولايات المتحدة الاميركية للقنبلة النووية ادت الى زيادة اهمية ودور الولايات المتحدة على الساحة الدولية، فانها ادت، أيضاً، الى زيادة صلاحيات وسلطات الرئيس في مجال السياسة الخارجية. الا ان تورط اميركا في حرب فيتنام، في الستينات، وقيام الحكومة الاميركية بمحاولة اخفاء خسائرها الحقيقية في تلك الحرب، وتضارب تقارير أجهزة الاعلام الاميركية المتعلقة بتطور الحرب مع تقارير المسؤولين الحكوميين، أدى الى تزايد موجة الرفض الشعبي لتواجد القوات الاميركية على الارض الفيتنامية. وعلى الرغم من ان الكونغرس قام، في العام ١٩٦٤، بسن التشريعات التي منحت الرئيس الحرية الكاملة لادارة الحرب في فيتنام، فان تزايد السخط الشعبي ومعارضته لتلك الحرب أدى الى قيام الكونغرس، في العام ١٩٧٣، بتحديد صلاحيات الرئيس واعطاء نفسه صلاحيات الاشراف على انفاق الاموال الخاصة بالحرب في الهند الصينية. ونصت التشريعات التي أقرها الكونغرس في ذلك العام على الزام الرئيس باعلام الكونغرس في حال إرسال جنود اميركيين الى بلد أجنبي خلال ٤٨ ساعة من ارسالهم، وعلى الاحتفاظ بحق سحبهم في حال اشتراكهم في معارك حربية في البلد الذي ارسلوا اليه. وهكذا لم يعد بامكان الرئيس الاميركي اتخاذ قرار بارسال قوات عسكرية اميركية للمشاركة في حرب قائمة على ارض اجنبية او غزو بلد أجنبي، دون أخذ موافقة الكونغرس المسبقة، او المخاطرة باحتمال وقوف الكونغرس ضد المشاركة العسكرية الاميركية، وبالتالي ارغام الرئيس على سحب تلك القوات والحيلولة دون قيامها بأداء المهمة التي انيطت بها.

ولقد كان من نتائج تلك التشريعات تحديد صلاحيات الرئيس في مجال ادارة السياسة الخارجية، واضعاف عنصر المفاجأة لدى اتخاذ القرارات العسكرية، والحيلولة، تقريباً، دون القيام بعمليات عسكرية سرية في الخارج بطريقة قانونية مشروعة. ولذلك أصبح من المتعذر قيام اجهزة المخابرات الاميركية بارسال الضباط والجنود الاميركيين للقتال الى جانب قوات اجنبية عميلة او موالية، مما جعلها تتجه الى الاعتماد على قوات المرتزقة، من اميركيين وغير اميركيين، وذلك كما يحدث اليوم في كل من السلفادور ونيكاراغوا وانغولا.

واذا كان الرئيس الاميركي جيمي كارتر تشكّى من تلك التشريعات، وقال انها حرمته حرية مواجهة التحديات السوفياتية في افريقيا، فان الرئيس رونالد ريغان اضطر، بسببها، الى القبول بتحديد صلاحيات ومهام قوات البحرية الاميركية، في اثناء تواجدها في لبنان خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤. وكما هو معروف الآن، فشلت تلك القوات في اداء مهامها الأمنية، مما جعل الرئيس الاميركي يقوم بسحبها بعد ان تكبدت خسائر كبيرة في الارواح. وفي الآونة الاخيرة، وبسبب اشتداد معارضة بعض رجال الكونغرس لسياسة الرئيس ريغان في اميركا الوسطى ورفضهم تقديم المعونات العسكرية الى قوات الكونترا المعادية لحكومة الساندنستا في نيكاراغوا، قال ريغان بغضب انه «لا بد من ايجاد طريقة لادارة السياسة الخارجية دون تدخل مباشر من لجنة الـ ٥٣٥ التي تحاول، باستمرار، فرض رأيها علينا». ولجنة الـ ٥٣٥ التي يعنيها الرئيس الاميركي هي مجلس الكونغرس بشقيه: مجلس الشيوخ وعدد اعضائه مئة شخص، ومجلس النواب وعدد اعضائه ٤٣٥ شخصاً.

ولما كان رجال الكونغرس يمثلون قطاعات مختلفة من الشعب الاميركي، ومن الاقتصاد الاميركي، واحياناً من الاقليات الاميركية النشطة، فانهم يحاولون، أو على الاقل يدعون، التعبير عن مواقف وتطلعات ومصالح من يمثلون من جماعات واقليات وصناعات. وبسبب اتجاه غالبية اصحاب المصالح الخاصة، كالاقلية اليهودية وبعض التجمعات الدينية والايديولوجية ومعظم القطاعات الصناعية الهامة كصناعة السيارات والبترول والدخان والنسيج والحديد، الى تشكيل مجموعات الضغط الخاصة (اللوبي)، فان مواقف الكونغرس وقراراته المتعلقة بالسياستين، الداخلية والخارجية، على حد سواء، أصبحت عرضة للتأثر بالضغوط التي قامت منظمات اصحاب المصالح الخاصة بحشدها. ولما كانت مصالح واهداف تلك القوى متباينة، واحياناً متناقضة، فان قرارات الكونغرس، خاصة ما يتعلق منها بالعلاقات الدولية والتجارة الخارجية، كثيراً ما جاءت متناقضة مع ذاتها ومتضاربة مع ما سبقها من قرارات أخرى. ونتيجة لذلك، اصبحت قرارات الكونغرس اكثر ميلاً الى تجسيد التصارع الذي تعيشه المصالح الخاصة على الساحة الاميركية، واقل قدرة على تجسيد مصالح اميركا الاستراتيجية القومية وحماية مواقعها وتعزيز مكانتها على الساحة الدولية.

ومن ناحية اخرى، قاد اتساع نفوذ اميركا وكثرة مسؤولياتها على الساحة الدولية الى تعقيد عملية اتخاذ القرار السياسي وتعدد الاجهزة والمؤسسات المشاركة في صياغته وتنفيذه. ولقد حتم ذلك اقامة الكثير من مراكز البحوث والدراسات واسناد العديد من المهام اليها، خاصة ما يتعلق منها بجمع المعلومات وتحليلها، واعداد التقارير عن اوضاع مختلف الدول والمنظمات والقضايا الهامة، وتقديم التوصيات المناسبة الى الادارة لاتخاذ قراراتها بهذا الخصوص. وتعتبر المراكز الكبيرة، خاصة المتواجدة منها في واشنطن، العقل المفكر للحزبين، الجمهوري والديمقراطي، ومصدر امداد الحكم بالقوى البشرية المؤهلة لشغل المناصب الرئيسة في الدولة، والمحطة التي تأوي اليها غالبية كبار المسؤولين بعد خروجهم من الحكم.

وبسبب تعدد الجهات التي اصبحت تشارك في صياغة القرار السياسي في اميركا بصفة مباشرة وغير مباشرة، من ناحية، وتباين وجهات النظر داخل تلك الجهات وفيما بينها، من ناحية أخرى، فان المعارضة كثيراً ما لجأت الى مؤسسات الاعلام، من اذاعة وتلفزيون وصحافة، وذلك بغرض شرح وجهة نظرها وخلق رأي عام متعاطف مع مواقفها. ولذلك، أصبحت مشكلة تسرب الاخبار والمناقشات السرية من داخل الادارة من اهم المشاكل التي واجهت الحكومات الاميركية المتتابعة، خاصة خلال فترة حكم الرئيس ريغان. وهكذا اصبح من المتعذر، تقريباً، اتخاذ القرارات السرية وتنفيذها دون علم مؤسسات الاعلام الرئيسة بها، وقيام تلك المؤسسات باذاعتها ونشرها، خاصة اذا كان لبعض قوى الضغط الخاصة (اللوبي) مصلحة في ذلك.

وفي سياق التعليق على مدى التعاون والتنسيق بين الولايات المتحدة واسرائيل كتبت جريدتا «النيويورك تايمز» و «الواشنطن بوست» مؤخراً، ان تواجد اصدقاء اسرائيل وعملائها في المراكز الرئيسة لاتخاذ القرار السياسي، او بالقرب منه، في كل من البيت الابيض ووزارتي الخارجية والدفاع وفي مجلس الامن القومي واجهزة المخابرات، جعل في امكان الحكومة الاسرائيلية الحصول على المعلومات السرية والهامة، اولاً بأول. ولذلك اصبح في امكان اسرائيل التعرف على توجهات الحكومة الاميركية ومواقف كبار المسؤولين فيها، وبالتالي الاعتراض على

بعض التوجهات السياسية قبل وصولها الى مرحلة القرار، وحرمان كبار المسؤولين من فرصة ابداء آرائهم بحرية والاطمئنان الى عدم استخدامها من قبل اللوبي الصهيوني ضدهم. وهذا يعني، انه أصبح بامكان اسرائيل، ومن خلال تواجد عملائها واصدقائها بالقرب من مراكز صنع القرار السياسي، المشاركة، فعلياً، في صياغة القرارات وتوجيه سياسة اميركا الخارجية الوجهة التي تخدم اهدافها ولا تتعارض مع اطماعها. ومن خلال تتبع مواقف سياسة اميركا الخارجية تجاه الشرق الاوسط على مدى العقدين الاخيرين، يبدو واضحاً ان اسرائيل اصبحت تملك حق النقض (الفيتو) بالنسبة الى اية قرارات لا تنسجم مع اهدافها وسياستها، خاصة ما يتعلق منها بالعلاقات العربية ـ الاميركية وقضية فلسطين.

وباختصار، تتم صياغة السياسة الخارجية الاميركية من خلال عملية معقدة ومضنية يشارك فيها العديد من القوى والمؤسسات والاجهزة ذات المصالح المتباينة، مما يجعل من الصعب تغيير السياسات القائمة او اقرار سياسات جديدة. ولذلك تتصف سياسة واشنطن الخارجية بالثبات والاستمرارية الى حد كبير، وبكونها تصاغ امام عيون الصحافة والتلفزيون وبمشاركة الكونغرس والرأي العام وتحت تأثير العديد من مجموعات الضغط.

واذا كان الرئيس الاميركي هو المحرك الأول لعملية اتخاذ القرار السياسي، وان دوره في صياغة وبلورة عناصر السياسة الخارجية أساسي ورائد، فان دور الكونغرس هام في تحديد اطر تلك السياسة وتوفير الدعم السياسي والمادي الكفيل بتطبيقها وتنفيذها. وبسبب انتفاء السرية وتغلغل قوى الضغط الخاصة في مراكز اتخاذ القرار السياسي، واتجاه المعارضة، عادة، لاستخدام امكانات الاعلام لعرض وجهة نظرها، لم يعد ممكناً قيام اي رئيس اميركي بتبني سياسة خارجية لا تستحوذ على رضى غالبية الشعب الاميركي، او تفشل في الحصول على موافقة ودعم بعض مجموعات الضغط الخاصة (اللوبي) ذات النفوذ السياسي، او الاقتصادي، او الاعلامي الواسع في اميركا.

السياسة الخارجية تجاه البلاد العربية

ان كون الرئيس الاميركي الجهة المسؤولة عن رسم وادارة السياسة الخارجية لا يعني، بالضرورة، انفراده في صياغتها وتنفيذها او ادارتها بالشكل الذي يتجاوب مع فلسفته العقائدية وطموحاته السياسية. إذ بينما يقوم الكونغرس بتحديد اطرها الرئيسة، ويقوم الرأي العام برسم حدودها الخارجية، تقوم مجموعات الضغط الخاصة ومؤسسات الاعلام بمحاولة التأثير في توجهاتها ومواقفها الرئيسة. الا ان مواقف الرأي العام وتوجهات الاعلام، وعلى الرغم من قوة تأثيرها في مجال السياسة الخارجية، تميل، بوجه عام، الى الثبات، ولا تتغير الا تحت ضغوط كبيرة وفي مواجهة أزمات حادة ومصيرية. اما قوى الضغط الخاصة، فتبدو ضعيفة التأثير في اوقات الازمات، خاصة اذا تعارضت رغباتها مع مواقف الرأي العام، وكبيرة التأثير في الاحوال العادية، خاصة اذا التقت مواقفها مع توجهات الرأي العام والاعلام وبعض القوى النشطة في الكونغرس.

ولما كان من الصعب جداً التقاء مصالح القوى التي تشارك اليوم في صياغة سياسة الولايات المتحدة الاميركية الخارجية وتحاول التأثير في توجهاتها، فقد أصبح من الصعب تغيير تلك السياسة، او تعديلها بشكل جذري، خاصة في المدى القصير. ولذلك تحاول قوى

الضغط الخاصة، والتي يعتبر اللوبي الصهيوني اهمها، اعادة تعريف وتفسير العناصر الرئيسة لتلك السياسة بما يتلاءم مع اهدافها، والعمل على تغيير بعض منطلقاتها الاساسية على المدى الطويل، بما يتجاوب مع افكارها. ولما كان الرأي العام والكونغرس ومراكز البحوث والدراسات والصحافة من اهم القوى التي تشارك، فعلياً، في تحديد اطر تلك السياسة ومجالات حركتها الرئيسة، فان العمل على التأثير في مواقف وتوجهات تلك القوى أصبح مجالاً هاماً من مجالات عمل قوى الضغط الخاصة وهدفاً من الاهداف الرئيسة التي تحاول تحقيقها. ولذلك اتجه اللوبي الصهيوني، خاصة بعد حرب تشرين الاول (أكتوبر) في العام ١٩٧٣، الى التسلل الى مواقع صنع القرار داخل مؤسسات الدولة، والاعلام، والكونغرس، والى القيام بحملة اعلامية واسعة، ومنظمة، ومستمرة، هدفها كسب تعاطف الشعب الاميركي مع مواقف واهداف اسرئيل، وتشكيكه بمواقف ومصداقية الدول والشعوب العربية.

واذا كانت سياسة اميركا الخارجية تتصف بالثبات في المدى القصير، وبعدم القدرة على التكيف السريع لمواجهة الازمات والتحديات الطارئة، فانها تبدو عرضة للتأثر بقوى الجذب والدفع المختلفة ذات الاهداف المتضاربة في المدى الطويل.

ان ازدياد اهتمام الولايات المتحدة الاميركية بالعلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية جاء بسبب عداء الولايات المتحدة الاميركية للافكار والسياسة السوفياتية، من ناحية، وحاجتها الى الاسواق الاجنبية القادرة على استيعاب البضائع والمنتجات الاميركية، من ناحية أخرى. ولما كانت تلك الحرب ساعدت الاقتصاد الاميركي على الخروج من محنة الركود التي عانى منها لفترة طويلة، فان العامل الاقتصادي أصبح من أهم عناصر سياسة اميركا الخارجية في تلك الفترة. ولما كان الاتحاد السوفياتي قد برز بعد تلك الحرب كثاني اهم قوة عسكرية وسياسية في العالم، فان العملاقين، الاميركي والسوفياتي، اتجها الى التنافس فيما بينهما، والتصارع أحياناً، وذلك من أجل توسيع مناطق النفوذ وتحقيق المكاسب الاستراتيجية، والسياسية، والامنية، والاقتصادية، على حساب بعضهما البعض.

وفي العام ١٩٤٧، قام الرئيس الاميركي هاري ترومان بتحديد سياسة بلاده تجاه منطقة الشرق الاوسط. وهي السياسة التي عرفت، فيما بعد، بـ «مبدأ ترومان». ويعتبر مفهوم «الاحتواء»، أي احتواء النفوذ السوفياتي في تلك المنطقة، اهم مبادئ السياسة الاميركية التي اعلنها ترومان. ولذلك قال الرئيس الاميركي ان الولايات المتحدة الاميركية ستقوم بمساعدة الدول «الحرة والمستقلة» من أجل المحافظة على استقلالها وحريتها في وجه الاخطار التي تحيق بها. ومن أجل اضعاف فرص تغلغل الشيوعية وخلق ادوات محلية مستعدة لمقاومة النفوذ السوفياتي، قامت الادارة الاميركية بالاعتراف باسرائيل فور الاعلان عن تأسيسها في العام ١٩٤٨، كما اتجهت الى تقديم المعونات الاقتصادية، والعسكرية، لحكام الدول الصديقة والعميلة في المنطقة. ويمكن القول ان اهم عناصر سياسة اميركا تجاه منطقة الشرق الاوسط، وذلك كما بلورتها اقوال وممارسات ادارة الرئيس ترومان، هي:

١ ـ الحفاظ على الامر الواقع، والحيلولة دون تغلغل الافكار الاشتراكية والتحررية.

٢ ـ الاعتراف باسرائيل والالتزام بمساعدتها والحفاظ على وجودها.

٣ ـ اعلان الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفياتي، واعتبار منطقة الشرق الاوسط ساحة من الساحات الرئيسة لتلك الحرب.

٤ ـ مراعاة رغبات يهود اميركا والاتجاه الى التأثر بوجهات نظرهم ومطالبهم.

وفي عهد الرئيس دوايت ايزنهاور (١٩٥٢ ـ ١٩٦٠)، اتجهت الولايات المتحدة الاميركية الى الوقوف، وبحزم، ضد حركات التحرر العالمية، والى رفض مبدأ «عدم الانحياز»، وهو المبدأ الذي حاولت غالبية دول العالم الثالث تبنيه كسياسة خارجية وموقف سياسي تجاه الصراع الذي كان دائراً بين القوتين العظميين. ولقد اتجهت ادارة ايزنهاور، ووزير خارجيته جون فوستر دالاس، الى تشجيع اقامة الاحلاف العسكرية كوسيلة لتطويق الاتحاد السوفياتي، من جهة، واخضاع منطقة الشرق الاوسط للنفوذ الاميركي، من جهة أخرى. وفي العام ١٩٥٥، نجحت بريطانيا في اقامة حلف بغداد، الذي ضم في عضويته، الى جانب بريطانيا، كلاً من العراق وتركيا وايران وباكستان. الا ان قيام مصر برفض الانضمام الى ذلك الحلف، والاتجاه الى مقاومته، ادى الى قيام واشنطن بتبني سياسة اكثر مواجهة واستعداداً للتدخل في الشؤون الداخلية لدول تلك المنطقة. ولقد جاء الضغط الاميركي على كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل للانسحاب من الاراضي المصرية التي احتلتها في العام ١٩٥٦، في اثناء العدوان الثلاثي، دليلاً على اهتمام الولايات المتحدة الاميركية بتلك المنطقة واصرارها على ادخال دولها ضمن مناطق النفوذ الاميركي.

وفي اعقاب ذلك العدوان، اعلن ايزنهاور عن مبدئه تجاه تلك المنطقة، وهو المبدأ الذي قال بوجود فراغ سياسي في منطقة الشرق الاوسط نتيجة لتراجع نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا. وبسبب الاتجاه الى اعتبار تلك المنطقة منطقة نفوذ اميركي، استطاع ايزنهاور الحصول على موافقة الكونغرس على سياسة اميركية تنادي بالتدخل العسكري لحماية مصالح اميركا الاقتصادية، والامنية، في تلك المنطقة. وبعد وقوع الثورة العراقية، في العام ١٩٥٨، وبسبب اندلاع حرب أهلية في لبنان في العام ذاته، قام الرئيس الاميركي بارسال قوات البحرية الى بيروت، وذلك من اجل حماية نظام حكم الرئيس كميل شمعون والحيلولة دون حدوث تغير في فلسفة الحكم يبعد لبنان عن اميركا.

واذا كانت فترة حكم الرئيسين ترومان وايزنهاور بلورت الشق الاول من سياسة اميركا تجاه البلاد العربية، وهو الشق الخاص بمعاداة واشنطن لتطلعات الامة العربية واهدافها الرئيسة في الوحدة والتحرير والتحرر الاقتصادي والسياسي، فان فترة حكم الرئيسين جون كينيدي وليندون جونسون بلورت الشق الثاني من تلك السياسة، وهو الشق الخاص بدعم اسرائيل، والتحالف معها، واستخدامها كأداة من ادوات تحقيق الشق الاول. اذ بينما طالب كينيدي بادخال اسرائيل ضمن الاستراتيجية الاميركية الرامية الى احتواء النفوذ السوفياتي، ومقاومة حركات التحرر العالمية وتوجهاتها الاشتراكية، قام جونسون، ولاول مرة، باخضاع سياسة اميركا تجاه منطقة الشرق الاوسط لوجهة نظر القوى الصهيونية العاملة على الساحة الاميركية. وبالاضافة الى ذلك، قام جونسون، في العام ١٩٦٧، بخداع الدول العربية، خاصة مصر، وبمساعدة اسرائيل عسكرياً لتمكينها من دحر الجيوش العربية في اثناء حرب حزيران (يونيو) من ذلك العام.

وبعد اجتماع غلاسبورو الذي تم بين جونسون والكسي كوسيغن، اعلن الرئيس الاميركي ان مسؤولية حرب حزيران (يونيو) تقع على عاتق مصر، وان بلاده لن تضغط على اسرائيل للانسحاب من الاراضي التي احتلتها ذلك العام، دون ان يتحقق السلام بينها وبين

جيرانهـا. وفي محـاولة لبلورة سيـاسـة واضحة تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، اعلن جونسون ان النقاط التالية تشكل اساس الموقف الاميركي تجاه منطقة الشرق الاوسط:

١ ـ الاعتراف بالحقوق الوطنية لدول المنطقة.

٢ ـ توفير العدالة للاجئين الفلسطينيين.

٣ ـ ضمان حرية الملاحة في المضائق الدولية للدول كافة.

٤ ـ الحد من سباق التسلح.

٥ ـ الاعتراف باستقلال دول المنطقة كافة واحترام وحدة أراضيها.

ويبدو واضحاً ان هذه النقاط تشكل جوهر قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ والذي صدر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧. الا انه على الرغم من وعود واشنطن لبعض الدول العربية بالضغط على اسرائيل للانسحاب من الاراضي العربية التي احتلتها في ذلك العـام، اذا ما قبلت تلك الدول بالقـرار ٢٤٢، فان واشنـطن نكثت بالتـزاماتها ووعودها لاصدقائها وحلفائها من الدول العربية. وهكذا تبلورت سياسة واشنطن تجاه منطقة الشرق الاوسط، فاذا بها سياسة احادية الجانب تقوم على دعم اسرائيل والانحياز الكامل لوجهة نظرها، وتعادي التطلعات الانسانية المشروعة لشعوب العربية، ولا تبدي اي احترام لوجهة نظر اصدقائها من الحكام العرب.

وبعد انتقال السلطة من يد الحزب الديمقراطي الى يد الحزب الجمهوري، حاول الرئيس ريتشـارد نيكسون (١٩٦٨ ـ ١٩٧٤)، احداث بعض التغييرات في سياسة اميركا تجاه منطقة الشرق الاوسط. وعلى الرغم من ان ادارة نيكسون حاولت اتباع سياسة «متكافئة» تجاه الاطراف المتنازعة، الا انها نادت بالحفاظ على تفوق اسرائيل، عسكرياً، على جيرانها العرب. وبعد فشل مبادرة وليام روجرز، وزير الخارجية الاميركية آنذاك، وهي المبادرة التي قامت على اسـاس قرار مجلس الامن ٢٤٢، وبسبب انشغـال الولايات المتحدة بتطورات الحرب في فيتنام، استولى هنري كيسنجر، مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي، على امور صياغة وادارة سياسة الولايات المتحدة الخاصة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي. ويمكن القول ان سياسة اميركا الخارجية تجاه الشرق الاوسط، خلال السنوات الاخيرة من حكم نيكسون وخلال فترة حكم الرئيس جيرالد فورد (١٩٧٤ ـ ١٩٧٦)، خضعت لتوجيهات كيسنجر وطبعت بطابعـه. ولمـا كان كيسنجـر يهودياً ومن المؤيدين للصهيونية والمعادين للسوفيات، سياسة وعقيدة، فانه اقنع الرئيس فورد باعتبار امن اسرائيل جزءاً من امن اميركا القومي، وان الحفاظ على تفوقها العسكري يعتبر ضرورة لاحتواء النفوذ السوفياتي، والحيلولة دون نجـاح دول النفط العربية بتهديد مصالح اميركا الحيوية في الشرق الاوسط. الا ان رغبة الرئيس فورد في اقـامـة سلام في منطقة الشرق الاوسط، خاصة بعد تبلور ابعاد الهزيمة الاميركية في الهند الصينية، دفعته الى ممارسة بعض الضغوط على اسرائيل من اجل التوصل الى حل «عادل» للقضية الفلسطينية. وفي العام ١٩٧٥، طلب فورد من وزير خارجيته كيسنجر اعادة تقييم السياسة الاميركية تجاه منطقة الشرق الاوسط، كما اتجه الى الشعب الاميركي، عبر اجهزة التلفزيون، لشرح وجهة نظره التي طالبت اسرائيل بابداء قدر اكبر من الليونة واتهمها بالتسبب في جمود عملية السلام. الا ان اللوبي الصهيوني، والذي كان تبلور في ذلك الوقت، قام بحملة مضادة أسفرت عن قيام ٧٦ عضواً من مجلس الشيوخ بارسال رسالة الى

الرئيس فورد يطالبونه فيها بزيادة المعونات الاقتصادية والعسكرية الى اسرائيل. وعلى ضوء ذلك، تراجع فورد وانتصر اللوبي الصهيوني واصبح اهم قوة ضغط سياسي في واشنطن. ولقد قال فورد، في اثناء حملة الانتخابات في العام ١٩٧٦، وذلك في معرض تملقه لاصوات الناخبين اليهود وقوى الصهيونية، ان ادارته قدمت من المعونات الى اسرائيل ما يفوق حجم المعونات الاميركية كافة الى اسرائيل منذ قيامها في العام ١٩٤٨، وحتى العام ١٩٧٤.

وفي عهد الرئيس جيمي كارتر (١٩٧٧ ـ ١٩٨٠)، ظهر العديد من البوادر التي كانت تشير الى احتمال حدوث تغير أساسي في موقف واشنطن تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي. اذ بينما قال كارتر، في اثناء الحملة الانتخابية في العام ١٩٧٦، انه ملتزم، التزاماً مطلقاً، باسرائيل، قال، خلال الشهور الاولى لتوليه الحكم، ان ايجاد «وطن» للفلسطينيين يعتبر شرطاً من شروط التوصل الى تسوية شاملة لقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وفي أواخر العام ١٩٧٧، أُصدر البيان الاميركي ـ السوفياتي المشترك الخاص بالصراع في منطقة الشرق الاوسط، وهو البيان الذي طالب بايجاد حل شامل لقضايا النزاع كافة واشراك الدولتين العظميين في عملية السلام.

وفي وجه الرفض الاسرائيلي وضغوط اللوبي الصهيوني، اضطر الرئيس كارتر الى التراجع، والتوقف عن ذكر منظمة التحرير الفلسطينية، والتحدث، بدلاً من ذلك، عن شخصيات فلسطينية غير مرتبطة بالمنظمة ويمكنها التحدث باسم الفلسطينيين. وفي اواخر ذلك العام، جاءت رحلة الرئيس المصري انور السادات الى القدس، وهي الرحلة التي انتهت، في العام ١٩٧٩، بتوقيع معاهدة كامب ديفيد مع اسرائيل. ولما كانت تلك المعاهدة ادت الى عزل مصر عن معادلة الصراع مع اسرائيل، وبالتالي اضعفت حجم التهديدات الفعلية لوجود ذلك الكيان وسمحت بقيام اكبر الدول العربية بالاعتراف بشرعيته الدولية، فان سياسة الولايات المتحدة الاميركية تجاه تلك المنطقة اصبحت اقل نشاطاً من السابق، واكثر اهتماماً بتدعيم اسس ومتطلبات السلام بين مصر واسرائيل.

ومن ناحية أخرى، شهدت فترة حكم الرئيس كارتر تطوراً نوعياً في سياسة اميركا الخارجية تجاه منطقة الخليج، عبر عنه الرئيس الاميركي في ما سمي «مبدأ كارتر». وهو المبدأ الذي قام على اساس اعتبار منطقة الخليج العربي منطقة حيوية بالنسبة الى مصالح اميركا الامنية، والاقتصادية، والاستراتيجية. ولقد قال الرئيس الاميركي ان الولايات المتحدة لن تتردد في الدفاع، عسكرياً، عن مصالحها في تلك المنطقة، اذا ما تعرضت لاخطار خارجية. ولقد تبع ذلك الاعلان تشكيل «قوة التدخل السريع»، والتي اوكلت اليها مهمة حماية تلك المنطقة، وترتب على تشكيلها البحث عن قواعد عسكرية، جوية وبحرية، في اقطار عربية عدة. ولقد جاء الاعلان عن «مبدأ كارتر» وتشكيل قوة التدخل كرد فعل اميركي على سقوط شاه ايران، شرطي اميركا الدولي في منطقة الخليج، وقيام القوات المسلحة السوفياتية بالتدخل في افغانستان لحماية نظام حكم موال فيها. وهكذا اصبح لاميركا تواجد فعلي في المنطقة، كما اصبحت تقوم، وبشكل مباشر أحياناً، بالمشاركة في اعادة ترتيب الامور في منطقة الشرق الاوسط، وذلك بعد ان اعتمدت، ولفترة طويلة، على حلفائها وعملائها للقيام بتلك المهمة.

وفي العام ١٩٨١، تولى الرئيس رونالد ريغان الحكم في الولايات المتحدة الاميركية، والذي يعتبر، وبحق، اهم اصدقاء اسرائيل والد اعداء السوفيات، وربما اكثر رؤساء اميركا كراهية

للعرب وعداء لحضارتهم وديانتهم. ونتيجة لتلك القناعات والمواقف، اتجهت ادارة ريغان الى تقديم المعونات الاقتصادية والعسكرية الى اسرائيل بلا حدود تقريباً، وحشد قواها وقوى حلفائها واصدقائها في معركة «الصراع الاستراتيجي» مع الاتحاد السوفياتي، والعمل على تكريس الامر الواقع في منطقة الشرق الاوسط. وبينما قامت ادارة ريغان بتوقيع اتفاقية للتعاون الاستراتيجي مع اسرائيل في اواخر العام ١٩٨١، وهي الاتفاقية التي أعيد تأكيدها وزيادة عدد المجالات التي تشملها في العام ١٩٨٣، قامت، ابتداء من بداية العام ١٩٨٤، باعتبار كافة المعونات الاميركية لاسرائيل هبات لا ترد. ومن ناحية أخرى، اتجهت الادارة الاميركية الى تصعيد الضغوط على الاتحاد السوفياتي، عسكرياً، في افغانستان، وعلى حلفائه في نيكاراغوا وانغولا واثيوبيا؛ كما قامت ببدء برنامج «حرب الكواكب»، والذي يهدف الى تحقيق تفوق تكنولوجي استراتيجي على السوفيات. وتهدف تلك البرامج والسياسات الى اشغال القيادة السوفياتية عن حل المشاكل الداخلية، والى تصعيد الضغوط على الاقتصاد السوفياتي وحرمانه من فرص التطور بعيداً من الصناعات الحربية وفي اتجاه الاستجابة لمتطلبات وتطلعات الشعب السوفياتي، وبالتالي، وكما يعتقد ريغان، تحقيق انهيار النظام الشيوعي في دول المعسكر الاشتراكي.

وعلى صعيد مواجهة قوى التحرر العربية، اتجهت ادارة الرئيس ريغان الى التعاون مع «الحكومات العربية المعتدلة» وتشجيعها على مواجهة «الحكومات العربية المتطرفة»، والى دفع مصر في اتجاه زيادة مجالات التعاون مع اسرائيل. ومن ناحية أخرى، اتجهت الى الاصرار على رفض الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وعلى رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، والى اعتبارها منظمة ارهابية تشكل خطراً على أمن الدول الغربية. وعلى الرغم من أن الادارات الاميركية المتتابعة، منذ العام ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٨١، اعتبرت بناء المستعمرات في الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧ (الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان) عملاً غير مشروع، فان ادارة ريغان اعتبرت تلك المستعمرات «عقبة في طريق السلام» ورفضت اعتبارها منشآت غير شرعية.

ان تسبب الحرب العالمية الثانية في تدمير اقتصاديات وجيوش الدول الاستعمارية التقليدية (بريطانيا وفرنسا والمانيا)، ادى ـ وكما سبق ايضاحه ـ الى تبلور الولايات المتحدة الاميركية كأهم قوة سياسية، واقتصادية، وعسكرية، عرفها التاريخ. وبحكم موقعها بين دول العالم الرأسمالي، اتجهت الولايات المتحدة الاميركية الى تولي قيادة ذلك المعسكر والاستئثار بتركته الاستعمارية والعمل على اعادة بنائه على اسس جديدة، اقتصادية وسياسية وأمنية، تضمن استمرار السيطرة الاميركية. وبسبب ضعف خبرة الولايات المتحدة الاميركية في التعامل مع مختلف شعوب العالم، خاصة شعوب العالم الثالث، ورغبتها في عدم التحول الى قوة استعمارية تقليدية، فان صانعي القرار السياسي في واشنطن اتجهوا الى تبني سياسة اقامة الاحلاف العسكرية وتطوير القوى الاقليمية. وتهدف تلك السياسة الى تطويق الاتحاد السوفياتي، وتكريس الامر الواقع، وضمان السيطرة على الاسواق الاجنبية، وتمكين الشركات الاميركية الاحتكارية من السيطرة على ثروات العالم الطبيعية، خاصة نفط الشرق الاوسط. وانسجاماً مع سياسة تطوير القوى الاقليمية الحليفة والعميلة، تم دعم اسرائيل سياسياً، وتسليحها عسكرياً، وبناء قوة ايران العسكرية في عهد الشاه، وعدم التخلي عن حكومة جنوب

افريقيا العنصرية، وهي قوى استخدمت لتنفيذ مخططات اميركا وحماية مصالحها في اكثر بقاع العالم حساسية واهمية. وفي المناطق والحالات التي تعذر على اميركا وعلى ادواتها القيام بحماية المصالح الاميركية، اضطرت هذه ـ وذلك كما حدث في فيتنام ـ الى التدخل، بشكل مباشر، وتحمل الجزء الاكبر من اعباء المواجهة مع قوى التحرر العالمية.

ولما كان العالم العربي يعتبر نفسه جزءاً لا يتجزأ من العالم الثالث التواق للحرية والتقدم، فان التطلعات القومية والانسانية العربية اصطدمت بحاجز الرفض والعداء الاميركي. ولذلك اصبح من البديهي التقاء المصالح الاميركية مع المطامع الاسرائيلية في المنطقة العربية، واتجاه الحليفين، الاسرائيلي والاميركي، الى التعاون، معاً، من اجل فرض التخلف وتكريس التجزئة على الامة العربية. وهكذا اصبح دور اسرائيل في المنطقة العربية، خاصة بعد سقوط شاه ايران، عنصراً هاماً من عناصر استراتيجية الولايات المتحدة الامنية، والاقتصادية، في منطقة الشرق الاوسط؛ كما اصبحت سياسة واشنطن الخارجية اداة لتكريس وجود وتدعيم مقومات القوة الاسرائيلية. واذا كانت اسرائيل قامت، ولحساب الولايات المتحدة، بالكثير من «الاعمال القذرة» في العديد من بقاع العالم المضطربة، خاصة في افريقيا واميركا الوسطى، فان واشنطن قامت، ولحساب تل ـ أبيب، بتعطيل قرارات هيئة الامم المتحدة الخاصة بفلسطين، وبتبرير اعتداءاتها المتكررة على البلاد والشعوب العربية في الاردن وسوريا ولبنان والعراق ومصر وتونس. ولذا، يبدو واضحاً ان انحياز الولايات المتحدة الى جانب اسرائيل في صراعها مع الدول والشعوب العربية لم يكن، كما يعتقد الكثيرون، بسبب السيطرة الاسرائيلية على الكونغرس ومؤسسات الاعلام الاميركية، ولكن لان السياسة الاميركية كانت، وما زالت، معادية لأماني وتطلعات شعوب المنطقة العربية.

وعلى العموم، يمكن تحديد اهم عناصر سياسة الولايات المتحدة الاميركية الخارجية تجاه منطقة الشرق الاوسط في النقاط التالية:

١ ـ الالتزام ببقاء اسرائيل والحفاظ على أمنها وضمان تفوقها العسكري على الجيوش العربية كافة.

٢ ـ اعتبار اسرائيل الحليف الاستراتيجي لاميركا في منطقة الشرق الاوسط، والقوة التي يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها لحماية المصالح الاميركية والدفاع عن قيم الحضارة الرأسمالية في تلك المنطقة.

٣ ـ العمل، وبكل الوسائل الممكنة، على مواجهة الاتحاد السوفياتي في تلك المنطقة، والحيلولة دون نجاحه في مد نفوذه او تعزيز مصداقيته بين شعوبها ودولها.

٤ ـ التنكر لحقوق الشعب الفلسطيني ومعاداة التطلعات التحررية والقومية لشعوب الامة العربية، وضمان سيطرة اميركا على مواردها وثرواتها الطبيعية.

اللجنة التنفيذية تبحث في المستجدات وتتخذ القرارات والخطوات اللازمة

في الفترة ما بين ٨ ـ ١٠ آب [اغسطس] ١٩٨٦، عقدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. برئاسة الاخ ابو عمار [ياسر عرفات] رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، سلسلة اجتماعات في العاصمة العراقية، بغداد.

وقد حضر هذه الاجتماعات سماحة الشيخ عبدالحميد السائح، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني. وتناولت اللجنة بالبحث المستجدات على الساحتين، الفلسطينية والعربية، والتطورات على المستوى الدولي. كما ناقشت مجموعة من الموضوعات الادارية واتخذت بشأنها القرارات اللازمة.

واستمعت اللجنة التنفيذية لتقرير من الأخ ابو عمار عن زيارته لعدد من الدول الافريقية الصديقة التي اكدت موقفها الثابت والمبدئي الداعم لقضية شعبنا العادلة، وثمّنت اللجنة جميع ما تم الاتفاق عليه [في] اثناء هذه الزيارات الناجحة مع هذه الدول الصديقة على كافة المستويات، بما في ذلك قرارات القمة الافريقية الاخيرة، التي انعقدت في أديس ابابا، بدعم م.ت.ف. والشعب الفلسطيني في نضاله العادل من اجل احقاق حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف. كما اطلعت اللجنة التنفيذية على المباحثات الهامة الناجحة التي جرت بين الاخ ابو عمار والرفيق ميخائيل غورباتشيوف، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، والرئيس اريش هونيكر، الامين العام للحزب الاشتراكي الالماني الموحد، والرفيق زهاو تسي يانغ، رئيس وزراء جمهورية الصين الشعبية.

واستعرضت اللجنة نتائج المباحثات التي اجرتها خمسة تنظيمات فلسطينية في اطار م.ت.ف. بشأن استكمال وحدة الفصائل، وعبرت عن تقديرها لمستوى الاحساس بالمسؤولية الذي ابداه مسؤولو هذه التنظيمات. كما اطلعت على نتائج الزيارة التي قام بها الوفد الفلسطيني الى موسكو مؤخراً، وثمّنت، عالياً، النتائج التي توصل اليها الوفد مع المسؤولون السوفيات مشيرة الى تقديرها للموقف السوفياتي الذي عبّر عنه هؤلاء المسؤولين بحرصهم على المكتسبات الفلسطينية ودعمهم الذي قدموه وسيقدمونه للمبادرة الجزائرية التي اعلنها الرئيس الشاذلي بن جديد لتعزيز وحدة الصف الفلسطيني.

ان اللجنة التنفيذية تناشد باقي المنظمات الفلسطينية ان تستجيب لنداء الوحدة الفلسطينية للعمل سوياً من اجل خدمة القضية.

وفي هذا المجال، تحيي اللجنة، بكل تقدير، مواقف شعبنا في الوطن المحتل والشتات والتي يعبّر فيها، عملياً ويومياً، بكل الوضوح، عن وعيه لمصلحته الوطنية وعن التفافه حول ممثله الشرعي والوحيد م.ت.ف. وقيادته الشرعية.

واكدت اللجنة على اعتزازها بالموقف الوطني الاصيل، والثابت، الذي يقفه شعبنا داخل ارضنا المحتلة، برغم كل الممارسات والمحاولات المختلفة التي ترمي الى زعزعة صموده وانتمائه. وترسيخاً

لهذا الموقف، اتخذت اللجنة التنفيذية القرارات والخطوات اللازمة لاستمرار وتوسيع دعم صمود شعبنا في الوطن المحتل.

وتعرب اللجنة التنفيذية، هنا، عن أسفها البالغ لتوقف بعض الدول العربية الشقيقة عن دفع مساهماتها حسب قرارات مؤتمرات القمة العربية في هذا الصدد، وهو الامر الذي حدّ من نشاط اللجنة الفلسطينية ـ الأردنية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني.

وتؤكد اللجنة التنفيذية على ان تنشيط اعمال هذه اللجنة، بعودة الدول العربية لتسديد مساهماتها في موازنتها وتوفير الامكانات اللازمة لها في الاستمرار في تنفيذ برامجها، يشكل واجباً وطنياً وقومياً على اهم المستويات في استراتيجية الصراع مع العدو الصهيوني، كما ان هذه اللجنة تظل اداة مناسبة لايصال الدعم لشعبنا أو لتوفير سبل التنمية له من أي جهة أتت مصادرها، لما توفّر لها من خبرة خلال اعوام عديدة، ولانها جاءت بموجب قرار قمة عربية.

ويسترعي انتباه اللجنة التنفيذية ما تدعو اليه الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل بشأن ما يسمى بخطة لتحسين الاوضاع المعيشية في الضفة والقطاع المحتلين.

ورغم ان اللجنة التنفيذية تضع في مقدم أولوياتها توفير كل مساعدة عربية ودولية لابناء شعبنا تحت الاحتلال؛ فانها، وحسبما لديها من معلومات، ترى في الدعوة الاميركية ـ الاسرائيلية نهجاً لتكريس الاحتلال، وخطة تقوم على مبدأ التطبيع الواقعي لصياغة احوال شعبنا بما يتلاءم وواقع الاحتلال، وتعويد الناس على قبول هذا الواقع.

ولا شك في ان شعبنا الفلسطيني يتساءل:

لماذا تأتي هذه الخطة الآن وبعد مرور عشرين عاماً على الاحتلال ؟

ولماذا تترافق هذه الخطة بالحملة الشرسة ضد النضال الفلسطيني وضد الحقوق الوطنية الفلسطينية وضد م.ت.ف. وقيادتها الشرعية ؟

كما يدرك ان هذه الخطة الاميركية ـ الاسرائيلية انما تأتي بعد ان عمل اصحابها على عرقلة كل جهود السلام في المنطقة تحت ذرائع واسباب مختلفة ومفتعلة، ويرى ان هدفها الحقيقي هو محاولة طمس الشخصية الوطنية الفلسطينية وقرارها المستقل ومواصلة العمل لضرب م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وكقائد لنضاله ومعبّر عن آماله وطموحاته الوطنية، وكذلك العمل من اجل تطبيق الحكم الذاتي، أو التقسيم الوظيفي، أو غيرها من المسميّات التي تهدف، حسب مخططاتهم، الى تصفية القضية الفلسطينية.

كذلك يدرك شعبنا الفلسطيني ان البرنامج الاميركي ـ الاسرائيلي مشروط، من حيث المبدأ، بمصلحة اصحابه، وهي مصلحة يعرف هذا الشعب مدى انعكاساتها المأساوية عليه. وشعبنا الذي يتمتع بهذا الوعي، وهذه الخبرة، لن يقع فريسة لمحاولات تخديره بآمال كاذبة، كما لن تؤثر فيه تحركات بعض الاشخاص وما يتوفر له من غطاء اعلامي دعائي لتزييف الحقائق واشاعة البلبلة، بغية زعزعة روح المقاومة لديه. وسيراقب شعبنا، بكل الانتباه، وبما تمليه عليه المصلحة الوطنية، اولئك المروّجين لهذا البرنامج الجديد أو ما يماثله من برامج ومخططات، وسيعمل على احباطها.

ولقد كانت زيارة جورج بوش، نائب الرئيس الاميركي، لارضنا المحتلة احدى العلامات البارزة التي حاولت الادارة الاميركية الترويج لهذا المخطط بواسطتها.

ولقد ناقشت اللجنة التنفيذية الاخطار التي يتعرض لها ابناء شعبنا الفلسطيني في لبنان، سواء في بيروت حيث المخيمات المحاصرة أو في الجنوب نتيجة لتهديدات الكيان الصهيوني وعملائه.

وتكرّر اللجنة، في هذا المجال، دعوتها للجامعة العربية وللامم المتحدة وكافة المنظمات الدولية الاخرى لبذل كل جهد ممكن من اجل تخفيف حدّة هذه الاخطار التي تهدد نصف مليون فلسطيني على الاراضي اللبنانية بالدمار والتشريد؛ وتؤكد اللجنة التنفيذية على ضرورة تكثيف الجهود والاتصالات لتوفير الحد الادنى من الامن والحماية لابناء الشعب الفلسطيني في لبنان، سواء عن

طريق الجامعة العربية او الامم المتحدة او اتاحة الفرصة لـ م.ت.ف. للقيام بهذه المهمة بالتنسيق الكامل مع السلطة اللبنانية.

واستعرضت اللجنة التنفيذية، كذلك، زيارة [رئيس الوزراء الاسرائيلي]، شمعون بيرس، للمغرب. وفي الوقت الذي ترفض وتستنكر هذا الحدث، فانها تؤكد على الدعوة التي وجهتها المنظمة لعقد قمة عربية عاجلة، لدراسته على أعلى مستوى عربي، انطلاقاً من وعيها بخطورته، وتأكيداً لاهمية مواجهته بروح المسؤولية القومية وطبقاً للقرارات العربية الجماعية التي اتخذت في مؤتمرات القمة، وفي مقدمها قرارات فاس والدار البيضاء والتي اكدت على ان الحل العادل والشامل لا يتحقق بالحلول الثنائية او الفردية، انما من خلال الاجماع العربي، وان حل مشكلة الشرق الاوسط يتم عبر المؤتمر الدولي، برعاية الامم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وجميع اطراف النزاع، بما فيها م.ت.ف.، على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى.

كذلك ناقشت اللجنة التنفيذية العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية. ولاحظت، بكل الاسف، الاجراءات الاخيرة التي تمثلت بابعاد الاخ [خليل الوزير] ابو جهاد، رئيس الجانب الفلسطيني في اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة، واغلاق خمسة وعشرين مكتباً في عمان. تلك الاجراءات التي تلقي ظلالاً خطيرة على مجمل العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، في الوقت الذي نعمل من اجل تضامن عربي حقيقي على ارضية عمل مشترك في مواجهة المخططات الامبريالية والصهيونية.

واللجنة اذ تؤكد حرصها على العلاقات المميزة بين الشعبين الشقيقين، الفلسطيني والاردني، انطلاقاً من قرارات المجلس الوطني في دوراته المتعاقبة، ترى ضرورة الاستمرار في تمتين وتنمية هذه العلاقات.

وبحثت اللجنة التنفيذية في العلاقات بين م.ت.ف. وسوريا مؤكدة حرص المنظمة على الرغبة في عودة العلاقات بين الجانبين الى مسارها الطبيعي، على اساس الاحترام المتبادل واستقلالية القرار الفلسطيني وعدم تدخل اي من الطرفين في شؤون الطرف الآخر الداخلية وفتح صفحة جديدة تتعامل مع واقع عربي جديد يحتاج الى الجهد المشترك بهدف خلق الظروف الملائمة لتحقيق الاهداف القومية الواحدة بما يتلاءم والمصلحة العربية ومحاربة الامبريالية والصهيونية العالمية.

وقدّرت اللجنة التنفيذية، عالياً، مبادرة الرئيس صدام حسين السلمية التي اعلنها مؤخراً لايقاف الحرب العراقية ـ الايرانية. واللجنة التنفيذية تتوجه الى القيادة الايرانية لقبول مبادرات السلام المطروحة عليها لايقاف هذه الحرب التي هي ضد الشعب الايراني وضد الشعب العراقي وضد الامة العربية، والاسلامية، وان الشعب الفلسطيني هو اكثر المتضررين من استمرارها. وان تجاهل ذلك يؤثر على القضية الفلسطينية ويتيح الفرص لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية والفلسطينية والمقدسات الاسلامية، وبخاصة القدس الشريف، اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

كما استعرضت اللجنة التنفيذية التطورات على الساحة الدولية ورحبت بالدعوة السوفياتية ـ الفرنسية من اجل عقد مؤتمر دولي لاحلال السلام في الشرق الاوسط تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وتشارك فيه جميع الاطراف المعنية بالصراع، بما في ذلك م.ت.ف.

وترى اللجنة التنفيذية ان الرفض الاميركي ـ الاسرائيلي الفوري لهذه الدعوة، وطرح شروط تعجيزية للمشاركة الدولية والفلسطينية، انما يؤكد على عدم مصداقية السياسة الاميركية والاسرائيلية، وعلى ان هذه السياسة، في حقيقتها وجوهرها، معادية للسلام، وهي تسعى لفرض الهيمنة الاميركية على المنطقة، وتكريس الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية، وتجاهل حقوق

الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة وممارسة نضاله الوطني المشروع.
بغداد، ١٠/٨/١٩٨٦
[بيان]

نص البيان المشترك المغربي ـ الاسرائيلي

استقبل صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بالقصر الملكي بايفران في ٢٢ و٢٣ من يوليو [تموز] ١٩٨٦ السيد شمعون بيرس الوزير الاول الاسرائيلي.

وخلال محادثاتهما التي اتسمت بالصراحة وتناولت، اساساً، دراسة مشروع فاس، بحث العاهل المغربي والوزير الاول الاسرائيلي، بحثاً عميقاً، الحالة في الشرق الاوسط والشروط الشكلية والجوهرية التي من شأنها ان تساهم مساهمة فعالة في احلال السلام بهذه المنطقة.

وقد بسط صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني وشرح ما يتسم به من سداد كل عنصر من عناصر مشروع فاس الذي يمتاز بميزتين نظراً الى كونه، من جهة، يعتبر الوثيقة الوحيدة التي يراها جلالته صالحة موضوعياً لتكون قاعدة لسلام عادل ودائم، والى انه، من جهة اخرى، يحظى باجماع العرب عليه، دون غيره من مشاريع ومخططات السلام.

وقد بسط السيد شمعون بيرس ملاحظاته على مشروع فاس وقدم اقتراحات تتعلق بالشروط التي يراها ضرورية لتحقيق السلم.

وبما ان اللقاء كان له طابع استطلاعي فقط، ولم يكن يرمي مباشرة الى مفاوضات، فان صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني والوزير الاول السيد شمعون بيرس سيطلعان، الاول المسؤولين العرب والثاني حكومته، على وجهات النظر التي تم بسطها خلال المحادثات.

ايفران (المغرب)، ٢٣/٧/١٩٨٦
[نقلاً عن **العلم**، المغرب، ٢٥/٧/١٩٨٦]

خطاب الملك الحسن الثاني
حول لقائه بشمعون بيرس

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.
شعبي العزيز،
كما هو في علمك، اجتمعنا أخيراً، مدة يومين، بالوزير الاول في الحكومة الاسرائيلية، في ايفران.

وبمجرد ما عرف هذا الخبر، الا وحملت الينا وكالات الانباء، من العالم بأسره، الاصداء وردود الفعل؛ تلك الاصداء وردود الفعل التي منها من يحبذ ويبارك، ومنها من يندد وينتقد.

وقبل ان نشرع في أي حديث، لا بد، شعبي العزيز، ان تعلم انني لا اهتم بمن انتقد وندد ولا بمن بارك واستحسن، انما اهتم، قبل كل شيء، برضاك انت، وبانتقادك، وبراحة ضميري. فاذا كنت مرتاح الضمير، وكنت احس من حولي، كما احسست به دائماً، ان شعبي قد فهمني، وانه يبارك لي تحركي، آنذاك تمكنت من ان اقيِّم التقييم الصحيح، ردود الفعل العالمية، لانه، كما تعلم، ضميري هو ضميرك وراحتي هي ارتياحك. اذن، لتتمكن من ان تقول هذا شيء حسن او هذا شيء غير مستحسن، فلنبدأ على بركة الله هذه القصة التاريخية التي لها ما لها من الاهمية، حالاً واستقبالاً.

لا اريد، شعبي العزيز، ان ارجع بك الى الماضي البعيد. ساترك هذا لآخر خطابي.

اما خطابي هذا، فسينقسم الى قسمين: القسم الاول، لماذا وقع اللقاء؟ والقسم الثاني لماذا وقع الآن؟ واخيراً بعض النظريات والافكار التي خالجتني منذ اسابيع وشهور والتي ما زالت تخالجني اليوم.

هناك حدثان هامان في تاريخ العرب، منذ النكسة الكبرى التي المّت بنا سنة ١٩٦٧. تلك المأساة التي ذهبت من اجلها سيناء والجولان وغزة والضفة الغربية، ويا لها من فادحة، القدس الشريف. فمنذ ذلك الحين والعرب يئنون ويبكون وينتحبون الى ان اراد الله سبحانه وتعالى لهم في شهر رمضان وفي سنة ١٩٧٣ ان اظهروا للعالم باسره ولعدوهم في الميدان انهم قادرون على الضرب والرد بالمثل والكفاح والاستبسال والشهادة.

ولا اريد ان اذكر، هنا، من استشهد او من مات. فمن استشهد ومات فعليه رحمة الله تعالى وعليه، كذلك، بركات خلقه وسلام ملائكته.

المهم، انه بعد هذا الحدث المهم، وقع في حياة العرب حادثان: الاول في الرباط، والثاني في فاس. الاول في الرباط سنة ١٩٧٤ عندما اجتمع مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية واجمعوا امرهم على ان الممثل الوحيد والشرعي للفلسطينيين هو منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا القرار، كيفما كانت عواقبه، منا نحن العرب من يراه ذا عواقب وخيمة ومنا من يراه ذا عواقب طيبة. المهم هو انه، منذ ذلك الحين، لم تبق القضية الفلسطينية تائهة بين الاخذ والرد وبين الخوف والطمع، ولم يعد الشعب الفلسطيني يبحث عمن يمثله او من يخاطب عنه او من يعبر عن آماله وامانيه ومطالبه. بل اصبح الشعب الفلسطيني، منذ ذلك اليوم، يتمتع بقيادة محترمة، معترف بها من طرف اكثر دول العالم، واصبحت عضواً ملاحظاً في هيئة الامم المتحدة وعضواً كامل العضوية في الجامعة العربية وعضواً كامل العضوية في منظمة المؤتمر الاسلامي وعضواً كامل العضوية في حركة دول عدم الانحياز.

ولي الشرف، بكل تواضع، ان اقول لك، شعبي العزيز، وهذا ما زال موجوداً في محاضر الجلسات مسجلاً صوتياً وكتابة انه كان لخادمك وملكك الدور الاول في ايجاد منظمة التحرير الفلسطينية، كمحاور ومسؤول وحيد وشرعي يمكنه ان يتكلم باسم الفلسطينيين.

الحدث الثاني وقع في فاس، على شطرين. ولا اريد ان اضيع وقتك، شعبي العزيز؛ فمؤتمر قمة فاس ينقسم شطرين؛ فسنة ١٩٨١ كنا، نظراً لقلة او لانعدام تواجد المسؤولين المعنيين بالامر في اعلى مستوى بفاس، اقنعنا اخواننا واشقاءنا رؤساء الدول العربية بان يؤخر ذلك المؤتمر الى السنة الموالية حتى يكون النصاب تاماً، لا من حيث العدد ولا من حيث التمثيل.

واراد الله سبحانه وتعالى ان يجتمع العرب، كل العرب، على اعلى مستوى، او على الاقل على المستوى الذي يلزم دستورياً كل دولة التزمت او ستلتزم بمقررات فاس.

ومقررات فاس نتج عنها، ولاول مرة، مخطط عربي محبوك ومسبوك ومضبوط وقابل للتنفيذ.

ليس فيه ديماغوجية وليس فيه شعر. وليس فيه حماسة وليس فيه اطناب سياسي. ولاول مرة، اجمع جميع العرب على خطة تمكننا من الشروع من تطبيقها في الشهور التي تلت ذلك المؤتمر.

ومن جملة القرارات التي اسفر عنها هذا المؤتمر، هناك القرار الاخير الذي يقول بان مؤتمر الدول العربية يوكل الى كل من المغرب والجزائر وتونس وسوريا والاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والمملكة العربية السعودية (وسميناها اللجنة السباعية) التحرك لاقناع الدول العظمى بصلاحية مخطط فاس وبالامكانيات التي يفتحها امام التحليلات السياسية التي ترمي الى ايجاد نهاية للمأساة العربية ـ الاسرائيلية.

وكان آنذاك لخديمك هذا فضل رئاسة هذه اللجنة.

وفعلاً سافرت اللجنة الى واشنطن برئاستي. وبعد ذلك تحركت برئاسة شقيقي جلالة الملك حسين الى لندن وباريس وموسكو وبكين.

هذه الفقرة من مقررات قمة فاس تقول لنا ما هي الدول التي تطلب منا، او تقريباً تأمرنا ان نزورها، او ان نتصل بها للايضاح والاستيضاح.

ولكن، كما تعلم شعبي العزيز، من الناحية القانونية، كل شيء حلال الا ما حرّم صراحة، فلم يذكر في مقررات فاس ان الاتصال باسرائيل، في اطار مقررات فاس لا خارجها، حرام.

فالمؤتمر أوصانا بالاتصال كلجنة، ولكن لم يمنعنا، بأي حال من الاحوال، بان نتصل في اطار مقترحات فاس بأي دولة اردنا ان نتصل بها.

ولا اخفي عليك، شعبي العزيز، ان تلك اللجنة قامت باعمال مهمة وايجابية. الا ان بعض العراقيل ـ ولست هنا لاقول ممن جاءت تلك العراقيل ـ منعتنا لا فحسب من الاستمرار في اعمالنا، بل، ايضاً، من وضع تقرير مكتوب نعرضه على ملوك ورؤساء الدول العربية، بحيث، وهذا ما يبعث على الاسى والاسف، لحد الآن، واقول لكم هذا وانا رئيس اللجنة، فان ظروفاً ومناورات جعلت تلك اللجنة لم تكتب ولم تضع تقريراً لتعرضه على مؤتمر القمة العربي ليعرف ما هو البلد الذي كان متجاوباً معنا والبلد الذي لم يكن متجاوباً معنا. ومنذ ذلك اليوم، شعبي العزيز، وانا غير مرتاح الضمير، ولو ان المغرب على بعد ستة آلاف كيلومتر من دول المواجهة ومن ميدان الحرب. فالمغرب هو، قبل كل شيء، جزء لا يتجزأ من وطنه العربي ومن اسرته العربية. فكلما كان يئن مخيم من المخيمات في لبنان الا وكنا نبكي في المغرب، وكلما زاد الهجوم على سيادة لبنان بشبر الا وكنا نثور هنا في المغرب.

وكنت اقول، هل سنبقى مكتوفي الايدي؟ اليست لنا مهمة ومسؤولية في اطار مقررات فاس للخروج من هذه الدوامة؟ واذا كنت تعرفني ـ واظن انك تعرفني، شعبي العزيز، مثلما اعرفك ـ ستكون قد شعرت اني، منذ اربع سنوات او ثلاث سنوات، وانا المح. فقد قلت، اول مرة، انه اذا اراد احد المسؤولين الاسرائيليين ان يأتي للقائي، فان السياحة والسفر للنزهة، على كل حال، ممنوعان عليه في المغرب، كما ان السفر للنزهة ممنوع علي في اسرائيل.

وفي المرة الثانية، سألني بعض الصحافيين، فاجبته بانني مستعد لاستقبال الوزير الاول الاسرائيلي اذا كان حاملاً لحقيبة فيها برنامج معقول ومطابق لمقررات قمة فاس.

وقد كانت المرة الثالثة قبل المؤتمر الطارئ للدول العربية في الدار البيضاء، عندما طرح علي سؤال عما اذا كنت مستعداً للقاء الوزير الاول الاسرائيلي؛ وكان جوابي: قبل اللقاء افضل ان يرسل رسالة بواسطة الامين العام لمنظمة الامم المتحدة.

وآخر رمز واشارة مني اليك كانا خلال الندوة الصحفية التي عقدتها في مراكش وفي الاستجواب الذي اجراه معي، من بعد، السيد جان دانييل عن مجلة «نوفيل اوبزرفاتور» الفرنسية، حينما قلت انني استغرب، انه لحد الآن لم يلتق قائد عربي مع مسؤول اسرائيلي، لاننا لا نحارب شبحاً ولا نحارب عدواً وهمياً، بل نحارب عدواً موجوداً على ارضنا ونحارب عدواً يزيد

دائماً في غطرسته، كأنه نسى انه يعيش على ارض محتلة، وانه يبني ويشيد على ارض، كما لو انه ورثها عن آبائه واجداده.

فقلت ألم يأن لقائد عربي ان يلتقي بقائد اسرائيلي حتى يعرف موقفه مباشرة لا بواسطة الوسطاء، كيفما كان احترامي وتقديري للوسطاء، سواء أكانوا رؤساء دول اميركية او اوروبية او اميركية لاتينية او من الاتحاد السوفياتي. فليس هناك احسن من الحوار المباشر.

كنت اظن انه، بعد هذا التصريح، سيكون هناك بعض ردود الفعل من بعض الدول العربية على الاقل. فما سمعت، وما قرأت، منذ ذلك اليوم الى يومنا هذا، اي انتقاد او اي رد فعل. واعتبرت، منذ اربع سنوات، وانا اقول لك هذا الشيء وابين لك هذه الارهاصات وهذه العلامات، انك فهمت. وعرفت انك قد فهمت لانك شعب حاذق. لقد كنت اظن بان عدداً من الناس، من بعد المرات الاولى والثانية والثالثة، سيفهمون، على الاقل، في المرة الرابعة. فهم إما لم يفهموا، واما فهموا وقالوا فلنتربص به. المهم هو ان السيد شمعون بيرس طلب مني ان نلتقي. فكان جوابي: لا يمكننا ان نلتقي، الا على قاعدة المشروعية لها، وهذه المشروعية لها شطران؛ شطر عام وشطر خاص.

الشطر العام هو انه لا يمكن ان اتذاكر معك الا في اطار مخطط فاس. والشطر الخاص هو انني اعتقد بان لي الصلاحية، دون ان اكون مفوضاً من لدن احد، ان اتناقش معك في هذا الموضوع، لانني ما زلت رئيس دورة مؤتمر القمة العربي.

فكان جوابه: ساتذاكر معك في اطار مخطط فاس، ولكن هذا لا يمنعني من ان آتي باقتراحات. قلت: طيب، ما دمت ساخاطبه في اطار مقررات فاس، وما دمت اعتقد بان لي الصلاحية، ولا سيما انني بعيد، وسنتذاكر في هذه النقطة من بعد. فآنذاك قال لي: احبذ ان نتقابل في اميركا عند زيارتك لها.

كان جوابي هو ان المقابلة يجب ان تكون مقابلة مغربية، ولا اريد ان تكون من وحي فلان او فلان، ولا اريد ان تكون تحت مظلة قارة دون قارة ولا قوة عظمى دون قوة عظمى، بل يجب ان يكون هذا اللقاء لقاء حراً، يتميز بممارسة السيادة كاملة حرة في تصرفها.

ونظراً لاهمية هذا وذاك، فضلت العدول عن السفر الى اميركا، علماً مني بان محادثات مثل هذه، وان كانت استطلاعية فقط، هي اهم بكثير، بالنسبة لمصير الامة العربية، من سفري لاميركا، وان كان للمغرب مصالح خاصة، اذ انه على ملك المغرب ان يدافع عن مصالح بلاده، حتى ان ضميري كان يشير عليّ بالذهاب للدفاع، أولاً، عن مصالح بلادي.

ولكني كنت اقول لنفسي: اذا ذهبت، وبعدها التقيت به، سيقولون انني ذهبت لاتلقى الاوامر قبل التقائي به في المغرب. هذا احسن: فانا متعب ومرهق ويلزمني ان اخذ بضعة ايام من الراحة. وحتى اكون وابقى مستقلاً في رأيي متحملاً لمسؤوليتي مائة في المائة امام التاريخ اليوم، وامام التاريخ القريب، والتاريخ البعيد، متحملاً لمسؤولية ما وقع شخصياً، لم ابلغ اي رئيس دولة عربية بهذا الخبر. وتعلم، شعبي العزيز، انني قلت لك ان والدي، رحمه الله، كان يقول لي ان النقطة الاساسية في تربيتك السياسية هي الا تكذب ابداً على شعبك، لان شعبك شعب ذكي يفطن كذبتك، ولن يستمر في تقديره لك اذا كذبت عليه.

اقول لك، شعبي العزيز، انني لم اطلع على نيتي وارادتي اية دولة عربية، بل لم اطلع اية دولة اوروبية او افريقية او اسيوية او اميركية او اميركية لاتينية.

بل الاكثر من هذا، فلدي برقية من الرئيس ريغان، يقول لي فيها: «لقد بلغني ـ وهنا علمت بان الخبر قد تسرب من الجانب الآخر ـ انك ستلتقي بالوزير الاول فلان الفلاني، وانني ارجوك ان يكون هذا اللقاء عندي، حتى يمكنني ان ادعم هذا اللقاء بكل الدعم الاميركي».

فجوابي هو ما علمتم، وهو انني لم اذهب الى اميركا. لماذا ؟ لانني اذا ربحت، فالربح سيعود على الجميع، واذا اخطأت فأريد ان اخطئ وحدي واتحمل عبء وثقل ومسؤولية خطأي. اذن،

شعبي العزيز، التقيت بشمعون بيرس وتذاكرنا في اطار مخططات فاس. التقيت به، لانه ليس هناك ما يمنعني من لقائه، ولانه ليس هناك قرار من قرارات الجامعة العربية، من يوم تأسيسها الى يومنا هذا، يمنـع مسؤولاً عربياً من الالتقاء بمسؤول اسرائيلي. اني لم التق به في الخفاء، كما فعل البعض، لان الذين ينتقدون على صنفين؛ فهناك من التقى به سراً. واسمح لي ان اقول لك ان هناك من يسيل لعابه لاستقبال شمعون بيرس ولم يرد بيرس ان يذهب عنده ويخاف ان يأتي عنده علانية.

ان شمعون بيرس قضى يومين يتجول في المغرب، لا شرطي يحرسه، لان عنده من يحرسه، الا وهو العقل المغربي ورزانة المغاربة ومسؤوليتهم وتربيتهم على مدى اربعة عشر قرناً.

وان ما اعتز به، هو انك كنت تعرف، على مدي يومين، ان شمعون بيرس موجود هنا، وما تحرك متحرك علماً منك بان الامور بخواتمها وانك تنتظر ما سيخرج به هذا الاجتماع. انا اقول لك، ومن خلالك لجميع الذين اردوا ان يسطوا علينا بغطرستهم.

ستقولون، لماذا لم تلتق به منذ ثلاثة اشهر، او اربعة ؟ ولماذا لم تؤخر ذلك لخمسة اشهر او ستة؟

السبب واضح، لان هناك ظروفاً عربية واسرائيلية. وستقول: ما دخل الظروف الاسرائيلية؟ شعبي العـزيـز، لنعد قليلاً الى الوراء، عندما كنا في المنفى وكان الشهداء يسقطون والوطنيون يسجنون. الم نكن مشغولي البال، صباح مساء، بالحكومة التي ستتولى زمام الامور؟ الم نكن نحسب حتى الاصوات التي ستجعل ادغار فور ينتصر او لانييل يبقى في الحكم او غي موليه ينهزم او غيره ينتصر؟ كنا نحسب ذلك بالنقير والتطمير، بل ربما كنا نحن اعرف من الفرنسيين باسماء نوابهم.

شعبي العزيز، هذه هي دروس المحنة والاستعمار، ليس مثل البعض الذين جاء بهم القضاء وليس القدر ولا دراية لهم بمجريات الامور، بحيث كان علي ان ادخل في الاعتبار المناخ الاسرائيلي. ففي اعتقادي ان هذا المناخ سيتغير رأساً على عقب بعد اربعة اشهر. شمعون بيرس، كما تعلم، سيسلم الحكم لحـزب ليكود، وهو الحزب اليميني المتطرف. قلت ان على المرء ان يرى وضعيته ووضعية خصمه. هذا من الناحية الاسرائيلية. لهذا اخترت الآن. ولكن السبب الآخر، الذي هو ذو خطورة، هو انـه، منـذ سنتـين تقريباً، لم نعد، شعبي العزيز، نسمع اي شيء عن القضية الفلسطينية. كل اهتماماتنا وطاقاتنا منصبة على الخصومات العربية ـ العربية والحرب العراقية ـ الايـرانيـة. قلت لنفسي: كيف بلغت بنـا ـ ونحن كل العـرب مسؤولون عن ذلك ـ قلة الوعي والمسؤولية ان يخلق لنا البعض مشاكل جانبية، تتمثل في خصومات العراق مع سوريا، والعراق مع ليبيا وسوريا مع الاردن، وخصومات منظمة التحرير الفلسطينية مع سوريا وليبيا، وحالياً مع الاردن، ثم العرب والمسلمين يموتون وبعض الدول العربية تساند الايرانيين ناسية الدفاع المشترك الذي يفرضه ميثاق الجامعة العربية ؟. فهل، والحالة هذه، بلغت بنا الغباوة الى ان تنطلي علينا الحيلة ونضيع فرصنا واوقاتنا في معارك جانبية وننسى المشكل الاساسي، وقلت لنفسي ربما لو قمت، من جديد، بتحريك هذا المشكل الاساسي، فان العرب، كيفما كان الحال، سيجتمعون مرة اخرى من اجله، وربما سيذيبون، في هذا الاجتماع، المشاكل القائمة بين بعضهم البعض، وسيوحدون، من جديد، قواهم للتصدي. لماذا؟ لان الارض المحتلة لا تهمني بقدر ما يهمني الانسان المحتل. أليس حرام علينا ان نظل نتساب ونتخاصم فيما بيننا وننسى الرجل العجوز في الارض المحتلة والرجل الكهل الذي لم يكن عمره يتجاوز السنة او السنتين، وهذه اربعون سنة منذ نزل عليهم الكابوس، والاطفال الذين ازدادوا وفتحوا اعينهم على الاستعباد والقهر والغلبة؟ فالارض لا تمسخ، فهي تبقى كما كانت لا تتغير، ولكن البشر يتغير.

فعندما نسترجع الارض والبشر، فاي بشر سنسترجع ؟ فاي شكل عربي، او مسلم، او حتى

مسيحي، لان تلك الارض ارض تساكن، لانهم كلهم عرب. والعرب كانوا، اولاً وقبل كل شيء جنس. فلما جاءت اليهودية اعتنقوها، ولما جاءت المسيحية اعتنقوها، ولما جاء الاسلام، بعد ذلك، اعتنقوه، ولكن بقي من العرب من هو يهودي ونصراني. العربي ليس من اللازم ان يكون مسلماً. كيف سنسترجع العرب هناك على اختلاف دياناتهم عندما نسترجع الارض؟ على اية حال سيكونون. هذا هو الدافع. اولاً، فرصة الظروف الداخلية لاسرائيل، وثانياً يا ايها العرب كفاكم تحذيراً وانشغالاً عن مشكلكم الحقيقي. فانتم لم تشغلوا فقط عن مشاكلكم وانما هناك منكم من خان، لانه حارب اخاه العربي ضد عدو غير عربي. فلم ننشغل عن المشكل الاساسي فحسب، بل وقعت الخيانة.

اذن، شعبي العزيز، اظن انني غطيت الجانبين، الاول والثاني، من خطابي، وبقي الجانب الثالث، وهو انك تنتظر معرفة ماذا جرى بيني وبين الوزير الاول الاسرائيلي؟

قبل كل شيء، يجب علينا، شعبي العزيز، وانت تعرف هذا ولكن الآخرين لا يعرفونه، ومن اللازم ان تؤكد لهم ان فاقد الشيء لا يعطيه.

فانا اجتمعت ببيرس، ولكن انا، حتى ولو وقعت معه اتفاقية ما يرد بمقتضاها غزة او الجولان او الضفة الغربية او القدس، فهذا لا يلزمه ولا يلزمني. ففاقد الشيء لا يعطيه. ثم انني اظن انني لست في حاجة لاعطاء البرهان على عروبتي وعلى غيرتي على العرب. ومن جهة اخرى، معروف انني لن اتباحث معه الا في اطار مخطط فاس. يا ليت الذين حاكمونا وحكموا علينا انتظروا هذا الخطاب حتى يتخذوا موقفاً. ولكن النزق والخفة والشهوات والاغراض، كل هذا لعب دوره. وحاكمنا من حاكمنا. وحكم علينا من حكم علينا. واقول لهم ما انتم بالحكم ترضى حكومته. فليحكموا كما ارادوا، فشخصياً سقف بيتي حديد، ركن بيتي حجر. قلت للسيد شمعون بيرس: ما هو موقفك من منظمة التحرير الفلسطينية؟ قال لي: انا لا اعترف بها. اجبته: كيف ذلك وماذا ستعمل اذن؟ ومع من ستتحاور، اذا كنت ترغب في انهاء المشكل الفلسطيني؟ قال: انا الذي سأسألك عمن سأتحاور معه، لاننا نجدهم في سوريا والاردن وتونس. قلت له: هل لك ما تقوله لنا في موضوع الاراضي المحتلة؟ يجب عليك ان تجلو عنها كلها. قال: لا لن اجلو عنها. فقلت له: وداعاً. فانا لم التق بك من اجل التفاوض معك حول الاراضي المحتلة ومتى سترد هذا الجزء او ذاك وفي اي وقت. انا اريد ان اقول لك يجب عليك ان تنسحب من الاراضي المحتلة، وهذه مقررات فاس، يجب ان تخاطب منظمة التحرير الفلسطينية، لانها ممر ضروري. وبما انك لم تقبل لي هاتين الاسبقيتين، فاننا لم نخسر شيئاً، واقول لك مع السلامة. فأنت ستطلع حكومتك، وانا، كمسؤول عربي، عندما يحين الاوان، واذا اراد اشقائي ذلك، سابلغهم باجوبتك وبالعناصر التي تتضمنها. وما دمت لا تريد الانسحاب من الاراضي المحتلة، فذلك يعني انه لا داعي للحديث عن القدس او عن مسلسل السلام.

فلم يبق لي، اذن، ما اقوله له، ما دام يرفض منظمة التحرير [الفلسطينية] كمخاطب وحيد وشرعي، ويرفض الاعلان عن الجلاء عن جميع الاراضي المحتلة. فقلت له: بما ان الامر كذلك، فمع السلامة، وليعد كل الى حال سبيله، وسأرد الخبر على من يهمه الامر في المقام الاول، اي دول المواجهة، وعلى جميع الاشقاء العرب، ليعلموا، بعد الجواب الذي تلقاه اخوهم هذا، ما يترتب على ذلك، وما يجب اتخاذه من تدابير ومخططات.

قلت لك، شعبي العزيز، في مستهل خطابي، ان لقائي به لم يكن للتفاوض او للحل والعقد، بل للاستطلاع. واعتقد، شخصياً، بأنه من الجبن الا يخاطب الانسان عدوه وخصمه. فنحن تربينا على الشجاعة. شعبي العزيز، يقولون في الصحف ان عمل الحسن الثاني عمل شجاع الخ. معلوم اذا قلت هذا السيف امضى من العصى. اما عملي، في حد ذاته، فليس عملاً شجاعاً. فهو نتيجة التربية الوطنية التي تلقيناها جميعاً والتي جبلنا عليها اساتذتنا في السياسة، سواء منهم سيدنا المغفور له محمد الخامس او زعماء احزابنا السياسية او التجربة القاسية التي مررنا بها. تعلمنا

انه، في بعض الاحيان، نخرج للمظاهرات في الشوارع، وفي بعض الاحيان، نجلس للمناقشة والتفاوض.

ولهذا، شعبي العزيز، خذ درساً من هذا. ليس من الجبن وليس من العار والخذلان ان يتوجه الانسان، من حين لآخر، الى خصمه وعدوه لمعرفة موقفه ونواياه. فالجبن والخذلان والتقاعس والخيانة هي ان يلقي المرء السلاح. فأنا، منذ اصبحت ملكاً الى يومنا هذا، منذ خمس وعشرين سنة، فتحت عيني على وضع اللاحرب واللاسلم. والآن، شعبي العزيز، سأحكي لك شيئاً، عندما كنا في مؤتمر ١٩٦٥ بالدار البيضاء، ويمكن ان تعود الى هذا في محضر الجلسات، وكان حاضراً في هذا المؤتمر عبدالناصر وعارف والملك سعود، رحمهم الله جميعاً، والسلال من اليمن، واظن الصادق المقدم عن تونس، اذا لم تخني الذاكرة. والمهم انني اظن ان من يؤكد لكم هذا اكثر هو امين الحافظ الذي كان رئيساً للجمهورية السورية، وهو بعثي كذلك، وهو الآن لاجئ في لبنان. وكان كذلك الحسن الرضا، الذي ما زال على قيد الحياة والذي كان ينوب عن الملك ادريس رحمه الله. وكان من الجزائر، على ما اعتقد، بوتفليقة او الرئيس بومدين، واظنه الرئيس بومدين، لان ذلك وقع بعد احداث ١٩ [حزيران] يونيو ١٩٦٥. لا اتذكر بالضبط. المهم، في سياق الحديث طلب مني ان ادلي برأيي. وقد احدث هذا الرأي ضجة لا تتصور، اذ انني قلت لهم امامكم اختياران: اما ان تحاربوا اسرائيل، ولو بالعصي، لان عددكم ثمانون مليون نسمة وعددهم ليس سوى مليونين ونصف آنذاك، ولم تكن وقتئذ قد وقعت الحرب التي احتلوا فيها سيناء وغزة والضفة الغربية والجولان والقدس. قالوا لا نستطيع. قلت لهم: اسلكوا طريقاً آخر، فاعترفوا بهم وادخلوهم الجامعة العربية وذوبوهم وسط ثمانين مليون نسمة. فوقعت علي ضجة. فماذا كان يمنعنا من الاعتراف بهم آنذاك؟ والحالة هذه انه لم يكن لديهم سوى رقعة صغيرة من الارض. فقد كانوا سيتقبلون ذلك بكل سرور. لكن هذا لم يحدث ولم يكن هناك سوى كلام وخطابات الشقيري: لنرم بهم الى البحر. حتى طردونا من ارضنا وتركونا تائهين. وما زلت اجد، بعد هذا كله، من يتطاول علينا وينعتنا بما نعتنا به. وكما قلت لك، شعبي العزيز، هذا من باب التفاهة والخفة واللامسؤولية. فنحن، كيفما كان الحال، نعتزم ارسال رسالة لجميع ملوك ورؤساء الدول العربية نفسر لهم فيها بواعث ودوافع لقائنا بشمعون بيرس، وسنطلعهم فيها على العناصر التي أتى بها الينا والرد السلبي على النقطتين الاساسيتين في مخطط فاس، وهما الجلاء عن الاراضي المحتلة والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

وهنا اريد، قبل ختام هذه الكلمة، ان اؤكد مرة أخرى ـ احب من احب وكره من كره ـ ان المغرب بلد ذو سيادة، عليه، لا اقول له، ان يمارسها كاملة وبكل حرية حتى لا يلمس فيه الآخرون الضعف. والحد الوحيد لهذه الحرية في التصرف هو التزاماته. فكلما التزمت دولة التزاماً الا وكان التزامها تنازلاً عن جزء من سيادتها ولكن داخل هذا الالتزام. اني لا اريد ان يفرض علي احد مع من التقي ومع من لا التقي. فحتى والدي الذي كان يسهر على تربيتي بحرص شديد لما تجاوزت سناً معينة ترك لي حرية معاشرة من اريد. ولا ارضى للمغرب ان يقال له التق بهذا ولا تلتق بذاك. فانا التزمت التزاماً داخل الجامعة العربية. وليس هناك اي قرار يمنعني من ان اتصل بمن اردت، وهذا شيء مهم جداً ينبغي معرفته واحترامه. من جهة اخرى، قد يقولون ان فلاناً عمل ما عمله السادات. اقول انه لا مجال هنا للمقارنة، اذ لا قياس مع وجود الفارق.

فالسادات، رحمه الله، كانت ارضه محتلة وحررها، فهل اخطأ ام اصاب؟ انه وقع اتفاقية واستعاد جزءاً من الارض. وانا احمد الله ليس لدي ارض احررها، ولو كانت لدي لما انتظرت حتى اليوم لاحررها.

لقد وقعت النكسة في ١٩٦٧، ومضى عليها عشرون سنة تقريباً. فمن هذا الابي الذي سيترك ارضه محتلة لمدة عشرين سنة. وهذا شيء لا يوجد الا في الشرق. واقول هذا لاهل الشرق. انكم

خاملون، والمغاربة شجعان، فلا احد منهم يترك ارضه محتلة لمدة عشرين عاماً. واذا كنتم تريدون تعلم الوطنية، والرجولة، فعليكم ان تطلبوها عندنا. اما ان يعطينا الشرقيون دروساً في الوطنية، فلا اسمح بذلك. وما يهمني، شعبي العزيز، هو انتقادك لعملي او رضاك عنه. اما انا، فضميري مرتاح. واذا ارتاح ضميرك، فضميري يكون اكثر ارتياحاً، وكل هذا ما قصدت به الا شيئين: يقول النبي (ص) «من اجتهد فاصاب فله اجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد»، فأرجو من الله سبحانه وتعالى ان يعطيني أجرين. وحتى اذا لم يكن لي ذلك، فاجر واحد من الله يكفيني وانا قانع به. وسأختم كلمتي هذه بقوله سبحانه وتعالى: «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون»، صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله.

[نقلاً عن **العلم**، المغرب، ١٩٨٦/٧/٢٥]

الخطة الخمسية الأردنية لتطوير المناطق المحتلة، اقتصادياً واجتماعياً

آفاق المشكلة

١/١ الناحية الديمغرافية

بلغ عدد سكان المناطق المحتلة في نهاية العام ١٩٦٧ حوالى ١٠٣٤٠٠٠ نسمة موزعين على النحو التالي:

الضفة الغربية	٥٨٦٠٠٠ نسمة.
القدس العربية	٦٧٠٠٠ نسمة.
قطاع غزة	٣٨١٠٠٠ نسمة.

الزيادة الطبيعية في عدد هؤلاء السكان بلغت بين العامين ١٩٦٧ و ١٩٨٤ حوالى ٦٤٠٠٠٠ نسمة، ومن المتوقع ان يصل عدد السكان في المناطق المحتلة نتيجة لهذه الزيادة الطبيعية في نهاية ١٩٨٤ الى حوالى ١٦٧٤٠٠٠ نسمة بينما بلغ عد السكان المقيمين فعلاً في هذه المناطق في نهاية نفس العام حوالى ١٠١٠٠٠٠ نسمة فقط، وهذا يعني انه كانت هنالك هجرة من هذه المناطق بلغت ٦٦٤٠٠٠ نسمة ناجمة عن ضغوط مختلفة، بما فيها الضغوط الاقتصادية.

٢/١ القوة العاملة والتوظيف

لقد دلت الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية على مؤشرات الضغوط الاقتصادية التي تمارسها السلطات الاسرائيلية على سكان المناطق المحتلة فيما يتعلق بالقوى العاملة ومجال توظيفها، حيث كان اجمالها على النحو التالي:

١٩٥٠٠٠ وظف منها حوالى ١٨٧٠٠٠ نسمة في العام ١٩٧٠.

٢٧٣٠٠٠ وظف منها حوالى ٢٦٢٠٠٠ نسمة في العام ١٩٨٤.

وبالرغم من ذلك، فانه من مجموع القوى العاملة الموظفة، فقد كان يعمل في النشاطات الاقتصادية في المناطق المحتلة نفسها حوالى ١٦٤٠٠٠ نسمة في العام ١٩٧٠ والعدد نفسه في العام ١٩٨٤ ايضاً بينما الفرق المتمثل في ٢٣٠٠٠ نسمة في العام ١٩٧٠ و٩٨٠٠٠ نسمة في العام ١٩٨٤

كان يمثل عدد المواطنين العرب من الاراضي المحتلة العاملين في اسرائيل.

والنتيجة التي لا يمكن تفاديها [هي] انه على مدى السبعة عشر عاماً الماضية (١٩٦٧ ـ ١٩٨٤) فان التنمية الاقتصادية ان كانت موجودة في المناطق المحتلة خلال هذه الفترة فهي لم تؤد الى زيادة ملموسة في خلق فرص جديدة للعمل.

وعليه، فان الزيادة التي طرأت خلال هذه الفترة في عدد القوى العاملة اما انها اضطرت للهجرة او اتجهت للعمل في المجالات والنشاطات الاقتصادية الاسرائيلية.

١ ـ الناتج القومي والتنمية

السنة	اجمالي الناتج القومي الضفة الشرقية (دينار اردني)	اجمالي الناتج القومي الضفة الغربية (دينار اردني)	المجموع	نسبة اجمالي الناتج القومي للضفة الغربية من المجموع الكلي
١٩٦٥	ـ ,٩٥ مليون	ـ ,٥٥ مليون	١٥٠ مليون	٪٣٧
١٩٨٤	ـ ,١٣١٩ مليون	ـ,٣٣٠ مليون	١٦٤٩ مليون	٪٢٠

ان التوقف الفعلي للنمو الاقتصادي في المناطق المحتلة يستدل عليه، ايضاً، من مقارنة اجمالي الناتج القومي في الضفة الغربية مع الناتج القومي للضفة الشرقية من الأردن كما كانت عليه قبل الاحتلال وفي العام ١٩٦٥ وكما اصبحت عليه بعد الاحتلال العام ١٩٨٤.

كما ان مقارنة اجمالي الناتج القومي للمناطق الثلاث وللفرد الواحد كان على النحو التالي:

	دينار اردني	النسبة
الضفة الشرقية	٤٩٥	٪١٠٠
الضفة الغربية	٣٦١	٪٧٣
قطاع غزة	٢٠٤	٪٤١

ومما يجدر ذكره انه قبل العام ١٩٦٧ فان معدل الدخل للفرد الواحد لم يختلف بصورة جوهرية بين الضفتين، وانه كان يعتقد بان هذا الدخل كان اعلى منه في الضفة الغربية عن الضفة الشرقية.

والمعطيات الاخيرة لمعدل نمو الناتج القومي الاجمالي للفترة الواقعة بين ١٩٨١ ـ ١٩٨٤ تشير الى المعدل السنوي الاجمالي التالي:

الضفة الغربية	٪٢,٤	أي ٠ ,صفر ٪ للفرد الواحد
قطاع غزة	٪١,١	أي ٣,٩٪ للفرد الواحد

٢ ـ الاهداف ومعدلات الاستثمار

١/٢ ـ تنحصر الاهداف الرئيسية لجهود التنمية في المناطق المحتلة في النقاط التالية:

(أ) الحد من هجرة السكان من هذه المناطق، وبصورة خاصة الهجرة الدائمة، والعمل أيضاً على التقليل من الهجرة المؤقتة بحثاً عن العمل والدراسة.

(ب) تخفيف الضغوط والاغراءات التي تدفع بالايدي العاملة العربية للبحث عن العمل في مختلف النشاطات الاقتصادية الاسرائيلية.

(ج) العمل على رفع مستوى كفاءة القوة العاملة العربية ودعم وتقوية وعيها الحضاري والقومي وتزويدها بمجالات واسعة من المهارات والقدرات في جميع المجالات.

٢/٢ ـ ومن اجل تحقيق هذه الاهداف، يجب العمل على اتباع الاساليب التالية في تحديد أولويات العمل الاقتصادي واختيار المشاريع والنشاطات المختلفة:

(أ) العمل على خلق فرص جديدة للعمل والمحافظة على استمرارية التوظيف.

(ب) التأكيد على الرابطة بين الانسان والارض، بمعنى تقوية رابطة المواطن ببيته، والمزارع

بارضه، والعامل بالورشة التي يعمل بها، والطالب بالمعهد الذي يدرس فيه، والطبيب بالعيادة التي عالج فيها المواطنين، الى آخره.

(ج) مساعدة المواطنين على التكيف ومقاومة الضغوط والمشاكل الناتجة عن الاحتلال.

(د) التأكيد على اهمية القرية العربية والحياة الريفية كمصدر جذب لاماكن العمل والتأكيد على بناء العائلات في مواجهة حياة المدن وتوفر فرص العمل فيها.

٣ ـ التنمية الاقتصادية الشاملة ومتطلبات رأس المال

١/٣ ـ تخطيط القوة العاملة: ان الزيادة المتوقعة في القوة العاملة في المناطق المحتلة، في الفترة الواقعة بين ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠، تقدر بحوالى ٦٠ الف نسمة على اقل تقدير، اي بمعدل ١٢ الف نسمة في السنة، وهذا يوازي اقل معدل للزيادة في عدد السكان ويبلغ حوالى ٢٪ اضف اليه الزيادة المعتدلة المتوقعة في نسبة المشاركين في النشاطات الاقتصادية من الاعمار العاملة من السكان.

ان تكلفة الاستثمار الكلية التي تؤدي الى ايجاد فرصة عمل واحدة في المناطق المحتلة تقدر بحوالى ١٦٠٠٠ دولار على اقل تقدير.

وعليه، فان مصدر الاستثمارات المطلوبة لتأمين عمالة (توظيف) منتجة للزيادة المتوقعة في عدد القوة العاملة خلال السنوات الخمس [المقبلة] (بدون ان نأخذ بالحسبان عملية اعادة توظيف العمال العرب في المشاريع الاقتصادية العربية الذين فقدوا وظائفهم في اسرائيل او في الدول العربية المجاورة) تقدر بحوالى ٩٦٠ مليون دولار، كحد ادنى للخمس سنوات [المقبلة]، أي ما يقارب المائتي مليون دولار سنوياً.

قصور الفجوة التي تفصل بين مصادر الاستثمارات. وهنالك اسلوب آخر لتقدير الاستثمارات الخارجية المطلوبة لتقديم المساعدة للمناطق المحتلة ويمكن اجراء تحليل ووضع تصور عن القصور في المصادر بين المدخرات المحلية المتوقعة والاستثمارات الكلية او بين العائدات بالعملات الاجنبية المتوقعة واحتياجات الاستيراد.

فقد بلغ قصور هذه المصادر في العام ١٩٨٤، والتي كانت تعتبر سنة كساد حوالى ٩٣٥ مليون دولار رغم تمويل هذا العجز، على النحو التالي:

اجور المواطنين العرب العاملين في اسرائيل	٢٢٤ مليون دولار
عائدات المواطنين العاملين في الدول العربية	٢٤٧ مليون دولار
قروض ومنح اجنبية	٤٦٤ مليون دولار
المجموع الكلي	٩٣٥ مليون دولار

ونخلص الى نتيجة مفادها الحاجة الى توفر مساعدات اجنبية بحوالى ٤٥٠ مليون دولار وعائدات من الخارج بحوالى ٢٥٠ مليون دولار لابقاء الامور والاوضاع الراهنة المرضية نسبياً؛ ويجب التذكير بانه في العام ١٩٨٤ كانت هنالك مساعدة رسمية من بعض الدول العربية للتنمية تقدر بحوالى ٤٠ مليون دولار ما تزال تدفع من قبل هذه الدول، الا انه على ضوء الكساد الاقتصادي الذي تشهده المنطقة فان هذا المبلغ لن يتوفر، ولنفس الاسباب فان تحويلات العاملين في هذه الدول يتوقع ان تنخفض بصورة حادة وملموسة وربما تصل الى ٥٠٪ من مستواها في العام ١٩٨٤.

وبناء على ذلك، فان هنالك حاجة لتوفير حوالى ٦٥ مليون دولار لمجرد تعويض النقص المتوقع في هذه المصادر.

ولاحداث تأثير ملموس [في] تطوير وتنمية المناطق المحتلة، فان دراسة للمصادر المختلفة، نستعرضها فيما يلي، تشير الى الحاجة الى حوالى ٤٦٢ مليون دينار اردني تقدم على صورة مساعدات خارجية اجنبية في غضون السنوات الخمس [المقبلة].

تطوير المصادر البشرية

بما ان المصادر المادية المتوفرة في المناطق المحتلة ضئيلة جداً، فان من الضروري ان تعتمد عملية

تطوير الاراضي المحتلة وتنميتها، اولاً واخيراً، على اساس المصدر البشري في انماط لا تختلف كثيراً عن تلك التي اثبتت نجاحها في تطوير المصادر الطبيعية في الدول قليلة الموارد في الشرق الاقصى. وفي الوقت [عينه] العمل على تطوير وتنمية القوى العاملة عن طريق انتهاج اسلوب للتعليم والتدريب يقوم على اساس نظرية تعليمية تأخذ في الاعتبار البيئة الاجتماعية السياسية المرتبطة بوجود الاحتلال الاسرائيلي لهذه المناطق.

ان الميزة الرئيسية لهذه البيئة والتي هي على درجة كبيرة من الاهمية حيثما تتعلق الامور بتطوير النشاطات الاقتصادية تتمثل في غياب القطاع العام والمؤسسات العامة التي يستحسن وجودها لتعمل على تشجيع هذه النشاطات والمشاريع.

والاسوأ من ذلك، وفيما يتعلق بالقطاع العام، أي سلطات الحكم العسكري، هو تبني هذه السلطات المشاريع والنشاطات الاقتصادية، فانها، في حقيقة الامر، تقوم بذلك للتأثير [في] هذه المشاريع وتوجيهها في اتجاهات مغايرة لمصالح السكان العرب الاساسية على المدى الطويل.

وعليه، فان النظرية التعليمية السابق ذكرها هي التي ستعمل على اعداد الايدي العاملة للعمل واداء وظائفها بصورة مستقلة عن الدعم من القطاع العام والمؤسسات الخاصة العاملة في ظروف تسودها المنافسة الكاملة.

ان برامج التعليم العقلي التقليدي التي تؤكد على التحضير للفنون والعلوم العقلية للحصول على شهادات الدراسة الثانوية لدخول الجامعات تعتبر غير مناسبة الى درجة كبيرة في هذا المجال.

وعليه، فان التعليم الابتدائي والثانوي يجب ان يتحول لتشجيع التعليم المهني والفني الذي يضم مناهج تشمل مجالات واسعة من المهارات والتربية المدنية التي تساعد على تجنيد وتشجيع اكبر عدد ممكن من العمال المهرة نحو مختلف المهن والمهارات. ومثال واحد على ذلك، فان مدرسة زراعية مهيأة لا يجب ان تركز في منهجها، بصورة كبيرة، على الزراعة وتربية الحيوانات، وانما يجب ان تشمل مواضيع المحاسبة وبعض اصول المواضيع المالية (وذلك لتميكن البارعين من الطلبة من ادارة شؤون المزرعة)، هذا بالاضافة الى بعض مبادئ الميكانيكا وصيانة الآلات (لتمكين الاكفاء من الطلبة من العناية بادوات ومعدات المزرعة).

باتباع هذا المنهج، فان «برنامج التنمية» يتصور بذل جهود مكثفة للتأثير [في] نوعية التعليم ليس فقط عن طريق بناء مراكز مهنية جديدة متخصصة وانما، ايضاً، عن طريق بذل جهود كبيرة ورئيسية للعمل على رفع مستوى المدارس الموجودة وتحسين كفاءات وقدرات ومستوى تدريب المعلمين فيها.

ان تكاليف هذا البرنامج خلال السنوات الخمس [المقبلة] تقدر بحوالى ٧٩ مليون دينار أردني (٢٢١ مليون دولار) من ضمنها صندوق دعم المعلمين [الذي] يشكل ٢٥ مليون دينار [اي] حوالى ٧٠ مليون دولار.

٥ ـ الزراعة

لقد اصيب قطاع الزراعة في المناطق المحتلة بضربة شديدة نتيجة لسياسات وممارسات الاحتلال، خاصة في المجالات التالية:

١ ـ مصادرة الاراضي من خلال اساليب وطرق متعددة، ثم تحويل حوالى ١,٢ مليون دونم من الاراضي الزراعية الخاصة التي يملكها المواطنون العرب (بدون ذكر الاراضي التي صودرت بادعاء انها اراضي اميرية ـ دولة) لبناء المستوطنات الاسرائيلية عليها أو لاغراض اخرى في الوقت الذي يمنع اي توسع في الاراضي العربية الصالحة للزراعة.

٢ ـ السيطرة على مصادر المياه وتحويلها للمستوطنات الاسرائيلية والاغراض الاخرى في الوقت الذي يتم تحديد ومراقبة كمية المياه التي يستخدمها المزارعون العرب بصورة قسرية عند مستواها في العام ١٩٦٧.

٣ ـ المنافسة من جانب قطاع الزراعة الاسرائيلي الذي يوظف اساليب بتقنية فنية تهدف للقضاء على الانتاج الزراعي العربي عن طريق اغراق الاراضي العربية المحتلة بالمنتوجات الزراعية الاسرائيلية، بينما يتم منع المنتوجات العربية من دخول الاسواق الاسرائيلية. وكما هي الحال في قطاعات الصناعة، الاسكان والتعمير، فان عملية تنمية القطاع الزراعي تتطلب اتباع اربعة انواع من الاجراءات وهي:

١ ـ اساليب اجرائية وادارية وتشمل تطبيق سياسات واجراءات تعمل على تسهيل تسويق المنتوجات الزراعية اللازمة لاغراض التصنيع.

٢ ـ اقامة المؤسسات التعاونية والتنظيمية وتشمل تشجيع ودعم تأسيس التعاونيات الزراعية، واقامة مراكز ومؤسسات التدريب والتوجيه أو الارشاد الزراعي وتطبيق اساليب فنية وتكنولوجية جديدة، وخاصة تأسيس شركة للتسويق.

٣ ـ التحويل والاستثمار، وتشمل تأسيس بنك للاقراض الزراعي او صندوق او اي شكل من اشكال الدعم والمساعدة المالية.

٤ ـ انشاء البنية التحتية: وهذه ترتبط، ارتباطاً كبيراً، بمشروع شامل لتطوير المشاريع الاساسية في المناطق الريفية، بما في ذلك تحسين شبكة الطرق وتسهيل المواصلات والمنافع العامة ومشروع تطوير الصحة العامة.

التكلفة المقدرة للاستثمار في هذا القطاع توازي ٦٢ مليون دينار اردني (١٧٤ مليون دولار).

قطاع الصناعة

انخفض اسهام (نصيب) قطاع الصناعة في الناتج القومي الاجمالي تحت الاحتلال الى حوالى ٧٪ في الضفة الغربية و١٢٪ في قطاع غزة، كما انخفض ايضاً عدد المؤسسات الصناعية عن مستواها الذي كانت عليه في العام ١٩٦٧.

وفي الوقت [عينه]، استمرت الضفة الغربية تشكل سوقاً مفتوحاً للممارسات الاحتكارية واغراق الاسواق من جانب اسرائيل، حيث بلغت مبيعات اسرائيل في اسواق الضفة وغزة المحتلين حوالى ٣٢٠ مليون دولار في العام ١٩٨٤، [و] يشكل هذا الرقم حوالى ١٠,٦٪ من مجمل صادراتها وحوالى ٣٢٪ من الواردات للمناطق المحتلة، كما تشكل المنتوجات الصناعية ٤٨٪ من مجموع هذه المبيعات الاسرائيلية في الضفة والقطاع.

والمخطط الموضوع لتطوير القطاع الصناعي وضع ليعتمد، بصورة اساسية، على المبادرة الشخصية الخاصة مدعومة عن طريق:

(أ) الناتج النوعي للقوى العاملة لنظام التدريب والتعليم.

(ب) العمل على ازالة العقبات التي تقف في طريق التسويق عن طريق اتخاذ الاجراءات الادارية ومنح الاغراءات المالية.

ان الهدف من هذا الدعم هو مساعدة المواطنين في المناطق المحتلة على اكتساب الخبرات والقدرات وتجنيد المهارات من اجل تحقيق ما يلي:

١ ـ بناء مساكنهم والعمل على صنع المواد اللازمة والادوات والاجهزة لعملية البناء.

٢ ـ زيادة القيمة المضافة للناتج الزراعي عن طريق انشاء وتحسين وضع الزراعة ـ الصناعية.

٣ ـ تأسيس وتوسيع القدرات التصنيعية في مجال التصدير الصناعي، و [نواة] هذه الطاقات... تكمن في:

(أ) المنتوجات الزراعية اللازمة لاغراض الصناعة.

(ب) منتوجات العمل اليدوي لاغراض السياحة.

(ج) الصناعات التي تتميز بتوفر واستخدام اليد العاملة الماهرة والتكنولوجيا المتقدمة، مثل التصميم الهندسي ـ نظام الكمبيوتر.

(د) توفير الخدمات الفنية المرتبطة بعملية البناء وتركيب وتجهيز معدات الصيانة والاصلاحات.

(هـ) تصنيع قطع الغيار والاجزاء المعقدة. المعدات والادوات المرتبطة بمستوى التصنيع المطلوب للبلد.

وتشمل الاجراءات الادارية والقانونية:

□ تخفيف القيود للحصول على رخص التصنيع في المناطق المحتلة ودخول المنتوجات المصنعة من قبل هذه الصناعات المرخص بها، بحيث تبقى هذه القيود سارية على الصناعات التي تستخدم المصنوعات والمواد الاسرائيلية.

□ تأسيس ودعم مؤسسات تتولى تقديم الخدمات للقطاع الصناعي في مجالات الاستشارات الادارية ودراسة السوق النوعية ومراقبة التخصصات الاخرى.

□ توفير الائتمانات المتوسطة وطويلة الأجل عن طريق مؤسسات متخصصة.

ان الاستثمار المخصص لهذا القطاع يقدر بحوالى ٢٣ مليون دينار أردني (٦٤ مليون دولار).

قطاع الاسكان والبناء: ان قطاع الاسكان والبناء يجب ان يؤدي دوراً حيوياً في تنفيذ اهداف هذا البرنامج.

ان تحسين نوعية ومستوى الحياة عن طريق بناء مساكن افضل سوف يساعد على تخفيض الضغوط على المواطنين التي تدفعهم للهجرة وفي ... الوقت [عينه]، فان تحقيق مستوى مقبول نوعاً ما للتوظيف يتطلب المحافظة على مستوى عال وراسخ لقطاع البناء والتعمير.

ان مراجعة اوجه نشاطات الاسكان منذ الاحتلال تشير [الى] انه بينما كان معدل بناء المساكن السكنية يسير ويتقدم بنسبة عالية بين عامي ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦، الا ان هذا النشاط قد توقف نهائياً ان لم يكن انخفض بصورة فعلية فيما بين عامي ١٩٧٦ ـ ١٩٨٤.

وعليه، ان عدد الوحدات السكنية التي تم تشييدها وبناؤها سنوياً كانت حوالى الالف وحدة أو اقل قبل العام ١٩٧٠، بينما ارتفعت بمعدلات سريعة لتصل اعلى مستوى لها حوالى ٨١٦٥ وحدة في العام ١٩٧٦، الا انها عادت وانخفضت بعد هذا التاريخ الى حوالى ٥٦٢٠ وحدة في العام ١٩٨٤.

ان وضع مخطط للاسكان يتطلب تلبية احتياجات العائلات الجديدة وفي... الوقت [عينه]، فان

الجدول الرقم ١

تقدير بالاستثمارات المطلوبة لبرنامج الخطة الخمسية لتطوير المناطق المحتلة
(الاستثمارات العامة)

قطاع	مليون دينار اردني	مليون دولار اميركي	النسبة المئوية
الزراعة	٦١,٧	١٧٢,٨	١٣,٤
الصناعة	٢٢,٥	٦٣,٠	٤,٩
الاسكان	١٩٠,٠	٥٣٢,٠	٤١,٠
البناء والتعمير	٦٤,٠	١٧٩,٢	١٣,٩
التعليم	٧٨,٧	٢٢٠,٤	١٧,٠
الصحة	٣٤,٤	٩٦,٣	٧,٥
التنمية الاجتماعية	١٠,٢	٢٨,٦	٢,١
المجموع الكلي	٤٦١,٥	١٢٩٢,٢	١٠٠,٠

الجدول الرقم ٢

ملخص بالمشاريع التنموية الرئيسية في المناطق المحتلة
(القطاع العام) التكاليف المقدرة بالآلاف

اولاً:

القطاع الزراعي

الهيكل التنظيمي	التكاليف المقدرة
١ ـ اقامة مراكز للارشاد الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة	٥٣,٤
٢ ـ تأسيس التعاونيات الزراعية	٦٠٠٠,٠
٣ ـ تمويل انشاء مؤسسة للاقراض الزراعي «بنك او صندوق»	٥٠٠٠,٠
٤ ـ مكاتب وموظفون	٤٥,٦
٥ ـ تمويل ودعم الابحاث الزراعية	٧٠٠,٠
٦ ـ تأسيس شركة للتسويق	١٠٠٠٠,٠
المجموع	**٢١٧٩٩,٠**

المشاريع الانتاجية	التكاليف المقدرة
١ ـ استصلاح الاراضي	٩٠٠٠,٠
٢ـ الخدمات الزراعية (طرق حراثة الارض وغيرها)	١٥٨٠,٠
٣ ـ حفر الآبار الارتوازية وانشاء نظام للري	٢١٠٠,٠
٤ ـ تطوير المستنبتات (المشاكل الزراعية)	٤٠٠,٠
٥ ـ تطوير تربية الدواجن	٩١٤٠,٠
٦ ـ الانشاءات (التعمير)	٣٥٠٠,٠
٧ ـ التصنيع الزراعي (الصناعات الزراعية)	٧٥٠٠,٠
٨ ـ آلات واجهزة	١٩٠٠,٠
٩ ـ مصروفات تشغيل	٤٧٧٥,٠
المجموع	**٣٩٨٩٥,٠**
المجموع الكلي	**جدول رقم (١+٢)**

ثانياً:

القطاع الصناعي	التكاليف المقدرة
١ ـ مؤسسات ائتمان صناعي ـ صندوق أوبك	٦٠٠٠,٠
٢ ـ مراكز تدريب	٣٥٠٠,٠
٣ ـ وحدات اشراف ومتابعة	٢٧٥٠,٠
٤ ـ مسح وابحاث	٢٥٠,٠
٥ ـ مدن صناعية	١٠٠٠٠,٠
المجموع	**٢٢٥٠٠,٠**

ثالثاً:

قطاع الاسكان

١ ـ الاحتياجات السكنية الطارئة	٧٢,٠
٢ ـ قروض اسكان وائتمانات	١١٨,٠
المجموع	**١٩٠,٠**

رابعاً:

البناء للاغراض غير السكنية

(مباني) مؤسسات النفع العام	٦٤٠٠٠,٠
المجموع	**٦٤٠٠٠,٠**

خامساً:

التعليم

١ ـ الجامعة المفتوحة	٥٠٠٠,٠
٢ ـ رياض الاطفال	٣٣٦٠,٠
٣ ـ صندوق دعم المعلم	٢٤٩٠٠,٠
٤ ـ مباني	٣١١٢,٠
٥ ـ صندوق الدعم المالي للمدارس الخاصة	٢٥٠٠,٠
٦ ـ التعليم المهني	٨٠٠٠,٠
٧ ـ مخصصات لكليات المجتمع	٥٠٠٠,٠
٨ ـ الجامعات	٢٥٠٠٠,٠
٩ ـ ادارة اشراف وابحاث	١٨٢٥,٠
المجموع	**٧٨٦٩٧,٠**

سادساً:

التنمية الاجتماعية

١ ـ مركز للعناية الاجتماعية	٣٩٢٤,٠
٢ ـ مساعدات للمؤسسات المتطوعة	٣٠٠٠,٠
٣ ـ مساعدات للفقراء	٣٠٠٠,٠
٤ـ مركز ابحاث اجتماعي	٢٥٠,٠
المجموع	**١٠١٧٤,٠**

سابعاً:

الصحة

١ ـ مستشفيات جديدة	٢٥٠٠٠,٠
٢ ـ صيانة مستشفيات	٣٠٥٨,٠
٣ ـ معدات جديدة ومختبرات	٣٢٨١,٠
٤ ـ مراكز صحية ريفية	٢٣٢٥,٠
٥ ـ تدريب فني للاطباء والممرضين والفنيين	٧٣٦,٠
المجموع	**٣٤٤٠٠,٠**
المجموع الكلي العام	**٤٦١٤٦٥,٠**

العمل على تجديد المساكن غير الصالحة للسكن يدل على ان هناك حاجة لبناء ٨٥٠٠ وحدة سكنية سنوياً خلال السنوات الخمس [المقبلة]، ويقدر ان جزءاً كبيراً من هذا المطلب سيتم تنفيذه بواسطة الاستثمار الخاص، بينما الجزء الآخر يجب العمل على اقامته عن طريق التبرعات الخارجية، وان النسبة التي ستعتمد على المساعدات الخارجية تشكل ما بين ٣٥ ـ ٤٠٪ من المجموع العام وتقدر تكاليفها ان تصل الى حوالى ١٩٠ مليون دينار اردني (٥٣٢ مليون دولار) خلال السنوات الخمس [المقبلة]، بينما تقدر المساعدات المطلوبة لاقامة المباني غير السكنية في مختلف القطاعات بحوالى ٦٤ مليون دينار أردني (١٧٩ مليون دولار).

قطاع الصحة والخدمات الاجتماعية

تعتبر الخدمات الصحية في المناطق المحتلة اقل من المستوى المطلوب، من حيث النوعية. كما انها محدودة بصورة عامة في المدن الرئيسية. كما ان عدد المستشفيات، والاسرّة في هذه المستشفيات، والعيادات والمختبرات والخدمات المرافقة لها، تعتبر، الى حد كبير، غير مناسبة، او لا تتلاءم مع عدد سكان هذه المناطق. كذلك فان المعدات والاجهزة المتوفرة في هذه المستشفيات قديمة وتعود بصورة عامة الى فترة ما قبل الاحتلال، واحياناً كثيرة ما يديرها ويستخدمها فنيون غير مدربين. كما ان هناك نقصاً حاداً وشاملاً في التخصصات العالية، والاطباء الاكفاء يميلون عادة للهجرة. كما ان قطاعات الصحة العامة والوقائية ورعاية الامومة والطفولة تعاني ايضاً من... القيود والمشاكل [ذاتها].

ولهذا، فان جهود التنمية تهدف الى توفير مستويات افضل للصحة العامة وتوفير خدمات افضل في مجالات الصحة عن طريق ثلاث وسائل رئيسية: ١ ـ تطبيق برنامج لرعاية الصحة العامة؛ ٢ ـ اقامة مستشفيات جديدة وعيادات ومراكز للصحة العامة في الارياف وتوفير اجهزة ومعدات جديدة وبناء مختبرات جديدة للمؤسسات الصحية القائمة والموجودة حالياً؛ ٣ ـ العمل على تطوير وتنمية القوى العاملة في هذا المجال عن طريق الطواقم الطبية والمهن الطبية المساعدة.

وفي مجال برنامج التنمية الاجتماعي، يهدف البرنامج الى رفع مستوى الوعي الاجتماعي وتعديل الاوضـاع وانمـاط السلوك التي تحـد من تطور المجتمع، سواء على المستويات البشرية او المادية. وبرنامج الخطة الخمسية يخصص حوالى ٣٤,٤ مليون دينار اردني (٩٦ مليون دولار) للخدمات الصحية وحوالى ١٠,٢ ملايين دينار اردني لمختلف الخدمات الاجتماعية (٢٨,٦ مليون دولار).

[نقلاً عن **البيادر السياسي**، القدس، العدد ٢١٤، ١٩٨٦/٨/٩]

مشروع ابراهام كاتس ـ عوز*
لحل مشكلة قطاع غزة

افتراضات أساسية

ان المـواقف السياسية المركزية للكتل الحزبية الكبيرة في اسرائيل (المعراخ باقتراحه الخيار

---

* نائب وزير في حكومة التكتل الوطني الاسرائيلية (عن حزب العمل).

الاردني الشامل وتحديد مناطق أمن تخضع للسيادة الاسرائيلية وقت السلام، والليكود بمشروع ضم يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة) لم تخلق، حتى الآن، حافزاً قوياً بما فيه الكفاية لدفع الملك حسين نحو تحركات وخطوات سياسية جوهرية.

وتقوم مصر، من جانبها، بتجميد مسيرة السلام وفقاً لاحتياجاتها الداخلية؛ وهي غير مستعدة للقيام بخطوات أخرى قد تؤجج الجدل بينها وبين جهات أخرى في العالم العربي.

وهناك ضرورة لمواصلة المبادرات والتحركات على كل جانب ممكن من جوانب المواجهة بيننا وبين العرب، من اجل دفع مسار السلام الى امام. فانعدام المبادرة وانعدام الاقدام على خطوات اخرى، معناه التوقف والتراجع في عملية السلام.

ان محاولة تقديم جواب وحل لكل القضايا الاقليمية في يهودا والسامرة وغزة في آن، وكنموذج واحد، لا تسهل عملية التوصل الى حل، بل تثقل عليها. هناك ضرورة الى تقديم اجوبة مختلفة، في مناطق مختلفة، آخذين في عين الاعتبار الاحتياجات، والارادات، والضغوط، والامكانات، وايضاً المخاطر، في كل منطقة على حدة.

والوقت، في كل ما يتعلق بقطاع غزة، لا يعمل لصالح دولة اسرائيل، بل ضدها.

وفي كل المواضيع التي تتطلب حلاً سياسياً، فان قطاع غزة هو الموضوع الاكثر ايلاماً والحاحاً. فالمعطيات الاساسية في القطاع، حجم السكان وتزايدهم، وقرب القطاع من مصر والضرر الاجتماعي الذي يسببه لاسرائيل، كلها تُلزمنا ببذل جهد فكري وسياسي مستعجل لحل القضية، من خلال تقديم تنازلات قصوى على صعد العزة الوطنية والاحترام والمناطق؛ وايضاً [من خلال] عدم الالتصاق والتمسك بالمشاريع التاريخية (التي يوجد بيننا من هو متمسك بها وكأنها التوراة).

الحلول

ترتكز الحلول السياسية، حسب اعتقادي، كما كانت في الماضي، على المبادئ الاساسية التالية:

- ☐ تعزيز وترسيخ دولة اسرائيل داخل حدود قابلة للدفاع عنها ومن خلال الحفاظ على طابعها اليهودي والديمقراطي.
- ☐ سعي دائم لتغيير حالة الحرب والعداء بين العرب واليهود الى حالة تعاون وسلام.
- ☐ بناء مجتمع يرتكز على قيم الشعب اليهودي، والقيم الاخلاقية الانسانية والليبرالية.
- ☐ مواصلة تنمية الاستيطان في مناطق الامن اللازمة، فعلاً، لامن الدولة.

مبادئ التسوية

وها هي مبادئ التسوية المقترحة:

- ☐ يجب قطع الصلة بين القضايا المتعلقة بقطاع غزة، سياسياً واقليمياً، وبين القضايا التي ما زلنا نتخبط فيها، بالنسبة إلى يهودا والسامرة.
- ☐ يجب السعي الى خلق صلة وتواصل سياسي واقليمي بين قطاع غزة ومصر.
- ☐ يتوجب على مصر ان تتحمل عبء ايجاد حل لمشكلة السكان في القطاع، على الاقل مثلما تتحمل اسرائيل.
- ☐ ستكون هناك ضرورة الى تحديد حدود دولية جديدة بين اسرائيل والقطاع، بمعنى ادخال تعديلات طفيفة على الحدود، وفق قرار مجلس الامن [الدولي الرقم] ٢٤٢.
- ☐ يجب وضع انظمة انذار وترتيبات امنية لاسرائيل، خاصة في جنوب القطاع.
- ☐ يجرى ارساء منطقة الامن في جنوب البلاد على المستوطنات الحدودية المحاذية للقطاع، ويتم تعزيز هذه المنطقة الامنية بواسطة المزيد من المستوطنات، وبواسطة نظام دفاعي اقليمي.
- ☐ في كل تسوية واتفاق يجب الحؤول، اليوم، دون اقامة دولة منفردة ـ فلسطينية في قطاع غزة.
- ☐ يتم اغلاق الحدود بين قطاع غزة واسرائيل، ويكون الانتقال الى اسرائيل، ومنها، مشروطاً باذونات شخصية ملائمة.

□ لدينا مصلحة في مشاركة الاميركيين في الحل.

□ هناك اهمية لخلق امكانات واسعة ومتنوعة لغرض المفاوضات مع مصر والاردن.

حكم مشترك لمدة ٢٥ سنة

□ تقام، فوراً، سلطة ثلاثية في القطاع، مؤلفة من ممثلي اسرائيل ومصر والسكان المحليين. ويقام جسم اداري ثلاثي، مؤلف من ١٥ شخصاً: سبعة منهم اسرائيليون، واربعة مصريون، وثلاثة من السكان المحليين، ورئيس اميركي، بحيث تكون لهذا الجسم الاداري وسائل وصلاحيات للتحقيق واصدار القوانين وفرضها.

□ يتم نقل كل هيئات الادارة المحلية الى ايدي السكان المحليين (الزراعة، الشؤون الدينية، المياه، الاراضي، المواصلات، المرور، الصناعة، التجارة، الاموال، القضاء، الشؤون الاجتماعية، الطاقة، اللاجئين، التصدير والاستيراد، البناء، الاسكان والتربية والتعليم) من اجل ادارتها، وتخصيص الميزانيات لها، وجباية الضرائب منها.

□ تتولى مصر المسؤولية عن الامن الداخلي.

□ وفقاً لخطة انتشار اسرائيلية، تبقى في مناطق الامن مراكز عسكرية لجيش الدفاع الاسرائيلي، يتم الاتفاق على حجم القوات فيها.

□ فتح ممر مائي ـ دولي متفق عليه بين اسرائيل ومصر، بما في ذلك بناء ميناء في غزة، للتصدير والاستيراد.

□ يقام في القطاع مكتب عمل اسرائيلي لغرض منح اذونات العمل في اسرائيل (بطاقة خضراء) تكون بمثابة تأشيرة خروج ودخول بين القطاع واسرائيل (وفي المقابل يقام مكتب عمل مصري للاغراض ذاتها بالنسبة الى مصر).

□ اما بعض القضايا الخاصة، مثل مسألة المخرج المائي لقناة البحرين، فتحل كلاً على انفراد (على غرار تأجير ممر ارضي في المنطقة الواقعة خلف خان يونس، وايجاد تسوية تعاقدية بالنسبة الى جزء من البحر الابيض المتوسط).

□ ويشرع، من جديد، في اقامة منطقة الامن حول قطاع غزة ـ منطقة الاستيطان من يد مردخاي وحتى ايرز، وناحال عوز، وكيسوفيم وكيرم شالوم. ويشرع فيها، من جديد، ببناء نظام الدفاع الاقليمي كما ينبغي.

□ ويتم الاتفاق على تجريد قطاع غزة من السلاح الثقيل، في المستقبل المنظور.

□ ويجب اتاحة الاتصال المباشر والتطوير في منطقة حدود القطاع مع مصر، دون وساطة الجيش والسلطة الاسرائيلية.

□ وفي حال اعراب الاردن عن رغبته في المشاركة، في اطار الادارة المشتركة، سيحصل، هو ايضاً، على مكانته في المراحل المؤقتة للتسوية.

التسوية على المدى الطويل ـ قرار السكان

تلتزم كل من مصر واسرائيل والولايات المتحدة [الاميركية] ان يتم، في نهاية الخمس والعشرين سنة (في العام ٢٠١٠)، تحويل الادارة، برمتها، الى ايدي السكان المحليين الذين يقررون مصيرهم عبر عملية تصويت سرية. وفي اطار هذا الحسم من جانب السكان، تحدد، ايضاً، السيادة في المنطقة، بحيث تكون كل الاحتمالات على هذا الصعيد مفتوحة، باستثناء ضم المنطقة الى اسرائيل.

معطيات اساسية

ان قطاع غزة هو احدى المناطق الاكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم. فنسبة الاكتظاظ فيه تصل الى ١٣٩١ فرداً للكيلومتر المربع، وهذه الجماعة السكانية التي يبلغ تعدادها ٥١٠ آلاف نسمة تنقسم الى مجموعتين اساسيتين:

□ السكان الدائمون، الذين ازداد عددهم خلال ٣٥ سنة من ٧٥١٠٠ نسمة (بمن فيهم

البـدو) الى ٣٣١٦٠٠ نسمة في العام ١٩٨٦ (رغم انتقال وهجرة عدد من هؤلاء خلال الخمس والثلاثين سنة الماضية). ويعيش الجزء الاساسي من هؤلاء السكان في خمسة تجمعات سكانية شبه مدينية: غزة، رفح، خان يونس، دير البلح وبيت حانون. اما بقية السكان، فهي قروية تعتاش على الزراعة، وموزعة على مراكز سكانية عديدة.

□ اللاجئون، ويبلغ عددهم ١٧٨٤٠٠ نسمة. ويتركزون في ثمانية مخيمات للاجئين.

وتصل نسبة التكاثر الطبيعي في القطاع الى ٤,٨ بالمئة في السنة. وهذا يعني ان عدد السكان يتضاعف كل ١٧ سنة. وبناءً عليه، سيبلغ عدد سكان القطاع في العام ٢٠٠٠ حوالى مليون نسمة. ويحصل سكان القطاع على التعليم مجاناً، وبعضهم يحصل، ايضاً، على معونات غذائية وكسائية.

والوضـع القـانوني لقطاع غزة غير محدد اليوم. فلم تحدد سيادة اخرى على منطقة القطاع (٣٥٤ كيلومتراً مربعاً)، على امتداد فترة الحكم المصري في غزة، وحتى ١٩٦٧ لم تضم غزة الى مصر، وظاهرياً بقيت جزءاً من فلسطين ـ ارض اسرائيل الانتدابية.

وخلافاً للوضع في يهودا والسامرة، يحصل الموظفون المحليون على رواتبهم من دولة اسرائيل فقط. ويدعي رئيس بلدية غزة السابق، رشاد الشوا، بأنه قبل بالمنصب فقط بعد مصادقة م.ت.ف. وبعد ان قدم السكان عريضة طالبوا فيها بتعيينه رئيساً للبلدية. وقد استقال رشاد الشوا من منصبه في العام ١٩٧٣، ثم عاد الى اشغاله في العام ١٩٧٥، لكنه لم تُجر انتخابات حقيقية في غزة منذ العام ١٩٤٦.

ووفقاً للمعطيات الرسمية، يعمل قرابة ٣٩٧٠٠ عامل من سكان القطاع داخل دولة اسرائيل. لكن معطيات غير رسمية تذكر ان العدد يصل الى ٥٥ الف عامل يتوزعون في ارجاء دولة اسرائيل كافة، من ايلات في الجنوب وحتى الشمال، بما في ذلك في مناطق يهودا والسامرة، كعمال مياومين.

والحل النهائي في قطاع غزة معناه، قبل كل شيء، خلق خط حدود مغلق ومنع انتقال العمال من القطاع الى اسرائيل. وكل من يعيش في دولة اسرائيل، وبالذات في منطقة النقب، يرى ويدرك ان عمل ونشاط الـ ٥٠ الف عامل داخل حدود دولة اسرائيل يجلب الضرر لامن الدولة، كون هؤلاء العمال يشكلون عاملاً مقوضاً للاستقرار الاجتماعي، ويلحق الضرر بمفهوم الاستيطان اليهودي وبالعمل الذاتي للمستـوطنـين؛ وبذلك يؤدي الى هرب اليهود من العمل اليدوي، والى خلق نسيج جديد في المجتمع الاسرائيلي في النقب وفي ارجاء اسرائيل كافة.

امن اسرائيل والقطاع

يشتمل المفهوم الامني ـ القومي لدولة اسرائيل، كما هي الحال في كل بلد آخر، على عدد من المـركبـات التي تنتج هذا المفهوم. منها: القوة العسكرية للدولة، استقرارها الاجتماعي، ومكانتها الاقتصـادية، الاستقرار السياسي في المنطقة، مناطق الامن، الترتيبات الامنية، الضمانات المحلية والدولية والعلاقات مع الجوار وغيرها.

هل هناك امن في قطاع غزة؟ وما هو هذا الامن؟

بعد حرب الايام الستة [حرب العام ١٩٦٧]، تمت بلورة عدد من الخطط الخاصة بقطاع غزة، من اجل ترسيخ وتعميق امن اسرائيل في هذه المنطقة. واشهر تلك الخطط تلك المعروفة باسم خطة «غرز الاصابع» (داخل القطاع).

ووفقـاً لخـطة الاستيطان، الاخيرة، اقيم جنوب قطاع غزة وحول مدينة خان يونس عدد من المستوطنات: الى الشمال من خان يونس (نيتسر حزاني وقطيف وغاني ـ طال)، والى الجنوب منها (غدود وغان ـ اور وقطيف) ومركز اقليمي. وقد اقيمت كل هذه المستوطنات على اراض تابعة للدولة على رمال خان يونس، اضافة الى نقاط الارتكاز*، نيتسريم وكفار داروم وموراغ.

---

* موقع عسكري يشغله الناحال، ثم يتحول، بمرور الزمن، الى مستوطنة.

وفي عهود حكومات المعراخ، اعترف بمنطقة الامن كعامل حيوي في الدفاع عن جنوب البلاد في مشارف يميت، وذلك من خلال وضع كل العوامل اللازمة لذلك: مطارات، اجهزة انذار، موانع ونظام استيطاني دفاعي. وتم تطبيق كل هذه الامور في مشارف رفح، وشكلت، لذلك، اساساً للمفهوم الامني هناك. وعندما تم الجلاء عن منطقة سيناء ومشارف يميت، واعيدت منطقة الامن التي بنيت وفقاً لمفهوم المعراخ الامني، كانت هناك ضرورة لتحديد منطقة الامن حول قطاع غزة، وليس داخله.

وللاسف لم يعمل وفق ذلك، بل اعتبرت المستوطنات التي اقيمت داخل القطاع بمثابة منطقة امن. وكان التبرير لذلك يستند الى خطط استيطانية ومفاهيم امنية قديمة من الماضي.

الاخطار المهددة للاستقرار الاجتماعي

من بين كل مركبات صيغة الامن القومي، فان مسألة الاستقرار والبنية الاجتماعية القومية، هي المسألة ذات الصلة بقطاع غزة، وبالحلول السياسية في تلك المنطقة.

فالاستقرار الاجتماعي هو الهيكل الذي يمنح الشعوب الصغيرة التي تعيش في حالة ضغط قومي، العمود الفقري والقدرة على الصمود، حتى لو كانت المركبات الاخرى لصيغة الامن القومي تعاني من نقص نسبي. ولمزيد الاسف، فان مناعة واستقرار المجتمع الاسرائيلي لم يتعززا خلال سنوات حكم الليكود السبع؛ ويبدو ان قدرتنا الاجتماعية، كشعب، تتناقص باحجام مقلقة، مقارنة بالسنوات الاولى من عمر الدولة. ولا شك في ان وجهات نظر الليكود، في المواضيع الاجتماعية، قد اساءت الى الاستقرار الاجتماعي في الدولة، اللازم لنا جداً.

وبينما نحن منشغلون في قضايا الامن والجيش، اخذ يتدمر، قبالتنا، النسيج الاجتماعي الحساس للعلاقات بين الشعوب وبين الطوائف، وبين المجموعات والافراد في اسرائيل. وكان ذلك نتيجة للتأثير الهدام للاختلاط الاجتماعي في حياة العمل والتجارة وجراء الاتصال اليومي لسكان قطاع غزة مع اسرائيل، بحثاً عن لقمة العيش.

ورويداً رويداً، بدأت تتدمر بنية اجتماعية سليمة، وبدأت تنشأ مهن «للعرب فقط». بدأت تقام مصانع لا مكان للعامل اليهودي فيها. وبدأت البنية الاستيطانية، وبالذات في بعض الموشافيم، بالانهيار؛ واخذت اجزاء كبيرة من الاراضي والمياه ورؤوس الاموال القومية تعود، من جديد، الى ايدي من كانوا، ربما مرة، السكان المحليين، واليوم يعيشون في مخيمات قطاع غزة.

ان برامج الاحزاب الكبيرة تقدم اجوبة واحدة، وعامة،، لكل القضايا ولكل المناطق مستعصية المشاكل. وهذا الافتراض بانه اذا دمجنا كل المشاكل فانها ستجد حلاً لها بسهولة اكثر، هو افتراض غير صحيح. فمن الافضل ايجاد حل لكل مشكلة، في كل منطقة، بشكل مختلف ومميز عن غيره. فمسألة الجولان ليست كمسألة يهودا والسامرة، وهذه ليست كمسألة قطاع غزة، ولا يجب تقديم حلول عامة، حتى لو كانت برسم الخيار الاردني الذي يطرحه حزب العمل.

مسألة خاصة ومنفصلة

اننا لسنا معنيين بربط مشكلة قطاع غزة بمشكلة يهودا والسامرة (فربط مشكلة غزة بمشكلة الضفة يزيد من حجم الموضوع الى حد كبير)، سواء من الزاوية السياسية او حتى من الزاوية الاقليمية. وليس لنا اية مصلحة في خلق جسر ارضي داخل دولة اسرائيل، ولا حتى في زيادة عدد السكان الفلسطينيين الذين يجب ايجاد حل لمشكلتهم والموجودين، بغالبيتهم، في يهودا والسامرة.

لقد كان قطاع غزة في الماضي، وما زال اليوم، وحدة منفصلة عن الضفة من الناحية التاريخية والسياسية، وليس هناك اي منطق في ان نكون، نحن بالذات، من يتخذ خطوات تربط مشكلة يهودا والسامرة بمشكلة قطاع غزة.

في اتفاق السلام، حصلت مصر على كل ما طلبته دون ان تأخذ على عاتقها اي تدخل حقيقي واية مسؤولية عملية عن حل قضية اللاجئين. علينا مطالبة مصر بان تتحمل قسطها من هذا العبء، بواسطة تحمل المسؤولية عن مشكلة قطاع غزة وتقديم حل مشترك لاسرائيل ولغزة، دون ان نثقل في

ذلك على مصر ذاتها.

ان اعادة منطقة مشارف رفح ـ المستوطنات والمطارات ومدينة يميت ـ يجب ان تسهل عملية ايجاد حلول ممكنة من جانب المصريين لمشاكل القطاع.

ورغم عدم رغبة مصر في الماضي بربط قطاع غزة بها، او باحلال السيادة المصرية عليه، يجب اعتبار مصر مسؤولة عن منطقة القطاع وسكانه، وعلى اسرائيل ان تقطع، في المستقبل، صلتها بهذه المنطقة، بشكل قاطع، باستثناء اجراء بعض التعديلات الطفيفة على الحدود.

[نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٦/٧/٢٥]

العلاقات الفلسطينية ـ المصرية الرسمية
منذ زيارة عرفات لمصر (٢٢/١٢/١٩٨٣)
لغاية «اعلان القاهرة» (٧/١١/١٩٨٥)

سبقت زيارة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، ياسر عرفات، الى القاهرة، بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٢، جملة من المواقف السياسية المصرية، والفلسطينية، شكلت، في مجموعها، معالم طريق نحو الزيارة، والبدء في إعادة العلاقات الفلسطينية ـ المصرية.

خطوات تمهيدية

في اثناء حصار بيروت، صيف العام ١٩٨٢، بادرت جمهورية مصر العربية إلى سحب سفيرها من اسرائيل (١٩٨٢/٨/١٨)، واشترطت لاعادته «سحب القوات الاسرائيلية الغازية من الاراضي اللبنانية كافة». وبادرت إلى اعلان مشروع قرار مشترك مع فرنسا، قدمتاه سوية إلى مجلس الامن الدولي بتاريخ ١٩٨٢/٧/٢٩. ويتألف هذا المشروع من مقدمة وأربع فقرات. تتعلق الفقرتان (أ) و (ب) بالوضع في بيروت ولبنان، على ضوء الاجتياح الاسرائيلي، والفقرتان (ج) و (د) بحل ازمة الشرق الاوسط سلمياً، والى حل المشكلة اللبنانية باتاحة المجال للتمهيد لاحياء السلام والأمن في المنطقة، وذلك في إطار مفاوضات قائمة على مبدأي الامن لكل الدول والعدالة لكل الشعوب، وتهدف، على الاخص، إلى تأكيد حق كل دول المنطقة في الوجود والامن، طبقاً لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، وتأكيد الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير مصيره، مع كل ما يترتب على هذا الحق. وللتوصل إلى ذلك، يجب ان يتمثل الشعب الفلسطيني في المفاوضات، بما يفترض اشراك منظمة التحرير الفلسطينية فيها. ويطلب من الاطراف المعنية الاعتراف المتبادل والمتزامن (**المجلة**، لندن، ١٧/٤/١٩٨٥).

وقد لاقى هذا المشروع، في حينه، صدى إيجابياً في أوساط م.ت.ف. لما تضمنه من تأكيد مصري على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وإقراره بمشروعية ووحدانية تمثيل المنظمة للشعب الفلسطيني، مما شجع على تكثيف الاتصالات الفلسطينية بالنظام المصري، عبر المعارضة المصرية.

الى هذا، سادت في الاوساط الفلسطينية آراء جديدة ازاء المقاطعة الرسمية الفلسطينية للنظام المصري، مفادها ان نظام حسني مبارك يختلف عن نظام السادات، على الرغم من تمسكه باتفاقيتي كامب ديفيد. واكد اصحاب هذا الرأي ان لديهم من المعلومات والتحليلات ما يؤكد ان مبارك يعمل جاهداً للتخلص من الشق الثاني من إتفاقية كامب ديفيد، ومن كل ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية، وان عهد مبارك، رغم عزلته العربية، قد اتخذ موقفاً ايجابياً ازاء م.ت.ف.، وذلك عندما رفض، رفضاً باتاً، عقد قمة مصرية ـ اسرائيلية، متمسكاً بشروطه، في اثناء حصار بيروت، وهي: الانسحاب الاسرائيلي الكامل من لبنان، والانسحاب من طابا، وتحسين الاوضاع المعيشية لسكان

المناطق المحتلة من خلال وقف بناء المستوطنات؛ اضافة الى تأكيدات النظام المصري ان حل مشكلة الشرق الاوسط لن يتم الا بمشاركة فلسطينية، عبر القيادة الشرعية لـ م.ت.ف.، وان مصر ستبقى الى جانب الحق الفلسطيني، مهما بلغت الضغوطات عليها. وترافق ذلك مع ما ابداه النظام المصري (ابان عهد مبارك) من رغبة واضحة لاعادة مصر الى الحظيرة العربية. وقد تجلت هذه الرغبة عندما قرر مبارك الغاء جامعة الشعوب العربية والاسلامية بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٧، والتي سبق للرئيس المصري السابق، أنور السادات، ان انشأها لمنافسة تمثيل جامعة الدول العربية.

وقد لاقت كل هذه المبادرات الرسمية المصرية تجاوباً ملحوظاً من قبل اوساط م.ت.ف.، وتم اعتبارها مدخلاً أولياً لاعادة العلاقات المصرية ـ الفلسطينية، دون مطالبة مصر بضرورة الغاء اتفاقيتي كامب ديفيد كشرط اساسي للتعامل واعادة العلاقات معها. وقال عرفات في هذا الصدد: «ان من يطلب من مصر التخلي عن اتفاقيتي كامب ديفيد، [فانه] يريد نكبة اخرى للامة العربية» (**الاهرام الاقتصادي**، القاهرة، ١٩٨٣/١/١٨).

وحظيت العلاقات الفلسطينية ـ المصرية باهتمام سياسي واسع خلال انعقاد الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر (١٤ ـ ١٩٨٣/٢/٢٢). واكد المجلس، في اعلانه السياسي، «رفضه لاتفاقات كامب ديفيد، وما يرتبط بها من مشاريع الحكم الذاتي والادارة المدنية»، ودعا «المجلس اللجنة التنفيذية الى تحديد العلاقة مع النظام المصري، على اساس تخليه عن سياسة كامب ديفيد» (**الاعلان السياسي الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني**، الدورة السادسة عشرة، الجزائر، ١٩٨٣/٢/٢٢).

وقد فُسرت الصيغة السابقة على ان ابتعاد مصر من كامب ديفيد يقتضي التقرب منها. وبناء على هذا التفسير، أصبح المطلوب، فلسطينياً، مساعدة مصر، وتشجيعها، والتقرب منها على حساب ابتعاد مصر من كامب ديفيد. وعلى ضوء ذلك، لم يعد الغاء اتفاقيتي كامب ديفيد شرطاً فلسطينياً لاعادة العلاقات مع مصر. وصرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، في هذا الصدد: «ان م.ت.ف. لم تعد تصر على تخلي مصر عن اتفاق كامب ديفيد كشرط لاعادة العلاقات مع القاهرة» (**الاخبار**، القاهرة، ١٩٨٣/٤/٢٣).

الى ذلك، استمرت حملات التمهيد لاعادة العلاقات الفلسطينية ـ المصرية غداة خروج م.ت.ف. من بيروت، وذلك عبر طريقين: اولهما المعارضة المصرية؛ وثانيهما التصريحات الرسمية الفلسطينية والمصرية المتبادلة، والتي كان من شأنها خلق مناخات ايجابية لاعادة العلاقات الثنائية، ونبذ نقاط التوتر. كذلك طالب ممثل م.ت.ف. في المؤتمر الاسلامي، جمال الصوراني، المؤتمر الاسلامي الذي عقد بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٨ بالعمل، بكل قوة، لاعادة مصر الى موقعها العربي والاسلامي (**الاخبار**، ١٩٨٣/١٢/٢٣). واكد الصوراني ان الجهود الفلسطينية خلال اجتماعات وزراء خارجية المؤتمر الاسلامي، هي التي مهدت لعودة مصر الى عضوية المؤتمر (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٨٥/١١/٩).

وفي اثناء حصار مدينة طرابلس، وصل وفد من المعارضة المصرية اليها معلناً مساندته الكاملة لشرعية قيادة م.ت.ف. واستنكار حصار القوات الفلسطينية وقيادة م.ت.ف. وقام الوفد المصري المعارض، ومن مدينة طرابلس، بتأمين الاتصالات وترتيب الامور على نحو يكفل خروج عرفات، ومن معه، من طرابلس، بحراً، وذلك بحماية مصرية، جوية وبحرية، اضافة الى ترتيب لقاء رسمي بين الرئيس حسني مبارك، وياسر عرفات في القاهرة.

ووجدت الدبلوماسية المصرية في خروج عرفات من طرابلس بداية مرحلة جديدة. اذ صرح وزير الخارجية المصري، كمال حسن علي بـ «ان مغادرة رئيس م.ت.ف. لبنان تدشن مرحلة من الحل السياسي في الشرق الاوسط». وذكر علي، بعد خروجه من البيت الابيض الاميركي، حيث اجتمع مع الرئيس الاميركي رونالد ريغان: «ان الولايات المتحدة الاميركية والدول العربية يجب ان تعمل على تشجيع حوار بين الفلسطينيين والاردن». وقال: «انه واثق، تماماً، من ان الفلسطينيين، ممثلين بياسر

عرفات، يتأهبون للتركيز على الحل السياسي السلمي». وتنبأ بأن خروج عرفات سيتبعه لقاء مع الملك حسين (**السفير**، بيروت، ١٩٨٣/١٢/٢٢).

الزيارة: بدء مرحلة جديدة

دخلت السفينة اليونانية «اوديسيوس ايليتس» قناة السويس صباح ١٩٨٣/١٢/٢٢، وكان على متن السفينة ياسر عرفات الذي اعرب للصحافيين الذين يرافقونه عن امله في لقاء الرئيس مبارك، في اول مناسبة وباسرع وقت ممكن. وتم ذلك بالفعل. ففي اليوم ذاته، قام عرفات بزيارة القاهرة، حيث كان في استقباله، عند مدخل قصر القبة، الرئيس المصري مبارك. وحين سأل الصحافيون عرفات رأيه في «هذا اليوم»، اجاب: «انه يثبت ان مصر كانت، دائماً، على حق. وفي المستقبل ستبقى مصر مصر». وتصافح عرفات ومبارك، وتعانقا طيلة دقيقة كاملة قبل ان يعقدا اجتماعاً منفرداً استغرق ساعة وخمسين دقيقة، خرج مبارك بعده ليبلغ الصحافيين بانه التقى عرفات «بوصفه زعيماً معتدلاً للفلسطينيين ومناضلاً من اجل الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني». وقال انه تبادل مع عرفات الرأي حول مسائل مختلفة تتصل بالقضية الفلسطينية، مشيراً الى ان «مصر لن تتردد، ابداً، في دعم القضية الفلسطينية بكل امكانياتها». وكشف مبارك عن ان قوات من سلاحي الطيران والبحرية المصريين تولت حماية السفن الثلاث التي تقل عرفات والمقاتلين الفلسطينيين، حتى قبل ان تصل المياه الاقليمية المصرية (**السفير**، ١٩٨٣/١٢/٢٣).

وازاء هذا التطور، اعربت اسرائيل عن «ذهولها واسفها» لاجتماع مبارك مع عرفات. ورأت في ذلك «مساساً خطيراً بعملية السلام في الشرق الاوسط»، وسارعت الى الابلاغ الى الولايات المتحدة الاميركية بان مصر «انتهكت معاهدة كامب ديفيد». وجاء في بيان للخارجية الاسرائيلية «ان وجود م.ت.ف.، ونشاطها، يتعارضان مع السلام في هذه المنطقة، ويؤديان، حتماً، الى تأخير احتمالات حلول هذا السلام»، وان «الاختفاء النهائي لهذه المنظمة عن المسرح الدولي هو شرط مسبق لتحقيق الاستقرار والسلام في المنطقة (**المصدر نفسه**).

من جهتها، رحبت الولايات المتحدة الاميركية بالمحادثات بين مبارك وعرفات، ووصفتها بانها «تطور مشجع»، في حين اشارت مصادر اميركية الى ان المباحثات الفلسطينية ـ المصرية قد تؤدي الى احياء مبادرة الرئيس رونالد ريغان للتسوية في الشرق الاوسط (**المصدر نفسه**).

وازاء ما ابدته اسرائيل من ردود فعل سلبية على زيارة عرفات للقاهرة، صرح وزير الخارجية المصري، كمال حسن علي، بأن «ليس من حق اسرائيل ان تحتج على اجتماع مبارك وعرفات». واضاف انه «لن المدهش ان تصدر تصريحات غاضبة من اسرائيل حول زيارة عرفات للقاهرة، [فهذه] مسألة يجب ان لا تتدخل اسرائيل فيها»، واشار الى انه «اذا كانت اسرائيل لا تعترف بياسر عرفات فذلك شأنها»، لكنه ابدى استعداد الحكومة المصرية «لمساعدة الجانبين في التوصل الى اتفاق». وتطرق علي الى م.ت.ف. بالقول ان الوقت حان لكي تتخذ م.ت.ف. قرارها، فزيارة عرفات للقاهرة «تعني ان المنظمة في طريقها لاستخدام الوسائل السلمية، طبقاً لقرارات قمة فاس العربية، من ناحية، ومبادرة ريغان باعتبار انها ما زالت حية، وان المنظمة لم تعترض عليها ولكنها تحفظت [من] بعض بنودها» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٣/١٢/٢٤).

كذلك اطلع وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، بطرس غالي، سفراء الدول المشاركة في القوة متعددة الجنسية العاملة في بيروت على نتائج اللقاء الذي تم بين مبارك وعرفات. والتقى غالي سفراء الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا وبريطانيا وايطاليا، كلاً على حدة. وفي هذا، قال مسؤولون في وزارة الخارجية المصرية ان السفير الاميركي في القاهرة، نيكولاس فيليوتيس، اعرب لغالي عن اهتمام حكومته باللقاء المصري ـ الفلسطيني، ووصف اللقاء بانه «جزء من جهود مصر الايجابية من اجل سلام شامل في الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٣/١٢/٢٥).

وفي اول اشارة رسمية حول طبيعة المباحثات الفلسطينية ـ المصرية، اعلن غالي، في حديث الى الاذاعة الاسرائيلية، «ان مصر على استعداد لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي مع اسرائيل، شرط ان يشارك فيها الاردن والفلسطينيون». وبعد ان اشار الى المفاوضات الاسرائيلية ـ المصرية التي وصلت الى طريق مسدود رغم اجتماعات العمل الكثيرة، والى الاخطاء الماضية على هذا الصعيد، قال: «ان الخلافات بين مصر واسرائيل التي ظهرت بمناسبة لقاء مبارك ـ عرفات لا تؤدي، مع ذلك، الى اعادة النظر في اتفاقية كامب ديفيد» (**المصدر نفسه**).

وجاء في بيان ادلى غالي به امام مجلس الشورى المصري (١٩٨٣/١٢/٢٦)، ان مصر سوف تعمل على استغلال زيارة عرفات لمصر من اجل صالح القضية الفلسطينية، والخطوة المقبلة ستشهد مزيداً من الاتصالات لتشجيع الجانب الفلسطيني، لكي يستأنف المفاوضات مع الجانب الاردني. واكد «اهتمام مصر بالفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، مضيفاً ان القاهرة لا تريد خلق قيادة فلسطينية جديدة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٣/١٢/٢٧).

ونظراً لما شهدته العلاقات الاسرائيلية ـ المصرية من توتر، عقب زيارة عرفات للقاهرة، قام مساعد وزير الخارجية المصري، الشافعي عبدالحميد، بزيارة لاسرائيل (١٩٨٣/١٢/٣٠)، لاجراء مباحثات خاصة مع المسؤولين الاسرائيليين. وكانت هذه الزيارة الاولى التي يقوم بها مسؤول مصري لاسرائيل، منذ زيارة كمال حسن علي لاسرائيل في حزيران (يونيو) ١٩٨٢ (**المصدر نفسه**، ١٩٨٣/١٢/٢٩). واستغرقت زيارة الشافعي يوماً واحداً، تم خلاله لقاء مع رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، وثلاث جلسات عمل مع المدير العام لوزارة الخارجية الاسرائيلية، دافيد كيمحي.

ونقلت صحيفة «يديعوت احرونوت»، عن وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، بطرس غالي، قوله: «ان مصر اعدت، بعد اللقاء بين مبارك وعرفات، خطة تفاوضية تشمل اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٣/١٢/٣١).

ملامح التحرك المشترك

تركزت الجهود الدبلوماسية المصرية، غداة زيارة عرفات للقاهرة، على ايجاد صيغة تحرك مشترك، فلسطيني ـ اردني، بغية التوصل الى تشكيل وفد مشترك للتفاوض بشأن تسوية القضية الفلسطينية على اساس قرارات الامم المتحدة الخاصة بأزمة الشرق الاوسط، وفي مقدمها القرار ٢٤٢. كما حاولت السياسة المصرية تعديل مبادرة ريغان، وذلك من خلال العلاقات المصرية ـ الاردنية، ومحاولة احياء المشروع الفرنسي ـ المصري، والسعي لتجديد اتفاقيتي كامب ديفيد من طريق البدء بعملية سلام تهدف الى ايجاد حل للمشكلة الفلسطينية، ولمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، بالتعاون والتنسيق بين الاردن و م.ت.ف. وعلى الرغم من عدم تطابق الموقفين، المصري والاردني، بهذا الخصوص، فقد حاول المسؤولون المصريون ايجاد الغطاء الدولي لتحركهم السياسي في هذا الاتجاه، ومحاولة اقناع الولايات المتحدة الاميركية بدعمه. وقد تُوِّجت المحاولات المصرية بعقد القمة المصرية ـ الاردنية ـ الاميركية بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٤. ولكن هذه القمة لم تسفر عن جديد فيما يتعلق بالموقف الاميركي. ولدى عودته، صرح مبارك بانه اتفق مع الملك حسين والرئيس الاميركي ريغان على ضرورة تنشيط جهود السلام في الشرق الاوسط، لكنه اختلف مع الادارة الاميركية حول الاسلوب. واكد مبارك انه لم يلمس أي تغيير في السياسة الاميركية تجاه م.ت.ف. وقال: «ان الادارة الاميركية رفضت ان تغير سياستها، كما رفضت اقتراحاً بفتح حوار مباشر مع م.ت.ف.». وسئل مبارك عن الخطوة التالية التي قد تتخذها الدول العربية، فرد قائلاً: «اعتقد بان التنسيق الجيد بين الملك حسين وعرفات سيساعد على بدء المفاوضات» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٦/٢/١٦). وطالب مبارك الادارة الاميركية بتحريك مبادرة ريغان، واعادة تأكيد مبدأ الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة كافة، بما فيها

الجولان، وكذلك القيام بمبادرة اميركية تؤدي الى التصدي لسياسات الاستيطان الاسرائيلي ووقف الممارسات القمعية الاسرائيلية في الضفة الغربية وغزة (**الاهرام**، ١٣/٣/١٩٨٤).

الى هذا، صرح عصمت عبد المجيد بان «مصر لا تفرض شيئاً على الفلسطينيين، وانها تقبل ارتباط الطرفين، الاردني والفلسطيني، اذا كان هذا هو الحل العملي لهما» موضحاً ان مصر لا تعتبر نفسها بديلاً من الفلسطينيين، ولكنها ترى ان عليها مسؤولية ايجاد بداية الحل للقضية، بحكم مركزها الجغرافي وثقلها السياسي وقوتها البشرية والمادية (**الشرق الاوسط** ، ١٠/٨/١٩٨٤). وبذلك، وما ان اكتملت خمس سنوات على توقيع معاهدة السلام مع مصر (٢٦/٣/١٩٧٩ ـ ٢٦/٣/١٩٨٤) حتى «تحول جمود علاقات اسرائيل مع مصر الى حقيقة» (**الملف**، نيقوسيا، العدد ١، نيسان ـ ابريل ١٩٨٤؛ نقلاً عن **يديعوت أحرونوت**، ٢٣/٣/١٩٨٤).

«فخلال السنوات الخمس من عمر [السلام]، وقعت الدولتان [مصر واسرائيل] نحو ٥٠ اتفاقاً مختلفاً في مجالات التجارة والثقافة والسياحة والمواصلات وغيرها، معظمها لم ينفذ، ويبدو ان الحكومتين لا تسعيان، على نحو خاص، لاحيائها». وخلال السنوات الخمس، أيضاً، حاولت اسرائيل المبادرة بخطوات تهدف الى اعادة مصر الى محادثات الحكم الذاتي، لكن الجواب المصري كان قاطعاً: «لسنا معنيين بالمحادثات بحد ذاتها، ان لم تكن مضمونة النجاح، وما لم يطرأ تغيير على المواقف الاسرائيلية المبدئية» (**المصدر نفسه**).

واتسم موقف الدبلوماسية المصرية بعدم تفضيل مشروع دولي لتسوية ازمة الشرق الاوسط على غيره من المشاريع. ووصف غالي موقف بلاده ازاء جهود السلام في الشرق الاوسط بانه «موقف مرن، ولا يقوم على تفضيل سبيل على سواه»، وقال: «لا شك [في] ان عقد مؤتمر دولي تشترك فيه القوتان الاعظم، هو احد الحلول المطروحة، بل ربما كان هو احد الصيغ النموذجية للحل، لان مشاركة القوتين في مؤتمر يخصص لحل المشكلة، سيكون ايذاناً بدخول الازمة مرحلة الانفراج، اذ لا يخفى ان قضية الشرق الاوسط هي احد ميادين الحرب الباردة بين الكتلتين المتصارعتين، وان لكل من الكتلتين صيغة للسلام يقبلها لا الطرف الآخر... ان فكرة المؤتمر الدولي تؤيدها مصر تماماً، ولكن المشكلة تكمن في ان احتمالات انعقاد هذا المؤتمر تبدو ضعيفة امام رفض الولايات المتحدة واسرائيل، وتكاد تصبح غير قائمة، على الاقل في الوقت الحاضر» (**التضامن**، لندن، ١١/٨/١٩٨٤). وحدد غالي اسس الرؤية المصرية لحل أزمة الشرق الاوسط بثلاث نقاط اساسية:

«١ ـ ان نقطة البداية في السلام الشامل تنطلق من التوجه لحل القضية الفلسطينية، بجميع جوانبها، بشرط ان يتم ذلك من خلال مشاركة نشطة لـ م.ت.ف.، باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وان يكون هذا التوجه للحل تحت مظلة موقف عربي منسق يرتفع الى مستوى الاحداث.

«٢ ـ ان اسرائيل تتحمل مسؤولية جسيمة في استمرار تردي اوضاع المنطقة باستمرار تعنتها ووقوفها ضد حركة التاريخ، بدون ادراك للحقيقة الثابتة بان مستقبل أي شعب يتوقف على قدرته على التعايش مع سائر الشعوب الأخرى، في إطار القبول بوجوده واحترام الحقوق والواجبات والالتزام باحكام الشرعية.

«٣ ـ ان نقطة الضعف الاساسية في الموقف العربي تتمثل في انه لا توجد هناك رؤية عربية شاملة متفق عليها، يمكن اعتمادها منهجاً عملياً للتحرك نحو انقاذ المنطقة من مخاطر تثبيت الاحتلال والاستيطان الاسرائيلي، وكذلك انقاذها من خطر الاستنزاف البشري والاقتصادي في حرب الخليج. وتأمل مصر في ان تتاح للعرب القدرة على تخطي هذا الضعف الهيكلي في موقفهم امام التحديات الحقيقية، التي غدت تهدد المستقبل العربي» (**المصدر نفسه**).

ولتحقيق ذلك، تحركت السياسة المصرية في اتجاهين:

الاول: محاولة الجمع بين بناء جسور جديدة من الاتصالات والعلاقات مع عدد من الدول العربية التي قاطعت مصر، وبين ابقاء الالتزام بمعاهدة كامب ديفيد ورفض أية دعوة لالغائها على

اساس ان البديل هو الحرب، وان العرب ليسوا مستعدين لذلك.

ثانياً: بناء جبهة مصرية ـ اردنية ـ فلسطينية موحدة تتفاوض مع اسرائيل، بمساعدة الولايات المتحدة الاميركية. وفي هذا النطاق لا بد من الاشارة الى الدور الاساسي الذي لعبته مصر في التوصل الى الاتفاق الفلسطيني ـ الاردني (**المستقبل**، باريس، ١٩٨٥/٨/٣١).

نحو استراتيجية مصرية ـ أردنية مشتركة

شهدت مرحلة ما قبل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته السابعة عشرة (٢٢ ـ ١٩٨٤/١١/٢٩)، تحركاً مصرياً مكثفاً باتجاه عمان. وقام الرئيس المصري، حسني مبارك، بزيارة للأردن بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٨استغرقت ثلاثة ايام، اعلن على اثرها عن تشكيل لجنة اردنية ـ مصرية مشتركة، برئاسة رئيس الوزراء في كل من البلدين، «لاقرار برامج التعاون في مختلف المجالات ومتابعة تنفيذها» (**السفير**، ١٩٨٤/١٠/١٢). وسُئل مبارك، عما اذا كانت محادثاته في الاردن ستؤدي الى احياء خطة الرئيس الاميركي ريغان لتسوية ازمة الشرق الاوسط، فاجاب: «ان مصر اعربت عن تحفظاتها تجاهها، والسلام هو هدفنا الاستراتيجي». واوضح مبارك انه لم يعترض على المؤتمر الدولي «بل اننا وافقنا عليه، اذا كان سيؤدي الى حل القضية، فمصر مع أي اسلوب يحقق ذلك [ومع] أي حل يتفق عليه، كما انها مستعدة للمساهمة فيه، شرط ان توافق عليه كل الاطراف، والا ما معنى الاقتراح، اذا لم يتم ذلك ويحضره الجميع، وهذه هي المشكلة» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٤/١٠/٢٤).

وعلى ضوء الرؤية المصرية ـ الاردنية المشتركة، نقل الباز رسالة شفوية من الرئيس مبارك الى عرفات، وذلك قبيل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، وتتعلق بضرورة تبني م.ت.ف. مبادرة تحظى بمباركة عربية لحل قضية الشرق الاوسط. ونسبت مصادر دبلوماسية عربية الى الباز قوله ان مبارك يعتقد بان الفترة المقبلة مناسبة لطرح المبادرة الفلسطينية المذكورة، شريطة ان تساندها الدول العربية (**القبس**، الكويت، ١٩٨٤/١١/١٨).

من جهة اخرى، اقر المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته السابعة عشرة، في عمان (٢٢ ـ ١٩٨٤/١١/٢٩)، سياسة مرنة في ما يخص العلاقات مع مصر والاردن؛ كما تعهد المجلس دراسة مقترحات الملك حسين الخاصة بمسألة التحرك الفلسطيني ـ الاردني. وتبع ذلك زيارة الملك حسين لمصر، في الاول من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٤، على رأس وفد رسمي رفيع المستوى ضم رئيس الوزراء، احمد عبيدات، ورئيس الديوان الملكي، مروان القاسم، وكبير الامناء، رعد بن زيد، ووزير الخارجية، طاهر المصري، ووزيرة الاعلام، ليلى شرف، وذلك في اول زيارة رسمية اردنية لمصر منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧. وقد اجمعت تصريحات الطرفين، الاردني والمصري، قبل بدء المباحثات، على ان القرارات التي صدرت عن المجلس الوطني الفلسطيني تعتبر، بلا شك، قرارات ايجابية. واعلن متحدث رسمي مصري عن استعداد بلاده لاستئناف مفاوضات السلام مع اسرائيل باشتراك الاميركيين والاردنيين والفلسطينيين (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٤/١٢/٢).

واكد الملك حسين، في خطابه الرسمي الذي القاه بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢، في الجلسة الاستثنائية لمجلس الشعب المصري، على المبادئ السياسية للاردن ازاء تحركه باتجاه السلام في الشرق الاوسط، وتتضمن:

- ☐ « ' الارض مقابل السلام ' هو المبدأ الذي ينبغي ان تستند اليه أية تسوية سلمية عادلة ودائمة ومتوازنة، وهو غير قابل للتفاوض وليس شرطاً مسبقاً كما تدعي اسرائيل.
- ☐ «مفاوضات السلام تجرى حول الوسائل والاساليب والالتزامات التي تحقق هذا المبدأ وتثبته.
- ☐ «مشاركة م.ت.ف. في أية مفاوضات تجرى على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى، باعتبارها

الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

□ «تجرى المفاوضات في اطار مؤتمر دولي ترعاه الامم المتحدة وتشارك فيه الدول دائمة العضوية في مجلس الامن مع سائر اطراف النزاع، بما في ذلك م.ت.ف.

□ «الاردن لن يكون بديلاً من الفلسطينيين في اية مفاوضات، ولكنه مستعد لان يكون شريكاً مع المنظمة في اية مبادرة للسلام او مسعى سلمي لحل القضية الفلسطينية» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٤/١٢/٣).

الى هذا، اعتبر مبارك «ان العلاقة بين عرفات والملك حسين عنصر جديد، ويجب اشتراك الفلسطينيين والاردن في المفاوضات» (**القبس**، ١٩٨٥/١/١٤). وامتدح دور عرفات السياسي، وقال: «انه رجل معتدل. وقد مر [به] وقت عصيب انتهى بخروجه من لبنان، وهو افضل من يقود الفلسطينيين، والوقت سيثبت ذلك» (**المصدر نفسه**).

المبادرة المصرية: وفد مشترك وحوار مع الولايات المتحدة الاميركية

جاءت مقترحات حسني مبارك (١٩٨٥/٢/٢٥) لتعطي دفعاً واضحاً للعلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، ولتضع حداً لفتور عملية السلام في الشرق الاوسط.

وتتلخص مبادرة مبارك في ثلاثة بنود، هي:

«١ ـ عقد اجتماع اردني ـ فلسطيني في واشنطن، بناء على مبادرة من الولايات المتحدة، على اساس الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني المبرم في عمان في ١٩٨٥/٢/١١.

«٢ ـ عقد اجتماع اردني ـ فلسطيني ـ اسرائيلي في القاهرة، او واشنطن، تلبية لدعوة من مصر او الولايات المتحدة. وقد تشترك مصر والولايات المتحدة في هذا الاجتماع بصفة لم تحدد بعد. ويكون الفلسطينيون المشتركون في الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك من الاعضاء المعتدلين في م.ت.ف.

«٣ ـ عقد مؤتمر دولي لاضفاء شرعية دولية على اتفاق محتمل، تشترك فيه الدول الخمس ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن، وهي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا والصين» (**القبس**، ١٩٨٥/٣/١).

واعلن عصمت عبدالمجيد ان الافكار التي طرحها مبارك هدفها الرئيس هو الحيلولة دون تجميد الاوضاع على نحو يهدد الحقوق العربية الاساسية، واولها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وتهدف للابقاء على قوة الدفع التي بدأت بالاتفاق الاردني ـ الفلسطيني في ١٩٨٥/٢/١١، والذي يعتبر الركيزة الاساسية للتحرك نحو التسوية السلمية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٥/٣/١).

واعتبر الاتحاد السوفياتي مقترحات مبارك شكلاً من اشكال الصفقات المنفردة بين الاقطار العربية واسرائيل. وجاء الرفض السوفياتي للمقترحات في شكل تعليق لوكالة «تاس» السوفياتية على حديث مبارك ومقترحاته، جاء فيه: «ان التكتيك الاميركي ـ الاسرائيلي يدفع البلدان العربية نحو عقد صفقات منفردة واجراء اتصالات ومحادثات ثنائية مع اسرائيل لفرض ضمان مصالح تل ابيب وواشنطن في الشرق الاوسط، مع ما يعنيه ذلك من اضرار بالاماني القومية للعرب» (**النهار**، بيروت، ١٩٨٥/٢/٢٧).

اما عن الموقف الاسرائيلي، فقد أبدى بيرس قبوله بالمقترحات مع تحفظه من حضور ممثلين عن م.ت.ف. واعلن بيرس موقفه الرسمي ازاء مقترحات مبارك، في حديث امام مؤتمر منظمة النساء الصهيونيات في ناتانيا (١٩٨٥/٢/٢٧). ورصد بيرس خمس نقاط في ما وصفه باستراتيجية السلام التي اعلنها مبارك. وقال انه يعتبر هذه النقاط الخمس مقبولة، وهي:

□ فكرة لقاء مباشر بين الاردنيين والاسرائيليين، وفي ذلك يقول بيرس انه يقبل هذه النقطة دون تحفظ.

□ الاقتراح بان يكون الوفد الاردني وفداً اردنياً ـ فلسطينياً مشتركاً، هو اقتراح مقبول. لكن بيرس يقترح ان يكون في الوفد فلسطينيون، ولا يريد اعضاء من م.ت.ف.

□ الاقتراح بعقد اللقاء في القاهرة مقبول.

□ الاقتراح بان يقوم الرئيس المصري بدور المضيف للقاء هو اقتراح عادل.

□ الاقتراح بان يشارك الاميركيون مقبول (**الشرق الاوسط** ، ١/٣/١٩٨٥).

وتوقعت مصادر اسرائيلية ان تنتهي مبادرة مبارك الى الفشل «لاسباب تتعلق بالجانب العربي». وتوقع يوسف حاريف (**معاريف** ، ١/٣/١٩٨٥) حدوث «واحد من امرين: اما ان توافق مصر والاردن على الشرط الاسرائيلي، أي الّا يكون بين الفلسطينيين الذين سيجلسون الى طاولة الملك حسين اعضاء من م.ت.ف.، او ان توافق م.ت.ف. على اعطاء حسين ضوءاً اخضر لتمثيلها في المفاوضات. وأي من هذين الامرين لن يحدث» (**الملف** ، العدد ١٢، آذار (مارس) ١٩٨٥).

واوضحت الحكومة المصرية موقفها ازاء التحفظات الاسرائيلية، في بيان اذاعه عصمت عبدالمجيد واكده حسني مبارك في مقابلة له مع صحيفة «الواشنطن بوست». قال: «ان فرصة السلام سانحة في الشرق الاوسط، وناشد الادارة الاميركية ضرورة التقاء ياسر عرفات والتباحث مع قيادة م.ت.ف. كمنظمة، وبدء الحوار على اساس ان الشروط الاميركية التي وضعها وزير الخارجية الاميركية الاسبق، هنري كيسنجر، للحوار مع م.ت.ف. اصبحت مستوفاة، ولا سيما بالنسبة الى اعتراف المنظمة بالقرار ٢٤٢ الذي يعتبر من ضمن كافة القرارات الدولية التي وافقت عليها المنظمة» (**القبس** ، ١/٣/١٩٨٥). كما اكدت القاهرة انها لن تمارس ضغوطاً على م.ت.ف. وصرح كمال حسن علي بأن تشكيل الوفد الاردني ـ الفلسطيني ترك، كلياً، للاردن و م.ت.ف. من دون أي تدخل مصري. ولاحظ ان مصر اكتفت بطرح افكار للخروج من الطريق المسدود. وهذه الافكار لا تشكل مبادرة. «لقد أوضحنا لكل الدول العربية ولـ م.ت.ف. ان الهدف هو تنشيط القضية الفلسطينية بهدف التوصل الى سلام عادل وشامل. اننا لا نضغط على احد، بل نطرح افكاراً في هذا المجال». وكرر علي الموقف المصري: «ان حواراً بين الولايات المتحدة ووفد اردني ـ فلسطيني ضروري قبل توسيع المفاوضات لتشمل اسرائيل وقبل ان يصبح عقد مؤتمر دولي ممكناً» (**الجمهورية** ، القاهرة، ٢/٣/١٩٨٥).

ولايضاح الموقف الرسمي الفلسطيني من مقترحات مبارك، صرح عرفات بانه لم يرفض، كلياً، مقترحات الرئيس مبارك، وانه يعمل مع مصر على الاتفاق على افكار اخرى، وانه يريد ان تجرى مباحثات السلام في رعاية الامم المتحدة وليس الولايات المتحدة او مصر. واكد انه لا يقبل اي شروط او قيود على حرية المنظمة في اختيار ممثليها في الوفد (**النهار** ، ٤/٣/١٩٨٥).

الى ذلك، فقد تمايز الموقف الفلسطيني عن الفهم الرسمي المصري ازاء اسس التحرك نحو السلام في الشرق الاوسط.

الفهم المصري لاتفاق عمان

رأى الجانب المصري في اتفاق عمان، الذي ابرم بتاريخ ١١/٢/١٩٨٥، قبولاً فلسطينياً (ضمنياً) بمبدأ التعايش مع اسرائيل. واعلن الباز في واشنطن «ان عرفات باتفاقه الاخير [اتفاق عمان] مع الملك حسين قبل، ضمناً، مبدأ التعايش مع اسرائيل، وانه من الواضح جداً من الاتفاق ان م.ت.ف. اختارت طريق السلام من غير رجعة. لقد اتخذوا [م.ت.ف.] هذه المرة قراراً حاسماً بتجربة الخيار السلمي. ولقد قالوا هذا ضمناً عندما اعلنوا قبولهم قرارات الامم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الامن الدولي» (**السفير** ، ٤/٣/١٩٨٥).

وفي القاهرة، اشاد مبارك باتفاق عمان، ووصفه بانه «عمل تاريخي يستحق التأييد، وانه ليس لمصر، أو غيرها، ان تملي على م.ت.ف. حق اختيار من يمثلها في المفاوضات، حيث ان القول الفصل في هذا الشأن للمنظمة». وقال: «ان واشنطن ابدت موقفاً مشجعاً، من حيث المبدأ. فهي لم ترفض

الاتفاق [اتفاق عمان]، ولكنها أثارت بعض الاستفسارات» (**القبس** ، ١٩٨٥/٣/٤).

محاولة احياء المبادرة المصرية

جُوبهت المبادرة المصرية باللامبالاة الاميركية في التعامل معها، وبالرفض السوفياتي لها، اضافة إلى الموقف الفلسطيني المتحفظ والموقف العربي الرافض، باستثناء موقفي الاردن والسعودية، اللذين شابهما الغموض أيضاً، واضافة الى الموقف الاسرائيلي الذي وصل، في بعض نقاطه، الى رفض المبادرة والتشكيك بجدواها السياسية. وقد صرح نائب رئيس الوزراء الاسرائيلي، دافيد ليفي، وهو من كتلة «الليكود»، ان حزبه لن يشترك في خطة سلام تتضمن التخلي عن الاراضي التي استولت عليها اسرائيل سنة ١٩٦٧. ووصف ليفي خطة مبارك بانها «فخ» منسق خلف الكواليس مع م.ت.ف.، وقال: «يجب علينا جميعاً رفضها دون وضع الانتماء الحزبي في الاعتبار» (**السفير** ، ١٩٨٥/٣/٧). وازاء ذلك، حاولت مصر معالجة مأزق المبادرة بمحاولة اقناع م.ت.ف. بالموافقة، علناً وبشكل صريح، على القرار الدولي الرقم ٢٤٢. وصرحت مصادر رسمية في القاهرة بان مصر تهدف من وراء ذلك الى التغلب على العقبة الخاصة باجراء حوار اميركي ـ فلسطيني في ظل تمسك الولايات المتحدة الاميركية بضرورة اعتراف المنظمة بالقرار ٢٤٢ قبل بدء الحوار معها (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٥/٣/١).

وفي ما يتعلق بالموقف الاسرائيلي، تحركت الدبلوماسية المصرية مُحاولة ايجاد صيغة مقبولة لدى كل الاطراف، بشأن المشاركة الفلسطينية في مباحثات السلام. وصرح مبارك لصحيفة «جيروزاليم بوست» بانه يستطيع ورئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، الاتفاق على من يمثل الفلسطينيين في جولة محادثات جديدة لتحقيق السلام في الشرق الاوسط. وقال مبارك، الذي كان يبدي تفاؤلاً بمبادرته، رداً على سؤال حول رفض اسرائيل مشاركين ممثلين عن م.ت.ف. في المحادثات: «لنترك هذه النقطة للنقاش مع بيرس، فانا ليست لدي مشكلة، وعلى يقين باننا نستطيع الاتفاق على هذه النقطة» (**السفير** ، ١٩٨٥/٨/٣).

وفي اطار محاولة احياء المبادرة المصرية، قام مبارك بجولة اوروبية شملت فرنسا والولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا. وكان واضحاً ان مبارك يحاول حشد رأي عام عالمي مؤيد للاتفاق الفلسطيني ـ الأردني. وتركزت محادثات مبارك في الولايات المتحدة الاميركية، حول دور اميركا في الحوار مع الجانب الاردني ـ الفلسطيني والتوقف عن ممارسة المزيد من الضغط على م.ت.ف. لالزامها باعتراف صريح ومباشر بقرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢ (**القبس** ، ١٩٨٥/٣/٩). الا ان المصادر المطلعة اجمعت على ان مبارك لم يحظ باستقبال حار في الولايات المتحدة، وان الادارة الاميركية ما زالت ممتنعة عن التفاوض مع م.ت.ف.، حتى تقبل المنظمة قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨. وقد أوضح مبارك، خلال محادثاته مع المسؤولين الاميركيين، ان قبول المنظمة بالقرارين موجود، ولكن بصورة مبطنة، وذلك خلال الاتفاق الذي تم التوصل اليه في ١١ شباط (فبراير) ١٩٨٥ بين الملك حسين وياسر عرفات، والذي يتضمن قبولاً متبادلاً لكل قرارات الامم المتحدة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية دون ذكر محدد للقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ (**المصدر نفسه**).

اما الموقف الاميركي فلم يطرأ عليه تغيّر يذكر. وصرح الرئيس رونالد ريغان، اثر محادثاته مع مبارك (١٩٨٥/٣/١٢)، بان الصيغة المصرية تحتاج الى الكثير، لكي تصل الى ما طمعت فيه واشنطن» (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٥/٣/١٤).

وفي بريطانيا، لم تكن مباحثات مبارك بأحسن حظاً منها في الولايات المتحدة الاميركية. واعلنت رئيسة الوزراء، مارغريت تاتشر، يوم لقائها مع مبارك (١٩٨٥/٣/١٤)، بانها تؤيد الجهود المصرية والاردنية الرامية الى بدء حوار مع اسرائيل، لكنها رفضت الاعتراف بدور م.ت.ف. (**السفير** ، ١٩٨٥/٣/١٥).

اما الرئيس مبارك، فقد رأى ـ من جهته ـ ان الكرة، الآن، في ملعب اسرائيل والولايات المتحدة

الامـيركيـة، وان هنـاك وفـداً مشتركاً بين الاردنيين والفلسطينيين. وفي تصريح لشبكة آي.بي.سي التلفزيونية الاميركية بتاريخ ١٤/٣/١٩٨٥، قال مبارك: «لنعش الواقع ونكون واقعيين. ان اسرائيل تتمتع بضمانات من جانب القوتين العظميين... ولها علاقات دبلوماسية مع اوروبا وجميع دول العالم، فكيف يكون معقولاً ان نقول ان م.ت.ف. ترغب في تدمير اسرائيل. ان ذلك لا يبدو معقولاً على الاطلاق» (**الشرق الاوسط** ، ١٨/٣/١٩٨٥). ووجه مبارك كلمة الى الاميركيين الذين يقولون انه لا فائدة من كل ذلك لان المتطرفين داخل المنظمة سيخربون كل شيء، قال: «بوسعي ان اقول لكم ان الذين يقولون ذلك يعيشون في خيال. ان اعضاء المنظمة بشر... اعطوهم حقوقهم واجعلوهم يشعرون بالامن... انهم كبشر لهم حقوقهم... حلوا مشاكلهم... انني اعتقد بان ذلك شيء هام للغاية... اما اسقاطهم من الحسبـان على اسـاس انهم سيخربون كل شيء... فانكم [بذلك] ستجلسون مكتوفي الايدي في انتظار ان تبدأ الأخطار من جديد» (**المصدر نفسه**).

وعلى الرغم من فشل جولة مبارك الاوروبية ـ الاميركية، فقد أجرى الرئيس المصري اتصالات عربية، ابلغ خلالها الى قادة بعض الدول العربية نتائج جولته، مؤكداً تمسكه بمبادرته للسلام في الشرق الاوسط ، مُطالباً بفتح حوار أردني ـ فلسطيني ـ اميركي، كمقدمة لحوار شامل تحضره جميع الاطراف في مؤتمر للسلام يعقد في القاهرة.

وفي اطار الجهـود المصرية لتنشيط المبادرة ايضاً، واحياء مسألة الوفد الفلسطيني ـ الاردني المشتـرك، قام الرئيس مبـارك (٤/٧/١٩٨٥) بزيـارة رسمية للاردن التقى خلالها الملك حسين والمسؤولين الاردنيين واستغرقت المباحثات اربع ساعات، صرح مبارك، بعدها، بان المباحثات كانت «ايجابية جداً»، وقال: «كان هناك تطابق في وجهات النظر في كل المسائل التي نوقشت». واوضح ان المحادثات تناولت التطورات الاخيرة المتعلقة بازمة الشرق الاوسط ومستقبل العمل العربي لتشجيع جهود السلام، والحرب العراقية ـ الايرانية، وكل اوجه التعاون الاردني ـ المصري. واكد مبارك موقفه ازاء اتفاق عمان واصفاً اياه بانه حجر الزاوية في التحرك نحو التسوية في الشرق الاوسط (**النهار** ، ٥/٧/١٩٨٥).

وذكرت مصادر دبلوماسية في العاصمة الاردنية ان المباحثات بين مبارك والملك حسين، في ميناء العقبة، تناولت دراسة الدعوة الى عقد اجتماع دولي للمفاوضات الخاصة بالمشكلة الفلسطينية لا يأخذ صفة المؤتمر الدولي الذي ترفضه الولايات المتحدة الاميركية في تحقيق مشاركة عدد من دول العالم المختلفة (**الشرق الاوسط** ، ١٢/٧/١٩٨٥).

وترافق النشاط الدبلوماسي المصري، مع تعثر مهمة مساعد وزير الخارجية الاميركي، ريتشارد مورفي، في منطقة الشرق الاوسط، وعدم توصله الى نقاط محددة بشأن الحوار المقترح بين الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك والولايات المتحدة الاميركية، وكذلك مع الدعوة الأردنية بشأن عقد مؤتمر دولي لحل مشكلة الشرق الاوسط.

وفي الاطار ذاتـه، قام وفـد من اللجنة المركزية لـ «فتح» بزيارة القاهرة، ضم عضوي اللجنة المركزية هايل عبدالحميد (ابو الهول) وهاني الحسن، وممثل م.ت.ف. في القاهرة. والتقى الوفد بمستشار الرئيس المصري للشؤون السياسية، اسامة الباز، وناقش معه اوضاع الفلسطينيين في لبنان وجهود التسوية في الشرق الاوسط (**السفير** ، ١/٩/١٩٨٥). وصرح عبدالحميد بـ «ان نتائج الاجتماعات والاتصالات التي اجراها الوفد في القاهرة، اوضحت ان مصر، كما كانت في الماضي، ما تزال حريصة على النهوض بمسؤولياتها القومية والدولية لحماية الشعب الفلسطيني، سواء في داخل الارض المحتلة او خارجهـا، واننـا قد تأكدنا من ان مصر ستنهض بدورها دون قيد او شرط على حركـاتهـا» (**الشرق الاوسط** ، ٢/٩/١٩٨٥). وذكرت مصادر دبلوماسية مصرية، ان المباحثات المصريـة ـ الاسرائيلية تناولت سُبل التنسيق المصري ـ الفلسطيني لمواجهة تعثر جهود السلام في المنطقة بعد وضع الولايات المتحدة الاميركية شروطاً مسبقة لاجراء حوار بينها وبين الوفد الاردني ـ

الفلسطيني (**المصدر نفسه** ، ٥/٣/١٩٨٥).

ومساء ٣/٩/١٩٨٥ توقف عرفات في العاصمة المصرية عندما كان متوجهاً الى صنعاء قادماً من تونس، وأجرى مباحثات مع الباز. وذكرت مصادر فلسطينية مطلعة ان الموضوع الرئيس الذي دار حوله اللقاء هو التحركات الاميركية الاخيرة التي تمثلت في جولة المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي، والاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، بالاضافة الى الاعداد للقاء القمة بين مبارك وعرفات (**المصدر نفسه**).

وفي القاهرة، صرح هاني الحسن بـ «ان مصر وحركة ' فتح ' اتفقتا على تنسيق مواقفهما قبيل انعقاد القمة الاميركية ـ السوفياتية في جنيف في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٥» (**المصدر نفسه**).

وفي نطاق تنسيق التحرك المشترك، المصري ـ الفلسطيني ـ الاردني، اجرى الملك حسين محادثات في القاهرة مع الرئيس حسني مبارك، وذلك عبر زيارة قصيرة قام بها حسين بتاريخ ١٤/٩/١٩٨٩. وصرح الباز، بعد اللقاء، بان عملية ايجاد صيغة لتسوية ازمة الشرق الاوسط هي عملية مستمرة و«نحن لا نبدأ من الصفر، فقد قطعنا مرحلة كبيرة في تقويم الموقف والبدائل بعد التطورات الاخيرة؛ ونظراً الى ان مهمة ريتشارد مورفي لم تحقق الكثير؛ ونظراً الى ما حدث بعد ذلك، فقد ساورنا القلق من ان عملية السلام قد تتوقف، او على الاقل تبطئ الخطى؛ ولذلك قرر جلالة الملك حسين والرئيس مبارك ان يلتقيا لصوغ موقفيهما معاً، ولتدارس الموقف من مختلف الزوايا، بروح التنسيق والتعاون بين الدولتين. ونحن، بالطبع، ننسق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية» (**النهار** ، ١٥/٩/١٩٨٥).

والجدير بالذكر ان زيارة الملك حسين الى القاهرة جاءت بعد يوم واحد من اعلان البيت الابيض عن لقاء ريغان ـ مبارك في ٢٣/٩/١٩٨٥.

«اعلان القاهرة»

حظي ياسر عرفات، خلال زيارته الى القاهرة (٥/١١/١٩٨٥)، باستقبال مميز. وعقد، فور وصوله، جولة من المباحثات مع الرئيس مبارك استمرت حوالى اربع ساعات، ووصفت نتائجها بانها «مثمرة جداً» (**القبس** ، ٦/١١/١٩٨٥). وذكر اسامة الباز، في تصريح له على هامش الزيارة، «ان مصر سوف تنصح عرفات بضرورة التفريق بين حق الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال في مقاومة المحتل، وبين العمليات التي ترتكب خارج الارض المحتلة» (**المصدر نفسه**).

وفي اليوم الثاني للزيارة، قام عرفات بحضور عرض جوي في قاعدة «بلبيس»، على بعد ٦٥ كيلومتراً شمال شرق القاهرة، ظهرت فيه طائرة ميراج ٢٠٠٠ فرنسية الصنع. وفسرت دعوة مبارك لعرفات هذه، بانها في اطار حملة الرئيس المصري لتعزيز موقف م.ت.ف. في اعقاب حادث السفينة الايطالية اكيل لاورو.

واشترك في العرض الذي اقيم لمناسبة الذكرى الثالثة والخمسين لسلاح الجو المصري تشكيل من الطائرات متعددة منشأ الصنع. ولاظهار الدفء في علاقات م.ت.ف. مع مصر عانق عرفات مبارك لدى وصوله القاعدة الجوية، ولمدة دقيقة. وفي لفته من مبارك لتكريم عرفات بصورة اكبر، دعاه الى المشاركة معه، ووزير الدفاع عبدالحليم ابوغزالة، في توزيع الشهادات على الخريجين الجدد في نهاية العرض (**المصدر نفسه**، ٧/١١/١٩٨٥).

وتُوِّجت هذه الزيارة بـ «اعلان القاهرة»، حيث قرأ نصه عرفات بحضور مبارك (٧/١١/١٩٨٥)، وذلك في ختام المباحثات الرسمية المصرية ـ الفلسطينية (نصه في **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٥٢ ـ ١٥٣، تشرين الثاني/كانون الاول ـ نوفمبر/ديسمبر ١٩٨٥، ص ١٠٠ ـ ١٠١).

وتباينت التفسيرات حول «الاعلان»، وبشكل خاص المصرية والفلسطينية منها. فاسامة الباز اعلن، فور القاء اعلان القاهرة، ان ذلك يعني قصر العمليات العسكرية لـ م.ت.ف. على الضفة

الغربية وقطاع غزة، وان اسرائيل ليست جزءاً من الاراضي العربية المحتلة. كذلك رأى وزير الخارجية، عصمت عبدالمجيد، ان اعلان القاهرة يعتبر خطوة مهمة تقوم بها المنظمة. وقال ان الموقف العلني الواضح سيدعم مسيرة السلام ويثبت للعالم حرص قيادة م.ت.ف. على ادانة الارهاب والعمل على دفع مسيرة السلام وتحقيق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. واعلن ان مصر ستواصل توضيح موقف المنظمة لكل الاطراف المعنية حرصاً على تحقيق السلام (**النهار**، ١٩٨٥/١١/٩).

ورداً على سؤال صحفي، حول ما ستفعله مصر بعد اعلان القاهرة، اجاب مبارك: «اننا نعتقد بان التحرك يجب ان يكون على اساس الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني. ان الملك حسين يعمل في هذا الاطار، ونحن سنبذل جهودنا للمساعدة في هذا الشأن. واعتقد بان هناك من اعلن امس ان الاعلان لا يشمل اسرائيل وانما يشمل الضفة وغزة. وهذا هو فهمي. وانا لم اناقش احداً في هذا الموضوع، لكن مفهومي انه يعني الضفة الغربية وغزة» (**المصدر نفسه**).

اما الجانب الفلسطيني، فقد رأى في اعلان القاهرة تأكيداً لمواقف سابقة للمنظمة. لذا، فانه لا يعتبر «الاعلان» مبادرة جديدة، وانما هو رد على الحملات الاميركية والاسرائيلية ضد المنظمة (**القبس**، ١٩٨٥/١١/٩). واعلن عرفات ان اعلان القاهرة هو هجوم دبلوماسي في مواجهة الحملة الاميركية ـ الاسرائيلية على المنظمة، وانه لا يعني ان المنظمة تخلت عن الكفاح المسلح. وقال ان «القرار بوقف العمليات خارج الاراضي المحتلة فلسطيني اساساً» (**السفير**، ١٩٨٥/١١/١١). واضاف عرفات: «ان هناك قراراً آخر غير اعلان القاهرة أُتخذ في المحادثات مع المسؤولين المصريين، هو تشكيل لجنة مشتركة فلسطينية ـ مصرية لمتابعة العمل الدبلوماسي ومساعدة م.ت.ف. في المجال السياسي على كافة الصعد، الفلسطينية والعربية والدولية». واشار الى ان كل محاولة اميركية، او اسرائيلية، لايجاد بديل من المنظمة باسم الشعب الفلسطيني قد باءت بالفشل، وتلك ظاهرة هامة تتحدث عن نفسها (**المصدر نفسه**).

وفي حديث الى رؤساء تحرير الصحف المصرية، اكد عرفات ان اهم ثمار العلاقات الفلسطينية ـ المصرية هو وقف حالة التدهور والتردي العربي. واكد عرفات ان قيادة المنظمة تدرك تماماً ان عملية كامب ديفيد ليست قراراً يشطب، ولكن الشعب المصري والحكومة المصرية والرئيس حينما يقولون لا للتعامل مع الورقة الفلسطينية في كامب ديفيد فهم بعيدون عن سياسة كامب ديفيد. لان ذلك الاتفاق، كما تعرفون، ورقتان: ورقة تختص بسيناء، وورقة تختص بالحكم او بالادارة الذاتية التي كانت معروضة للفلسطينيين في الارض المحتلة. والرئيس المصري استجاب لندائنا الذي وجهناه اليه بان لا يتعامل مع الورقة الثانية الخاصة بالقضية الفلسطينية، والتزم بها الشعب المصري والحكومة المصرية» (**الاهرام**، ١٩٨٥/١١/٩).

من جهته، رحب الملك حسين بالتحرك الدبلوماسي الاخير لـ م.ت.ف.، وقال ان اعلان عرفات، في القاهرة، تخليه عن الاعمال الفدائية خارج الاراضي التي تحتلها اسرائيل هو «خطوة ايجابية». واضاف انه سيتعّين على المنظمة ان تصبح اكثر تلاحماً، وان تتحدث وتعمل بصوت واحد، وانه سيكون على عرفات، في النهاية، ان يُعلن، في وقت مناسب، قبول المنظمة القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨. كذلك رأى انه سيكون على المنظمة ان تعلن موافقتها على التفاوض حول السلام مع اسرائيل في مؤتمر دولي والتخلي عن كل اعمال العنف داخل اسرائيل وخارجها (**النهار**، ١٩٨٥/١١/٩). وعن التنسيق الاردني ـ الفلسطيني، قال حسين ان تقويمه لموقف م.ت.ف. لن يكتمل قبل ان يقدم اليه عرفات التأكيدات التي طلبها منه، مشيراً الى انه طلب من عرفات ان يؤكد، من جديد، التزامه الشخصي لخطة التحرك المشترك، وقال: «انني ارى ان اعلان القاهرة الذي اصدره عرفات ليس بديلاً من اجتماعنا ومن اصدار ميثاق مشترك لمسار تحركنا. اننا في انتظار رد منهم» (**المصدر نفسه**).

وفي اسرائيل، اتفق الحزبان الرئيسان في اسرائيل (العمل والليكود) على رفض اعلان القاهرة.

واعتبر شامير ان مباركة مصر لاعلان القاهرة تشكل خرقاً لمعاهدة كامب ديفيد، معرباً عن قلقه من تبني مصر له. وكذلك اعتبر شامير ان «تدعيم م.ت.ف. ليس من شأنه سوى الاضرار بمسيرة السلام وعرقلتها» (**السفير**، ٥/١١/١٩٨٥).

سميح شبيب

«السنوات الخمس لتحسين المعيشة»

خطة لـ «تطوير» النفوذ الاردني

تعتقد الاوساط الاردنية الحاكمة بانه بات ممكناً، بعد اغلاق مكاتب فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية في عمان، الشروع في تنفيذ استراتيجية جديدة تهدف الى استعادة نفوذ الاردن في المناطق المحتلة، على حساب استراتيجية العمل الفلسطيني ـ الاردني المشترك الذي استند الى قاعدة اتفاق ١١ شباط (فبراير) المبرم بين الطرفين الفلسطيني والاردني العام ١٩٨٥، والذي تم ايقاف العمل به بخطاب الملك حسين الشهير في ١٩ شباط (فبراير) الماضي.

ولتحقيق ذلك، وضع الاردن خطة اقتصادية لتطوير القطاعات الانتاجية في الضفة الغربية بصورة خاصة، مدتها خمس سنوات، تبدأ منذ العام الحالي ١٩٨٦ وتنتهي في العام ١٩٩٠. ويأمل من وراء ذلك، في ان يسحب البساط من تحت اقدام مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية لصالح مؤيديه الذين فشلوا، حتى الآن، وعلى الرغم من الضغوط التي مارسها الاردن على سكان الضفة الغربية ومؤيدي المنظمة، في احداث تغيير في موازين القوى الراجحة، الى حد كبير، لصالح م.ت.ف. ونفوذها في تلك المناطق، وبصورة تكفل له النجاح في حال اجراء انتخابات بلدية، او عامة، او في حال اجراء استفتاء للسكان بعد خمس سنوات من تطبيق الحكم الذاتي، كما جاء في اتفاقيتي كامب ديفيد.

و «تواجه استراتيجية الاردن الجديدة [منذ ان سرب بعض خطوطها بصورة غير رسمية] معارضة ساحقة في الضفة الغربية [أدت] الى انقسام [بدأ] يظهر على السطح بين مؤيدي الاردن ومؤيدي م.ت.ف. وهو انقسام كان اختفى عندما وقع [الملك] حسين و [ياسر] عرفات اتفاق شباط (فبراير) ١٩٨٥، لاستراتيجية العمل المشترك.

«لقد اقحم تعليق الملك حسين علاقاته مع م.ت.ف. سكان الضفة الغربية في مأزق عملي. فالتعاون بين الاردن والمنظمة وثق، بارتياح، اعترافاتهم السياسية، وصداقاتهم الايديولوجية، في بلد ترتبط فيه الغالبية بروابط اقتصادية وعائلية وبلدياتية. ودفع الشقاق الاخير الكثيرين الى خيار غير مريح بين الشريكين المتخاصمين [لكنهم] اختاروا م.ت.ف. فعندما مارس الاردن ضغطه على مؤيدي ' فتح ' في الضفة الغربية، عبر استجوابهم، أو اعادتهم الى جسور الاردن، واعتقال وابعاد النشطاء من بينهم في الاردن، شكل الدعم المتواصل لـ م.ت.ف.، اللحن المميز والايقاع المسيطر للموقف العام للفلسطينيين في الاراضي [المحتلة] » (جويل غرينبرغ، **جيروزاليم بوست**، ١٨/٧/١٩٨٦). وبسبب هذه المعطيات التي لا تمكن الاردن، في الظروف الراهنة، من كسب معركة النفوذ لصالحه،

فانه يأمل في ان يحقق ذلك من طريق خطته الاقتصادية.

فما هي هذه الخطة، حجمها، مصادرها، ابعادها، اهدافها المعلنة أردنياً، واهدافها الحقيقية ؟ وما هو حظها من النجاح، أو الفشل، بعد ان فتح الاردن باب الصراع على النفوذ مع م.ت.ف. على مصراعيه ؟

الخطة الاردنية

جاء في الخطوط العريضة للخطة التي أذيعت في عمان بتاريخ ١٩٨٦/٨/٤، تحت عنوان «الخطة الخمسية: ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠»، انه قد تم وضعها من قبل الحكومة الاردنية «لتلبية» الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للضفة الغربية وقطاع غزة. وتتضمن الخطة استثمارات قدرها ١,٢٩٢ مليار دولار (٤٦١,٥ مليون دينار أردني) (**الفجر**، القدس، ١٩٨٦/٨/٦). وزعت هذه المبالغ المخصصة للانفاق على القطاعات الانتاجية المختلفة على الشكل التالي:

للقطاع الزراعي ٦١,٧ مليون دينار، أي ما نسبته ١٣,٣٦ بالمئة من المبالغ الاجمالية المخصصة للخطة؛ للقطاع الصناعي ٢٢,٥ مليون دينار (٤,٨٧ بالمئة)؛ وللاسكان ١٩٠ مليون دينار (٤١,٧ بالمئة)؛ وللبناء ٦٤ مليون دينار (١٣,٣٦ بالمئة)؛ وللتربية والتعليم ٧٨,٧ مليون دينار (١٧,٠٦ بالمئة). وخصص للصحة العامة ٣٤,٤ مليون دينار (٧,٤٥ بالمئة)؛ وللتطوير الاجتماعي ١٠,٢ مليون دينار (٢,٢٢ بالمئة) من الموازنة العامة (**القدس**، القدس، ١٩٨٦/٧/٣١).

وجاء في ملخص تقرير نشر عن الخطة، ان عدد سكان المناطق المحتلة وصل، في نهاية العام ١٩٨٤، الى ١,٠١ مليون نسمة، وان ٤٦٤ ألف شخص، اضطروا للاتجاه الى المنفى، منذ احتلال المنطقة في حزيران (يونيو) ١٩٦٧ وحتى العام ١٩٨٤، نظراً لاجراءات القهر التي انتهجتها اسرائيل (**الفجر**، ١٩٨٦/٨/٦).

وحدد التقرير ثلاثة اهداف للخطة، هي:

«١ ـ الحد من هجرة السكان من المناطق المحتلة، وبصورة خاصة الهجرة الدائمة، والعمل، أيضاً، على التقليل من الهجرة المؤقتة، بحثاً عن العمل والدراسة.

«٢ ـ تخفيف الضغوط والاغراءات التي تدفع بالايدي العاملة العربية الى البحث عن العمل في مختلف النشاطات الاقتصادية الاسرائيلية.

«٣ ـ العمل على رفع مستوى كفاءة القوة العاملة العربية، ودعم وتقوية وعيها الحضاري والقومي، وتزويدها بمجالات واسعة من المهارات والقدرات في جميع الحالات» (**البيادر السياسي**، القدس، العدد ٢١٤، ١٩٨٦/٨/٩).

ولتحقيق ذلك، وضع الاردن اربع خطوات، اعتبرت ضرورية لانجاح الخطة، وهي:

« (أ) العمل على خلق فرص للعمل، والمحافظة على استمرارية التوظيف.

« (ب) التأكيد على الرابطة بين الانسان والارض، بمعنى تقوية رابطة المواطن ببيته، والمزارع بارضه، والعامل بالورشة التي يعمل فيها، والطالب بالمعهد الذي يدرس فيه، والطبيب بالعيادة التي يعالج فيها المواطنين.

« (ج) مساعدة المواطنين على التكيف، ومقاومة الضغوط والمشاكل الناتجة عن الاحتلال...

« (د) التأكيد على اهمية القرية العربية، والحياة الريفية، كمصدر جذب لاماكن العمل، والتأكيد على بناء العائلات في مواجهة حياة المدن، وتوفر فرص العمل فيها» (**المصدر نفسه**). يذكر، في هذا الصدد، ان الحكومة الاردنية «وضعت مخططات هيكلية وتفصيلية لجميع قرى الضفة البالغ عددها ٤٣٠ قرية، تصل تكلفتها الى ١٠,٥ مليون دينار، تتقاسمها اسرائيل والاردن بالتساوي، وهي، في الاصل، اموال عربية من أرباح ادخارات دول النفط العربي في اميركا» (**العودة**، القدس، العدد ٩٤، ١٩٨٦/٦/١٩).

مصادر التمويل

قال مسؤول اردني كبير ان الحكومة الاردنية تنظم في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل مؤتمراً دولياً تدعى اليه الدول الصناعية لبحث «الافكار» المتعلقة بتمويل مشروعات التنمية في الاراضي المحتلة. واضاف ان الحكومة الاردنية تلقت «ردوداً ايجابية ومشجعة من دول أوروبية عدة، دعيت الى الاسهام في ' تمويل' هذه المشروعات» (**الفجر**، ١٩٨٦/٨/٦). وذكر بعض المصادر ان موظفين أردنيين وآخرين اسرائيليين اجتمعوا في أوروبا، مؤخراً، في محاولة مشتركة لاقناع الولايات المتحدة الاميركية بتأييد خطة الاردن في الضفة الغربية والقطاع، حيث وافقت اميركا، في اعقاب هذه الاجتماعات، على تقديم ٦٠٠ الف دولار، كمساهمة رمزية في هذه الخطة. وافادت مصادر صحافية اسرائيلية بان الولايات المتحدة الاميركية استجابت، مؤخراً، لضغوطات من جهات مختلفة، بهدف مساعدة الاردن، ومنحه الاموال، من أجل توظيف استثمارات، وتمويل الخطة الخمسية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلم ان السلطات الاردنية طلبت من الولايات المتحدة مبلغ ٥٠ مليون دولار، وتعمل على تجنيد بقية الاموال لهذه الخطة من دول الخليج. ولكن واشنطن ما تزال تنظر الى الخطة الاردنية بتحفظ؛ لهذا، فانه من المشكوك فيه ان تنجح الحكومة الاردنية في تجنيد الاموال المطلوبة للخطة (**الشعب**، القدس، ١٩٨٦/٧/٢١؛ نقلاً عن **عل همشمار**).

من جهة اخرى، وافق وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين (١٩٨٦/٧/١٩)، على مشروع تقوم المانيا الاتحادية (الغربية) بمقتضاه، بارسال اموال الى الضفة الغربية من طريق الاردن. وذُكر ان رابين بارك الفكرة، في اثناء لقائه بعضوين من البرلمان الالماني الاتحادي، واعرب عن استعداده للنظر في امكان تسهيل الرقابة الاسرائيلية على عملية ادخال الاموال الى الضفة الغربية، في حال تنفيذ هذا المشروع الذي يأتي بناء على طلب مباشر من الاردن. وكان الامير حسن طلب من المسؤولين الالمان، في اثناء زيارته الاخيرة الى المانيا، تقديم المساعدات الى الاردن من اجل تطوير الخدمات في الضفة والقطاع (**المصدر نفسه**؛ نقلاً عن **هآرتس**).

في ما يتعلق بالولايات المتحدة الاميركية، اتضح فيما بعد انها خفضت من تحفظاتها تجاه الخطة الاردنية. فقد اعلنت انها قررت منح الاردن مساعدات مالية لاستخدامها في مشاريع انمائية في الاراضي المحتلة. جاء ذلك على لسان المتحدث باسم الخارجية الاميركية، برنارد كالب، الذي قال ان هذه المساعدات ستصل الى ٤,٥ مليون دولار، اضافة الى مبلغ ١٤ مليون دولار صودق على تقديمه خلال العام الحالي (١٩٨٦) للفلسطينيين في الضفة والقطاع، من خلال القنصلية الاميركية في القدس ومن طريق منظمات خاصة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٨/١). فهناك خمس جمعيات «تطوعية» اميركية تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، هدفها تقديم مقترحات الى المسؤولين الاميركيين في واشنطن للمصادقة عليها. ويذكر ان مشاريع التنمية الاميركية بدأت العام ١٩٧٥ (موريس درايبر، محاضرة في معهد ترومان في الجامعة العبرية، **الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٦/٧/٢٠).

على الرغم من هذه التفاؤلات، «فان هناك تقديرات تقول ان الملك [حسين] لن ينجح في تأمين الاموال اللازمة لخطته. وحتى لو تمّ له ذلك، فان سلطات الاحتلال لن تسمح بتوظيفها في الضفة والقطاع. فهذه السلطات لم تخف، أبداً، نواياها الحقيقية تجاه هذه المناطق وتجاه سكانها، وهي نوايا قائمة على تهجير القسم الاكبر من اهالي الضفة الذين يزيد عددهم على ٨٥٠ الف نسمة وعلى التخلص منهم بكل وسيلة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٢٢). وهو «ما لا يريده الملك الذي بات يخشى ان تقوم سلطات الاحتلال بترحيل جماعي لعرب الضفة الغربية والقطاع الى الاردن، وتأثير ذلك في مستقبل عرشه» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٦/٧/٢١).

وهكذا تصطدم الخطة بعقبتي التمويل ورفض سكان الضفة الغربية لها بسبب وعيهم الابعاد السياسية الكامنة وراءها. ففي ما يتعلق بالاولى، يعترف الملك حسين نفسه بان «ليس لدينا الكثير

من المال في الوقت الراهن». ويقول: «ان لدينا الفكرة والامل بتلقي المساعدة»، فالاردن يعاني من تراجع المعونات التي تقدمها الدول المنتجة للنفط، ومن التدهور الاقتصادي العام في الشرق الاوسط (**القبس**، الكويت، ١٨/٧/١٩٨٦، نقلاً عن **وول ستريت جورنال**، ١٦/٧/١٩٨٦).اما الوزير الاردني، طاهر كنعان، فقد قال ان الاردن سيجمع هذه الاموال من مصادر عديدة من بينها الحكومات العربية والولايات المتحدة الاميركية ودول مجموعة السوق الاوروبية المشتركة (**المصدر نفسه**، ١٧/٧/١٩٨٦). اما ما يتعلق بسكان الضفة وقطاع غزة، الذين يشكل رفضهم للخطة الخمسية احد اكبر العوائق في وجه تنفيذها، فقد استخلصوا موقفهم هذا من التاريخ الطويل للصراع حول مستقبل الضفة والقطاع، منذ احتلالهما، وحتى قبل ذلك، ومن بعده.

الى هذا، لم تخف المصادر المختلفة، بما في ذلك تصريحات المسؤولين الاردنيين انفسهم، النوايا الحقيقية للحكومة الاردنية من وراء طرح خطتها. يقول الوزير الاردني، مروان دودين، في مقابلة مع صحيفة «الاوبزرفر» أواخر حزيران (يونيو) الماضي: «اننا بحاجة لدراسة كيفية دمج اقتصاد الضفة الغربية، ذات يوم، مع اقتصاد الضفة الشرقية. وهذا ما يجب ان يكون الى جانب الاستثمار الاردني في الضفة الغربية، والذي يحظى بالاولوية دوماً. اننا نرعى الخطة الخمسية في التنمية في الضفة الغربية، ونربط ما نفعله هناك بما نفعله هنا؛ لذلك يجب تذكير الجميع بانها دولة واحدة، هي المملكة الاردنية الهاشمية» (**القبس**، ١/٧/١٩٨٦، عن **الاوبزرفر**، ٢٩/٦/١٩٨٦). واضاف دودين، بتوضيح اكثر، ان الهدف الرئيس للخطة الاردنية الجديدة في التنمية هو «جعل الشعب، في هذه المنطقة، خاضعاً لمسؤوليتنا» (**المصدر نفسه**).

ترغيب وترهيب

ازاء رفض سكان المناطق المحتلة للخطة الخمسية، انطلاقاً من وعي اهدافها السياسية، دخلت الحكومة الاردنية في مرحلة جديدة من مراحل تعاملها مع هؤلاء السكان. فبعد ان اغلقت مكاتب م.ت.ف. في عمان، بدأت سلسلة ضغوط مباشرة على السكان في الضفة وغزة، فاتبعت سياسة الترغيب والترهيب. فقد استخدمت الترغيب في ما يلي:

«قررت وزارة شؤون الارض المحتلة [طبقاً لتصريات الوزير مروان دودين] مساعدة العاطلين عن العمل في الضفة الغربية. كما خصصت مبلغ مائة دينار أردني لكل طبيب عاطل عن العمل الى حين توفر عمل له. كذلك تقرر رصد مبلغ ٣٠٠ الف دينار لخطة ' الرعاية الوطنية' ، وسيمنح [هذا المبلغ] لخريجي الجامعات الذين يواجهون صعوبة في العثور على عمل، وكذا للاسرى والمعتقلين.

«تدرس السلطات الاردنية امكان اصدار جوازات مرور اردنية لسكان قطاع غزة، وبطاقات هوية اردنية لابناء العشائر المقيمين في شرق الاردن، والذين اصلهم من بئر السبع.

«اعطيت تعليمات لتسهيل المرور على الجسور، ولتمكين سكان الضفة والقطاع من العودة في اليوم نفسه بعد انتهاء اعمالهم» (**الميثاق**، القدس، ٢/٧/١٩٨٦).

واستخدمت السلطات الاردنية الترهيب ضد سكان المناطق، من خلال التضييقات التالية:

«١ ـ تم استجواب بعض الزعماء الفلسطينيين الذين دخلوا الاردن، وتم سحب جوازات سفر بعضهم الآخر. وتقول الصحف الفلسطينية الصادرة في الضفة الغربية ان الاردن وضع على اللائحة السوداء اسماء اكثر من ٣٠ صحافياً فلسطينياً، وامر باعتقالهم اذا حاولوا دخول البلاد [الاردن]، ونفى وزير الاعلام الاردني، محمد الخطيب، ذلك، ووصفه بانه ' اكاذيب لا اساس لها من الصحة' » (**القبس**، ١/٧/١٩٨٦، عن **الاوبزرفر**، ٢٩/٦/١٩٨٦). لكن مصادر اخرى اكدت ذلك، منها التلفزيون الاسرائيلي الذي ذكر في نشرته الاخبارية بعد منتصف ليل ١١/٧/١٩٨٦، ان قائمة تضم اسماء ٣٥ صحافياً من الاراضي [المحتلة] نشرت في العاصمة اليونانية اثينا، كان قد وضعهم الاردن على القائمة السوداء، ومنع عبورهم الجسور، وفي حال وصول احدهم ستجرى محاكمته عسكرياً»

(**المصدر نفسه**، ١٣/٧/١٩٨٦). وذهبت مجلة «العودة» الى ان عدد الاسماء بلغ ٩٠، وان السلطات الاردنية قررت عدم اعتماد انباء الاراضي المحتلة التي ينقلها هؤلاء» (**العودة**، العدد ٩٤، ١٩/٦/١٩٨٦).

«٢ ـ وقف عملية تصدير المنتجات الزراعية.

«٣ ـ تقييد عملية النقل عبر الجسور الى درجة تحديد عدد الاشخاص المسموح لهم بالدخول الى الاراضي الاردنية خلال اليوم الواحد» (**المصدر نفسه**).

«٤ ـ اتخذ الاردن مزيداً من [اجراءات] الرقابة المباشرة على عملية تجديد جوازات سفر سكان المناطق [المحتلة]، في خطوة تهدف الى زيادة نفوذه في المناطق [المحتلة] مستقبلاً، طبقاً لمصادر فلسطينية. واستناداً الى تعليمات صادرة من عمان، فان الجوازات التي كانت تجدد، ولوقت غير بعيد، عبر مكاتب محلية للغرف التجارية، سيتم تجديدها عبر مكاتب تعود الى وزارة الاوقاف» (**الجيروزاليم بوست**، ٢٦/٨/١٩٨٦).

«٥ ـ قالت مصادر مهتمة بالشؤون الاردنية، بتاريخ ٩/٧/١٩٨٦، ان الاردن وضع خطة لالغاء وزارة شؤون الارض المحتلة [التي يرأسها مروان دودين]، على ان يدخل الوزارات المختلفة في مشاريع الضفة الغربية، مثل الصناعة والتعليم» (**المصدر نفسه**، ١٠/٧/١٩٨٦).

«٦ ـ ذكرت ' هآرتس ' نقلاً عن مصادر عربية في لندن، ان السلطات الاردنية الغت، نهائياً، رعاية منظمة اغاثة وتشغيل اللاجئين [اونروا] للاندية والنقابات المهنية الفلسطينية في مخيمات اللاجئين، وقامت بالحاقها بالمؤسسات الحكومية. واضافت ان هذه المخيمات ادرجت ضمن قانون الانتخابات الاردني الجديد، وصنفت على انها مناطق انتخابية عادية. لكن مدير شؤون وكالة الغوث الدولية، بعث برسالة الى وزير شؤون الارض المحتلة في الاردن، بتاريخ ٥/٦/١٩٨٦، يحذره فيها من محاولات دمج والحاق مراكز الشباب الاجتماعية التابعة للوكالة بوزارة الشباب الاردنية» (**الميثاق**، ١٣/٧/١٩٨٦).

الى هذا، قررت عمان اتخاذ خطوات اخرى، موازية، تخص بلديات الضفة والقطاع، تقوم على تشجيع تعيين رؤساء بلديات عرب بالتنسيق والتعاون مع سلطات الاحتلال وبموافقتها طبعاً. فقد ذكر محمد راشد الجعبري الذي زار عمان وعاد منها بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨٦، ان المسؤولين الاردنيين الذين التقاهم (منهم رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، ووزير شؤون الارض المحتلة، مروان دودين) ابلغوا اليه انهم يشجعون تعيين اربعة رؤساء بلديات عرب في الضفة الغربية. ويعتزم الاردن ـ طبقاً لاقوال الجعبري ـ تقديم مساعدات مالية تقدر بحوالى ٥٠ الف دولار لبلدياتهم في اطار الخطة الخمسية. وذكر الجعبري ان المسؤولين الاردنيين يرشحونه لرئاسة بلدية الخليل، ويرشحون كلاً من وليد مصطفى لبلدية البيرة، وخليل موسى لبلدية رام الله، وعبد الفتاح دودين لبلدية دورا (**الاتحاد**، ٣/٧/١٩٨٦، نقلاً عن **هآرتس**)، كما قررت الحكومة الاردنية رفع الحظر عن الاموال الخاصة بالمجالس البلدية والقروية في عدد من المدن والقرى في الضفة الغربية، المودعة في البنوك الاردنية، حتى تتمكن هذه المجالس من تمويل المشروعات «التنموية» هناك وادارتها عربياً (**الفجر**، ٤/٧/١٩٨٦، نقلاً عن **الاتحاد**، ابو ظبي، ٣/٧/١٩٨٦).

وقد سعت عمان، من وراء ذلك كله، الى وضع اليد على الشؤون البلدية، وهو ما حدث فعلاً، اذ كشفت مصادر ان الحكومة الاردنية وجهت تعليمات محددة حول نشاطات البلديات، باعتبارها تابعة لعمان، واكدت ضرورة وضعها تحت الاشراف المباشر لموظفين اردنيين، وتقييد تحركاتها ونشاطاتها بأوامر تصدر مباشرة من السلطات الرسمية الاردنية، وذلك على غرار العلاقات القائمة بين هذه السلطات وبلديات مثل الكرك وعجلون والزرقاء في الاردن (**الطليعة**، القدس، ١٧/٧/١٩٨٦). لكن هذا التوجه اصطدم برأي المعنيين. فقد صرح المهندس وليد مصطفى بانه غير معني بتسلم مهام بلدية البيرة، كما انه لم يتقدم بطلب الى سلطات الادارة المدنية لتكليفه بهذه المهمة. كذلك نفى خليل موسى

ان تكون لديه النية لتسلم مهام بلدية رام الله. واكد كلاهما للمؤسسات والشخصيات الوطنية في مدينتي رام الله والبيرة التزامهما برأي الجماهير في الداخل (**البيادر السياسي**، العدد ٢١١، ١٩٨٦/٧/١٩)، وطبقاً لما قاله جميل الطريفي (الذي كان مرشحاً قبل اغتيال ظافر المصري بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢ وانسحب في اعقاب ذلك هو وآخرون)، فان اي شخص معني بان يصبح رئيس بلدية سوف يدفع ثمناً سياسياً لدعم حلفائه الاردنيين، وسيكون، بالضرورة، خاضعاً لأوامر عمان، بينما كان دعم الاردن لظافر المصري تكتيكياً (جويل غرينبرغ، **جيروزاليم بوست**، الملحق الاسبوعي، ١٩٨٦/٧/١٨).

استخلاصات ونتائج

يقودنا ما سبق عرضه الى ملاحظات أساسية حول جانبين من جوانب هذه الخطة: جانب سياسي؛ وآخر يتعلق بتوزيع بنود الخطة، ونصيب القطاعات الانتاجية منها كما هو مفترض في تقرير الخطة الذي تم الاعلان عنه. وفي رأينا، ان هذه الملاحظات والاستخلاصات ستجيب عن كثير من الاسئلة التي طرحناها في بداية هذا التقرير، واهمها مقدرة هذه الخطة على احداث تطوير نوعي فعلي في المناطق المحتلة، وتأثير ذلك في نفوذ م.ت.ف.، وموقع سلطات الاحتلال من المسألة ككل.

اولاً: في الجانب السياسي

في بحثه الذي اعده حول مغزى وابعاد الخطة الخمسية التي اعدها الاردن بالنسبة الى الوضع في الضفة والقطاع، يؤكد د. ميرون بنبنستي ان اهم استنتاجاته المترتبة على دراسة الخطة هو الجانب السياسي فيها. ويقول انها تكشف عن ان الملك حسين يسلم ببقاء الاحتلال الاسرائيلي في هاتين المنطقتين في المستقبل المنظور، ويقبل بالتعامل على اساس بقاء الاحتلال، وان هذا التوجه (الموقف) الاردني سيحظى بدعم كل من الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، لانه ينسجم مع موقف اسرائيل التي تصر على الاحتفاظ بهذه المناطق، ومع موقف الولايات المتحدة الاميركية التي تؤيد الموقف الاسرائيلي.

ويضيف بنبنستي ان الملك الذي يقبل ببقاء الاحتلال، يبدي رغبة في تسهيل مهمة اسرائيل في تكريس احتلالها لهذه المناطق، وتصفية مواقع م.ت.ف. فيها. كما ان الاهداف السياسية المرجوة من الخطة الاردنية تتلاءم والتوصيات الاسرائيلية والاميركية المعنية بتحديد نفوذ م.ت.ف. في المناطق المحتلة، ولم ترد كلمة «فلسطينيون» في جميع الخطة (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٦/٧/٢٢؛ نقلاً عن **دافار** و **جيروزاليم بوست**). وتستطيع اسرائيل التسهيل على الاردن لكي يقوم بتقوية نفوذه داخل المناطق المحتلة، وتوصله الى مكانة اكثر قوة، لكي يستطيع مجابهة م.ت.ف. في الضفة والقطاع، لكن، ومع ذلك، فليس ممكناً ـ وكما يقول المثل ـ ان تستطيع اسرائيل، بفضل هذه المساعدات التي تقدمها الى الاردن، ان تغير، أو تفرض تغييراً، في الآراء والافكار والمواقف السياسية على المواطنين الفلسطينيين في هذه المناطق (**الشعب**، ١٩٨٦/٧/٢٠؛ نقلاً عن مقالة لزئيف شيف، **هآرتس**، بدون ذكر تاريخ النشر). اضف الى ذلك توافق مدة الخطة الخمسية مع الفترة الانتقالية التي حددتها اتفاقيتا كامب ديفيد للحكم الذاتي، ومراهنة الاردن على احداث تغيير خلال السنوات الخمس يمكنه من كسب معركة النفوذ في اي استفتاء للسكان، وهو الى جانب اقراره باستمرار الاحتلال طيلة الفترة المذكورة ـ كما يقول بنبنستي ـ ، فهو يسلم، ايضاً، بالحكم الذاتي ويبحث في دوره في التقاسم الوظيفي من خلال الخطة (بلديات رؤساؤها موالون للاردن، اشراف على التعليم، الاسكان، الصناعة، الخ) تاركاً للجانب الاسرائيلي مواصلة سيطرته على الارض وشؤون الامن وغير ذلك من عناصر البقاء المادي للاحتلال. الى ذلك، فان موافقة اسرائيل الصامتة على الخطة الاردنية للعمل في الضفة الغربية «تعتبر سلاماً منفرداً بالنسبة الى الرأي العام العربي، من شأنه ان يصبغ جهود الملك حسين بطابع سياسي» (**الفجر**، ١٩٨٦/٧/٢٣، عن جون كفنر، **هآرتس**، بدون ذكر تاريخ النشر).

بنود الخطة وتوزيعها

تهدف الخطة الاقتصادية، عادة، وبغض النظر عن مدتها الزمنية، الى تحقيق اهداف اقتصادية داخلية وخارجية، مثل زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد، وتطوير القطاعات الانتاجية، وزيادة مساهمتها النسبية في الانتاج المحلي، ورفع مستوى الدخل الفردي، وزيادة الاعتماد على المواد المحلية، وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات، والمساعدة في تحقيق استقرار في مستويات الاسعار، وتوزيع النشاط الاقتصادي والخدمات العامة والمكاسب التنموية توزيعاً مناسباً بين مختلف المناطق.

انطلاقاً من ذلك، وعند التحدث عن خطة التطوير الخمسية الاردنية، نتساءل: هل تعتبر المبالغ المخصصة كافية لتمويل خطة اقتصادية ناجحة ؟ هل هي موزعة توزيعاً يتناسب واهمية القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية ؟ هل توفر الخطة العوامل المساعدة والضرورية لرأس المال لانجاح الخطة ؟ هل يتوفر للخطة الميكانيكية الذاتية المدعومة، وتصحيح مسارها ان لزم الامر ؟ (**الفجر**، ١٩٨٦/٨/١٤).

من دراسة تفاصيل الخطة الاردنية، يتضح ما يلي:

اولاً: «تقوم الخطة الخمسية على تقديم الدعم المالي، هذا اذا توفر فعلاً، للقطاعات التقليدية، وخصوصاً مجال البناء (قروض للاسكان في المناطق الريفية، لدعم روابط القرى) ومجال الزراعة والسياحة. ومن المعروف ان القوى الاجتماعية المرتبطة بهذه القطاعات، معروفة، في غالبيتها، بمواقفها السياسية ' المحافظة' ، وبارتباطاتها بالنظام الاردني» (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٦/٧/٢٢، نقلاً عن ميرون بنبنستي ، **دافار**، بدون ذكر تاريخ النشر).

ويلفت بنبنستي النظر الى «ان الخطة ترصد مبالغ زهيدة جداً لتطوير الصناعة، وقطاعي المياه والكهرباء، والخدمات البلدية والشوارع والطرق العامة، والاتصالات الهاتفية. ويؤكد بنبنستي ان اهمال الخطة الاردنية لهذه القطاعات، امر متعمد، لان اسرائيل تصبو الى احتكار الهيمنة على هذه القطاعات وخصوصاً المياه والكهرباء والطرقات العامة والاتصالات الهاتفية، وهذا ما يقبل به الملك [اي التسليم بالطموحات الاسرائيلية] » (**المصدر نفسه**).

ثانياً: «تركز الخطة على الافراد بدلاً من تركيزها على فائدة الفلسطينيين عامة كجماعة. يقول ميرون بنبنستي ان هدف الخطة الاردنية هو تجاوز م.ت.ف. من طريق توظيف الأموال وتركيزها على القطاع الخاص، بدلاً من القطاع العام (**الفجر**، ١٩٨٦/٨/١٤، نقلاً عن تحليل لداود كتاب، **الفجر**، الانكليزية).

ثالثاً: «بينما تظهر الخطة الاردنية تتبع نظام تطويري معين، فان توزيع المال يشير الى خلفية الاهداف الاردنية. فمثلاً تخصص الخطة ١٣،٤ بالمائة من مجموع الميزانية العام للزراعة، بينما تخصص ٤،٩ للصناعة. ويدل هذا، بوضوح، على كره الاردنيين للمساعدة في تطوير القطاع الصناعي الذي قد يعطي الفلسطينيين شعوراً حقيقياً بالاستقلال الاقتصادي، وعلى العكس، يشير التقرير الى الاهتمام الاردني الخاص بالمصنوعات السياحية والتي تشكل قطاعاً صغيراً (**المصدر نفسه**).

رابعاً: «اما بالنسبة للاسكان، فان انخفاض مخصصات الصناعة، يقابله ارتفاع مخصصات الاسكان، فالخطة الاردنية تخصص ٤١ بالمئة من مجموع الموازنة للاسكان. وهذه نقطة مقبولة تهدف الى ابقاء السكان في الضفة الغربية، ولكن مع استمرار اعتمادهم على الوظائف الاسرائيلية غير الجيدة، بدلاً من تطوير صناعاتهم الخاصة» (**المصدر نفسه**).

الخطة وصراع النفوذ

لقد طُرحت الخطة بمعزل عن م.ت.ف. وبعيداً من التنسيق معها وتخطتها بغرض مقارعة نفوذها. ومثل هذا التخطي جعل من الخطة محاولة لشراء الذمم من طريق استغلال الاوضاع

الاقتصادية المتردية في الضفة الغربية وقطاع غزة و «هذا شكل اعتداء صريحاً لاحياء الدور التقليدي لقيادة العائلات المدعومة من الاردن. [ولكن] الناس هنا [في الضفة وغزة] ليسوا للبيع، فهم سيقبلون العيش الضنى طالما بقوا أحياء. فلا ذهب حسين ولا سيف رابين يستطيع تغيير حقيقة هذه القاعدة» (جويل غرينبرغ، **جيروزاليم بوست**، الملحق الاسبوعي، ١٨/٧/١٩٨٦، مقابلة مع مؤيدين لـ م.ت.ف.).

الى هذا، هناك حسابات لم يدخلها الاردن، على ما يبدو، ضمن تصوراته، بعد توقيع اتفاق شباط (فبراير) ١٩٨٥. ففي الوقت الذي اعتقدت عمان بأن الاتفاق سيفتح الطريق في وجه حرية حركة مؤيدي الملك حسين في الضفة الغربية، وهذا امر لا يخلو من الصحة، لم تر من العملة الا الوجه الذي طبعت عليه صورة الملك؛ اما الوجه الآخر الذي بدا غيرواضح في حينه، فقد كشفت عنه تجربة اتفاق شباط (فبراير)؛ فـ «بعد تلقي الضوء الاخضر من عمان، اقام [مؤيدو الاردن في المناطق المحتلة] اتصالات مع رسميي م.ت.ف. في البلاد العربية... وفشل حينذاك [في الاستفادة من ذلك]، اذ لم يضع في حساباته حقيقة ان علاقة جيدة قد تنشأ بين المؤسسات في الضفة الغربية وقيادات م.ت.ف.، وهو ما تحقق منه الملك بمرور الوقت. وكان ذلك متأخراً، فالتحول الذي وقع في [صحيفة] ' القدس ' يجسد طابع الطاقم الذي يعمل فيها الآن. ففجأة، اختارت صحيفة مؤيدة للاردن، وممولة منه مباشرة، خط م.ت.ف. لقد اصبح صاحبها، الناشر محمود ابو الزلف، الذي كان يعد حجر الزاوية في الدعامات الاردنية في القدس، اكثر المؤيدين لـ ' فتح ' صخباً وصراخاً» (يهودا ليطاني، **جيروزاليم بوست**، ١٨/٧/١٩٨٦). هذا لا يعني ان مؤيدي الاردن ذابوا في ملح الازمة «اذ يمكن سماع اصواتهم حتى في هذه الايام، حيث يحتفظون بنفوذ، وهم يسعون، بالحاح، من اجل [فرض] استراتيجيات مختلفة في المناطق [المحتلة]، كقبول المبادرة الاردنية [الخطة الخمسية] كتحرك براغماتي، يمكنها ان تأتي بفوائد كبيرة للفلسطينيين تحت الاحتلال، وتدفعهم اكثر نحو الحرية اكثر [مما تدفعهم] نحو نظرية الكفاح المسلح». وفي هذا الصدد، يعتقد مروان دودين ـ وهو شقيق زعيم روابط القرى، مصطفى دودين ـ «ان التعاون مع اسرائيل والاردن يمكن ان يقدم فوائد لبلدته (جويل غرينبرغ، **جيروزاليم بوست**، الملحق الاسبوعي، ١٨/٧/١٩٨٦).

وازاء «المواقف المؤيدة لمنظمة التحرير [التي ظهرت في اعقاب خطاب الملك حسين في ١٩/٢/١٩٨٦ والذي الغى فيه التنسيق مع قيادة م.ت.ف.] والتي تملأ صفحات الصحف المحلية [هذه الايام] وكذلك رؤوس غالبية المثقفين في المناطق [المحتلة]، يمكن ايجاد قلة من الاشخاص يوافقون على الوقوف الى جانب الاردن، وعدد اقل يعلن عن ذلك صراحة» (**الفجر**، ٢٦/٧/١٩٨٦؛ نقلاً عن أوري نير، **هآرتس**، بدون ذكر تاريخ النشر). واستغلت هذه القلة التسهيلات التي تقدمها اليها سلطات الاحتلال، كالتغاضي عن نشاطاتها وتحركاتها، واعلنت عمّا يسمى بـ «اللجنة التحضيرية للتجمع الاردني ـ الفلسطيني»، ووزعت بياناً جاء فيه:

«ان نفراً من ابناء هذا الشعب تدارسوا، في خضم هذا الضياع، وبعد مرور عشرين عاماً على الاحتلال، مختلف الظروف المحيطة بقضيتنا، حيث لم يعد بالامكان البقاء في دور المتفرجين. ان المسؤولية تفرض على ' الاغلبية الصامتة ' ان تخرج عن صمتها، فتبدي الرأي، وتمهد الطريق، وتغلق السبيل في وجه الانتهازية والمتاجرة» (**الاتحاد**، حيفا، ١/٨/١٩٨٦). وطرح هؤلاء ثلاثة مبادئ على الرأي العام لمناقشتها، وهي:

«اولاً: ان مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة واحد لا يتجزأ.

«ثانياً: نؤكد اننا مواطنون أردنيون، ولكن هذه المواطنة لاتنقص من هويتنا، بل تصقلها وتدعمها وتقوي جذورها وتشد أزرها.

«ثالثاً: ان طرح ' استقلالية القرار الفلسطيني ' هو طرح اقليمي ضيق، يحمل طابع الانانية، وسمات انكار ' التضحيات العربية ' ، واخطر ما فيه انه يسلخ القضية من ' عمقها وبعدها القومي '

وان اي قوقعة اقليمية ليست خطراً داهماً علينا فحسب، بل على اشقائنا العرب كذلك» (**المصدر نفسه**).

هذه هي مجمل الظروف التي طرحت في ظلها «الخطة الخمسية». اما الذين سينفذونها من مؤيدي الاردن، فما يزالون يقدمون طلباتهم الى سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي في المناطق المحتلة لتأمين الحماية لهم بعد اشتداد عزلتهم. وقد اكدت وسائل الاعلام الاسرائيلية، ومنها «يديعوت أحرونوت» مثلاً، ان سلطات الاحتلال، صادقت على ان يستأجر مؤيدو الاردن حراساً شخصيين، وان سلطات الاحتلال زودتهم باسلحة من نوع عوزي (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٦/٧/٢٥).

ربعي المدهون

تعقيباً على اغلاق مكاتب م.ت.ف.

اسرائيل تبارك الخطوة الاردنية

اقدمت الحكومة الاردنية، بتاريخ ١٩٨٦/٧/٧، على اتخاذ اجراء جديد ضد منظمة التحرير الفلسطينية، تمثل باغلاق ٢٥ مكتباً من مكاتبها التي انشئت في الاردن بعد العام ١٩٨٢، وبطرد نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، خليل الوزير (ابو جهاد)، من عمان.

وجاء هذا الاجراء منسجماً، تماماً، مع سلسلة الاجراءات التصعيدية التي بدأها الاردن ضد المنظمة إثر خطاب الملك حسين في ١٩ شباط (فبراير) الماضي، التي استهدفت، بشكل واضح، ضرب المنظمة ومس التفاف الشعب الفلسطيني حولها ومعاقبتها، بشتى السبل، لرفضها جميع الضغوط المكثفة التي مورست عليها لاجبارها على الانخراط بالبرامج والتسويات الاسرائيلية ـ الاميركية وللتنازل عن الثوابت الفلسطينية. والجدير بالذكر ان اغلاق المكاتب الفلسطينية في عمان كان مطلباً اسرائيلياً ـ اميركياً منذ فترة طويلة.

دوافع الاجراء الاردني

تعددت وجهات النظر الاسرائيلية حول الدوافع الكامنة وراء الاجراء الاردني الاخير؛ فالبعض ربطها باسباب اردنية وعربية، والبعض الآخر نظر اليها على انها تقاطع مع الانشطة الاسرائيلية ـ الاميركية ـ العربية لتحجيمها في اطار البحث في مخرج للمأزق السياسي الذي وصلت اليه ازمة المنطقة؛ كل من وجهة نظره.

وفي هذا السياق، يرى بعض الدوائر الاسرائيلية ان الاجراء الاردني الاخير يعود الى اربعة اسباب:

«اولاً: اتضح للاردن، في هذا الوقت بالذات، ان الاتصالات السرية للمصالحة بين حركة ' فتح ' وسوريا قد وصلت الى الطريق المسدود.

«ثانياً: تعززت مكانة الملك [حسين] على الساحة العربية بعد التفاهم مع الرئيس السوري

حافظ الاسد.

«ثالثاً: تعززت مكانته [ايضاً] لدى السعودية، وذلك على خلفية جهوده الحثيثة للتوسط بين سوريا والعراق.

«رابعاً: خشية الملك التقليدية من تعاظم قوة البنية التحتية لـ م.ت.ف. في بلاده، وما يشكله هذا الامر من مخاطر على استقرار حكمه، كما حدث في اوائل السبعينات» (**دافار**، ١٩٨٦/٧/٩).

وفي الاتجاه ذاته، افادت مصادر أخرى بـ «ان السبب المباشر للاجراء الاردني يعود الى وضوح الرؤية السياسية لدى الملك حسين، اذ ليس باستطاعته البدء بمفاوضات مباشرة مع اسرائيل قبل تقويض الهيكلية السياسية لـ م.ت.ف. هذا بعد ان ادرك، تماماً، مدى تأثير اسم م.ت.ف. السحري في العالم العربي واقتناعه باستحالة انابته عنها، حتى ولو بصورة شكلية. لهذا رغب في اكراهها على السير نحوه». ورأى آخرون «ان الاجراء الاردني جاء على خلفية ردود الفعل الباردة من قبل سكان المناطق المحتلة على خطابه في شباط (فبراير) الماضي، وادراكه، عبر هذه الردود، الى اين تتجه الريح» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٧/١١).

ومن جهة اخرى، هناك من ربط الاجراء الاردني بالازمة التي مرت بها المنظمة في الاونة الاخيرة؛ فالجيش السوري يضيق الخناق على آلاف الفدائيين الفلسطينيين الذين تم ادخالهم الى بيروت الغربية؛ واسرائيل، من جانبها، تضيق الخناق على مؤيدي م.ت.ف. واليسار في المناطق المحتلة، بهدف تعزيز مكانة ونفوذ انصار الاردن، في محاولة مواكبة للاجراء الاردني لاحكام الطوق حول المنظمة (**معاريف**، ١٩٨٦/٧/٨).

ردود الفعل والتعليقات الاسرائيلية

تراوحت ردود الفعل الاسرائيلية على الاجراء الاردني بين الاعراب عن الارتياح والترحيب من قبل المسؤولين وبين التحفظ تجاه المبالغة بجدوى هذا الاجراء على مسار السلام في المنطقة، بشكل عام، وعلى المفاوضات بين اسرائيل والاردن، بشكل خاص.

وفي اطار الرد على الاجراء الاردني، رحب المسؤولون الاسرائيليون به واعتبروه نهاية المطاف لـ «شهر العسل» بين حسين وعرفات؛ وعبروا عن ارتياحهم هذا، كل حسب صيغته. وفي هذا الصدد، اعرب رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، عن ارتياحه، بالقول: «ابارك قطيعة الملك حسين مع منظمة التحرير الفلسطينية. كما ابارك مساعي الملك الحثيثة تجاه تشجيع قيام قيادة بديلة لها... وانظر الى هذا الامر على انه تطور هام، لان 'فتح' كانت، دائماً، العقبة الكأداء في سبيل المفاوضات» (**دافار**، ١٩٨٦/٧/٨). وشارك بيرس في هذا الارتياح وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الذي اعرب عن سعادته لسماعه «نبأ اغلاق مكاتب م.ت.ف. في الاردن، لان تواجد رجال عرفات في عمان ادى الى تزايد [النشاط الفدائي] في [الضفة الغربية] وقطاع غزة ضد اسرائيل وضد الفلسطينيين 'المعتدلين'. لهذا ارى واجباً علينا مباركة الملك حسين على حسن صنيعه» (**معاريف**، ١٩٨٦/٧/٨).

اما القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، اسحق شامير، فقد كان اكثر حذراً، اذ قال: «لقد اتخذ الاجراء الاردني دون اي تدخل اسرائيلي. وكل من يقوم باي عمل يحول دون قيام 'فتح' بتنفيذ مآربها، فاننا نعتبره يقوم بعمل ناجع» (**المصدر نفسه**).

وفي اطار التأكيد على اهمية وحيوية الاجراء الاردني بالنسبة الى اسرائيل، عاد رابين وصرح امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست الاسرائيلي بانه «اذا استمر الاردن في سياسته تجاه م.ت.ف. فمن المحتمل جداً تقلص الهجمات [الفدائية] ضد اسرائيل بنسبة ٨٠ بالمئة من جانب م.ت.ف. ومنح المزيد من حرية التعبير للفلسطينيين سكان المناطق [المحتلة] » (**دافار**، ١٩٨٦/٨/٦).

وكان وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ندد، بكلمة القاها امام النادي التجاري في رحوفوت،

ببعض التحفظات الصادرة من قبل بعض اعضاء كنيست في حزب العمل تجاه الاجراء الاردني، بقوله: «انظر بخطر بالغ الى اعتراض اعطاء كنيست من حزبي [العمل]، على رفض الاردن لـ م.ت.ف. حيث انهم بهذا يساعدون على تدعيم وتقوية مكانة عناصر الارهاب في المناطق [المحتلة] وخارجها» (**معاريف**، ١٩٨٦/٨/٣).

وفي سياق التعبير عن الارتياح آنف الذكر، قدم عضو الكنيست ميخائيل ايتان (ليكود) اقتراحاً مستعجلاً الى جدول اعمال الكنيست طالب فيه الحكومة الاسرائيلية بالسير على الطريق الذي سلكه الاردن، وذلك عبر قيامها بابعاد ممثلي عرفات من المناطق المحتلة.

وشارك ايتان وزير الدفاع الرأي بان اغلاق مكاتب م.ت.ف. في الاردن سيؤدي، بالضرورة، الى تدني نسبة النشاطات المعادية لاسرائيل وتقليص انشطة تجنيد فدائيين عرب ـ اسرائيليين، اذ «يتضح من عشرات ملفات الاتهام التي رفعت هذا العام الى المحاكم العسكرية الاسرائيلية ان معظم الخلايا [الفدائية] التي نشطت في الاونة الاخيرة داخل اسرائيل وفي المناطق [المحتلة] قد تم تجنيد افرادها في الاردن» (**دافار**، ١٩٨٦/٧/٩).

ومن جهة أخرى، وصف بعض المراقبين الاسرائيليين الاجراء الاردني بانه اكبر ضربة توجه الى م.ت.ف. منذ سنوات. كما اوضحت اوساط اسرائيلية امنية، رفيعة المستوى، ان الاجراء الاردني جاء مفاجئاً، على الرغم من الاجراءات التي اتخذها الاردن في الآونة الاخيرة لتعزيز مكانته في المناطق المحتلة. واضافت هذه المصادر مؤكدة ان تلك الاجراءات كافة تسير جنباً الى جنب مع الاهداف الاسرائيلية تجاه محاربة الارهاب، وتحسين مكانة ونفوذ الاوساط الفلسطينية «المعتدلة» (**المصدر نفسه**، ٨ و ١٩٨٦/٧/٩).

تعليقات الصحافة

اتفقت التعليقات الصحفية مع آراء المسؤولين الاسرائيليين والمصادر الامنية الاسرائيلية تجاه اهمية الخطوة الاردنية ومردودها الايجابي على صعيد الامن الاسرائيلي، غير ان البعض شكك في مردودها السياسي على مسار السلام في المنطقة، بشكل عام، وعلى امكان دخول الاردن في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل.

وقبل البدء بعرض بعض الآراء والتعليقات الصحفية نقدم بايجاز عرض لوجهتي النظر الاسرائيلية ازاء كيفية الرد على تواجد مكاتب م.ت.ف. في الاردن. فمع عودة قيادة «فتح» ومكاتب م.ت.ف. الى الاردن تصارعت داخل السلطة الاسرائيلية وجهتا نظر. الاولى تطالب باستخدام الخيار الاستراتيجي ـ المبادرة بمحاربة الارهاب في اي زمان ومكان ـ وضرب القادة والقواعد والمعنويات، واجبار الاردن على التنصل من تقديم الحماية لـ م.ت.ف. متجاهلة الاضرار السياسية الجسيمة المترتبة على تنفيذ هذه السياسة، وبشكل خاص في الوقت الذي كان الملك حسين يبذل جهوداً مكثفة للسير قدماً بمسار السلام في المنطقة. وكان من كبار المروجين لوجهة النظر هذه وزير التجارة والصناعة، ارييل شارون. اما وجهة النظر الثانية التي تبناها رئيس الحكومة، شمعون بيرس ووزير الدفاع، اسحق رابين، فكانت تدعو الى التريث ومراقبة الوضع عن كثب، عبر استنفاد الوسائل السياسية كافة ومن ثم اللجوء الى الوسيلة العسكرية اذا تطلب الامر ذلك. وفي النهاية، حسم الامر لصالح وجهة النظر الثانية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/١٧).

«ضربة قاسية لعرفات»

في اطار التعليق على ابعاد الاجراء الاردني، رأى بعضهم انه «يعتبر ضربة قاسية لعرفات... فمن غير المشكوك فيه ان تواجد عناصر ' فتح ' و م.ت.ف. المكثف في عمان كان له اهمية خاصة بالنسبة الى عرفات وقادة المنظمة، هذا بفضل قرب العاصمة الاردنية جغرافياً من [الضفة الغربية]، حيث

استطاع عرفات اقامة اتصال مباشر مع اوسع تجمع سكاني داخل المناطق [المحتلة]، وعبر هذا الاتصال استطاع استئناف انشطته ضد اسرائيل. ومن البديهي القول ان هذا الاجراء سيضع العراقيل امام مثل هذه الانشطة» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٦/٧/٨).

وشـاركت في هذا الرأي دوائـر أخـرى، اعتبـرت «ان قرار طرد نائب عرفات ورئيس الذراع العسكري لمنظمة ' فتح ' [خليل الوزير (ابو جهاد)] من الاردن يشكل ضربة اضافية لـ م.ت.ف. لانه كان اكبر قائد في هذه المنظمة استمر بالعمل من الاردن حتى بعد اعلان الملك حسين عن ايقاف التعاون والتنسيق السياسي مع المنظمة في بداية هذا العام» (**دافار**، ١٩٨٦/٧/٩).

ومن هنا، فقد «جاءت الخطوة الاردنية بالاتجاه الصحيح، لعدة اعتبارات: فمن وجهة النظر الاسرائيلية، ان ابعاد العقل المفكر والمدبر والمزود بالمال والسلاح لمجموعات [الفدائيين] في [الضفة الغربية]، سيؤدي، بالضرورة، الى تقليص الانشطة المعادية لاسرائيل... والى دعم العناصر الموالية للاردن بالتنسيق مع اسرائيل» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٦/٧/١١).

وفي اطار الحديث عن الابعاد السياسية للاجراء الاردني الاخير ذُكر ان «اغلاق مكاتب م.ت.ف. وطرد نائب عرفات من الاردن يشكل اكتمالاً لدائرة الفجوة العلنية بين الملك حسين وزعيم م.ت.ف. ياسر عرفات... بعد ' قصة الحب الملتهبة ' بين الاثنين التي ادت الى التوقيع على اتفاق عمان الذي كان مفترضاً ان يصبح الضوء الاخضر للملك في المفاوضات مع اسرائيل» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٧/٩).

«غير ان الارتياح الذي استقبل به [ذلك الاجراء] في اسرائيل مبرر بشكل جزئي فقط؛ فاغلاق المكاتب يستجيب للادعاءات الاسرائيلية المتكررة بان هذه المكاتب هي المسؤولة، بشكل مباشر، عن سلسلة الانشطة التخريبية في اسرائيل. غير ان من توقع ان يتحرر الملك من قيود م.ت.ف. ويبدأ المفاوضات مع اسرائيل، فهو اكثر من ابله» (**المصدر نفسه**).

واضـاف معلق آخر ان «كل من يعتقد بان الخطوة الاردنية ستؤدي الى بدء محادثات سلام اسرائيلية ـ اردنية هو مخطئ، لانه سبق للملك حسين ان اتخذ مثل هذه الاجراءات، بل واشد قسوة منها، ضد المنظمة ولكنه لم يجرؤ على بدء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٦/٧/١١).

وفي السياق ذاته، ذكر، ايضاً، «ان اغلاق ٢٥ مكتباً لـ م.ت.ف. في الاردن لا يبشر بحدوث تغيير جوهري تجاه امكان اجراء مفاوضات مباشرة بين الاردن واسرائيل... وكل ما في الامر هو سعي مجدد من جانب الملك لاستعادة سيطرته على [الضفة الغربية]... وكل ما يستطيع الحصول عليه، من وراء هذا الاجراء، هو الحصول على بعض النقاط لدى الاميركيين والتقرب اكثر نحو سوريا ومصر. غير ان مشكلته الاساسية كانت، وستبقى، م.ت.ف. وفي هذه المرحلة يتطلع، فقط، نحو تحجيمها ليثبت انها ليست الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني... وبما انه لا يستطيع، حالياً، المجاهرة بانه هو الممثل الشرعي للفلسطينيين، فليس في نيته التنازل عن مكانة تمثيل الفلسطينيين بحكم الامر الواقع. لهذا يجب على اسرائيل ان لا تتوقع الكثير من خطوته الاخيرة» (**دافار**، ١٩٨٦/٧/٢١).

وفي اطار الحديث عن انعكاسات الاجراء الاردني على الاوضاع في المناطق المحتلة وعلى الوضع الداخلي لمنظمة التحرير الفلسطينية، عرضت الصحافة الاسرائيلية صورة سريعة للوضع السياسي داخل المناطق المحتلة والاحتمالات المستقبلية للصراع في اطار المشاريع المطروحة من قبل الاطراف المعنية بحل ازمة المنطقة. وفي هذا المجال، كتبت صحيفة «هآرتس» (١٩٨٦/٧/١٨) ان اسرائيل تستطيع تسهيل الامور في وجه الاردن لتعزيز مكانته ونفوذه داخل المناطق المحتلة في مواجهة نفوذ وسيطرة م.ت.ف. ولكن ليس باستطاعتها تغيير آراء ومشاعر السكان العرب في تلك المناطق.

ومثـل هذا الكـلام الصادر عن الدوائر الاسرائيلية المختصة في الشؤون السياسية للمناطق المحتلة هو اعتراف ضمني بسيطرة المنظمة على معظم الاتحادات والمؤسسات البلدية والجامعية في

المناطق المحتلة. فصحيح ان اسرائيل تسيطر، بشكل رسمي وعسكري، على تلك المناطق، ولكن الصحيح، ايضاً، ان م.ت.ف. تسيطر، بشكل عملي، من الناحية السياسية على سكان المناطق المحتلة.

اما بالنسبة الى انعكاسات هذا الاجراء على الاوضاع الداخلية لـ م.ت.ف. فقد رأى بعضهم ان هذه الاجراء لن يُحدث التغيير المرجو داخل المنظمة لصالح الاقتراب اكثر من الاردن، بل العكس هو الصحيح، فهذا الاجراء سيفرض على زعيم المنظمة الرضوخ للجناح المتطرف داخلها لانقاذ ما يمكن انقاذه ـ الاعلان، ولو متأخراً، عن الغاء اتفاق عمان ـ .

اما بالنسبة الى سياسة م.ت.ف. المستقبلية، فيعتقد البعض بان الفشل الذي منيت به قيادة المنظمة في سعيها للتوصل الى انجاز سياسي بالتعاون مع الاردن قد اثار داخلها الشعور بان الرغبة الجريئة للتوصل الى انجازات اقليمية في عهد القيادة التاريخية الحالية ما هي الا وهم. وانه منذ خطاب الملك، في شباط (فبراير) الماضي، اخذت المنظمة تنظر نحو سياسة بعيدة المدى ترتكز على المقومات التالية: «لن تتم انجازات في عهد القيادة التاريخية؛ الصراع مع اسرائيل سيحسم على قاعدة الواقع الديمغرافي؛ مع مرور الزمن سيفعل هذا الواقع فعله وتتحول اسرائيل، عبر مسار تاريخي، من دولة يهودية لاديمقراطية الى دولة ديمقراطية غير يهودية» (**هآرتس**، ١٨/٧/١٩٨٦).

اما في اطار الحديث عن كيفية الرد الاسرائيلي المناسب للتقاطع مع الاجراء الاردني، ذُكر انه «لا يوجد لدى الجانب الاسرائيلي موقف مبلور للتقاطع مع هذا الاجراء. وما يميز الموقف الاسرائيلي هو علامات استفهام اكبر بكثير من الاجابات الواضحة. لقد توقع الكثيرون، بشكل او بآخر، اقدام الملك على ما اقدم عليه ضد المنظمة، وبالتحديد ضد ' فتح ' ؛ ولكن، في المقابل، لم تضع السلطات الاسرائيلية خطة متكاملة، لهذا نراهم يكثرون من الالفاظ الرنانة... ومع هذا يتساءلون: لماذا انتظر الملك كل هذه المدة واتخذ خطوته عشية التناوب في حكومة اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

وفي المجال ذاته، شكك بعض المعلقين بحقيقة صيحات الفرح والترحيب التي انطلقت من اسرائيل قائلاً انه ليس هناك ما يبررها. «حقاً لقد تلقت المنظمة ضربة قاسية، واشد ما فيها انقطاع تواصلها مع سكان المناطق المحتلة، غير ان من الخطأ الاعتقاد بان اسرائيل هي الرابحة من هذا. ففي الواقع المستجد، حيث تشعر المنظمة بضعفها وبعدها عن اي فعل سياسي مؤثر، سيؤدي بها الامر نحو مزيد من التطرف وبذل المزيد من الجهد لاستعادة وحدتها، او على الاقل عودة رجال الجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني الى صفوفها» (**عل همشمار**، ١١/٧/١٩٨٦).

واستنتجت جهة اخرى ان ليس لدى اسرائيل في هذه المرحلة سوى الانتظار، وان هذا هو الرد البسيط والمريح في وضع يكتنفه الغموض. غير انها لا تستطيع الاكتفاء بالانتظار، وان النتيجة المؤكدة هي الانزلاق اكثر نحو سياسة غوغائية بدلاً من السياسة المرنة، اي ان الجهد الاسرائيلي سيتركز، في الاساس، ضد نشيطي م.ت.ف. وسيتخذ، حتماً، المزيد من الاجراءات والعقوبات الادارية والمحاكمات ضد مؤيدي المنظمة في الجامعات والنقابات المهنية والصحافية والطلابية داخل المناطق المحتلة، وهذا في المحصلة ليس في صالح اسرائيل (**هآرتس**، ١٨/٧/١٩٨٦).

صلاح عبدالله

في الكتابة حول الصهيونية

جريس تميز وأضاف

صبري جريس، **تاريخ الصهيونية ـ الجزء الثاني: «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين (١٩١٨ ـ ١٩٣٩)**، نيقوسيا: مركز الابحاث ـ م.ت.ف.، ١٩٨٦، ٥٨٧ صفحة.

أصدر الكاتب المعروف صبري جريس، مؤخراً، الجزء الثاني من كتابه «تاريخ الصهيونية ١٨٦٢ ـ ١٩٤٨». والجزء الثاني المعنون بـ «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين ـ ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، صدر عن مركز الابحاث ـ منظمة التحرير الفلسطينية. وهو مجلد بـ ٥٨٧ صفحة من القطع الكبير، والاهداء للشهيدة حنه شاهين، زوجة المؤلف التي «كثيراً ما حثت على انجاز عمله وساهمت في ترجمة بعض مواده وتدقيق بعض مصادره» ولكن لم يقدر لها ان تراه.

والحق ان الكتاب يعد اضافة موثقة للحياة السياسية في واحدة من أهم المناطق اهمية، واكثر القضايا مصيرية: قضية فلسطين. في هذا الميدان، يعتبر الكتاب جهداً مميزاً يكشف جوهر الصهيونية بتواريخها ومواقفها العدوانية واهدافها الستراتيجية في فلسطين، والمنطقة، والدور الدولي في تنفيذ تلك الاهداف. كما يكشف، في الوقت عينه، النضال الجماهيري الفلسطيني في نهوضه وانكساره، في الاحداث التاريخية والمنعطفات الهامة. هنا عرض لفصول الكتاب الستة، للحقبة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الاولى وبداية الحرب العالمية الثانية.

«الوعد» والخلايا المسلحة

«الانتداب البريطاني على فلسطين ـ نظام الانتداب وأطره»، هو عنوان الفصل الاول، حيث انتهاء الحرب العالمية الاولى بانتصار الحلفاء واتفاقيات السلام التي نتجت عنها، وخريطة العالم الجديدة وظهور دول مستقلة واخرى مستعمرة. يومها اصبح ميزان القوى العالمي في جانب الحلفاء، بعد ان تمكن بعضهم من السيطرة على شعوب عديدة في آسيا وافريقيا، بينها بلدان المشرق العربي التي كانت خاضعة للسيطرة العثمانية. وفي سياق تنفيذ مطامع الحلفاء، أرسيت أسس «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين. هذه العملية استغرقت ست سنوات مبتدئة بالثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٧، حين اصدر وزير خارجية بريطانيا، بلفور، «وعده» السيئ الذكر الذي تعهد فيه اقامة «وطن قومي يهودي» في فلسطين، ومنتهية في ٢٩ ايلول (سبتمبر) العام ١٩٢٣، اذ تأكد، رسمياً، مفعول صك الانتداب البريطاني على فلسطين، والذي كان اطاره الدولي مؤتمر الصلح المنعقد في باريس في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، اي بعد مرور اقل من شهرين على انتهاء الحرب الكونية الاولى.

عن هذه الفترة، يقول المؤلف ان البريطانيين احتلوا فلسطين وسوريا الكبرى وقسموها الى ثلاث مناطق عسكرية سلمت ادارتها الى ثلاثة ضباط: بريطاني وفرنسي وعربي. وعلى الرغم من هذا التقسيم، حاولت بريطانيا التملص من تعهداتها لفرنسا عبر اتفاقية سايكس ـ بيكو، لذا سعى وزير خارجية بريطانيا، لويد جورج، الى استغلال الصهيونيين الذين طالبوا باقامة وطن لهم كي يضمن لبلاده السيطرة على فلسطين. يحصل الصهيونيون على دعم فرنسي وايطالي، وترسل بريطانيا بعثة صهيونية الى فلسطين «لاستطلاع اوضاعها واعداد خطط مستوحاة من وعد بلفور».

بعد ذلك اجريت محاولات لابرام اتفاقية فيصل ـ وايزمان التي نجحت مع تحفظات فيصل، لكن الهدف الاساسي كان اقناع مؤتمر الصلح بان العرب لا يعارضون المخطط الصهيوني في فلسطين. وانعقد مؤتمر الصلح، وقرر ان المناطق العربية لن تعاد الى الحكم العثماني. وفي الثالث من شباط (فبراير) ١٩١٩، تقدم الصهيونيون بطلبهم القاضي بضرورة الاعتراف بما سموه العلاقة التاريخية بين اليهود وفلسطين واعلان البلد وطناً قومياً لليهود ومنح بريطانيا حق الانتداب عليه، وارفقوا معه خارطة تحدد منطقة الوطن، وهي كامل فلسطين ايام الانتداب اضافة الى جنوب لبنان حتى شمال الليطاني ومنطقة الجولان وكل القسم المأهول من شرق الاردن حتى الخط الحديدي الحجازي.

في هذا الفصل، يتم التطرق الى ان المشاكل الكثيرة التي حصلت بين الدول المعنية بمصير البلدان الخاضعة لحكم اجنبي، بينها بلدان المشرق العربي، قد حسمت اخيراً بمفهوم الانتداب الذي يهدف الى انتداب واحدة من «الامم المتقدمة» على بلد ما، وتكليفها بحكمه وتنظيم ادارته لفترة معينة تختلف باختلاف درجة الرقي التي وصل اليها سكان ذلك البلد، ثم مساعدة اولئك السكان على التقدم حتى يصلوا الى درجة يستطيعون معها الحصول على استقلالهم واقامة حكمهم الوطني. وهذا ما حدث، فعلاً، بالنسبة الى بلدان، منها سوريا، لبنان، العراق، ودول افريقية، غير ان الامر كان مختلفاً مع فلسطين التي كان انتدابها يستهدف تسهيل اقامة وطن قومي يهودي فيها.

في تلك المرحلة، عبّر عرب المشرق، عموماً، عن معارضتهم لفرض أية وصاية عليهم؛ غير ان معارضة عرب فلسطين التي تبلورت وتجددت بعد دخول البريطانيين يرويها هذا الفصل في انه في منتصف ١٩١٨، وجدت هذه المعارضة تعبيراً لها في قيام الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، يجمعها هدف واحد هو معاداة الصهيونية، اضافة الى جمعيات ثقافية وسياسية اخرى استهدفت الحفاظ على الطابع العربي الفلسطيني. لقد تجلى ذلك في الذكرى الاولى لوعد بلفور حيث اقيمت مسيرة احتجاج في القدس اصطدمت بالشرطة وقتل شخصان، ونهضت أول تظاهرة عربية بقيادة موسى كاظم الحسيني، رئيس بلدية القدس، الذي قدم احتجاجاً خطياً الى الدول والشخصيات المعنية.

تلك الايام، اعلن عن تشكيل اولى الخلايا المسلحة، مثل «الاخاء والعفاف» و «الفدائية». وارسل الفلسطينيون احتجاجاً الى مؤتمر الصلح الذي كان يسعى للبت في مصير فلسطين، سجلوا فيه احتجاجهم الشديد بسبب ما سمعوه من ان الصهيونيين نالوا وعداً «يجعل بلدنا وطناً قومياً لهم، وانهم ينوون الهجرة الى هذا البلد واستعماره. وعليه، فاننا نحن المسلمين والمسيحيين المجتمعين بصفة مندوبين لأمة عربية حيّة من الامم الضعيفة... جئنا بهذا رافضين، رفضاً باتاً، كل قرار يتخذ بهذا الصدد قبل أخذ رأينا... ورغباتنا وامانينا...» (ص ٣٠).

انعقد المؤتمر الفلسطيني الاول في القدس واكد على اعتبار فلسطين جزءاً من سوريا العربية، وعلى رفضه لكافة انواع التقسيم والوصاية، وبعث مندوبين الى المؤتمر السوري العام المنعقد في اوائل تموز (يوليو) العام ١٩١٩. غير ان اوائل العام ١٩٢٠، شهدت العديد من الانتفاضات الجماهيرية في فلسطين وسوريا على وجه الخصوص، كما قامت محاولات عدة لقتل المستوطنين اليهود. وظهر الكثير من الصدامات المسلحة بين الجماهير والقوات البريطانية او الفرنسية. ومع تزايد تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين، والمناهضة الجماهيرية لها، عمقت السلطات البريطانية الخلافات العائلية ـ السياسية بين الفصائل والقيادات والشخصيات الفلسطينية ذاتها. اثر الصدامات المسلحة، تشكلت

لجنة تحقيق عسكرية، وعزت الاسباب الى خيبة امل العرب نتيجة الاخلال بوعود الاستقلال. واستغل الصهيونيون ذلك معتبرين الصدامات نتيجة لفشل الادارة العسكرية. ونجح الصهيونيون، في مساعيهم، في حمل مجلس عصبة الامم على فرض الانتداب البريطاني على فلسطين (وشرق الاردن) والعراق، والانتداب الفرنسي على سوريا (ولبنان). وحصلت مصادمات اخرى، لكنها لم تغير من طبيعة القرارات التي اتخذت، اذ نشر، رسمياً، نص وعد بلفور، واستبدل الحكم العسكري البريطاني بآخر مدني ابتداءً من أول تموز (يوليو) ١٩٢٠، سهل الهجرة اليهودية الى فلسطين، واعتبر العبرية لغة رسمية اضافة الى العربية والانكليزية. وما ان حل العام ١٩٢٤، حتى حصل الصهيونيون وبريطانيا على اعتراف اميركي بالانتداب وبالوطن القومي بعد حصولهم على موافقة فرنسية وايطالية.

ونتيجة لادراك المندوب السامي البريطاني للمخاطر الناجمة عن الصدامات مع العرب، اوقف الهجرة الى فلسطين مؤقتاً، ريثما يستتب الوضع ويهدأ حتى تستمر، مجدداً. واستمرت فعلاً، ولكن باجراءات جديدة تكفل تنظيم وصول المهاجرين. اما الزعماء الفلسطينيون، فقد سارعوا الى عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع، وتقرر ارسال وفود الى بريطانيا، وتقديم مذكرة طالبت بحل المشكلة الفلسطينية على اساس «انشاء حكومة وطنية» و«الغاء فكرة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين...» و«ايقاف الهجرة اليهودية» غير ان الحكومة البريطانية أخذت ترسل صناديق الاسلحة المختومة الى العصابات الصهيونية. وسمحت بفتحها واستخدامها، اذا ما شن العرب هجوماً عليها.

هنا، يتعرض الفصل للمشكلات الداخلية بين الزعامات السياسية الفلسطينية، والتي ادت الى خلافات اضعفت الحركة السياسية في البلاد، الامر الذي اعطى فرصاً للصهيونيين وللمندوب السامي للتحكم، بهدوء وروية، في معالجة وادارة السياسة البريطانية. ثم يتناول الفصل «الكتاب الابيض» الذي ضم مقترحات المندوب السامي الى بلاده، والتي تمت الموافقة عليها. وهذا «الكتاب» هو اول وثيقة بريطانية تتحدث، بوضوح، عن السياسة التي قررت بريطانيا اتباعها في فلسطين. ولكن، على الرغم من اهمية هذه الوثيقة، فقد صيغت بوحي ما لا تنوي الحكومة البريطانية فعله في فلسطين. ويمكن اعتبار هذا الكتاب مناورة اخرى من بريطانيا من اجل تهدئة الجماهير الرافضة للانتداب ولهجرة اليهود، والمناضلة من اجل حكومة وطنية، الامر الذي تأكد في المؤتمر الفلسطيني الخامس.

«الوطن القومي» والكتاب الابيض

في الفصل الثاني، يستكمل المؤلف البحث السابق مركزاً على «أسس الوطن القومي اليهودي» بعد ان فصّل في «نظام الانتداب واطره» التي عرضناها آنفاً. وهنا يرى ان عملية تأسيس ما يسمى بالوطن القومي اليهودي قد تأثرت بالمتغيرات التي طرأت على اوضاع اليهود في العالم إثر انتهاء الحرب العالمية الاولى والنشاط الصهيوني بينهم. واهم هذه المتغيرات هي تلك التي وقعت خلال مرحلة القتال الاولى بين القوى المتصارعة في بولونيا وروسيا الشرقية، حيث كان يقيم، آنذاك، نحو خمسة ملايين يهودي، هم مركز النشاط الصهيوني وقواه البشرية الاساسية.

في آذار (مارس) ١٩١٥، شنت المانيا هجوماً على المناطق الشرقية في روسيا القيصرية أسفر، مع نهايته، عن احتلال المانيا معظم اراضي بولونيا والمناطق الواقعة الى الشمال منها حتى بحر البلطيق؛ ونتيجة لذلك وقع في قبضة الاحتلال الالماني ثلاثة ملايين يهودي، وبقي تحت الحكم القيصري نحو مليونين. في العام ١٩١٧، إعترفت سلطات الاحتلال الالماني بشرعية المنظمة الصهيونية في بولونيا، وسمحت لها بممارسة نشاطها علناً، بينما ظلت الاقليات اليهودية، في مناطق اخرى من العالم، تطالب بمنح اليهود حق ادارة قومية ذاتية في أي مناطق تقطنها اقلية يهودية. وقد نجحت في ذلك عند توقيع اتفاقية الصلح في فرساي، في البند الذي سمي بـ «مادة الاقليات»، الامر الذي سهّل متابعة نشاطها الصهيوني. وخلال هذه الحقبة، الواقعة بين الحربين، توسع النشاط الصهيوني بصورة لا مثيل لها، وشمل الطوائف اليهودية في عشرات الدول في مختلف انحاء العالم، خاصة بعد اصدار وعد بلفور،

ومن ثم قرار الانتداب، وتعهد بريطانيا بموجبه العمل على انشاء وطن قومي لليهود في البلد. وبدئت الهجرة الى فلسطين، رغم ضعفها، خلال الحقبة ١٩١٥ ـ ١٩٣١، غير ان معدل الهجرة ارتفع بعد ان فرضت دول عدة سلسلة من القيود خفضت بموجبها عدد اليهود المهاجرين اليها، كالولايات المتحدة الاميركية وعدد من دول اوروبا الشرقية وكندا وجنوب افريقيا. وقد اصبح اليهود المهاجرون الى فلسطين العناصر الاساسية التي اسهمت في انشاء «الوطن القومي اليهودي».

وبناءً على اقتراح لجنة الشرق التابعة لها، منحت بريطانيا البعثة الصهيونية صلاحيات واسعة عندما قررت ارسالها الى فلسطين في ١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩١٨. فقد خوّلتها العمل باعتبارها «حلقة وصل بين السلطات البريطانية والسكان اليهود في فلسطين، والمساهمة في اعمال الاغاثة وتطوير المستوطنات اليهودية وتنظيم السكان اليهود عموماً... وجمع المعلومات وتقديم التقارير بشأن مستقبل التطور اليهودي في فلسطين» (ص ٧٩) استناداً الى وعد بلفور. وهنا بدأت فكرة تشكيل كتائب مسلحة للدفاع عن مصالح المستوطنين كان رائدها جابوتينسكي. وقد نفذت الفكرة، فعلاً، بعد استجابة بريطانيا للمشروع؛ اذ اعلنت في اواخر آب (اغسطس) ١٩١٧، موافقتها على اقامة كتيبة يهودية في الجيش البريطاني سميت «الكتيبة ٣٨ من حملة البنادق الملكيين»، بقيادة الكولونيل باترسون، وتعيين جابوتينسكي ملازماً فيها. نقلت هذه الكتيبة الى فلسطين العام ١٩١٨، مشكلة من متطوعين يهود، بينهم دافيد بن غوريون. وثمة كتيبة مماثلة هي الكتيبة ٤٠، غير ان عناصر الكتيبتين قد تقلصت بعد ان ترك قسم منها العمل فيهما وعاد الى مستوطناته، الامر الذي ادى الى اعادة تنظيم من تبقى من المتطوعين في كتيبة واحدة، سنة ١٩١٩، تحت اسم «الكتيبة اليهودية الاولى». لكن هذه سرعان ما تفككت وسُرِّح معظم جنودها. في هذه الفترة، واستجابة الى التطورات السياسية لدى القوى اليهودية الهادفة الى تثبيت اركان «الوطن القومي»، وقعت صدامات وانشقاقات بين تلك القوى في اطار المساعي المبذولة لتشكيل أطر اقتصادية وتنظيمية وقانونية للمستوطنين وللاراضي والعمال الزراعيين. هنا، يعرض المؤلف لابرز الاحزاب والتنظيمات، ووجهات نظرها بصدد مختلف المسائل المتنازع عليها، فيقدم لنا صورة تفصيلية عن واقع الحركة السياسية للصهيونية ومؤتمراتها في ارجاء متباعدة من العالم، فيقول ان لانشقاقات المعسكر العمالي اليهودي او الصهيوني خارج فلسطين تأثيرها المعاكس على العمال الصهيونيين في البلد. فقد غذّت لديهم الميل الى الاتكال على انفسهم ورص صفوفهم باعتبار انهم يخوضون معركة «تحقيق» الصهيونية فعلياً في فلسطين، وانهم لا يستطيعون، بالتالي، السماح لانفسهم بالانهماك في «ترف» الخلافات النظرية. وبحكم وضعهم ومنطلقاتهم هذه، لعب العمال الصهيونيون دوراً مهماً، اذ كانوا الجهة الوحيدة التي تولت، آنذاك، تنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين. وقد تم ذلك عبر وجهات نظرهم ومنطلقاتهم العقائدية والاجتماعية عموماً، من دون ان يظهروا اهتماماً كبيراً بالقرارات الطنانة التي كانت تتخذها المؤتمرات الصهيونية المنعقدة خارج فلسطين، في حال التعارض بين تلك القرارات وبين اهدافها (ص ١١٥ ـ ١١٦)، لذا قرروا اتباع سياسة الاعتماد على النفس والعمل تبعاً لامكاناتهم وتطويرها، فراحوا يقيمون مختلف المؤسسات الاقتصادية والاستيطانية والنقابية وغيرها لتقوية مراكزهم على كافة الصعد، من ناحية، واستيعاب المهاجرين الجدد، العمال منهم خصوصاً، من ناحية اخرى. وثابر العمال على تنفيذ سياستهم هذه فأحرزوا نجاحات كبيرة مكنتهم، مع منتصف الثلاثينات، من السيطرة على معظم مرافق الكيان الصهيوني في فلسطين. ثم انطلقوا منها بعد ذلك ليسيطروا على المنظمة الصهيونية العالمية بأسرها، ووجدوا لهم نصيراً، هو د. حاييم وايزمان، اضافة الى ما كان لهذا من نفوذ بوصفه رئيساً للمنظمة الصهيونية العالمية والزعيم الصهيوني غير المنازع آنذاك.

كان وايزمان توصل، خلال اشرافه على النشاط الصهيوني عموماً، الى اقتناع بأن العمال هم الفئة الوحيدة القادرة على تنفيذ صهيونيته «المركبة»، فقرر مساعدتهم، فعمّقوا فكرة الهجرة الى فلسطين وخاصة من العمال والفنيين واصحاب الحرب، ساعين الى اقامة «المجتمع العمالي»

الصهيوني. وقد تمكنوا، أخيراً، من لعب دور بارز، وعقدوا المؤتمر العام للعمال اليهود في فلسطين العام ١٩٢٠، وتطرقوا فيه الى مناقشة الشؤون العمالية، والى كافة أوجه النشاط الصهيوني في فلسطين، كما ناقشوا تطلعاتهم وخططهم المستقبلية، باعتبار ان مهامهم لا تنحصر في الشؤون الثقافية، انما تمتد لتضم معظم نواحي «الوطن القومي» الذي كان ينبغي عليهم انشاؤه. وظهر هذا الاتجاه واضحاً في القرارات التي اتخذها المؤتمر، عندما اعلن عن اقامة نقابة عامة للعمال عرفت باسم «الهستدروت»، والتي وضعت لها برامج واهدافاً اتسعت نشاطاتها تدريجياً متوخية توفير فرص العمل للعمال بغية الثبات في الارض التي قدموا اليها من مناطق مختلفة، ولتشجيع الهجرة باعتبار ان الهستدروت هي «منظمة محققي الصهيونية في حياتهم وعملهم» ـ على حد تعبير بن ـ غوريون.

ويكرس الباحث الجزء الاخير من هذا الفصل للمستوطنات، اصولها وتواريخها، ومن ثم معاينة التجربة كلها، على ضوء الوقائع والتصورات التي تبنتها الحركات السياسية الصهيونية. وكذلك عمليات شراء الاراضي التي تمت بين المستوطنين وكبار الاقطاعيين أو الملاكين القاطنين خارج فلسطين. يومها، كان الصهيونيون تمكنوا من استغلال الثغرات العديدة في قوانين الاراضي العثمانية الصادرة بهذا الخصوص. كما استغلوا نفوذ مؤيديهم في الدوائر الحكومية، على أرضية المكانة الخاصة التي منحت لهم في صك الانتداب لتعديل قوانين الاراضي تلك أو التأثير في سن الجديد منها بما يخدم مصالحهم ويسهّل عمليات استملاكهم للاراضي. كل ذلك تم بمساعدة الحكومة البريطانية حتى تمكن الصهيونيون، مع نهاية فترة الهجرة الثالثة سنة ١٩٢٣، من اقامة ٦٤ مستوطنة.

سنوات الهدوء

الفصل الثالث يأخذ عنوان «ملامح كيان يهودي جديد في فلسطين ١٩٢٤ ـ ١٩٢٨». وهي السنوات التي تميزت بركودها السياسي، بالقياس مع الفترة التي سبقتها او التي تلتها، الامر الذي ساعد اليهود في تدعيم اسس كيانهم المستقل في فلسطين، واقامة مختلف المؤسسات الجديدة. فخلال هذه الفترة، لم تقع في فلسطين اي «اضطرابات» او حوادث «اخلال بالامن» بحسب تعبير العدو، ما عدا ثلاثة اضرابات عامة لم تؤثر في سير الحياة الطبيعي. اول هذه الاضرابات ـ كما يقدمها الكتاب ـ هو الاضراب الذي وقع في آذار (مارس) ١٩٢٥، احتجاجاً على زيارة بلفور لفلسطين للاشتراك في احتفالات افتتاح الجامعة العبرية في القدس. وكان الاحتجاج من العنف بحيث اجبر بلفور على مغادرة فلسطين حفاظاً على سلامته. والثاني حدث في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ذاته احتجاجاً على ممارسات سلطات الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان. اما الثالث، فقد نظم في آذار (مارس) ١٩٢٦، احتجاجاً على زيارة المندوب السامي الفرنسي في سوريا الى القدس. وبسبب من هذا الركود، بشكل عام، تم استبدال هربرت صموئيل كمندوب سام بالمارشال بلومر وحل قوة الشرطة البريطانية الخاصة. فيشرح المؤلف الاسباب السياسية التي ادت الى ذلك الركود، خاصة في ما يتعلق بالقوى والزعامات السياسية العربية، بعد ان جرى الامتناع عن عقد المؤتمر العربي الفلسطيني مدة خمس سنوات لاحقة. ثم يبحث في استمرار الهدوء وانقطاعه العام ١٩٢٦، يوم أظهر بعض المسؤولين البريطانيين رغبة في فتح حوار مع الزعماء الفلسطينيين لدراسة امكان تغيير الاوضاع. فعقدت عدة اجتماعات بين الاطراف وتبودلت المذكرات. فكان ذلك حافزاً لعقد المؤتمر الفلسطيني السابع وهو «الهيئة التي كانت، رغم نواقصها، تقود نضال عرب فلسطين السياسي وتدعي تمثيلهم» (ص ١٤٥)، وذلك في ظل استمرار استثمار رأس المال اليهودي وانشاء المزيد من المستوطنات (بلغت العام ١٩٢٨ تسعين مستوطنة)، وسيطرة اليهود على مواقع هامة في بعض القطاعات الاقتصادية بفضل الامتيازات التي منحتها لهم حكومة الانتداب، خاصة مشاريع توليد الكهرباء. ونتيجة ذلك ـ يرى الباحث ـ توجهت اكثرية اليهود الى السكن في المدن الفلسطينية الرئيسة الاربع، القدس ويافا وتل ـ ابيب وحيفا، التي ازداد سكان كل منها بشكل ملحوظ خلال هذه المرحلة. والنتيجة الرئيسة

التي ترتبت على هذه الاوضاع السكانية ـ الاقتصادية ـ الاجتماعية، هي نشوء طبقات جديدة من المستوطنين اليهود في فلسطين، مختلفة عن الفئات العمالية في منطلقاتها وتطلعاتها وطريقة معيشتها. وسرعان ما سيطرت وجهات النظر اليمينية المعتدلة، والمتشددة، بين هذه الفئات، فانقسم المجتمع الصهيوني في فلسطين الى شطرين، عمالي «يساري» ورأسمالي «يميني»، راح كل منهما يقارع الآخر. ومنذ منتصف العشرينات كان الصراع بين الفئتين المختلفتين هاتين احد المميزات الرئيسة لحياة المستوطنين الصهيونيين السياسية في فلسطين. في هذه الناحية، يفصل الكاتب بحثه في سياق الصراعات السياسية، فيشير الى ان الجناح العمالي أخذ يبلور عقيدته، مجدداً، في ظل سياسة الوطن القومي، ويعيد تنظيم نفسه، ويقيم المؤسسات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التابعة له ضمن مخطط رص صفوفه وتقوية نفوذه. في الوقت ذاته، كانت التيارات الصهيونية الاخرى في فلسطين، ومعظمها ذو اتجاهات يمينية معتدلة، او متشددة، تحاول القيام بالعمل ذاته ايضاً. الا ان نشاط الفئات اليمينية تم على نطاق ضيق بالمقارنة مع نشاط العمال، وجاء متأخراً عنه، في فلسطين على الاقل، بنحو ربع قرن من الزمن. فخلال العشرينات فقط، ظهرت في فلسطين مجموعات مؤيدة للصهيونيين، وهي التيار الصهيوني اليميني المعتدل الذي كان مسيطراً آنذاك، من حيث كثرته العددية، على المنظمة الصهيونية العالمية. وجاء بروز هذه الفئات، الى حد ما، تعبيراً عن التغييرات السكانية الاجتماعية التي طرأت على تركيب المستوطنين اليهود في فلسطين إبان الهجرة الرابعة. وكان معظم اتباعها من ابناء الطبقة اليهودية المتوسطة الذين شكلوا اكثرية المهاجرين اليهود في ذلك الوقت. غير انه بالاضافة الى الصهيونيين العموميين واتباعهم والمقربين منهم تبلور، أيضاً، خلال تلك الفترة، في فلسطين وخارجها، ومن خلال المعارضة للسياسة الصهيونية الرسمية التي مثلّها وايزمان وجماعته، تيار يميني آخر اكثر تشدداً ناصب الجناح العمالي العداء ودخل معه في صراع طويل.

يرى الكاتب ان التيار اليميني المتشدد، في بدايته، لم يكن الا شكلاً آخر لذلك الخلاف القديم بين الصهيونيين «اليساريين» و«العمليين» الذي استحكم بالمنظمة الصهيونية العالمية بعد وفاة هرتسل، ولم يحسم الا قبيل نشوب الحرب العالمية الاولى، عندما سيطر «العمليون» على اللجنة التنفيذية وباقي مؤسسات الحركة الصهيونية. وكان الصراع بين الطرفين خف خلال الحرب العالمية، الا انه عاد وقوي مع نهايتها، خصوصاً بعد صدور وعد بلفور واحتلال بريطانيا لفلسطين ثم اقرار الانتداب البريطاني عليها. وتركز الخلاف، هذه المرة، حول قضايا ومواقف محددة للغاية: طبيعة الانتداب وفحواه ومداه؛ موقف الصهيونيين منه، من ناحية، ومن العرب، من ناحية اخرى؛ كيفية انشاء «الوطن القومي» ومضمونه؛ تركيب المجتمع الصهيوني في فلسطين؛ وغير ذلك مما كان يشغل بال كل صهيوني.

أول من استأنف الخلاف السياسي هو د. ماكس نورداو، حيث ابتعد تدريجياً عن المنظمة الصهيونية، اثر سيطرة «العمليين» عليها. فاطلق مجموعة من النظريات الجديدة التي تعتبر بمثابة الاسس العقائدية للجناح الصهيوني اليميني المتصلب. دعا الى اتباع سياسة متصلبة تجاه البريطانيين والعرب. وطالب «بالاعتراف بارض اسرائيل كوحدة جغرافية غير قابلة للتقسيم في حدودها التاريخية، وينبغي معارضة كل محاولة لاقتطاع اجزاء منها من الشمال والجنوب بشدة». واصر على تقوية الهجرة الى فلسطين لانها «الطريق الوحيد للقضاء على الخطر العربي...» (ص ١٦٥).

في هذا الفصل، يحلل الباحث تفكك معسكر اليمين الصهيوني، فيرى ان ذلك ناجم عن عوامل عدة، اهمها ان الميزات الرئيسة لنشاطهم كانت اقتصادية ـ مهنية او مصلحية ـ محلية، ولم تكن، ابداً، سياسية ـ عقائدية. كما لم تكن لديهم زعامة ذات شأن يمكن لمجموعات مختلفة ان تلتف حولها، ولذلك صعبت عليهم اقامة حزب متماسك يصارع من اجل السيطرة على السلطة. وساهم في تثبيت هذا الوضع، ايضاً، كما يبدو، «اعجاب» اليمينيين المعتدلين، في قرارة نفوسهم، بالتنظيم القوي للجناح العمالي وتماسكه العقائدي وايمانهم بان العمال يقومون، في نهاية الامر، ببناء الكيان

الصهيوني في فلسطين. ولذلك لا يجوز التصدي لهم بعنف، حتى وان كان ذلك ممكناً، وذلك حفاظاً على المصلحة العامة. وكانت هذه الاسباب، وغيرها، العوامل الرئيسة التي ابقت على اليمين الصهيوني المعتدل في فلسطين متفككاً، ومنعته من خوض معارك حاسمة مع العمال خلال هذه المرحلة، أو بعدها، ثم دفعته الى الاتكال على الصهيونيين العموميين الذين كانت قوتهم الرئيسة مركزة، آنذاك، بين اليهود خارج فلسطين. الا ان هذا الوضع، بحد ذاته، كان السبب في فقدان اليمين لزعامة الحركة الصهيونية في نهاية الامر، اذ ادى النشاط التنظيمي المتواصل الذي بذله الجناح العمالي الى ازدياد قوته بشكل ملحوظ تدريجياً داخل الحركة الصهيونية، بينما كان العكس هو الصحيح بالنسبة الى الصهيونيين العموميين. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة الممثلين العمال في المؤتمرات الصهيونية المنعقدة خلال فترة ما بين الحربين العالميتين من ثمانية بالمئة من عدد المندوبين في المؤتمر الصهيوني الحادي عشر (١٩٢١) الى ٤٦,٨ بالمئة في المؤتمر الصهيوني الحادي والعشرين (١٩٣٩)، بينما انخفضت نسبة ممثلي الصهيونيين العموميين، خلال الفترة ذاتها، من ٧٣ بالمئة الى ٣٦,٤ بالمئة. وترتب على التغيير في ميزان القوى هذا تحوّل الصهيونيين العموميين ومؤيديهم، داخل فلسطين وخارجها، الى تابعين للجناح العمالي، بعد ان اصبح اكبر التجمعات وسيطر على المنظمة الصهيونية العالمية.

ثمة يمين آخر من اتباع نورداو وجابوتينسكي اكثر تصلباً، لم يكن معجباً بنشاط «النعاج العمالية الساذجة» ولا بانجازات «الطلائع اليهودية»، لذا ناصب العمال العداء ودخل معهم في صراع طويل وحاد ومرير. وبعد استقالته من عضوية اللجنة التنفيذية الصهيونية في مطلع ١٩٢٣، وجد جابوتينسكي نفسه ليس غير قادر على الاستمرار في الكتابة فقط، انما محاط بجمع غير قليل من الناقمين على السياسة الصهيونية الرسمية عامة ووايزمان خاصة، واكتشف انه آخذ في تزعم دوائر معارضة صهيونية عديدة. ولم تمر الا اقل من سنتين حتى افتتح في باريس، في اواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤، مكتب «لتنظيم كل مجموعات المعارضة القائمة حالياً وانشاء مجموعات جديدة». وخلال ٢٦ ـ ٣٠ نيسان ١٩٢٥، عقد المعارضون مؤتمرهم في باريس حضره عدد من المندوبين واسفر عن اقامة تنظيم صهيوني جديد اطلق عليه اسم «عصبة (وفيما بعد: منظمة) الصهيونيين التصحيحيين... وانتخب جابوتنيسكي رئيساً لها. واختار التصحيحيون هذا الاسم لهم للتأكيد على موقفهم الداعي الى ضرورة القيام بمراجعة... السياسة الصهيونية وتصحيحها» (١٧٦).

ويفصّل لنا المؤلف هذه الحركة بقوله: «كانت منظمة الصهيونيين التصحيحيين، عند تأسيسها، عبارة عن مجموعة صهيونية صغيرة؛ وبقيت كذلك حتى مطلع الثلاثينات»، ورغم ذلك «شكل التصحيحيون، مع تأسيس منظمتهم، معارضة رئيسية للقيادة الصهيونية الرسمية بأسرها وسلطات الانتداب البريطاني سوية، وذلك بدعوتهم، الى انتهاج سياسة تختلف، في نواح عدة، عن تلك التي كان قد تم التفاهم عليها بين هذين الطرفين لتنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين، وسرعان ما دخلوا في صراع معهما» (ص ١٧٦ و١٧٧). ومع مرور الوقت، راحت حركات صهيونية اخرى تقترب من الصهيونيين التصحيحيين وتتحالف معهم. وكانت اولى هذه الحركات هي «منظمة يوسف ترومبلدور للشباب العبري» (بيتار) التي اعلنت، بعد اربع سنوات من تأسيسها، انها تعتبر «... هدف الصهيونية هو تحويل ارض ـ اسرائيل، على كلتا ضفتي الاردن، الى دولة يهودية ذات اكثرية سكانية يهودية؛ وهي تلقي على عاتقها مهمة تثقيف جيل عبري، سليم الجسم والعقل، يكون مؤهلاً لاقامة دولة شعبه في ارض ـ اسرائيل ويعيش حياة طبيعية على ارض الوطن» (ص ١٧٨). كما اعترفت ببرنامج الصهيونيين التصحيحيين وتبنت شعاراتهم الرئيسة. وفي المؤتمر العالمي الاول للمنظمة، العام ١٩٢٩، انتخب جابوتينسكي رئيساً لمنظمة بيتار. في تلك الفترة، ايضاً، تأسست منظمة الصهيونيين الكادحين وهي منظمة عمالية داخل الهستدروت. وفي سنة ١٩٢٩ أسس التصحيحيون مؤسسة مالية في لندن لتمويل نشاطهم.

يعرض لنا المؤلف، خلال تلك الفترة، المؤسسات التمثيلية والثقافية والاجهزة الحزبية

والاستيطانية وسبل تعزيزها من قبل الصهيونيين. تلك المؤسسات التي ساهمت في تأمين الخدمات الفردية للتجمع اليهودي، والتي اصبحت، تدريجياً، من مميزات ذلك التجمع.

ومع اقرار سياسة الوطن القومي، دفع الواقع الجديد، الذي نشأ في فلسطين، الاحزاب والتنظيمات الصهيونية المختلفة العاملة هناك الى محاولة بلورة مواقفها السياسية من العرب الفلسطينيين وحقوقهم والعلاقات معهم. ومع أواخر العشرينات، ازدادت مواقف تلك التنظيمات وضوحاً. وقد جاء سعي الاحزاب الصهيونية المختلفة الى توضيح مواقفها من هذه القضايا بمثابة محاولة لبلورة ناحية مهمة في عقيدتها ونظرتها الى كيفية بناء «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين، وكنتيجة للمواقف التي اتخذتها تجاه النواحي الاخرى المتعلقة بذلك. ولم تكن تلك المواقف من العرب، التي وضعت اسسها خلال هذه المرحلة، متجانسة تماماً، اذ كانت تختلف وفق عقائد او نظرات التنظيمات الصهيونية المتعددة، ولكنها بقيت، على الرغم من ذلك، نافذة المفعول لوقت غير قصير.

بعد هذا التقديم للقسم الاخير من هذا الفصل يعرض الباحث لمواقف الاحزاب الصهيونية من العرب. من بينها: احدوت هعفوداه، الذي كان اول حزب صهيوني حاول تحديد موقفه من عرب فلسطين. وكان الحزب قد طرح هذه المسألة في مؤتمره الرابع (١٩٢٤) الا انه لم يبت في كل جوانبها حينذاك. وخلاصة موقف هذا الحزب تجاه مصير فلسطين السياسي استند الى الرأي القائل «ان ارض اسرائيل هي ملك للشعب اليهودي [بأسره] وللعرب الذين يقطنونها». وهو الموقف الذي ورثه الحزب عن أسلافه بوعالي تسيون. ولذلك «فان للشعب اليهودي وحده حقوقاً قومية في أرض ـ اسرائيل». اما العرب، فانهم يتمتعون «بحقوق مواطنية كاملة كسكان في البلد، وحقوق قومية لشعب يعيش في بلد ليست له وفق القانون الدولي». وبلغة أخرى، اعترف احدوت هعفوداه بحقوق العرب في فلسطين، لكنه طالبهم، في الوقت ذاته، بالتنازل عنها (ص ١٨٧).

اما جابوتينسكي، فكان على خلاف مع الجناح العمالي الصهيوني فيما يتعلق بالموقف من العرب. وكان موقفه شديد الوضوح لجهة تشديده الدائم على اقامة الدولة اليهودية على ضفتي الاردن. وانطلاقاً من هذا الموقف، اعلن جابوتينسكي معارضته لحصر النشاط الصهيوني ضمن سياسة «الوطن القومي اليهودي» الذي التزمت المنظمة الصهيونية العالمية، رسمياً، باقامته، اذ لم تكن تلك السياسة الا بمثابة «صهيونية صغيرة» مصيرها الابقاء على اليهود اقلية في فلسطين. كتب مرة: «ضفتان للاردن، هذه لنا، وهذه أيضاً». واساس موقف جابوتينسكي ـ كما يراه الباحث ـ هو اعتقاده الراسخ بانه لا يمكن حل المسألة اليهودية دون اقامة دولة يهودية. ويعتقد أيضاً بانه « ' لا يجوز ان تترك المشكلة اليهودية دون حل' بسبب مليون عربي، كانوا يقطنون يومئذ هناك. ثم ان العرب يستطيعون ' التنازل' عن فلسطين وشرق الاردن وتكفيهم الاراضي الشاسعة الاخرى التي يقطنونها، خصوصاً وان عدد سكانها قليل للغاية بالنسبة الى مساحتها» (ص ١٩٤). وشهدت هذه الفترة موقفاً آخر، وان كان متبنوه قلة من المثقفين اليهود، تمثل هذا التيار في جمعية «بريت شالوم» (عهد السلام) التي تأسست العام (١٩٢٥). والموقف هو «تمهيد السبيل [للتفاهم] بين اليهود والعرب بايجاد الطرق للحياة المشتركة في فلسطين، على قاعدة التعادل التام في حقوق الشعبين السياسية» (ص ١٩٤). اما القيادة الصهيونية الرسمية، فقد أبدت عدم اهتمام ولامبالاة ازاء الموقف من العرب. ولم تحاول القيادة الصهيونية تغيير موقفها هذا الا بعد ان هزتها انتفاضة البراق التي يكرس لها الباحث جزءاً من الفصل الرابع. اما الجزء الآخر فهو مكرس للحديث عن الوكالة اليهودية.

انتفاضة البراق

في بداية الفصل الرابع، يشير الباحث الى حدثين بارزين: اولهما تأسيس الوكالة اليهودية في زيوريخ؛ وثانيهما نشوب انتفاضة البراق؛ واللذان يعتبرهما بداية مرحلة جديدة من النشاط الصهيوني في فلسطين، وخارجها. ويقول الكاتب ان فكرة تأسيس الوكالة اليهودية تعرضت الى

صراعات وخلافات حادة بين الاطراف الصهيونية في اكثر مراكزها المشتتة في انحاء العالم. ومع ذلك، ظلت الاستعدادات قائمة، بشكل حثيث، لاستكمال الشروط الاساسية للتأسيس، حتى عشية انعقاد المؤتمر الصهيوني السادس عشر في زيوريخ العام ١٩٢٩. ومع انتهاء اعمال المؤتمر، وقع اتفاق بين زعماء المنظمة الصهيونية وممثلين عن اليهود غير الصهيونيين في بلدان عدة بشأن دستور الوكالة اليهودية لفلسطين.

نص دستور الوكالة اليهودية على تشكيلها من مجلس ولجنتين، ادارية وتنفيذية. كما نص على حدود صلاحيتها، فحصرها في تنفيذ المهام التي عمد بها اليها صك الانتداب. وكانت اول تلك المهام تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين من خلال الاهتمام «بشكل خاص... بالمهاجرين العمال، أو ذوي الموارد المستقلة»، ثم شراء الاراضي في البلد على ان يتم تسجيل ما يتم شراؤه باسم الكيرن كاييمت التي تحتفظ به «كملك للشعب اليهودي، وغير قابل للبيع». كما سُلّمت الوكالة مهام تنفيذ مشاريع الاستيطان الزراعي عامة في فلسطين، شرط عدم التدخل في «التركيب الاجتماعي» للمستوطنات، وعلى ان يلتزم المستوطنون باتباع قواعد العمل العبري. اضافة الى ذلك، نص دستور الوكالة على ضرورة اهتمامها بتأمين «الجامعات الدينية اليهودية» شرط احترام «حرية المعتقد الشخصية» كما طلب منها العمل على «نشر اللغة العبرية والثقافة اليهودية» (ص ٢٠٢).

وبعد مرور حوالى شهر على تأسيس الوكالة اليهودية، ارسل سكرتير المنظمة الصهيونية مذكرة، في ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٩، الى وزارة المستعمرات البريطانية مرفقة بنسخة عن دستور الوكالة طالباً فيها الاعتراف بها بموجب المادة الرابعة من صك الانتداب. واجابت الوزارة تؤكد اعتراف الحكومة البريطانية بالوكالة. واشارت الى انه في حال حل الوكالة اليهودية، فان الحكومة البريطانية ستعود الى الاعتراف بالمنظمة الصهيونية باعتبارها الوكالة اليهودية، كما كانت عليه الحال قبل تأسيس الاخيرة (ص ٢٠٢). وبعد سلسلة من الاخفاقات، سببها وفاة عدد من قادتها وانهيار الاقتصاد الاميركي العام ١٩٢٩؛ الا انها استعادت نشاطها فيما بعد، واتسعت مهامها وتشعبت فاعتبرت، عملياً، «... بمثابة حكومة قائمة الى جانب حكومة الانتداب» (ص ٢٠٣). ومنذ ذلك الحين والوكالة اليهودية تقود النشاط الصهيوني من اجل اقامة الكيان الصهيوني.

بعد تأسيس الوكالة بتسعة ايام، نشبت انتفاضة البراق، والتي تعتبر بداية لمرحلة سياسية جديدة. اذ فاجأت الانتفاضة والاحداث التي نجمت عنها، من حيث اتساعها، كلاً من البريطانيين والصهيونيين، خاصة وانها جاءت بعد فترة من الهدوء النسبي في فلسطين كانت استمرت سنوات عدة. يشير هذا الفصل الى ردود الفعل التي نتجت عن الانتفاضة، فيفصّل في المواقف والتصورات السياسية للاحزاب الصهيونية بشأن مصير فلسطين السياسي ونظامها الدستوري. ان التطورات التي نجمت عن تلك الاحداث دفعت معظم التنظيمات السياسية الى اعادة النظر في ممارساتها ومواقفها السابقة، وادى ذلك الى قيام تحالفات، وبروز تنظيمات جديدة، واتباع سياسات اكثر وضوحاً. يرى المؤلف ان انتفاضة البراق، وما نجم عنها من اعمال عنف، بمثابة «زلزال» بالنسبة الى الصهيونيين (ص ٢٢٩)، نبههم الى وجود «مشكلة عربية» في البلد سرعان ما احتلت مركز اهتمامهم الرئيس، بعد ان كادوا ينسونها خلال السنوات السبع من الهدوء الذي ساد في فلسطين قبل ذلك. ولم يضع الصهيونيون وقتاً طويلاً حتى ادركوا ان الانتفاضة هي دليل وجود حركة قومية عربية (ص ٢٣٠). في اواخر العام ١٩٣١، قامت سلطات الانتداب البريطاني باجراء احصاء عام في فلسطين كان ثاني وآخر احصاء يتم في البلاد خلال عهد الانتداب، فقدم صورة للاوضاع التي سادت في فلسطين وميزان القوى بين العرب واليهود.

السنوات الخمس السمان

في الفصل الخامس يعرض المؤلف مسيرة تلك السنوات في ظل نمو توسعي ملحوظ للكيان

الصهيوني في فلسطين خاصة في مجالي الهجرة والاستيطان، ذاك الذي اسفر عن مضاعفة قوة «الوطن القومي اليهودي» مع نهاية هذه الفترة على اكثر من صعيد. رافق هذه التطورات تأزم في العلاقات، ومن ثم احتدام الصراع بين اطراف المثلث البريطاني ـ العربي ـ اليهودي، من جهة، ومحاولات للوصول الى اتفاق عربي ـ يهودي، من جهة اخرى، وذلك في ظل اوضاع سياسية عالمية غير هادئة عموماً. كما واكبت هذه الاحداث صراعات صهيونية داخلية حادة، ومريرة، اسفرت عن انشقاق التصحيحيين عن المنظمة الصهيونية العالمية، وتسلم الجناح العمالي الصهيوني زمام السلطة فيها، وذلك على ارضية تدهور اوضاع اليهود في اكثر من بلد، وخاصة في المانيا النازية وبولونيا. فمع صيف العام ١٩٣١، وبعد ان عادت السياسة البريطانية في فلسطين، وفق رسالة ماكدونالد الى وايزمان والتي اطلق عليها العرب اسم «الكتاب الاسود» الى ما كانت عليه قبل انتفاضة البراق، بدأت حقبة جديدة ظهر كأن اهم ما يميزها هو ان الالتزام البريطاني بتسهيل اقامة «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين قد ازداد قوة عما كان عليه. وبان هذا الاتجاه واضحاً مع تعيين مندوب سام جديد في فلسطين هو الجنرال آرثور واكهوب الذي وصفه وايزمان بقوله: «ربما كان احسن المندوبين السامين في فلسطين... من حيث كونه من ذلك النوع من الرجال الذين يمكن التأثير عليهم في الاتجاه الصحيح» (ص ٢٤٧).

في هذه الفترة، تفتتح سلطات الانتداب البريطاني سياستها بمحاولة العمل على تحسين اوضاع السكان العرب المعيشية، بشكل او بآخر، كتطوير الزراعة، وتشجيع اقامة الجمعيات التعاونية، ومحاولة توسيع نطاق قانون حماية المزارعين. لكن السلطات اصدرت، ايضاً، ووسعت، بعض القوانين، مثل قانون العقوبات المشتركة لمكافحة ما اسموه «الجرائم الزراعية»، حيث كانت ممتلكات اليهود الزراعية تتعرض للاتلاف على ايدي مجهولين، وهو اسلوب لجأ اليه العرب في مقاومتهم للبريطانيين والصهيونيين. وفي سنة ١٩٣١، وخوفاً من نشوب انتفاضات مماثلة لانتفاضة البراق، اصدرت الحكومة البريطانية، ايضاً، مرسوم الدفاع عن فلسطين. وخول المرسوم سلطات الانتداب في فلسطين صلاحيات قمعية واسعة. فمنح المندوب السامي صلاحية وضع «احكام للمحافظة على الامن العام والدفاع عن فلسطين حين وقوع الطوارئ»، يمكن بواسطتها فرض الرقابة على المطبوعات والمواصلات ووسائل المخابرة والتوقيف والاعتقال والنفي والابعاد ومراقبة الموانئ والمطارات والنقليات البرية والجوية والبحرية والتجارة والتصدير والاستيراد والانتاج والزراعة (ص ٢٥٠) وغيرها.

غير انه على الرغم من اصدار تلك القوانين، من ناحية، واتخاذ بعض الاجراءات لتحسين الاوضاع المعيشية في فلسطين، من ناحية اخرى، لم تهدأ المعارضة العربية، كما استمر التوتر بين العرب واليهود على حاله، خاصة في العام ١٩٣٢، حيث امتازت بتشديد مقاطعة العرب لليهود ورفضهم التعاون معهم في اي مجال. كذلك قام العرب بشن حملة ضد سياسة الحكومة الضرائبية التي تثقل كواهل المزارعين العرب. كما شهد العام ١٩٣٢، تحولاً نوعياً ملحوظاً في النظام السياسي لعرب فلسطين، تمثل في البدء باقامة الاحزاب العربية التي أثرت في نشاط الفلسطينيين بحفزها تفاعل القوى السياسية بينهم وغيرت التركيبة السياسية العربية التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت.

يروي لنا هذا الفصل تبدد الهدوء النسبي الذي ساد خلال ١٩٣١ و ١٩٣٢. فقد راح يتبدد خلال النصف الاول من ١٩٣٣، خصوصاً بعد ان اخذ عدد المهاجرين اليهود الى فلسطين يزداد بشكل ملحوظ، اثر تدهور اوضاعهم في المانيا مع صعود النازية، بينما اتسع، من ناحية اخرى، نشاط المؤسسات اليهودية في شراء الاراضي واقامة المستوطنات. واثار هذا التوسع الصهيوني الناشط مخاوف العرب، فدعت اللجنة التنفيذية الى اجتماع لوجهاء العرب «لدرس هذه الحالة المريعة والتدبر في أمرها»، وذلك بعد ان «راع البلاد ما يقوم به اليهود من اقبال عام على الاستيلاء على اراضي هذه البلاد المقدسة وتسربهم اليها بالمئات والالوف بطرق قانونية وغير قانونية، واقترافهم فيها المظالم المنظمة لسلب العرب حقوقهم الطبيعية واعمالهم واقواتهم ووقوف حكومة الانتداب، امام ذلك، وقفة

الطائـع لما يفـرضـون، والمنفذ لما يطلبون» (ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥). وابتدأت، اثر ذلك، سلسلة من التظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات الجماهيرية، كان يقودها، غالباً، الزعماء انفسهم.

ويعـرض هذا الفصل، ايضاً، الى مجيء ادولف هتلر الى السلطة في المانيا، والاجراءات التي اتخذها بصدد قمع اليهود، الامر الذي باركته القوى الصهيونية، اذ استثمرت ذلك بدفع اعداد كبيرة من اليهود الى الهجرة الى فلسطين، ثم اقامة العديد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية. وعلى تلك الارضية، نما «الوطن القومي» وتوسع وازداد نشاطه. كما نما الاستيطان في المدن، وفي الريف، واتبعت سياسة جديدة في شراء الاراضي تنطلق، اساساً، من اعتبارات استيطانية هدفها زرع المستوطنات في انحاء فلسطين كافة، فاتجهت الى شراء اي قطعة ارض يمكن شراؤها في اي مكان، وبأي ثمن تقريباً، بعد ان زودت وكلاءها بالامكانات والادوات الضرورية لذلك. وركز الاستيطانيون نشاطهم على منطقة النقب في جنوب فلسطين التي لم يكن للاستيطان الصهيوني وجود فيها حتى ذلك الوقت، باعتبار ذلك خطأ استراتيجياً ينبغي تلافيه. ومع هذا التوسع الجديد، اشتد الصراع على السلطة، ودار، اساساً، بين معسكرين رئيسين، هما التصحيحيون، من ناحية، والجناح العمالي، بزعامة مباي، من ناحية اخرى، ثم اتسع واستشرى ليشمل اكثر من مجال ويؤثر في اكثر من ناحية، وذلك على ارضية صراعات اخرى جانبية داخل كل معسكر، واحياناً مع المجموعات الصهيونية الاخرى.

خلال النصف الاول من الثلاثينات طرأت تغيرات ملحوظة على السياسة الصهيونية تجاه العرب وطرق التعامل معهم، تمثلت في تكثيف محاولات الاتصال من قبل الصهيونيين بدوائر عربية عديدة، من جهة، وبلورة حلول مختلفة للمسألة الفلسطينية وعرضها عليهم سعياً للوصول الى اتفاق يهودي ـ عربي، من جهة أخرى. وقد ساهمت في بلورة هذا الاتجاه عوامل عدة، نجمت، اساساً، عن الشعور بضرورة تغيير الموقف من العرب، وذلك نتيجة للضائقة السياسية التي شعر الصهيونيون بها، اثر احـداث ١٩٢٩، وخشيتهم من ان تؤدي الى تقييـد نشـاطهم في فلسطين، في المستقبل. فقد ركز الصهيونيين، باشراف ارلوزوروف، الذي انتخبه المؤتمر السابع عشر فتولى رئاسة الدائرة السياسية بدلاً من فريدريك كيش، على السعي الى اقامة الاتصالات مع اوسع الدوائر التي كان بالامكان اقامة علاقات معها، بما في ذلك «الزعماء الحقيقيين» للعرب، وعلى رأسهم الزعامة التقليدية الممثلة في اللجنة التنفذية العربية التي لم يعد بالامكان تجاهلها، وان ابقوا، في الوقت ذاته، على الاسلوب القديم القائم على ايجاد المتعاونين معهم، بواسطة تقديم المنافع المادية لهم.

وعلى الرغم من نشاط ارلوزوروف هذا واهتمامه الواسع بالمسألة العربية وكثرة حديثه عنها، لم يستطع ان يقدم خطة عمل محددة، اذ لم تعرض على العرب اي من المشاريع التي كانت موضع جدل بين الصهيونيين، مثل الدولة ثنائية القومية او نظام التكافؤ في حكم فلسطين. ويبدو ان اتساع نفوذ المعارضة التصحيحية وتصاعد مقاومتها لهذه المشاريع ردعت القيادة الصهيونية الرسمية ومنعتها من الذهاب بعيداً في هذا الصدد، كما لم يوجد في الجانب العربي شريك لهذه المشاريع.

بعد اغتيال ارلوزوروف عشية انعقاد المؤتمر الصهيوني الثامن عشر في صيف العام ١٩٣٣، انتخب المؤتمر ادارة صهيونية جديدة، من بين اعضائها موشي شاريت الذي عين في رئاسة الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، خلفاً لارلوزوروف، على ان يعاونه بن ـ غوريون. ومنذ ذلك التاريخ، ثابر شاريت على اتبـاع الخط السياسي الذي انتهجه ارلوزوروف، وراح يحاول رسم وانتهاج سياسة صهيونية واضحة تجاه العرب. اما بن ـ غوريون، فقد ضاعف من اهتمامه بالمسألة العربية ومحاولاته للوصـول الى اتفاق مع العرب، ساعدته ظروف نشأت آنذاك. فالهجرة اليهودية الى فلسطين التي راحت ترتفـع بشكـل ملحـوظ اعتباراً من سنة ١٩٣٣، والتي ادت الى تصاعد المعارضة العربية للمشروع الصهيوني، أثارت، في الوقت ذاته، آمالاً لدى الصهيونيين بشأن قرب امكانية حصولهم على شكل من اشكال الاستقلال في البلد، يمكن ان يشكل منطلقاً لحل المشكلة اليهودية في المهجر واقامة الدولة اليهودية. ولذلك رأى بعضهم انه قد يكون من المناسب محاولة تحقيق مثل هذا الهدف من

خلال التفاوض والاتفاق مع العرب بدلاً من معاداتهم. كما ان الصدامات التي وقعت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٣ اقنعت عدداً آخر من الزعماء الصهيونيين بانهم يواجهون حركة قومية وتحولاً جدياً بين العرب. ومع ذلك، ظلت اهداف الصهيونيين الاساسية على ما كانت عليه: السعي الى زيادة عدد اليهود في فلسطين بكافة السبل واقصر الطرق، واقامة كيانهم الاقتصادي ـ والاجتماعي المنفصل، الى ان يصبحوا اكثرية في البلد، فيطرح مصيرها السياسي للبت فيه نهائياً.

الخروج الى ما وراء السياج

يتناول الفصل السادس الثورة العربية الكبرى في فلسطين (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩). تلك الثورة المسلحة التي قام بها الشعب الفلسطيني، بطبقاته المختلفة، يؤازره فيها متطوعون عرب ضد البريطانيين والصهيونيين. تلك الثورة فاقت، في شمولها واستمرارها وضراوتها، كل ما عرفته فلسطين من انتفاضات او صدامات مسلحة حتى ذلك الوقت. اذ استمرت، مع «الهدنة» التي تخللتها، نحو ثلاثة سنوات ونصف السنة، ابتداء من ربيع العام ١٩٣٦ وحتى خريف العام ١٩٣٩.

هنا، يعرض الباحث اسباب نشوب الثورة، فيرى ـ على الصعيد المحلي ـ ان توقعات كل من العرب واليهود بقرب تحقيق اهدافهم، او معظمها، قد وصلت، حتى ذلك الوقت، الى قمتها، مما دفع كلاً منهم الى التمسك بمطالبه والسعي، حثيثاً، الى تحقيقها، من ناحية، بينما تعمقت شكوكه وتصلب موقفه تجاه الطرف الآخر، من ناحية اخرى.

عشية نشوب الثورة، ونتيجة لهجرة يهودية واسعة الى فلسطين، كان عدد السكان اليهود تضاعف في البلد ووصل الى نحو ٤٠٠ الف نسمة. كما نما «الوطن القومي» وتوسع بشكل ملحوظ. عند ذلك، لم يكن الصهيونيون على استعداد لقبول اي تغيير في النظام السياسي. كذلك كان للتطورات التي وصلت في بلدان مجاورة ما أثار عرب فلسطين الى مسعى تغيير النظام السياسي وقيادة البلاد نحو الاستقلال. ففي سوريا، كان اعلن سنة ١٩٣٠ دستور منح السكان، بموجبه، حق الانتخاب، وتشكيل حكومة، وتعيين رئيس للجمهورية. وفي مصر، تشكلت حكومة برئاسة مصطفى النحاس ودخلت في مفاوضات مع بريطانيا انتهت باتفاقية تخفيف نطاق الاحتلال البريطاني وتبادل السفراء بين البلدين. وفي العراق، وقعت سنة ١٩٣٠ معاهدة بينه وبين بريطانيا جاءت بمثابة شبه اعتراف باستقلاله. هذه التطورات جذبت اهتمام عرب فلسطين، اضافة الى الدور الهام الذي اخذت تلعبه القوى السياسية الجديدة في التعبئة وفي دعم الثورة وتوسيع نشاطها.

وعلى الصعيد الدولي، يرى المؤلف ان حدة التناقضات السياسية والاقتصادية، خاصة في اوروبا، قد وصلت، مع منتصف الثلاثينات، درجة راحت تشكل خطراً على النظام العالمي الذي نشأ في اعقاب الحرب العالمية الاولى، وتهدد بانهياره. ووجدت هذه التناقضات تعبيراً عنها في عدد من الصدامات الدولية المحدودة، بدت كمقدمة لصراعات اكبر واشمل كانت نهايتها حرب عالمية جديدة اندلعت في خريف سنة ١٩٣٩.

ويواصل الكاتب بحثه في يوميات وقائع الثورة والمعالجات التي سعت بريطانيا اليها كتدابير لحل الازمة، وكذلك مساعي الوفود واللجان العربية من اجل الاستقلال، حتى اصدار الحكومة البريطانية قراراً بتقسيم فلسطين. ثم يفصل الاصداء وردود الفعل المتباينة داخل المعسكر الصهيوني. اما في ما يتعلق بالموقف العربي الرافض للتقسيم، يقول الباحث ان اللجنة العربية العليا اعلنت في بيان اصدرته عقب نشر تقرير اللجنة الملكية معارضتها لتوصياته وللسياسة البريطانية التي قد تستند اليه، لانه يسعى الى «وضع الاماكن المقدسة تحت انتداب بريطاني دائم وانشاء دولة يهودية في اخصب قسم من البلاد واهمها... وحشر العرب فيما تبقى من الاراضي الجبلية ومدينة يافا» (ص ٣٤٨). وتقدمت اللجنة العربية العليا بمذكرة الى عصبة الامم شجبت فيها مشروع التقسيم مقترحة، بدلاً منه، حلاً يقضي بالاعتراف بحق العرب الفلسطينيين في الاستقلال وانهاء الانتداب

واستبداله بمعاهدة بين فلسطين المستقلة وبريطانيا، شبيهة بالمعاهدات القائمة بين بريطانيا وكل من العراق ومصر وبين فرنسا وسوريا. غير ان الجهود العربية لم تفلح في تحقيق اهدافها.

وفي اواخر سنة ١٩٣٧، بدأ الثوار العرب يشنون حملة على القوات البريطانية والصهيونية في فلسطين، وقد تطورت، تدريجياً، خلال سنة ١٩٣٨، وتبلورت على شكل حرب عصابات منظمة جيداً في الجبال وفي المدن. وكان المحرك لهذه الحملة الزعماء السياسيون الفلسطينيون، الذين لجأوا الى سوريا ولبنان والعراق، ومؤيدوهم في هذه البلدان، حيث يجند هناك المتطوعون ويدربون ويرسلون مع الاموال والاسلحة عبر الحدود الى فلسطين. وحتى صيف تلك السنة، كانت مجموعات الثوار وصلت الى مدى من التنظيم لا بأس به استطاعت معه تنسيق نشاطها في المناطق المختلفة وخاضت معارك عديدة مع القوات البريطانية، من جيش وشرطة، في مناطق مختلفة من فلسطين. كذلك انشئت محاكم ثورية، وراح الثوار يصدرون طوابع بريد خاصة بهم، وتحولت القدس الى مركز لهم لم يكن باستطاعة الجيش والشرطة دخوله. وخلال شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٣٨، وصلت الثورة العربية في فلسطين الى اوج قمتها، بعد ان نشأ وضع كانت الحكومة معه تحكم في النهار والثوار يحكمون في الليل. وبرز العديد من القادة والمجاهدين الذين بسطوا نفوذهم وسيطرتهم على مناطق مختلفة من فلسطين. غير ان البريطانيين سرعان ما عززوا قواتهم في فلسطين بقوات استقدمت من مصر، وشنوا حملات قمع واسعة النطاق، الامر الذي اسفر عن اخماد الثورة الفلسطينية.

بعد ذلك، بدأت سلسلة من المداولات والمفاوضات، عقدت في اثنائها عدة مؤتمرات ولقاءات من اجل تسوية المشكلة، الا انها لم تتوصل الى شيء ملموس يهدف الى تحقيق استقلال فلسطين. واثر انتهاء هذه المرحلة، اصدرت الحكومة البريطانية في ١٧ ايار (مايو) ١٩٣٩، كتاباً ابيض جديداً بشـأن سياستها في فلسطين. وقد جاء هذا الكتاب مختلفاً، في مضمونه واهدافه، عن كافة الكتب البيضاء السابقة التي اصدرتها بريطانيا منذ بداية الانتداب على فلسطين، واعتبر بمثابة نهاية حقبة من الحكم البريطاني في البلاد. واشارت الحكومة البريطانية الى انها اضطرت الى اصدار الكتاب بعد ان فشلت الحلول المقترحة كافة لحل المسألة الفلسطينية، وكذلك بعد ان رفضت الاقتراحات التي قدمتها في مؤتمر لندن. فقسمت الكتاب الى ثلاثة ابواب هي الدستور والهجرة والاراضي.

اثار صدور هذا الكتاب ردود فعل مختلفة لدى الاطراف المعنية. فالمقترحات التي تضمنها لم تحظ برضى اي من العرب او اليهود، وان اختلف موقف كل طرف منهما ازاءها. فالموقف العربي كان قد عبرت عنه اللجنة العربية العليا، عبر بيان لها، يؤكد ان الشعب العربي مصرّ على وقف الهجرة، وقفاً تاماً، ولا يرضى بما دون ذلك، ويصرّ على منع انتقال الاراضي من العرب الى اليهود، منعاً باتاً ونهائياً، ويطالب باستقلال فلسطين ضمن الوحدة العربية.

اما المعسكر الصهيوني، فقد رد على الكتاب الابيض بحدة متناهية. فالوكالة اليهودية وصفته بانه يتنكر «لحق الشعب» اليهودي في اقامة «وطن قومي» في فلسطين. اثر ذلك، باشروا بمقاومته عبر اقامة المزيد من المستوطنات، وانشاء الخلايا السرية للدفاع عنها. كما نشطت الهجرة، حتى وان كانت عبر طرق ليست شرعية. واخذت تقوم بحملات ارهابية منظمة ضد العرب ومدنهم وقراهم.

واذ انعقـد المـؤتمر الصهيوني الحادي والعشرون، ورُفض الكتاب الابيض، جملة وتفصيلاً، اندلعت الحرب العالمية الثانية، واتخذت قضية فلسطين مجرى آخر.

تلك هي صورة الصهيـونية، وصورة النضال الفلسطيني ضدها، كما عرضناها في مفاصلها العامة التي يضمها هذا الكتاب، الوثيقة، المرجع، معززاً بالملاحق.

عبدالله صخي

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

ثلاثة اهتمامات فلسطينية

توزعت الاهتمامات السياسية الفلسطينية، خلال الفترة الاخيرة، على ثلاثة محاور رئيسة: الأول، متابعة التحاور الفلسطيني ـ الفلسطيني، والتوصل الى صيغة اعلان سياسي؛ والثاني، الموقف الفلسطيني من زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، الى المغرب، واجتماعه مع الملك الحسن الثاني في إيفران؛ والثالث، التطورات في العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، وجهود منظمة التحرير الفلسطينية الرامية الى التوصل الى وحدة الموقف العربي، ازاء ما تتعرض له القضايا العربية من مخاطر.

اتفاق موسكو

واصل مندوبو حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني، جهودهم التوحيدية للتوصل الى صيغة اتفاق سياسي على اساس الاشتراك في مؤتمر وطني فلسطيني، دون شروط مسبقة، وذلك في اطار اعادة توحيد صفوف الفصائل الفلسطينية، وعقد المجلس الوطني الفلسطيني. وفي هذا السياق، صرح الناطق باسم م.ت.ف.، احمد عبدالرحمن، لوكالة الصحافة الفرنسية (١٩٨٦/٧/٣٠) بأن اتفاقاً تحقق في تونس، في ختام اجتماع عُقد بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٩ بين ممثلين عن «فتح» والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة التحرير العربية (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٨٦/٨/٩). واكد الناطق، ان اجتماعاً يضم فصائل فلسطينية يمكن ان يعقد قريباً في الجزائر، مشيراً الى ان خمسة فصائل فلسطينية وافقت على هذا الاجتماع. وصرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، بان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ابدت اهتماماً بالحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني، «الا ان المنظمات المتطرفة، التي مقرها دمشق، رفضت الانضمام اليه» (**النهار**، بيروت، ١٩٨٦/٨/٤).

الى هذا، اكد بيان اللجنة المركزية لـ «فتح»، الصادر عن دورة اجتماعاتها في العاصمة التونسية (١٩٨٦/٧/٢٧)، على ضرورة «تعزيز الجهود التوحيدية، وبشكل خاص لقاء التنظيمات الخمسة، الذي أُبلغ به الاخوة الجزائريون» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٦/٨/٢). وعلى اثر اتفاق الفصائل الخمسة حول نقاط محددة في تونس، قام وفد فلسطيني يمثل «فتح» والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني بزيارة رسمية الى موسكو، في الفترة الواقعة ما بين ٣ ـ ٦ آب (اغسطس) ١٩٨٦. وعقدت الاطراف الثلاثة مشاورات فيما بينها حول اسس وسبل استعادة الوحدة الوطنية في اطار م.ت.ف.، كما وعقدت مباحثات مستفيضة مع الهيئات المسؤولة في الاتحاد السوفياتي (**الحرية**، نيقوسيا، ١٩٨٦/٨/١٠). وخلال المباحثات، تم التأكيد على دعوة جميع القوى الوطنية الفلسطينية للمشاركة في اللقاءات والحوار الوطني القائم لاستعادة الوحدة ولعقد

المجلس الوطني التوحيدي. وتم تأكيد الاستمرار في الالتزام بالمبادرة الجزائرية، وضرورة توفير كل عناصر النجاح لها (**المصدر نفسه**).

وفي هذا الصدد، صرح الامين العام المساعد للجبهة الديمقراطية، ياسر عبد ربه، بان مباحثات موسكو، «كانت ايجابية»، وان نتائج تحققت، وسيكون لهذه النتائج دور حاسم في استعادة الوحدة على اساس برنامج الاجماع الوطني (**المصدر نفسه**).

وفي بغداد، استمعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، في دورة اجتماعاتها (٨ ـ ١٠/٨/١٩٨٦)، الى تقرير قدمه اليها عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، محمود عباس (ابو مازن)، حول نتائج محادثات موسكو. كما واستعرضت نتائج المباحثات التي اجرتها خمسة تنظيمات فلسطينية في اطار م.ت.ف. بشأن استكمال وحدة الفصائل، فعبرت اللجنة عن تقديرها لمستوى الاحساس بالمسؤولية الذي أبداه مسؤولو هذه التنظيمات، وناشدت باقي المنظمات الفلسطينية ان تستجيب لنداء الوحدة الفلسطينية من اجل خدمة القضية (نص البيان في «وثائق»، ص ٦٠ ـ ٦٣).

في المقابل، رفضت جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية اية مباحثات من شأنها ان تؤدي الى عقد مجلس وطني، «ما لم يُلغ عرفات اتفاق عمان واتفاقات أخرى» (**النهار**، ٢٣/٨/١٩٨٦). وصرح الناطق باسم الجبهة، خالد عبدالمجيد، بان الجبهة «تعتبر ان تحديد اي موعد او دورة للمجلس الوطني الفلسطيني قبل ان يلغي عرفات بعض الاتفاقات، ويتراجع عن بعض البيانات، سيساهم، فقط، في اطالة الانقسامات داخل منظمة التحرير» (**المصدر نفسه**).

كذلك اعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين موقفها ازاء الحوار الفلسطيني الداخلي في بيان للمكتب السياسي للجبهة (٩/٨/١٩٨٦)، وذكرت ان حل ازمة م.ت.ف. يقوم على اساس الغاء اتفاق عمان، كشرط اولي للبدء في الحوار على اسس ابرزها: الالتزام بقرارات الاجماع الوطني، وقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية في دوراتها حتى الدورة السادسة عشرة، وقطع العلاقات مع النظام المصري (**الهدف**، دمشق، ١٨/٨/١٩٨٦).

اما الجبهة الديمقراطية، فقد اشادت بنتائج المحادثات التوحيدية التي اجريت في موسكو، سواء تلك التي تمت بين الاطراف الفلسطينية أو التي اجراها الوفد الفلسطيني المشترك، برئاسة محمود عباس (ابو مازن)، مع المسؤولين السوفيات. ودعا بيان اصدره المكتب السياسي للجبهة (٢٠/٨/١٩٨٦)، في هذا الصدد، «كافة فصائل الثورة الفلسطينية، داخل الوطن المحتل وخارجه، الى ضرورة تعبئة كل الامكانات والطاقات الجماهيرية لترسيخ دعائم نتائج لقاء موسكو وحمايتها» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢١/٨/١٩٨٦). وطالب البيان بضرورة المسارعة الى عقد حوار وطني مفتوح دون شروط مسبقة، وذلك بهدف الاتفاق على وثيقة سياسية وتنظيمية شاملة بغية استعادة وحدة منظمة التحرير ومؤسساتها (**الحرية**، ٣١/٨/١٩٨٦).

كذلك، حذر التحالف الديمقراطي الفلسطيني من خطورة المرحلة الحالية التي تشهدها الساحة الفلسطينية نتيجة للهجمة الصهيونية الشرسة التي تتعرض لها المنطقة، مشيراً الى ان النتائج التي اسفرت عنها لقاءاته مع «فتح» في موسكو تعتبر خطوة مهمة على طريق استعادة وحدة م.ت.ف. واوضح «التحالف» انه تم وضع عدد من الاسس السياسية والتنظيمية الرئيسة التي تتضمن الالتزام ببرنامج المنظمة وبقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية (**النهار**، ٢٩/٨/١٩٨٦).

وفي الاطار ذاته، قام عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، بزيارة الى الجزائر والتقى مسؤول الامانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، محمد شريف مساعدية (٢١/٨/١٩٨٦)، فبحث معه في المستجدات على الساحة الفلسطينية، وخاصة مبادرة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد (**القبس**، الكويت، ٢٢/٨/١٩٨٦).

واعلن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»،

صلاح خلف (ابو اياد)، عن نجاح الوساطة الجزائرية ـ السوفياتية المشتركة مع فصائل المقاومة الفلسطينية لعقد اجتماع مصالحة بينها، تمهيداً لعقد اجتماع جديد للمجلس الوطني الفلسطيني. واكد خلف ان اجتماعاً تمهيدياً بدأ بالفعل في براغ بين ثلاثة فصائل للمقاومة، وتوقع ان تعقد الفصائل الوطنية كافة اجتماعاً لها خلال الاسبوعين المقبلين في الجزائر لان «معظم المعوقات قد تم التغلب عليها وازالتها» (**المصدر نفسه**، ١/٩/١٩٨٦).

وتلا اتفاق الفصائل الثلاث في كل من تونس وموسكو لقاءات ومباحثات تمت في براغ (١ ـ ٥/٩/١٩٨٦)، توجت باعلان سياسي موقع من قبل «فتح» والجبهة الديمقراطية والحزب الشيوعي الفلسطيني، وتضمن احدى عشرة نقطة التقاء سياسية، تُشكل، في مجموعها، الاسس والمبادئ الاساسية لاستعادة وحدة جميع الفصائل والقوى الوطنية الفلسطينية، في اطار م.ت.ف. (**وفا**، تونس، ٦/٩/١٩٨٦).

العلاقات الفلسطينية ـ العربية

راوحت ازمة العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية مكانها، وشابها بعض التوتر، اثر زيارة الرئيس المصري، حسني مبارك، الى عمان. واقتصرت العلاقات على تسيير بعض الامور الادارية (**الشرق الاوسط** ، ٢٢/٧/١٩٨٦). كما واجتمع ممثل منظمة التحرير في عمان، عبدالرزاق اليحيى مع احد كبار المسؤولين الامنيين الاردنيين، وتناول اللقاء بحثاً في اعادة ترتيب مكاتب المنظمة في الاردن، وعودة عدد من دوائر المنظمة لممارسة نشاطاتها، ولو بشكل محدود، وفق تنظيمات جديدة تحت اشراف ممثلين عن اللجنة التنفيذية (**المصدر نفسه**، ٢٣/٨/١٩٨٦).

وفي سياق ازمة العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، اوضح رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، في حديث لوكالة رويتر (٢٥/٨/١٩٨٦)، ان الاردن يحاول تجاهل م.ت.ف.، وحذر الملك حسين من الدخول في محادثات مع رئيس وزراء اسرائيل، شمعون بيرس، ودعاه الى مقاومة الضغوط الاسرائيلية والاميركية. وقال: «احب ان اذكره [الملك حسين] بان الاسرائيليين والاميركيين لن يكتفوا باسقاط المنظمة، بل سيطلبون منه اشياء اخرى، من بينها اجتماع علني ومباشر مع بيرس». ثم دان عرفات الاجراءات الاردنية الاخيرة التي اتخذت ضد المسؤولين الفلسطينيين ومكاتب المنظمة في عمان. وبعد ان اشار الى ان الاردن يحاول القفز من فوق م.ت.ف.، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، اكد عرفات انه لن يكون هناك سلام، او استقرار، او حل، حتى يتم اقرار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. واضاف ان قوة المنظمة تكمن في انها القوة العربية الوحيدة التي ما زالت تقوم بمواجهات عسكرية، يومية، مع العدو الاسرائيلي. وقال ان وحدة المنظمة لم تكن اقوى مما هي عليه اليوم، مشيراً الى ان المحادثات الحالية بين فصائل الثورة الفلسطينية ستقرر مكان وزمان اجتماع المجلس الوطني (**القبس**، ٢٦/٨/١٩٨٦).

كما اوضح خليل الوزير (ابو جهاد)، في مقابلة له مع «فلسطين الثورة»، «انه، ومنذ ان اعلنت الحكومة الاردنية قرارها ايقاف التنسيق والتحرك السياسي المشترك مع م.ت.ف.، كان لديها جملة من القرارات معدة مسبقاً، واولها العودة بالعلاقة مع المنظمة الى ما كانت عليه قبل العام ١٩٨٢، مما ينسجم مع رغبة الحكومة الاردنية في الاستفراد بالعلاقة مع شعبنا في الارض المحتلة، بعيداً عن م.ت.ف.؛ اذ اعتقدت بان وجودنا، في الشكل الذي كان عليه، يحول دون تحقيق رغبتها هذه» (**فلسطين الثورة**، ٣٠/٨/١٩٨٦).

وفي اطار تنشيط المبادرة الجزائرية والسعي لتقريب وجهات النظر العربية، قام عرفات بزيارة الجزائر، فالتقى الشاذلي بن جديد واطلعه على نتائج الاجتماعات الفلسطينية الاخيرة بين خمس تنظيمات فلسطينية لعقد مجلس وطني فلسطيني (**السفير**، بيروت، ١٨/٧/١٩٨٦). كما قام عرفات بزيارة السودان، والتقى رئيس مجلس السيادة السوداني بالوكالة، ادريس البنا. وعرض خلال اللقاء، الذي حضره اعضاء

مجلس السيادة السوداني، آخر تطورات القضية الفلسطينية، والوضع في المنطقة العربية (**النهار**، ١٩٨٦/٨/١٤). كذلك، اجرى عرفات (١٩٨٦/٨/٢٤)، في بغداد، محادثات مع الرئيس العراقي، صدام حسين، تناولت الوضع في الشرق الاوسط وتطورات الحرب العراقية ـ الايرانية، وذلك بحضور نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٦/٦/٣٠).

وعلى صعيد العلاقات السورية ـ الفلسطينية، اكد بيان اللجنة التنفيذية «حرص المنظمة على الرغبة في عودة العلاقات بين الجانبين، السوري والفلسطيني، الى مسارها الطبيعي، على اساس الاحترام المتبادل، واستقلالية القرار الفلسطيني، وعدم تدخل اي من الطرفين في شؤون الطرف الآخر الداخلية، وفتح صفحة جديدة تتعامل مع واقع عربي جديد يحتاج الى الجهد المشترك، بهدف خلق الظروف الملائمة لتحقيق الاهداف القومية الواحدة، بما يتلاءم والمصلحة العربية، ومحاربة الامبريالية والصهيونية العالمية» (**فلسطين الثورة**، ١٩٨٦/٨/٢٣).

لقاء ايفران

اجمعت المواقف السياسية الفلسطينية على رفض واستنكار زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، الى المغرب، واجتماعه مع الملك الحسن الثاني. واعتبر بيان اللجنة المركزية لـ «فتح» لقاء ايفران بانه «يندرج في اطار التوجهات نحو الحلول المنفردة، والثنائية، التي رفضها الشعب الفلسطيني والامة العربية، ويشكل انتهاكاً سافراً لمقررات مؤتمرات القمة العربية والاسلامية، التي اكدت، مراراً، رفضها اقامة اية علاقات مع الكيان الصهيوني» (**وفا**، ١٩٨٦/٧/٢٨).

ومن جهتها، اكدت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين «ان الخطوة التي اقدم عليها الحسن الثاني باللقاء مع شمعون بيرس، تفتح الطريق امام الحلول المنفردة والجزئية على غرار كامب ديفيد» (**الحرية**، ١٩٨٦/٨/٣).

اما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فقد رأت في لقاء ايفران «انتهاكاً صارخاً لمقررات القمم العربية والاسلامية، وتجاوزاً سافراً لميثاق جامعة الدول العربية، التي تحرّم، جميعها، اجراء مفاوضات مباشرة مع العدو الصهيوني، وترتيب صفقات انفرادية معه، على حساب الامة العربية، وقضاياها القومية، وفي المقدم منها قضية فلسطين» (**الهدف**، ١٩٨٦/٧/٢٨).

س .ش.

المقاومة الفلسطينية ـ عربياً

الحسن الثاني قوّم تحركه:
قمة ايفران فشلت

توصلت مصر مع اسرائيل، بعد سنوات من التفاوض، الى الاتفاق على مشارطة التحكيم حول

منطقة طابا المختلف عليها بين الدولتين، وعقد، على اساس ذلك، لقاء قمة بين الرئيس المصري، حسني مبارك، ورئيس حكومة اسرائيل، شمعون بيرس، في ١١/٩/١٩٨٦، في الاسكندرية. وقال رئيس وزراء مصر، د. علي لطفي، بعد الاتفاق على مشارطة التحكيم، ان «عقبة من العقبات التي تعترض طريق السلام [قد زالت] وانه يجب العمل على تحقيق السلام الشامل في المنطقة» (**الاهرام**، القاهرة، ١٢/٩/١٩٨٦). وعلق رئيس حكومة اسرائيل، بيرس، على ما استجد بين مصر واسرائيل قائلاً: «ان بث الحرارة في العلاقات بين الدولتين سيساهم في توسيع نطاق دائرة جهود السلام في الشرق الاوسط في الوقت الذي يتم السعي الى تسوية القضية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**).

على صعيد العلاقات العربية ـ العربية، لا تزال الاوضاع تسير نحو الاسوأ، حيث تفتقر الى الحد الادنى من التضامن فيما بين الحكومات العربية، عدا عن تفاقم الخلافات القائمة فيما بينها، وينعكس كل ذلك سلباً على الوضع الفلسطيني، حيث قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات: «ان الانقسامات العربية هي سبب جمود الموقف في الشرق الاوسط وضعف الاهتمام بالقضية الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ١٤/٩/١٩٨٦).

وجاءت زيارة رئيس حكومة اسرائيل العلنية للمغرب، في ٢١/٧/١٩٨٦، لتزيد من حدة التمايز والاستقطاب بين الدول العربية، لكنها على الرغم من ذلك، لم تدفع بتلك الحكومات نحو الالتقاء، على عكس ما فعله اللقاء العلني الاول بين رئيس دولة عربية والجانب الاسرائيلي (زيارة السادات للقدس في العام ١٩٧٧)، واكتفت كل دولة من الدول العربية بالتعبير عن موقفها من زيارة بيرس للمغرب.

الملك الحسن: اللقاء استطلاعي

سبق ان دعا ملك المغرب، الحسن الثاني، الدول العربية كي تفوض احد زعمائها بلقاء رئيس حكومة اسرائيل لعرض مشروع فاس العربي للسلام واستطلاع الموقف الاسرائيلي منه. ولم تجد دعوة الملك تلك، التي كررها مرات عدة، استجابة لدى الحكومات العربية، فقرر ان يفوض نفسه لمثل هذا اللقاء، باعتباره رئيساً للقمة العربية.

وعقدت الاجتماعات بين الوفدين الاسرائيلي والمغربي خلال يومي ٢٢ و٢٣/٧/١٩٨٦، منها جلسات سرية منفردة اقتصرت على الملك الحسن وبيرس فقط. واصدر في نهاية الزيارة بيان مشترك (نصه في «وثائق»، ص ٦٣) اوضح ان «المحادثات اتسمت بالصراحة وخصصت، اساساً، لدراسة خطة فاس، وقام العاهل المغربي ورئيس الوزراء الاسرائيلي بتحليل عميق للموقف في الشرق الاوسط والشروط الشكلية والموضوعية المرجح ان تسهم، بشكل فعال، في اقامة سلام في هذه المنطقة... وحيث ان الاجتماع كان ذا طبيعة استطلاعية بحتة، ولم يكن يستهدف الدخول في مفاوضات، فان جلالة الملك الحسن الثاني سوف يبلغ الزعماء العرب، كما يبلغ شمعون بيرس... حكومته، بوجهات النظر التي تمخضت عنها هذه المحادثات» (**الرأي**، عمان، ٢٥/٧/١٩٨٦). ويميز الملك الحسن، بشدة، بين التفاوض والاستطلاع «فلو كانت مفاوضات... لما اقفلت الباب معه... وبما انني رأيت في الجولة الاستطلاعية ان اسئلتي لم يجب عنها بالكيفية التي تشفي الغليل قلت له: وداعاً» (**العلم**، الرباط، ٩/٨/١٩٨٦).

وزيارة شمعون بيرس للمغرب ليست الاولى. فقد زارها، سراً، حين كان زعيماً للمعارضة في العام ١٩٧٨؛ كما زارها، ايضاً، في العام ١٩٨١؛ كما ان بيرس ليس المسؤول الاسرائيلي الوحيد الذي يزور المغرب، فقد سبقه الى زيارتها وزير خارجية اسرائيل الاسبق، موشي دايان، في العام ١٩٧٧، وذلك في اطار الترتيبات التي سبقت زيارة الرئيس السادات للقدس في العام ذاته، حيث التقى نائب رئيس الوزراء المصري، حسن التهامي؛ وزارها، ايضاً، اسحق رابين، حين كان رئيساً لحكومة اسرائيل في العام ١٩٧٦ (**الاهرام**، ٢٣/٧/١٩٨٦).

وقوم رئيس الحكومة الاسرائيلية الزيارة ايجابياً، فقال: «ان ما تعلمناه في ايفران هو ان

المسافة الحالية تعتبر، اولاً وقبل كل شيء، مسافة بين الصيغ... وقد نشأت في ايفران... صفة شرعية للحوار العلني... انا اعتقد بان هذا اللقاء يمكن ان يعتبر تحولاً هاماً في تاريخ جهود السلام في المنطقة كلها. ويمكن ان يعتبر اساساً لمواصلة الحوار الذي يؤدي الى حل سلمي» (**الملف**، نيقوسيا، المجلد الثالث، العدد ٥/٢٩، آب ـ اغسطس ١٩٨٦، ص ٤٤٣، وما بعدها؛ نقلاً عن **محاضر الكنيست**، مسودة، الكنيست الحادي عشر، (الدورة الثانية)، الجلسة ٢٣١، ٢٨ تموز ـ يوليو ١٩٨٦، ص ٥ ـ ١٣).

وعلى الصعيد العالمي، رحبت كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية بالزيارة. الا ان واشنطن رأت «ان هذه الخطوة، وان كانت ايجابية، فانه لا توجد ادلة او مؤشرات على انها ستؤدي الى كسر الجمود في عملية السلام في الشرق الاوسط» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٦/٧/٢٣)؛ بينما انتقدها الاتحاد السوفياتي، فبثت وكالة «تاس» «انها تبدو كمحاولة بايعاز من الولايات المتحدة لجر البلدان العربية الى صفقات منفصلة للسلام في الشرق الاوسط» (**الرأي**، ١٩٨٦/٧/٢٣).

الحسن يعرض الوضع

عارض الملك الحسن الثاني تشبيه لقائه ببيرس بلقاء السادات ـ بيغن، وقال: «لا اريد ان يقاس لقائي ببيرس بلقاء السادات مع بيغن، لسبب واحد، وهو ان الدافع لم يكن نفسه، كما ان الهدف لم يكن نفسه... لذلك لا ترهبونا بمقتل السادات... اذا ما قامت حرب، لاي سبب من الاسباب، بين العرب واسرائيل، فسيكون المغرب في اول المحاربين... ان الذي سيأتي باستقلال فلسطين هم الفلسطينيون انفسهم معتمدين على اعانة العرب لهم... لان العرب لا يمكن ان يأتوا باستقلال فلسطين» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٨/٨، و **العلم**، ١٩٨٦/٨/٩).

وبعد ان عدد الملك الظروف والملابسات التي احاطت بعقد اللقاء، والدوافع التي حركت لاجرائه، قال: «هناك سبب آخر بدا لنا مهماً وحاسماً... ويتمثل في الحالة التي توجد عليها اليوم الامة العربية... ظهر لنا ان نقدم على عملية انقاذ جماعية، وان نسعى لايقاظ الضمير والوعي والعمل في سبيل الخلاص، وذلك بوضع النزاع العربي ـ الاسرائيلي في المقام اللائق به... لان الامر، هنا، لا يتعلق فقط بمأساة الارض التي اغتصبت منا، ولكن، كذلك، وفوق ذلك، بمأساة اخواننا العرب الذين يتعرضون، يوماً بعد يوم، منذ ما يقرب من ثلاثة أجيال، الى اقتلاعهم من جذورهم العربية ومن ثم الى محو شخصيتهم في الحاضر والمستقبل» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٨/٥).

وقال الملك الحسن، في الندوة الصحافية التي سماها ندوة «الصراحة والشجاعة»، ان الاعداد لهذا اللقاء ولجلسات محادثاته قد تمحور حول مسألتين رئيستين: «تحرير الارض من الاحتلال الصهيوني، واشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أية مفاوضات مقبلة لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي» (**الحوادث**، لندن، العدد ١٥٥٤، ١٩٨٦/٨/١٥، ص ٢٦). وفي خطاب وجهه الى الامة، قال الملك الحسن: «ان بيرس رفض المطلبين الاساسيين في خطة فاس العربية للسلام، وهما التفاوض مع م.ت.ف. والجلاء عن الاراضي العربية المحتلة» (**الاهرام**، ١٩٨٦/٧/٢٣). واعلن «ان محادثاته السرية مع شمعون بيرس انتهت بالفشل فعلياً، بسبب رفض اسرائيل قبول شروط عربية اساسية لتحقيق السلام» (**الرأي**، ١٩٨٦/٧/٢٣).

الدول العربية: ترحيب، تحفظ وادانة

ترددت شائعات حول ان موفدي الملك الحسن الى الدول العربية عرضوا، في وقت سابق للقاء، على الحكومات العربية موضوع لقاء بيرس ـ الحسن. لكن الملك المغربي اكد انه لم يستشر احداً من قادة الدول العربية، وقال: «انني اشكر الله الذي هداني لعدم استشارة احد من اخواني العرب حتى اتحمل مسؤوليتي كاملة، واعتقد بان ضميري له حق التحرك» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٨/٨).

وتراوحت ردود الفعل العربية على زيارة بيرس العلنية للمغرب بين الترحيب والتحفظ

والادانة. فقد رحبت مصر باللقاء، وقال الرئيس المصري، حسني مبارك: «ان هذا الاجتماع سيساعد عملية السلام ككل» (**الاهرام**، ١٩٨٦/٧/٢٣)، لكنه، في الوقت عينه، اكد «انه لم تجر أية اتصالات مسبقة مع المغرب حول هذا الموضوع» (**المصدر نفسه**). وقال وزير الخارجية المصري، د. عصمت عبدالمجيد: «ان مصر ترحب بأي مبادرة تؤدي الى التحرك الايجابي نحو تحقيق الحل السلمي العادل والشامل لمشكلة الشرق الاوسط، والى استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٢٤).

وفي الاردن، نفى وزير الاعلام الاردني، محمد الخطيب، وجود اي علاقة بين استقبال الملك حسين لمستشار الملك الحسن وزيارة بيرس للمغرب. وقال: «ان رسالة العاهل المغربي للملك حسين لا علاقة لها بالامر... وان المبعوث المغربي لم يتطرق، اطلاقاً... الى زيارة بيرس للمغرب» (**الرأي**، ١٩٨٦/٧/٢٣). وقال رئيس الوزراء الاردني، زيد الرفاعي: «لقد فوجئنا بهذه الزيارة، والاردن غير مطلع على خلفياتها... ولا ندري ما هي الاهداف المتوخاة منها... [و] ان موقف الاردن سيتقرر بعد ان تتوفر لديه كافة المعلومات» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٢٤).

كذلك نفت المملكة العربية السعودية علمها المسبق بالزيارة. وصرح ناطق رسمي سعودي قائلاً: «الحقيقة هي ان المملكة العربية السعودية خالية الذهن، كلياً، مما حصل، ولم يسبق لها اي علم به» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٧/٢٣).

وصرح وزير خارجية الكويت، صباح الاحمد، بـ «ان الكويت شعرت بدهشة تجاه زيارة بيرس للمغرب، وسوف تعلن موقفها عندما تتوفر لديها معلومات في هذا الصدد» (**الرأي**، ١٩٨٦/٧/٢٣). وقال مصدر مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية: «ان الكويت تؤكد ان معالجة لجوانب القضية الفلسطينية يجب ان تتم في اطار المعالجة العربية الجماعية. واكد ان الكويت ملتزمة بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. ممثله الشرعي» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٧/٢٤).

وبحث المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم في تونس الزيارة، حيث رأى «ان اللقاء سيكون له تأثير مباشر على اوضاع المغرب العربي والعلاقات المتشعبة فيه» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٢٣).

اما الدول العربية التي دانت اللقاء بين ملك المغرب، الحسن الثاني، ورئيس حكومة اسرائيل، شمعون بيرس، فهي: سوريا والعراق والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطية ولبنان، كذلك منظمة التحرير الفلسطينية. واعتبرت سوريا اللقاء خيانة، حيث صرح مصدر سوري مسؤول قائلاً: «اقدم ملك المغرب الحسن الثاني على ارتكاب خيانة جديدة بحق الامة العربية، وذلك باستقباله... على ارض المغرب العربي، رئيس وزراء العدو الاسرائيلي، شمعون بيرس» (**البعث**، دمشق، ١٩٨٦/٧/٢٣). ودعا الحكومات العربية الى اتخاذ اجراءات حاسمة ضد هذه الخطوة. وقررت سوريا قطع العلاقات مع المغرب (**المصدر نفسه**). وتحركت سوريا لاستثارة الرأي العام العربي ضد لقاء بيرس ـ الحسن، فدعت الى عقد اجتماع سياسي ضم حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا وفصائل الثورة الفلسطينية المقيمة في دمشق، واحزاب الحركة الوطنية اللبنانية، واصدر، في نهاية الاجتماع، بيان طالب «بالاقتداء بموقف سوريا وقطع العلاقات مع المغرب» (**السفير**، بيروت، ١٩٨٦/٧/٢٥). كما زار الرئيس السوري، حافظ الاسد، ليبيا، في ١٩٨٦/٨/٢٤، وأُصدر بيان مشترك هناك دان خطوة المغرب ووصفها «بالخيانة العظمى». ورداً على ذلك، اعلن الملك الحسن الثاني، في رسالة الى الزعيم الليبي، بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٨، «الغاء معاهدة الاتحاد العربي ـ الافريقي؛ وذلك رداً على ما تضمنه البيان السوري ـ الليبي من اتهام المغرب بالخيانة العظمى» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٨/٣٠). كذلك رد على موقف سوريا بالقول ان لدى سوريا «فلسفة سياسية مختلفة، وهي ترغب في استعادة الاراضي العربية المحتلة لمصلحتها الخاصة، او من اجل اعادة خلق الامبراطورية الاموية» (**المصدر نفسه**،

١٩٨٦/٨/٩). وكانت ليبيا اعلنت، في وقت سابق، عدم تصديقها نبأ زيارة بيرس للمغرب. وقال العقيد معمر القذافي: «اذا كان نبأ هذه الزيارة صحيحاً، فانها تعتبر انتهاكاً لاتفاقيات وحدة التي اقيم على اساسها الاتحاد العربي ـ الافريقي بين البلدين» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٧/٢٣).

اما لبنان الذي يدور في فلك السياسة السورية ايضاً، فقد اعلن رئيس حكومته، رشيد كرامي، «ان مثل هذه الزيارات لا يمكن ان تؤدي الا الى المزيد من الخلافات على الصعيد العربي، والدولي كذلك، لذلك نحن موقفنا سلبي» (**الرأي**، ١٩٨٦/٧/٢٣).

وبدورها، دانت الجزائر زيارة بيرس للمغرب «ووصفتها بانها اعتداء على كل الامة العربية، واتهمت الرباط بانها جعلت سياسة التنازلات تصل الى ذروتها» (**البعث**، ١٩٨٦/٧/٢٣). وقال المتحدث باسم الخارجية الجزائرية: «ان المغرب تتحمل، بسبب استقبال بيرس، مسؤولية الاعتداء على كل الامة العربية، والاعتداء، الذي لا يمكن وصفه، على قضيتها المقدسة، وهي تحرير فلسطين» (**المصدر نفسه**).

وكان العراق، ايضاً، بين من دانت خطوة المغرب، حيث شجبت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في العراق تصرف الملك المغربي. وقالت، في بيان أصدر في بغداد «انها تابعت، بقلق واستنكار عظيمين، نبأ زيارة رئيس وزراء العدو الصهيوني للمغرب... [و] لا يمكن لها الا ان تنظر اليه بعين الريبة والشك» (**الرأي**، ١٩٨٦/٧/٢٣).

وصدرت اولى ردود الفعل عن منظمة التحرير الفلسطينية في بيان اصدرته اللجنة المركزية لحركة «فتح»، وجاء فيه انها «فوجئت بهذه الزيارة... [و] ان الثورة الفلسطينية تعلن رفضها واستنكارها لهذا الحدث... [و] ان اللجنة المركزية لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، امام هذا التمزق العربي، تجد من واجبها ان تطالب اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بتوجيه دعوة عاجلة لعقد مؤتمر قمة عربي لمواجهة هذه الاوضاع» (**وفا**، تونس، ١٩٨٦/٧/٢٣). وقد دعت م.ت.ف. في رسالة وجهتها الى الجامعة العربية، «لعقد قمة عربية عاجلة لبحث موضوع زيارة رئيس وزراء اسرائيل للمغرب» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٢٤). وفي اجتماع اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الذي عقد في وقت لاحق في بغداد، استعرضت اللجنة زيارة شمعون بيرس للمغرب، واوضحت انها «في الوقت الذي ترفض وتستنكر هذا الحدث، فانها تؤكد على الدعوة التي وجهتها المنظمة لعقد قمة عربية عاجلة، لدراسته على اعلى مستوى عربي، انطلاقاً من وعيها بخطورته، وتأكيداً لاهمية مواجهته بروح المسؤولية القومية، وطبقاً للقرارات العربية الجماعية التي اتخذت في مؤتمرات القمة، وفي مقدمها قرارات فاس والدار البيضاء» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٨/١٠).

ولم يجد الحدث، على اهميته، رد الفعل العربي الجماعي الذي كان متوقعاً ان يحدثه. فقد اعلن الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، في بيان اصدرته الجامعة في تونس «ان المرحلة التاريخية التي يمر بها الوطن العربي، تتطلب، فيما يتعلق بمحادثات ايفران... التركيز على ما اسفرت عنه من حقائق تكشف نوايا اسرائيل وتفضح رفضها التسوية السلمية وتنكرها للقوانين الاساسية للسلام» (**الاهرام**، ١٩٨٦/٧/٢٦). وطالب القليبي بالتعجيل بعقد قمة عربية (**المصدر نفسه**).

من جهته، رد الملك الحسن على المواقف العربية من لقائه بيرس باعلان استقالته من رئاسة القمة العربية، وقال انه «قدم استقالته من رئاسة القمة العربية كي لا تجد أي دولة ذريعة لعدم حضور القمة، ودعا الى عقد قمة عاجلة لبحث نتائج لقاء ايفران» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٨/٨).

هل كان كشف موقف اسرائيل من مسألة السلام في الشرق الاوسط يقتضي اجراء مثل هذا اللقاء، كما ادعى بعض الاطراف العربية ؟ ام ان اللقاء يعني، فيما يعنيه، تعويد الرأي العام العربي على لقاء الزعماء العرب بالاسرائيليين، استعداداً لزمن المفاوضات المباشرة ؟

يقول رئيس الحكومة الاسرائيلية: «لم يكن

رد فعل العالم العربي... موحداً، لكنه رغم هذا كله، كان مثيراً للاهتمام... لكن ردود الفعل، بصفة عامة، كانت مختلفة عما كان من الممكن توقعه سلفاً... والمهم، هو ان نواصل ونوسع مسيرة الحوار مع العالم العربي وزعمائه... يجب ان نلاحظ، جيداً جداً، ان هذه كانت، بكل تأكيد، فاتحة وليست خاتمة، وبكل تأكيد ليست نهاية» (**الملف**، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٦ ـ ٤٤٧، نقلاً عن محاضر الكنيست، **مصدر سبق ذكره**).

أحمد شاهين

المقاومة الفلسطينية ـ دولياً

بوش نقل «المفاجأة الصغيرة» وعاد بدون «المفاجأة الكبيرة»

«حتى الآن، لا يوجد حلّ سحري». بهذا وصف مسؤول اميركي المباحثات التي أجراها نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش، مع المسؤولين في كل من اسرائيل والاردن ومصر، في اثناء جولته الأخيرة على المنطقة (**القبس**، الكويت، ١٩٨٦/٨/٢). وقول المسؤول الاميركي يعكس، ضمناً: اولاً، صدق اجماع الاطراف المعنية بالصراع العربي ـ الاسرائيلي كافة، على ان الوضع في المنطقة «مجمّد» بعدما وصلت التحركات الاميركية، والأخرى السائرة في ركابها، الى طريق مسدود، ومن هنا؛ ثانياً، ينطلق الاميركيون، والمؤيدون لطروحاتهم، في محاولة أخرى لتحقيق تقدم ما في عملية التسوية، محاولين تجاوز الفشل الذي انتهت اليه جهود رئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر، على هذا الصعيد.

والواقع، ان المنطقة شهدت ـ بعد زيارة تاتشر لاسرائيل وقبيل الهجمة الدبلوماسية الاميركية الأخيرة ـ أمرين، لكل منهما دلالة هامة: الأول، في الحدث الدراماتيكي المتمثل في الزيارة المفاجئة التي قام بها رئيس وزراء اسرائيل، شمعون بيرس، الى المغرب واجتماعه مع الملك الحسن الثاني في ايفران؛ والثاني، في ما ذكر عن تعاون ثنائي اسرائيلي ـ اردني لخلق عناصر تساعد في تحقيق التسوية الاميركية المطروحة لأزمة المنطقة.

بخصوص الأول، قدّم لقاء ايفران ـ على المستوى الاسرائيلي العام ـ الى اسرائيل نصراً حققه لها الملك الحسن الثاني مجاناً. وواضح من نتائج اللقاء ان الملك المغربي قام بمجازفة كبيرة حقاً، ولكن دون ان تتضمن هذه المجازفة أياً من عناصر المعادلات السياسية المألوفة. اما على الصعيد الشخصي لبيرس ـ لاسيما في اطار التركيبة السياسية الداخلية، والحكومية ـ فقد اعتبرت الزيارة «أشبه بآخر رمية للمقامر»، وهي «كأي تصرف اسرائيلي راهن... ينبغي ان تقيّم على ضوء السياسات الاسرائيلية المحلية: فلم يبق لبيرس [الكثير] حتى ترك منصبه؛ ومع ذلك، فهو يواجه جملة مصاعب في أواخر مدّة حكمه التي كانت ستعتبر مدة انجازات هامّة، لولا هذا المأزق» (**التايمز**، ١٩٨٦/٧/٢٣).

وفي ما يتعلق بالثاني، فقد ذكر عن «تعاون

مطرد يتم خلف الستار، وبعيداً من الاضواء، بين اسرائيل والاردن هدفه انشاء ' قيادة [فلسطينية] بديلة معتدلة ' في الضفة الغربية المحتلة» (وليام كليبورن، **انترناشيونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٦/٧/١٧). وفي اطار هذا التعاون، قام السفير الاميركي في اسرائيل، توماس بيكرنغ، بزيارة الى العاصمة الاردنية للاجتماع مع مسؤولين أردنيين (**القبس**، ١٩٨٦/٧/١٦). وقالت الاذاعة الاسرائيلية ان بيكرنغ «يحمل رسالة من اسرائيل الى العاهل الاردني الملك حسين»، وان مهمته تنحصر في اجراء «مفاوضات سلام بين اسرائيل والاردن» بعد ان اجتمع، قبل مغادرته، بـ «مسؤولين كبار في مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي...» (**المصدر نفسه**). ونقل المصدر عن وكالة رويتر «ان تل ـ ابيب حريصة على دعم الجهود للعمل من أجل ايجاد قيادة فلسطينية بديلة» (**المصدر نفسه**).

وفي اطار التعاون ذاته، ايضاً، طلب معاونو الملك حسين من السفارة الاميركية في عمان الابراق، عبر التلكس، الى السفارة الاميركية في تل ـ ابيب لاستعجال تسعة مراسلين أجانب مقيمين في اسرائيل للسفر الى عمان، وفي خطوة غير معتادة، من طريق جسر اللنبي «حتى لو لم يكن لدى هؤلاء تأشيرات دخول الى الاردن» (كليبورن، **مصدر سبق ذكره**)، وذلك ليشاركوا في مؤتمر صحافي يعقده العاهل الاردني في عمان. وخلال المؤتمر الصحافي، أبدى الملك حسين خشيته من ان تقوم السلطات الاسرائيلية، في ظل الجمود القائم، بابعاد سكان الضفة الغربية المحتلة، سواء بصورة جماعية او من طريق مصادرة اراضيهم وتضييق الخناق عليهم، الى شرق النهر، الامر الذي «يعرض الاردن للخطر» (**الوطن**، الكويت، ١٩٨٦/٧/١٧). وفسّر هذا التعبير بالخشية من الاخلال بالميزان الديمغرافي في الاردن بشكل كبير. لذلك فـ «ان المساعدات التي يقدمها [الاردن] الى سكان الارض المحتلة تستهدف [على حد تعبير الملك] ابقاء الفلسطينيين على أرضهم» (**المصدر نفسه**). ومن اجل ذلك، ايضاً، وضعت الخطة الخمسية الاردنية ـ حسبما اعلن في عمان وواشنطن ولندن، في مناسبات عدة ـ وهي الخطة التي تقدر تكاليفها بما يتراوح بين ١٥٠ و ٢٤٠ مليون دولار في السنة.

غير ان ثمة من يرى سبباً آخر للمساعدة الاردنية يفوق، في اهميته، تبريرات العاهل الاردني، وهو «خلق ' شبكة حماية ' يكون الملك والاردن ' مصدر ' الاموال المحوّلة الى الضفة»، وفي الوقت عينه «تكون الشبكة هذه قاعدة سياسية [مؤيدة للاردن] » هدفها «منافسة القاعدة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي تدير، حالياً، مؤسسات عديدة للغاية في الضفة الغربية». ولتحقيق هذا الهدف «لا بد للاردن من ان يحصل، على الاقل، على موافقة ضمنية من قبل الجانب الاسرائيلي، للعمل في الاراضي المحتلة» (**نيويورك تايمز**، ١٩٨٦/٧/١٣). والعمل جار في هذا الاتجاه، في سياق التعاون آنف الذكر.

مفاجأة صغيرة !

اتاحت هذه التطورات (لقاء ايفران والتعاون الاسرائيلي ـ الاردني) للادارة الاميركية فرصة لا ينبغي تفويتها، بل استثمارها لتحقيق ما عجزت عن تحقيقه محاولاتها السابقة، فارتأت ضرورة ايفاد جورج بوش الذي رددت الانباء، منذ وقت، نيته في القيام بجولة على بعض دول المنطقة. ورغبة بوش، في هذا الصدد، قائمة لسببين: الاول، انتخابي؛ والثاني يخدم الاول في تجيير أي تقدم ينجز لصالحه. فهو ثالث مرشح محتمل لانتخابات الرئاسة الاميركية يزور اسرائيل، بعد غاري هارت وجاك كمب. وقد حرص، في جولته، على ان يرافقه وفد يضم ١٨٠ شخصية اميركية، من بينها ريتشارد مورفي وعدد من افراد اللوبي الصهيوني في اميركا وعدد آخر من الطواقم التي شاركت في حملة ريغان الانتخابية الثانية، اضافة الى ٣٠ صحافياً ومصوراً تلفزيونياً اميركياً (**القبس**، ١٩٨٦/٧/٢٨)، وذلك لتصوير افلام دعائية عن الزيارة و «ضمان اصوات اليهود الاميركيين في المعركة الانتخابية التي ينوي خوضها...» (**الوطن**، ١٩٨٦/٧/٢٧؛ نقلاً عن **الواشنطن**

بوست ، بدون ذكر تاريخ النشر).

وفي اسرائيل، حذا بوش حذو مارغريت تاتشر، تقريباً، في استدرار التأييد الاسرائيلي له، فزار النصب التذكاري لما يسمى ضحايا النازية، ومتحفاً للمحرقة، وأقلته طائرة هليوكوبتر تابعة للجيش الاسرائيلي فحلّقت به فوق منطقة الجولان السورية المحتلة، وقام بنزهة في مدينة القدس التي احتلت في العام ١٩٦٧، وزار حائط المبكى، على الرغم من «ان الولايات المتحدة [الامريكية] لا تعترف بضم القدس المحتلة لاسرائيل، مما جعل المراقبين ينظرون الى الزيارة باعتبارها اعترافاً ضمنياً بالاحتلال» (**الوطن**، ١٩٨٦/٧/٢٩).

وتصدرت لقاءاته مع المسؤولين الاسرائيليين جلسات مجاملة تمّت بينه وبين كل من شمعون بيرس واسحق شامير، وحضر حفل عشاء أقيم على شرفه في الكنيست (**القبس**، ١٩٨٦/٧/٢٨). واعرب بوش عن ابتهاجه بالزيارة، فقال انه لم يتصور «مناسبة أفضل من ذلك» (**الوطن**، ١٩٨٦/٧/٢٨). وفي اعقاب لقائه مع وزير الخارجية، اسحق شامير، نقل مساعدو شامير عن بوش قوله: «اننا نتطلع الى العمل معك. اننا نحترمك ونحترم موقفك. وسنكون سعداء للعمل معك عندما تصير رئيساً للوزراء». وقيل ان شامير ابلغ الى بوش ان زيارته تمثل «قمة العلاقات الطيبة بيننا» (**النهار**، بيروت، ١٩٨٦/٧/٢٨).

لم ترشح تفاصيل عن سلسلة المحادثات التي عقدها بوش مع المسؤولين الاسرائيليين، سوى تلك التصريحات المقتضبة التي حث فيها «الزعماء الاسرائيليين على الاستفادة من الآفاق التي فتحتها قمة ايفران بين بيرس والحسن الثاني» (**الوطن**، ١٩٨٦/٧/٢٩)، مجدداً معارضة الادارة الاميركية عقد مؤتمر دولي لبحث النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وفي ختام زيارته، عقد مؤتمراً صحافياً في تل ـ ابيب، اعرب فيه عن امله في ان «تساعد مباحثاته في المنطقة في تمهيد الطريق امام عقد اجتماعات ' وجهاً لوجه ومباشرة' بين شمعون بيرس وزعماء عرب». وكشف بوش النقاب عن انه يحمل معه الى الملك حسين رسالة فيها «بعض الافكار والتصورات» من بيرس حول كيفية «تدعيم عملية السلام». وعندما سئل عن طبيعة هذه الافكار والتصورات، امتنع عن اعطاء تفصيلات، لكنه اعترف بانها «لا تحوي مفاجآت كبيرة، أو مقترحات محددة»، وانما قد تكون «مفاجأة صغيرة» (**القبس**، ١٩٨٦/٧/٣١).

اربع نقاط للبحث

«المفاجأة الصغيرة» التي ظلت طي الكتمان، حملها بوش الى العاصمة الاردنية وعرضها على العاهل الاردني فور وصوله (مصادر اردنية نفت وجود الرسالة) الى جانب عرض وجهة النظر الاميركية التي ذكر انها ترمي الى «تليين» موقف الملك حسين لاجراء مفاوضات أردنية ـ اسرائيلية. ووجهة النظر هذه، افصح بوش نفسه عن اولى الخطوات اليها، حين قال: «نحن، من جهتنا، نرغب في ان نرى الملك حسين في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل». و «الخطوة المنطقية لتحقيق ذلك ـ اذا امكن ترتيبها ـ هي في لقاء مباشر يتم بين الملك حسين ورئيس الوزراء الاسرائيلي [شمعون بيرس]» (**انترناشيونال هيرالد تريبيون**، ١٩٨٦/٧/٣٠). واضاف مسؤول اميركي، رفض كشف هويته، الى ذلك ان واشنطن لا تقلل من قدر المشاكل التي سوف يواجهها الاردن اذا ما فكرت حكومته باجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، و «لكننا سنساعد [في] اي جهد يؤدي الى قبول مثل هذه المفاوضات» (**الوطن**، ١٩٨٦/٨/١).

وفي جولة محادثات لاحقة بين الملك حسين وبوش، عقدت في مدينة العقبة الاردنية، تم استكمال النقاط التي طرحت للبحث بين الطرفين في الجولة الاولى التي عقدت فور وصول بوش. وهذه النقاط، هي: «دراسة سبل تحريك عملية السلام في المنطقة والفرص المتاحة ومواقف الاطراف المختلفة؛ والعلاقات الامريكية ـ الاردنية ووسائل تعزيزها؛ وتحسين الاوضاع المعيشية في الاراضي المحتلة؛ وسعي الاردن لايجاد ممثلين فلسطينيين ' معتدلين' للانضمام اليه في المفاوضات مع اسرائيل» (**المصدر نفسه**،

١ و ٣/٨/١٩٨٦).

وحسب مصادر غربية وثيقة الاطلاع، فان اختلافاً في وجهات النظر وقع بين الملك الاردني حسين وبوش حول الدور السوري، وتوقيته، في اي مفاوضات سلام جديدة في منطقة الشرق الاوسط. فوجهة النظر الاردنية ترى انه «لا يمكن، بعد اليوم، تصور بدء اي مفاوضات سلام اردنية ـ فلسطينية ـ اسرائيلية حول مستقبل الضفة الغربية وغزة والمشكلة الفلسطينية، ما لم يكن هناك تفاهم واضح، في هذا الشأن، بين الاردن وسوريا. كما انه لا يمكن لسوريا ان توافق على بدء مثل هذه المفاوضات ما لم يكن لها دور ملموس في حل المشكلة الفلسطينية، سواء كان هذا الدور مباشراً او غير مباشر، وما لم تؤد هذه المفاوضات الى حل مختلف جوانب النزاع العربي ـ الاسرائيلي» (**القبس**، ٨/٨/١٩٨٦).

اما وجهة النظر الاميركية ـ حسب المصادر ذاتها ـ فترى غير ذلك. وقد لخصّها بوش ـ في رده على العاهل الاردني ـ في النقاط التالية:

«١ ـ تعارض الادارة الاميركية ربط بدء المفاوضات حول مستقبل الضفة وغزة والفلسطينيين بموافقة سوريا المسبقة على المفاوضات. وترى الادارة الاميركية انه يجب، بالطبع، اطلاع القيادة السورية على اية خطوات تتعلق بتسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، لكن الادارة ترى انه يجب عدم انتظار موافقة سوريا لبدء مثل هذه المفاوضات، وعدم ربط هذه المفاوضات بشروط محتملة يمكن ان تضعها دمشق.

«٢ ـ ترى الادارة الاميركية انه يجب ان يتم، اولاً وقبل كل شيء، التوصل الى اتفاق اردني ـ فلسطيني ـ اسرائيلي حول الضفة الغربية وغزة، ويمكن ان تشارك مصر في هذا الاتفاق؛ وبعد ذلك يمكن بحث [في] مسألة بدء مفاوضات سورية ـ اسرائيلية حول الجولان وحول القضايا الاخرى التي تهم هذين البلدين. وتعارض الادارة الاميركية التصدي لكل جوانب النزاع العربي ـ الاسرائيلي دفعة واحدة، بل ترى انه يجب التحرك، في هذا المجال، خطوة خطوة، لان محاولة حلّ مختلف جوانب النزاع تصطدم بعقبات كثيرة، وهي محاولة غير عملية.

«٣ ـ لا تستطيع الادارة الاميركية ان تعطي اية ضمانات مسبقة، لا لسوريا ولا لأية جهة أخرى، بشأن مصير المفاوضات، وما يمكن ان تسفر عنه من نتائج؛ فهذا متروك للاطراف ذاتها، ولما يمكن ان يجرى حول طاولة المفاوضات.

«٤ ـ تؤيد الادارة الاميركية عقد مؤتمر دولي، أو اجتماع دولي، تنطلق منه مفاوضات عربية ـ اسرائيلية، لكنها تعارض فكرة اشراف هذا المؤتمر، بشكل مستمر، على المفاوضات، وفكرة تقديمه اقتراحات الى الاطراف المتحاورة والمعنية مباشرة بالنزاع. وما تزال ادارة ريغان ترى ان المفاوضات المباشرة هي اساس اي حل سلمي دائم للنزاع العربي ـ الاسرائيلي.

«٥ ـ تؤيد الادارة الاميركية استمرار الحوار بينها وبين المسؤولين السوريين، وهي لم تقطع هذا الحوار في اية مرحلة من المراحل طوال عهد الرئيس حافظ الاسد...» (**المصدر نفسه**).

وبسبب الاختلاف في وجهتي نظر الطرفين، لم تحقق محادثات بوش ـ حسين الغاية الاميركية في عقد مفاوضات مباشرة بين الاردن واسرائيل. وفي هذا الصدد، اعترف بوش، في مؤتمر صحافي عقده في العقبة، بان محادثاته لم تسفر عن «تطورات غير عادية». وقال ان السعي الى تحقيق السلام يجب ان يستمر، ولو «بخطوات صغيرة» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٣/٨/١٩٨٦).

وبعد ان اعرب عن اعتقاده بان مشروع ريغان لا يزال يشكل الاطار العام للسلام، دعا بوش منظمة التحرير الفلسطينية الى الاعتراف بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، وقال: «ان م.ت.ف. وسوريا طرفان اساسيان في عملية السلام في الشرق الاوسط، غير انهما ليسا الطرفين الوحيدين فيها»، مشيراً الى ان السلام لن يتحقق الا بحلّ القضية الفلسطينية وضمان امن وسلام جميع الاطراف في المنطقة. الى ذلك، اعرب بوش عن اعتقاده بان مفاوضات السلام في اطار مؤتمر دولي، ستؤدي، تدريجياً، الى مفاوضات مباشرة (**الوطن**، ٣/٨/١٩٨٦).

انطباعه... موقف رسمي

بعد عمان، انتقل بوش الى القاهرة. وبدا ان المحادثات التي اجراها المسؤولون المصريون مع نائب الرئيس الاميركي تناولت، في المرتبة الاولى، مشكلة طابا ومسألة اعادة تنظيم المساعدات الاميركية لمصر، وذلك في محاولة لاقناع الادارة الاميركية بتخفيض فوائد دينها العسكري (٤,٥ مليارات دولار) المستحقة، وتحويل المساعدات المخصصة لاقامة مشروعات الى اموال سائلة ودعم مصر في الحصول على مساعدة من صندوق النقد الدولي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٨/٥). اما في ما يتعلق بازمة المنطقة، فقد بحث فيها تالياً. وما اعلن حولها، جاء على نحو اجمالي وعام على لسان بوش، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده في القاهرة، في ختام جولته. فقد اعلن ان «نتائج محادثاته في مصر والاردن واسرائيل تؤكد وجود ارضية مشتركة تكفي لتحقيق تقدم...» (**القبس**، ١٩٨٦/٨/٦)، وانه تمكن، خلال اجتماعاته مع قادة الدول الثلاث، من «بحث العناصر المشتركة التي تربط بين اولئك الذين التزموا صنع السلام في المنطقة» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٨/٦)، مشيراً الى ان الاطراف الثلاثة «ترغب في ان تقوم الولايات المتحدة بدور فعال...» (**الوطن**، ١٩٨٦/٨/٦).

وخلص بوش من جولته بانطباع حول «نقاط الاتفاق في مفاوضات السلام واهدافها...»، فحددها في ما يلي:

«اولاً: ان التوصل الى سلام عادل ودائم ضرورة حتمية، وملحة، ولا يمكن الوصول اليها الا من طريق التفاوض.

«ثانياً: ان المفاوضات يمكن ان تؤدي الى اتفاقيات سلام بين الاطراف المعنية، مبنية على الاعتراف بان كل دول المنطقة لها الحق في حياة سلام وامن.

«ثالثاً: المفاوضات يجب ان تأخذ في الاعتبار متطلبات الامن في اسرائيل، ومتطلبات الامن في دول المنطقة الاخرى، وآمال الشعب الفلسطيني وطموحاته.

«رابعاً: المفاوضات يجب ان تحلّ المشكلة الفلسطينية من كل جوانبها، في اطار العلاقة بين الاردن والضفة الغربية وغزة.

«... ان هذه العناصر [المذكورة آنفاً] يمكن ان تتحقق بناء على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ اللذين يحتويان على مبدأ حدود آمنة معترف بها لكل دول المنطقة واعتماد مبدأ الارض مقابل السلام.

«خامساً: ان الولايات المتحدة تؤمن بان المفاوضات المباشرة يمكن ان تأخذ شكل مؤتمر دولي او لقاءات محددة تؤدي الى تقدم وليس الى شلل، وذلك بالاتفاق وليس بالضغط.

«سادساً: يجب ان تكون المفاوضات بين وفد اسرائيلي ووفد اردني ـ فلسطيني، كما يجب ان تكون بين سوريا ووفد اسرائيلي، وان تضم الوفود اعضاء يسعون الى السلام ويندذون بالعنف والارهاب» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٨/٦).

وقد اعتُبر «انطباع» بوش، ذو النقاط الست المذكورة، موقفاً اميركياً رسمياً في واشنطن. فقد صرح مدير ادارة الشرق الاوسط في الخارجية الاميركية، سوند رات، بان «النقاط العامّة التي حدّدها بوش للاتفاق في حالة التحرك نحو السلام هي... تأكيد للمواقف الاميركية القائمة على اساس مبادرة ريغان، وعلى اساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ واتفاقية كامب ديفيد» (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٨٦/٨/١٠). وعلى ضوء ذلك، بدا الانطباع العام في الادارة الاميركية، في اعقاب جولة بوش، يراوح مكانه بالنسبة الى الوضع في الشرق والعقد المستحكمة فيه. ففي حين اعتبر دونالد ريغان ـ وهو مدير شؤون الموظفين في البيت الابيض ـ جولة بوش «مجرد نشاط سياسي» (**نيوزويك**، ١٩٨٦/٨/١١)، وصفتها صحيفة الواشنطن بوست الاميركية بانها «لم تحقق اكثر من مجرّد التقاط الصور التذكارية والافلام التلفزيونية التي سوف يستخدمها [بوش] في حملته الانتخابية» (**الاهرام**، ١٩٨٦/٨/٧). وذكرت مصادر اميركية انه «اذا كانت واشنطن ترى ان مصر واسرائيل والاردن اتفقت على مبادئ مشتركة...

الا ان النقاط الست التي اعلنها بوش... لا تمثل جديداً، بسبب وجود خلافات واضحة بين المواقف العربية والموقف الاسرائيلي» (**المصدر نفسه**). اما وزير الخارجية، جورج شولتس، فقد اشار الى ان التطورات التي استجدت خلال جولة بوش «لا تبرر القيام بمبادرة اميركية جديدة» (من مقابلة اجراها معه هنري براندون، **القبس**، ١٩٨٦/٨/٢).

بل ان من المسؤولين، والمحللين، الاميركيين، من تجاوز ـ على ضوء جولة بوش ـ نتائجها وذهب ابعد من ذلك الى تفسير السياسة الاميركية في ما يتعلق بمنطقة الشرق الاوسط ودولها عموماً، وانحياز هذه السياسة الى جانب اسرائيل، والى طبيعة اسرائيل كدولة.

هيرمان ايلتس، سفير الولايات المتحدة في مصر سابقاً ورئيس مركز الدراسات الدولية في جامعة بوسطن حالياً، انتقد السياسة الاميركية في الشرق الاوسط ووصفها بانها تفتقر الى المرونة. وقال ان نقطة الضعف في الدبلوماسية الاميركية، حالياً، هي علاقة واشنطن بموسكو، اما مشكلة الشرق الاوسط ، فتحظى بمرتبة أقل (**الوطن**، ١٩٨٦/٨/١٧).

الى ذلك، قوّمت مجلة نيوزويك الاميركية النهج السياسي الاميركي في الشرق الاوسط ، فكتبت: «اذا كانت السبعينات هي عقد الغزل في العلاقات الاميركية ـ العربية، فان الثمانينات هي عقد الطلاق في هذه العلاقات.

«فالعرب يرون ان السياسة الاميركية تعكس انحيازاً تاماً الى جانب اسرائيل، وان واشنطن لا تثق بهم. ورغم كل الجهود الدبلوماسية الاخيرة التي بذلت في الشرق الاوسط (زيارة بيرس الى المغرب، وجولة بوش على المنطقة، والنجاح الذي تحقق من خلال المباحثات المصرية ـ الاسرائيلية حول مشكلة طابا)، فان الشعور بالضغينة تجاه الاميركيين لم يخف» (كريستوفر ديكاي، «شجار مع العرب»، **نيوزويك**، ١٩٨٦/٨/٢٥).

اما مرشح الرئاسة المقبلة، لندون لاروش، فقد قصر كلامه على اسرائيل فحسب، ووصفها بانها «ظاهرة اكثر مما هي دولة» وان الانقسامات «اخذت تغزوها وتسيطر عليها». وقال: «اننا نرى كثيراً من جنرالات اسرائيل، الآن، وقد اصبحوا مقتنعين بضرورة قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، الا انه من المستحيل التوصل الى حل سياسي مع الاسرائيليين لانهم حمقى». واوضح انه «لا بد من الاعتراف بالجريمة اللااخلاقية التي ارتكبت ضد الفلسطينيين، ولا بد من عمل شيء من اجلهم، لانهم شعب يملك كل المقومات التي تجعلهم يستحقون دولة». ووصف لاروش اللوبي الصهيوني في اميركا بانه «ليس الا عصابات من القتلة واللصوص والجواسيس» (**الوطن**، ١٩٨٦/٧/١٣؛ نقلاً عن مقابلة معه في **البيان**، دبي، بدون ذكر تاريخ النشر).

حجر عثرة آخر

قوبلت التحركات الاميركية الاخيرة في المنطقة بحملة تنديد من جانب الاتحاد السوفياتي. واعتبرت وكالة «تاس» السوفياتية (١٩٨٦/٧/٢٧) ان هدف بوش هو فرض مشروع اميركي على دول المنطقة يتضمن تنازلات من المسؤولين المصريين بغية احياء عملية كامب ديفيد، وذلك على ضوء لقاء ايفران بين الملك الحسن الثاني وشمعون بيرس. واضافت الوكالة ان مثل هذه التنازلات سوف تتيح لواشنطن وتل ـ ابيب «خوض حملة واسعة النطاق ضد الدول العربية التي ترفض المخططات الاستسلامية والاتفاقات المنفصلة».

وبالمعنى ذاته، ايضاً، تحدث نائب مدير ادارة الشرق الاوسط في الخارجية السوفياتية، فكتور باسوفاك، مضيفاً ان هناك فرصاً للسلام في منطقة الشرق الاوسط، و «الشرط الاساسي [لتحقيق ذلك] هو انتهاء الاحتلال الاسرائيلي». واشار الى جهود الاتحاد السوفياتي التي تبذل على هذا الصعيد «بكل الوسائل الدولية... وعلى صعيد الامم المتحدة» (**القبس**، ١٩٨٦/٨/٢٥).

كذلك اتهمت صحيفة «برافدا»، الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفياتي، الادارة الاميركية باعاقة عملية السلام في الشرق الاوسط

برفض اقتراح سوفياتي باجراء محادثات حول القضية يشترك فيها الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن الدولي. وبهذا ـ اضافت الصحيفة ـ «يوضع حجر عثرة جديد على طريق ايجاد تسوية... واظهرت واشنطن، مرة اخرى، انها لا تحاول، بأي وسيلة، نزع فتيل الوضع الذي ينذر بالخطر في الشرق الاوسط، وانها مسؤولة عن الجمود السياسي في احلال السلام في واحدة من اكثر المناطق تفجراً في العالم» (**الوطن**، ١٩٨٦/٨/٢٢؛ نقلاً عن **برافدا**، ١٩٨٦/٧/٢١).

محادثات هلسنكي: ٩٠ دقيقة فقط

على صعيد آخر، شهدت الفترة التي نحن بصددها لقاء سوفياتياً ـ اسرائيلياً رسمياً، عقد في هلسنكي بتاريخ ١٩٨٦/٨/١٨. والواقع ان هذا الحدث أثار، قبل وقوعه، اهتماماً وترقباً وجملة تساؤلات في العالم العربي؛ كذلك استثمر من جانب اسرائيل والصحافة الغربية على نطاق واسع، واطلقت حوله اقاويل وتأويلات نفتها وسائل الاعلام السوفياتية. فقد حاول الاسرائيليون الايحاء بان الهدف السوفياتي بعيد المدى من وراء اللقاء هو اعادة العلاقات الدبلوماسية مع تل ـ ابيب، وذلك «من اجل ان يضمن الاتحاد السوفياتي لنفسه مكاناً في أي مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط» (روبرت لستيغ، **الاوبزيرفر**، ١٩٨٦/٨/١٠). وفي هذا الشأن، قال رئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، في خطاب له: «نحن لا نبالغ في الحماس، ولكن هذه خطوة من نوع آخر باتجاه انهيار التحفظات من اجراء اتصالات مع اسرائيل. فالسوفيات يريدون المشاركة في مؤتمر دولي... نحن لا نعارض مشاركتهم في افتتاح ' اي مؤتمر '، شرط ان يقيموا علاقات دبلوماسية كاملة معنا» (**المصدر نفسه**).

الا ان وكالة «نوفوستي» السوفياتية الرسمية اوضحت وجهة نظر موسكو بهذا الخصوص، فذكرت ان موضوع اللقاء هو «مسألة الممتلكات السوفياتية في اسرائيل، واحتياجات المواطنين السوفيات دائمي الاقامة في هذا البلد». واضافت ان حجم الممتلكات السوفياتية في اسرائيل وكذلك موقف السلطات الاسرائيلية من مصالح الممتلكات «يمليان، بالحاح، ضرورة اجراء اتصالات عمل كهذه» (**النهار**، ١٩٨٦/٨/١٥).

كذلك اعلن الناطق باسم وزارة الخارجية السوفياتية، جينادي جيراسيموف، ان هذه المحادثات «لا تعكس تغييراً في السياسة السوفياتية تجاه اسرائيل ولا تهدف الى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، والتي قطعت العام ١٩٦٧. فالاتحاد السوفياتي اعلن، غير مرة، ان استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينه وبين اسرائيل مرتبط بتحقيق تسوية في الشرق الاوسط وانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلتها العام ١٩٦٧، بما فيها الجولان» (**القبس**، ١٩٨٦/٨/٥).

والمحادثات التي كان مقرراً لها ان تستمر يومين، انهارت بعد ٩٠ دقيقة من بدئها، بصورة غير متوقعة، بعد ان رفض الوفد السوفياتي مطالب اسرائيلية ببحث موضوع هجرة اليهود السوفيات، وايقاف شحن اسلحة سوفياتية «الى الدول العربية التي تعمل من اجل استعادة اراضيها». واصرّ السوفيات على ان هذه المواضيع ليست مدرجة على جدول الاعمال (**الوطن**، ١٩٨٦/٨/١٩).

وفي تعليق سوفياتي لاحق حول انهيار المحادثات، قال الناطق باسم الخارجية السوفياتية، جينادي جيراسيموف: «ان محادثات هلسنكي فشلت في التوصل الى أي شيء». ووجه جيراسيموف توبيخاً الى اسرائيل «لمطالبتها بالسماح لحوالى ٤٠٠ الف يهودي سوفياتي بالهجرة الى اسرائيل». ووصف مطالب اسرائيل هذه بانها «تدخل وقح في الشؤون الداخلية للاتحاد السوفياتي» (**القبس**، ١٩٨٦/٨/٢٠).

محمود الخطيب

قمة ايفران ـ خاتمة علنية لمسار طويل

موضوعياً، وعلى الصعيد العربي بعامة، والفلسطيني بخاصة، لم يكن لقاء القمة في ايفران (١٩٨٦/٧/٢١ ـ ١٩٨٦/٧/٢٣)، بين الحسن الثاني، ملك المغرب، وبين رئيس حكومة اسرائيل، شمعون بيرس، مفاجأة او حدثاً مثيراً وغير متوقع، الا اذا اعتبرنا ان الاعلان عن النية في عقد اللقاء، والدعوة الصريحة اليه، في اكثر من مناسبة، شيء، واخراجه الى حيز التنفيذ شيء آخر. واذا جاز التحدث عن مفاجأة، فربما كان يحتمل ان تكون، لو ان اللقاء وما تخلله، قد انتهى الى خلاف ما انتهى اليه. ولا يغير في الامر شيئاً تأكيد الطرفين ان القصد من وراء اللقاء لم يكن اجراء مفاوضات، بل فقط «الحوار»، على حد تعبير بيرس (**معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٤)، او مجرد «تبادل الآراء»، على حد تعبير الناطق باسم رئيس الحكومة الاسرائيلية، اوري سابير (**دافار**، ١٩٨٦/٧/٢٤)، او الاستماع من زعيم اسرائيلي مسؤول ورفيع المستوى، الى موقف اسرائيل من مشروع السلام العربي، على حد تعبير الملك الحسن الثاني في اكثر من مناسبة، كان آخرها خطابه الذي وجهه الى الامة، في اعقاب انتهاء لقاء القمة في ايفران (نص الخطاب في «وثائق» ص ٦٣ ـ ٧٠).

وكما يبدو، فالملك الحسن الثاني لم يسقط من حساباته، في سياق دوافعه واهدافه المتوخاة من اللقاء، اضفاء طابع المفاجأة والاثارة عليه، رغم سلسلة تصريحاته التمهيدية بشأن استعداده لعقد لقاء قمة مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس. لكنه، وكما يتضح من تصريح ادلى به مصدر مغربي موثوق لمراسلة صحيفة «معاريف»، تمار غولان، كان يبغي ان تكون المفاجأة والاثارة في المضمون وليس في الجانب الاجرائي فقط. فالمصدر المذكور يشير الى انه كان لدى المسؤولين المغاربة (اي الملك) انطباع بان بيرس سيحمل معه الى اللقاء «مقترحات جديدة ومثيرة للاهتمام» (**معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٤). وهذه المقترحات «الجديدة والمثيرة للاهتمام»، هي التفسير لما نسبته مصادر صحافية اسرائيلية اخرى الى الملك، من انه اشترط، في الاتصالات التي سبقت عقد اللقاء، «الالتزام بالحفاظ على سريته، حتى يتقرر الاعلان عنه خلال المحادثات» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٢٥). لكن الملك اخطأ في حساباته مرتين: اولاً، في تقديره لالتزام الاسرائيليين بالحفاظ على سرية اللقاء حتى بدء المحادثات، والخطأ هنا ناجم، في الاساس، عن سوء التقدير لمدى الاهمية التي يعلقها الاسرائيليون، وبيرس شخصياً، على علنية اللقاء ودلالاته العملية على الصعيد السياسي وحتى الاستراتيجي في سياق الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهذا احد جوانب الخطورة الكامنة في اللقاء، واحد ابعاده السلبية. فالاسرائيليون لم يكتفوا بالاعلان عن الزيارة قبل بدء المحادثات، بل سربوا النبأ الى مسامع الاميركيين قبل ذلك، الامر الذي تحقق منه الملك عبر الاتصال الهاتفي الذي اجراه معه الرئيس ريغان مقترحاً عليه عقد اللقاء في واشنطن في اثناء زيارته اليها، كما جاء على لسان الملك الحسن الثاني، في خطابه الى الامة الذي

القاه فور مغادرة بيرس والوفد المرافق له للاراضي المغربية. من ناحية اخرى، فالمصادر الصحافية الاسرائيلية وان لم تؤكد علم الاميركيين باللقاء، الا ان بعضها استبعد عدم اطلاع بيرس للاميركيين على ما يخططه في السر (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٢٢). اما الخطأ الثاني، فهو ذلك «الانطباع» الذي اشار اليه المصدر المغربي الموثوق، الذي اضاف انه «بعد اللقاء الاول اتضح للملك ان الامور [اي المقترحات] لا تخرج عن كونها مجرد صياغات عامة، الامر الذي ادى الى احساس بالاحباط وحتى الى احساس بالخداع» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٢٤). لكن الملك ـ على حد تعبير المصدر اياه ـ لم يكن قادراً انذاك، على نسف اللقاء، خاصة في ضوء تأكيد الطرفين ان اللقاء لا يهدف الى اجراء مفاوضات، بل الى تبادل الآراء فقط.

خاتمة علنية لمسلسل طويل

اضافة الى ان تصريحات الملك الحسن الثاني المهدة لفكرة عقد اللقاء العلني في ايفران، وجعلت من اللقاء حدثاً في حكم المتوقع، فان مسلسل اللقاءات والاتصالات والعلاقات الذي اميط عنه اللثام (كان في السابق مجرد تكهنات وتسريبات صحافية) في اعقاب الاعلان عن الزيارة، يجعل منها مجرد خاتمة علنية لواقع عمره ربع قرن. فالتقارير الصحافية الاسرائيلية، في هذا الصدد، ترسم صورة لواقع «سلام سلبي» كان قائماً بين الدولتين، واعتراف «واقعي» (*de facto*) بينهما. بعض هذه التقارير يشير الى ان اول دعوة رسمية لوفد اسرائيلي غير رسمي (كتاب وادباء اسرائيليون) يعود تاريخها الى العام ١٩٦١، حيث انعقد في حينه، في فلورنسا في ايطاليا، مؤتمر فكري، مثل المغرب فيه ولي العهد المغربي آنذاك، مولاي الحسن. وبعد اختتام اعمال المؤتمر قام ولي العهد بدعوة الوفد الاسرائيلي لزيارة المغرب والحلول ضيفاً عليه (عوديد زراي، **هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٣). وتكشف التقارير، ايضاً، عن جانب ملفت للنظر في الفكر السياسي للملك الحسن الثاني، الذي لم ير في المشروع الصهيوني واداته السياسية ـ اسرائيل ـ اكثر من مجرد تجمع يهودي كبير في العالم العربي على غرار التجمعات السكانية اليهودية الصغيرة في الاقطار العربية، كل على حدة (شموئيل سيغف، **معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٥). وربما كان لهذه النظرة اثر في تحول الجهود الصهيونية لتهجير يهود المغرب من العمل السري في العام ١٩٦١، وقبله الى النشاط شبه العلني والمباشر ابان التهجير الجماعي ليهود المغرب في الفترة ما بين ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣، تلك الحملة المعروفة في تاريخ النشاط الصهيوني لتهجير يهود المغرب باسم «عملية ياخين» (**المصدر نفسه**). ويشير التقرير آنف الذكر، الى ان السلطات المغربية سمحت لليهود المغاربة الذين آثروا الهجرة الى اسرائيل، بالاحتفاظ بجنسيتهم المغربية، وان غالبيتهم العظمى احتفظت بها، باستثناء قلة اعلنت عن رغبتها في التخلي، طوعاً، عن جنسيتها المغربية. واستناداً الى ذلك، واصل الملك الحسن الثاني، اعتبار يهود المغرب المستوطنين في فلسطين، على انهم من جملة رعاياه. لكن مفهومه هذا تلقى صفعة قاسية، عندما حاول استغلال ما نشر عن الغبن والاضطهاد اللاحق باليهود الشرقيين في المجتمع الاسرائيلي (لم يحدد الكاتب الفترة، ولكن، على الاغلب، المقصود فترة اوائل السبعينات، عندما وصل التوتر الاجتماعي ذروته، جراء سياسة التمييز على المستويات كافة التي كانت تمارسها المؤسسة الاشكنازية الحاكمة) بتوجيه الدعوة الى اليهود المغاربة، اي «رعاياه»، للعودة الى الوطن، لكن هذه الدعوة فشلت، فشلاً ذريعاً، اذ لم يستجب اليها سوى بضع عشرات منهم (**المصدر نفسه**).

ويتفق الكثير من المعلقين والصحفيين على ان استمرار العلاقات والاتصالات بين اسرائيل والمغرب، على اكثر من صعيد ومستوى، يعود، في الاساس، الى النظرة الخاصة من جانب الاسرة المالكة في المغرب الى اليهود بعامة والى يهود المغرب بخاصة. فالصحفي حغاي ايشد يرى، مثلاً، ان «هناك خلفية يهودية خاصة لهذه الاتصالات. فهي تعبر عن العلاقات الخاصة

القائمة بين الاسرة الملكية وبين يهود المغرب في اسرائيل وفي الشتات. وان هذه العلاقات كان لها دور في عمليات جس النبض من اجل السلام والاندماج في المنطقة من جانب دولة اسرائيل وسكانها» (**دافار**، ١٩٨٦/٧/٢٣). ويحذو حذوه الصحفي شموئيل سيغف، بقوله «ان ليس بالامكان فهم الصلة الخاصة بين المغرب واسرائيل طيلة ربع القرن الماضي دون الوقوف على خاصية يهود المغرب» (**معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٥). وتتجسد هذه الخاصية في الدور الذي تلعبه الجالية اليهودية في المغرب والعلاقات الحميمة التي تربطها بالبلاط الملكي، حيث ان بعض زعمائها يشكل جزءاً من ركائز النظام (دان افيدان، **دافار**، ١٩٨٦/٧/٢٥). وعلى سبيل المثال، فسكرتير الجالية اليهودية في المغرب، روبرت اسراف، يعمل، ايضاً، مديراً عاماً للمشاريع الاقتصادية التي تملكها العائلة المالكة (جدعون كوتس، **المصدر نفسه**).

ويعزو البروفيسور شلومو بن عامي استمرار العلاقات والاتصالات بين اسرائيل والمغرب الى كون المغرب، على غرار تونس، «... ومنذ قيام دولة اسرائيل لم يتأرجح بين الشرق والغرب، بين الخيار السوفياتي والخيار الغربي، على غرار مصر والجزائر وليبيا على سبيل المثال. فالخيار الواضح لتونس والمغرب كان دوماً خياراً غربياً. وبناء عليه، يجب فهم توجهات الملك الحسن الثاني، نحو اسرائيل كجزء من توجهه الغربي» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٧/٢٤).

وفي سياق تناولها للعلاقات والاتصالات المغربية ـ الاسرائيلية التي سبقت الزيارة العلنية، تكشف الصحف الاسرائيلية النقاب عن شبكة من العلاقات ومسلسل من الاتصالات واللقاءات والمحادثات ترتسم منهما صورة لواقع اقرب الى التطبيع منه الى حالة العداء. وفي هذا السياق، يشير الصحفي شموئيل سيغف، الى ان اول زيارة لوفد برلماني اسرائيلي وشخصيات اخرى تمت خلال فترة عملية التهجير الكبرى ليهود المغرب، بين العامين ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ (**معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٥). ووصلت الزيارات، على هذا المستوى، الى اوجها في ايار (مايو) ١٩٨٤، عندما قام وفد مؤلف من تسعة اعضاء كنيست، برئاسة عضو الكنيست رافي ادري (من كتلة المعراخ)، وعدد آخر من محرري الصحف الاسرائيلية، بزيارة رسمية الى المغرب، للمشاركة في مؤتمر علمي تخليداً لذكرى «الرامبام» ـ الحاخام موسى بن ميمون (**المصدر نفسه**). وكانت الزيارة الاخيرة على هذا المستوى، في شهر أيار (مايو) ١٩٨٦، عندما قام وفد اسرائيلي تعداده ٢٥٠ شخصاً، برئاسة عضو الكنيست رافي ادري، بزيارة اخرى للمغرب، للمشاركة في احتفالات تقليدية تنظمها الجالية اليهودية هناك احتفاءً بذكرى ميلاد الملك الحسن الثاني (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٢٢).

اما على صعيد اللقاءات والمحادثات بين الملك الحسن الثاني وكبار المسؤولين والسياسيين الاسرائيليين، فيلاحظ انها تكثفت في السنوات العشر الاخيرة. ففي العام ١٩٧٦، قام رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق رابين، بزيارة الى المغرب، لم يكشف النقاب عنها وعما دار فيها في حينه (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٧/٢٤). وفي العام ١٩٧٧، وفي سياق الاتصالات السرية بين مبعوث الرئيس السادات، والمسؤولين الاسرائيليين، برعاية الملك الحسن الثاني، زار المغرب رئيس جهاز الموساد في حينه، اسحق حوفي، حيث التقى مبعوث الرئيس السادات، حسن التهامي، في سياق التحضير لمحادثات دايان ـ التهامي (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٥). كذلك زار شمعون بيرس المغرب مرتين: الاولى في العام ١٩٧٩، والثانية في العام ١٩٨١، عندما كان زعيماً للمعارضة، حيث اجرى محادثات مع الملك الحسن الثاني، هدفت في المرة الاولى الى تحطيم الجمود الذي اعترى محادثات السلام بين اسرائيل ومصر، وفي الثانية الى فحص امكانات دفع عجلة السلام في الشرق الاوسط الى امام (**معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٢). ويقال ان عضو الكنيست ابا ايبن اجرى، في الماضي، اتصالات عدة مع الملك الحسن الثاني (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٢).

وأشارت دافار (١٩٨٦/٧/٢٢) الى وجه آخر من هذه العلاقات، فكتبت ان الحسن الثاني، ومنذ تسلمه الحكم ، كان يقيم علاقات سرية متشعبة مع اسرائيل. وقد خدمت هذه العلاقات الملك في مجالات عدة، منها التعاون في مجال الزراعة، وفي مجال تنظيم البوليس السري والجهاز العسكري. وفي هذا السياق، نشرت وسائط الاعلام الاوروبية، ان تصفية الزعيم المغربي اليساري المناوئ للنظام المغربي، المهدي بن بركة، في باريس، تمت بمساعدة من المخابرات الاسرائيلية (**المصدر نفسه**).

ومن ناحية اخرى، يشير احد رؤساء المؤسسات المهتمة بشؤون الشرق الاوسط الى «وجود تعاملات تجارية، وارشاد زراعي، وزيارات سياحية، بين الدولتين» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٧/٢٤). وفي هذا السياق، كشف النقاب، في مجال التحدث حول زيارة بيرس الحالية، عن ان نائب وزير الزراعة الاسرائيلي، ابراهام كاتس ـ عون، كان قبل سبعة اسابيع من زيارة بيرس، في زيارة للمغرب، على رأس وفد ضم عضو الكنيست اسحق بيرتس، والمدير العام لشركة اغرسكو ومركز تسويق الحمضيات من اسرائيل الى اوروبا. واجرى الوفد الاسرائيلي محادثات مع وزير الزراعة المغربي، والوزير المسؤول عن شركة التصدير المركزية في المغرب (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٤). وذكر نائب وزير الزراعة في التقرير الذي قدمه الى بيرس، فور عودته من المغرب، انه بحث مع المسؤولين المغاربة في امكان التعاون بين البلدين في مجالات مختلفة، وانه قدم اليهم وثيقة تضمنت مقترحات تفصيلية للتعاون في المجالات التي تطرقت اليها المحادثات. وجاء في التقرير، ايضاً، انه في اطار التفاهم الذي توصل اليه الوفدان، سيصل الى اسرائيل في الاسابيع المقبلة باحثون ورجال اعمال مغاربة؛ وبالمقابل سيتوجه الى المغرب خبراء اسرائيليون في مجال تنمية مصادر المياه (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٥).

مرحلة التمهيد والاعداد

لقد سبقت زيارة بيرس للمغرب فترة من التمهيد لفكرة اللقاء، ثم الموافقة المبدئية عليها، والاتفاق على تفاصيلها. فالملك الحسن الثاني، يقول، في خطابه الذي القاه بعد مغادرة بيرس للاراضي المغربية، ان فكرة اللقاء بمسؤول اسرائيلي كبير (وكأنه لم يسبق له الالتقاء واجراء محادثات مع مسؤولين اسرائيليين كبار) قد طرحت من جانبه في اربع مناسبات مختلفة. لكنه يقول ان دافعه الاساسي الى ذلك، كان احساسه بوجوب عمل اي شيء في اطار قرارات فاس للخروج من الدوامة، وذلك على خلفية فشل «اللجنة السباعية» في مواصلة عملها وفي تقديم تقرير مكتوب عما انجزته للرؤساء والملوك العرب: «واذا كنت تعرفني ـ واظن انك تعرفني... ستكون قد شعرت اني، منذ اربع او ثلاث سنوات، وانا الح. فقد قلت، اول مرة، انه اذا اراد احد المسؤولين الاسرائيليين ان يأتي للقائي، فان السياحة والسفر للنزهة، على كل حال، ممنوعان عليه في المغرب، كما ان السفر للنزهة ممنوع علي في اسرائيل». ويعدد الملك الحسن الثاني المناسبات الاخرى التي طرحت فيها تلك الفكرة، فيقول: «وفي المرة الثانية، سألني بعض الصحفيين، فاجبتهم بانني مستعد لاستقبال الوزير الاول الاسرائيلي اذا كان حاملاً لحقيبة فيها برنامج معقول ومطابق لمقررات قمة فاس.

«وقد كانت المرة الثالثة قبل المؤتمر الطارئ للدول العربية في الدار البيضاء، عندما طرح علي سؤال عما اذا كنت مستعداً للقاء الوزير الاول الاسرائيلي، وكان جوابي: قبل اللقاء افضل ان يرسل رسالة بواسطة الامين العام لمنظمة الامم المتحدة...

«وآخر رمز واشارة مني اليك كانا خلال الندوة الصحفية التي عقدتها في مراكش. وفي الاستجواب الذي اجراه معي، من بعد، السيد جان دانييل عن مجلة ' نوفيل اوبزرفاتور' الفرنسية، حينما قلت انني استغرب، انه لحد الآن لم يلتق قائد عربي مع مسؤول اسرائيلي، لاننا لا نحارب شبحاً ولا نحارب عدواً وهمياً، بل نحارب عدواً موجوداً على ارضنا...» (**المصدر نفسه**).

واذا كان يفهم من خطاب الملك ان فكرة اللقاء «بالوزير الاول الاسرائيلي» تبلورت لديه «قبل ثلاث او اربع سنوات»، اي قبل ان يصبح بيرس رئيساً للحكومة، فان معظم المصادر الاسرائيلية يشير الى ان عملية التمهيد والاعداد الجاد للقاء، بدأت في عهد بيرس الذي، «غداة اختياره لرئاسة حكومة التكتل الوطني، سعى الى احياء عملية السلام، عبر نشاط علني وسري مع ثلاث دول عربية: مصر والاردن والمغرب» (شموئيل سيغف، **معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٣). فالصحفي يوئيل ماركوس (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٥)، يقول «ان الاعداد للقاء العلني استمر ثمانية شهور»، بينما يشير الصحفي يوسف حاريف الى «ان الجهود السرية والعلنية لمبعوثي اسرائيل، لتنظيم الزيارة العلنية لرئيس الحكومة الى المغرب، تواصلت على امتداد عام تقريباً، مع ان الحسن الثاني اعطى، عملياً، موافقته المبدئية على الزيارة العلنية، قبل وقت طويل» (**معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٥). لكن الصحفي عكيفا الدار يقول ان الانطباع الاول بان عقد لقاء بين بيرس والملك قد اصبح في متناول اليد، كان في اثناء زيارة عضو الكنيست رافي ادري للمغرب في آب (اغسطس) ١٩٨٥، وفي اعقاب محادثات اجراها ادري مع كل من رئيس الجالية اليهودية في المغرب، دافيد عمار، ومع سكرتيرها، روبرت اسراف (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٥). وطلب بيرس من ادري مواصلة الاتصالات، مع المستشار السياسي للملك احمد رضا جديرة. وأوضح للملك، خلال الاتصالات، ان اللقاء يجب ان يكون علنياً، والا فلا (**المصدر نفسه**).

بعد الموافقة المبدئية من الملك على عقد اللقاء، تواصلت الاتصالات بين المبعوثين الاسرائيليين والوسطاء، وبين البلاط الملكي المغربي. كذلك تواصلت التصريحات والتلميحات من جانب الملك، تمهيداً لفكرة اللقاء (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٥).

والملاحظ، استناداً الى المصادر الاسرائيلية، ان مرحلة التمهيد والاعداد للقاء تناولت ثلاثة مواضيع: شروط اللقاء، ومكانه، وزمانه. وبينما لم يشكل مكان وزمان اللقاء عقبة ـ اذ ان الطرف الاسرائيلي لم تكن لديه شروط بهذا الشأن، وكان مستعداً لعقد اللقاء في باريس او واشنطن، وبالتأكيد في المغرب ايضاً، طالما انه سيكون علنياً ـ يتضح ان اشتراط الملك عقد اللقاء «بان يحمل بيرس في جعبته مشروعاً مقبولاً، يتلاءم مع قرارات فاس»، شكل عقبة في مرحلة الاتصالات المبكرة. لكن الملك لم يواصل التمسك بشرطه، حيث خلت تصريحاته اللاحقة منه. وبهذا الصدد، يقول حاريف ان التصريح الابرز للحسن الثاني، في سياق تمهيده لفكرة اللقاء، لم يكن ذلك التصريح الذي قال فيه انه مستعد للقاء بيرس اذا جلب معه مقترحات جادة، بل قوله، في سياق مقابلة اجرتها معه صحيفة «السياسة» الكويتية في ١٩٨٦/٣/٢١، انه لامر حيوي، ان يلتقي «الزعيم الاكثر ملاءمة» برئيس الحكومة الاسرائيلية بيرس، لكي يقف، مباشرة، على مواقف اسرائيل من مشروع فاس. ويرى حاريف ان هذا التصريح كان الاوضح بين تصريحات الحسن الثاني السابقة، اذ لم يتضمن اية شروط (**المصدر نفسه**).

بعد هذا التصريح، تكثفت الاتصالات في سياق الاعداد للقاء. ففي نيسان (ابريل) الماضي، وبينما كان بيرس في طريقه الى ستراسبورغ لالقاء خطاب امام البرلمان الاوروبي، اجتمع سراً في باريس، بمستشار الملك، جديرة، حيث اقترح عليه عقد اللقاء في باريس. وآنذاك اتضح لبيرس ولرافقيه ان الحسن الثاني جاد، هذه المرة، في عقد اللقاء، خاصة بعد ان اوضح المستشار جديرة ان وسائط الاعلام نسبت الى الملك اقوالاً لم يقلها بشأن اللقاء، وان رد بيرس، في حينه، اربك الملك*

---

* المقصود ترحيب بيرس بفكرة اللقاء وتجاهله لقول الملك «اذا كانت لديه مقترحات جادة»، ثم قوله انه سيحمل الى ذلك اللقاء مواقف اسرائيل، مما حدا بالملك الحسن الثاني الى الرد بان في امكان بيرس البقاء في اسرائيل وارسال تلك المواقف بالبريد العادي، عبر السكرتير العام للامم المتحدة (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٥).

(عكيفا الدار، **هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٥). وبعد هذا اللقاء بين بيرس وبين المستشار جديرة، توالت وتكثفت الاتصالات الاسرائيلية ـ المغربية. وفي هذا السياق، قام عضو الكنيست رافي ادري، الذي كان يدير الاتصالات مع المسؤولين المغاربة، برحلات مكوكية عديدة بين اسرائيل والمغرب (جدعون كوتس، **دافار**، ١٩٨٦/٧/٢٥).

وفي الاسابيع الاخيرة التي سبقت اللقاء، زار المغرب المستشار السياسي لرئيس حكومة اسرائيل، د. نمرود نوفيك؛ وبالمقابل وصل الى اسرائيل رئيس الجالية اليهودية في المغرب، دافيد عمار، حاملاً رسالة بهذا الشأن من الملك الحسن الثاني (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٢). وفي الاسبوع الاول من تموز (يوليو)، رحبت واشنطن بفكرة عقد اللقاء في البيت الابيض برعاية الرئيس ريغان (عكيفا الدار، **المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٢٥). لكن الملك الحسن الثاني، فضل عقد اللقاء في المغرب (**معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٥).

وفي الحادي عشر من تموز (يوليو) الماضي، وفي اعقاب لقاءين بين مستشار رئيس الحكومة لشؤون الاتصالات، اوري سابير، وعضو الكنيست رافي ادري، وبين مبعوث الملك الحسن الثاني، طرحت فكرة عقد اللقاء في المغرب. ووصل الى القدس مبعوث خاص من المغرب لاستكمال التفاصيل الفنية (عكيفا الدار، **هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٥).

وبالمقابل، سافر عضو الكنيست ادري، في الاسبوع الذي سبق الزيارة، الى المغرب، للاتفاق على آخر تفاصيل الزيارة (**معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٥). وفي التاسع عشر من تموز (يوليو) الماضي، توجه السكرتير العسكري لرئيس الحكومة الى المغرب، ليكون في استقبال الوفد الاسرائيلي، الذي وصل الى مطار فاس مساء الاثنين، في ١٩٨٦/٧/٢١ (عكيفا الدار، **هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٥).

دوافع الطرفين

من السهل تفهم دوافع بيرس لعقد اللقاء، خاصة على ضوء التفاهم الذي تم قبله، بان طرح مشروع فاس « ليس القصد منه املاء اية شروط » ـ كما قال بيرس في خطابه امام الكنيست (**الملف**، المجلد الثالث، العدد ٥/٢٩، آب ـ اغسطس ١٩٨٦، نيقوسيا، ص ٤٤٤)، وعلى ضوء تخلي الملك الحسن الثاني عن شرطه المسبق «المقترحات الجادة». ومع ذلك، فقد كانت لدى شمعون بيرس دوافعه الخاصة. فاللقاء، كما جاء في افتتاحية صحيفة معاريف الاسرائيلية (١٩٨٦/٧/٢٥)، نقلاً عن بيرس نفسه، «حطم حاجز الخجل» من الالتقاء بالزعماء الاسرائيليين. وبعده «لن يتخوف اي زعيم عربي من الالتقاء بزعيم اسرائيلي، حتى عندما يفترض، مسبقاً، انه لن ينجم عن اللقاء اي تقدم بعيد المدى».

كذلك فاللقاء يمكن ان يشجع الرئيس المصري حسني مبارك، على عقد اجتماع قمة مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، الامر الذي سعى اليه بيرس دون كلل (**المصدر نفسه**).

علاوة على ذلك، لم يستبعد احد الصحفيين ان يكون من ضمن دوافع شمعون بيرس رغبته في تحقيق مكسب شخصي، يتمثل في توطيد علاقاته بالطائفة المغربية (عكيفا الدار، **هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٤).

ويؤكد الصحفي شموئيل سيغف وجود هذا الدافع الشخصي والحزبي في آن، بقوله: «ان زيارة بيرس العلنية ـ بعد فشل اي من زعماء الليكود في الالتقاء بالملك الحسن ـ ستخفض، على ما يبدو، وبشكل عميق، من الدعم التقليدي ليهود المغرب لسياسة الليكود. وحتى لو لم تثمر الزيارة ثماراً سياسية فورية، فالوتد الذي غرزه بيرس في اوساط يهود شمال افريقيا سيؤثر في ميزان القوى في اسرائيل، في حال اجراء انتخابات للكنيست في الشهور المقبلة» (**معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٣).

اما دوافع الملك الحسن الثاني، فتناولها بالتحليل اكثر من صحفي اسرائيلي. فالصحفي عكيفا الدار، على سبيل المثال، كتب في هذا الصدد: «هناك معلقون يقولون ان الحسن كان

بحاجة الى بيرس اكثر من حاجة بيرس اليه. فالمغرب يعاني من مصاعب اقتصادية خطيرة. وعلى غرار الكثيرين في الدول الافريقية والعالم الثالث، يؤمن الملك الحسن الثاني بان المفتاح السحري للخزانة الاميركية موجود في ايدي اليهود» (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٤).

ويحذو حذوه الصحفي يوسف حاريف: «من الصعب الافتراض ان زعيماً ذكياً يراهن على مثل هذه الخطوة [المقصود في طلبه ود الاميركيين] دون ان يكون حصل على تعهد فعلي بانه سيحصل على ما يتوخاه من الطائرات والعتاد العسكري والمعونات. وهكذا، فمن المحتمل ان يكون الاعتبار الاميركي ـ على الاقل من ناحية التوقيت ـ في ذهن الملك، حين اعطى موافقته على اللقاء. ولكن، بالتأكيد، ليس هذا هو الاساس» (**معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٥).

ويشير حاريف (**المصدر نفسه**) الى اعتبار آخر كان ضمن دوافع الملك، وهو اقتراب موعد المناوبة في رئاسة الحكومة الاسرائيلية، حيث كان واضحاً انه اذا قدر للقاء ان يتم، فانه يجب ان يتم في عهد بيرس. وهذه النقطة اكدها الملك الحسن الثاني في خطابه، عندما قال: «شمعون بيرس، كما تعلم، سيسلم الحكم لحزب ليكود، وهو الحزب اليميني المتطرف... لهذا اخترت الآن». لكن الاهم من كل ذلك، كما يراه حاريف (**المصدر نفسه**)، يتعلق «بالعالم الايديولوجي» للملك. وهو عالم في طور التبلور، وسار في طريق متعرج. «ففي وقت من الاوقات لم يكن الملك مندمجاً في الاجماع العربي المتعصب فحسب، بل كان العازف الاول فيه». لكنه، الآن، يرى ان «العقل اليهودي والمال العربي بامكانهما صنع المعجزات وخلق جنة عدن في الشرق الاوسط ».

ويشارك الصحفي دان افيدان زميله حاريف، في ما ذهب اليه بالنسبة الى دوافع الملك الحسن الثاني، حيث كتب: «ثمة سبب آخر لدعوة بيرس الى المغرب، وهو رغبته في الاستعانة بزعماء اسرائيل في مساعيه للحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة للغاية من الولايات المتحدة خلال زيارته المرتقبة لواشنطن» (**دافار**، ١٩٨٦/٧/٢٥). ويضيف افيدان: «وهكذا، فدعوة بيرس لزيارة المغرب كانت ترتبط ، اولاً وقبل كل شيء، بمصالح داخلية مغربية، وبمصالح المغرب تجاه اسرائيل وتجاه العالم الغربي بعامة والولايات المتحدة بخاصة. ومن الناحية الداخلية، كان الحسن معنياً باجراء اللقاء مع بيرس تلبية للالحاح بهذا الشأن من جانب الجالية اليهودية في المغرب، والمهاجرين اليهود من اصل مغربي. وهكذا، فعقد اللقاء من شأنه تدعيم مكانة الملك، في نظر رعاياه من اليهود، الذين يشكل بعض منهم جزءاً من ركائز النظام. والعلاقات الوثيقة مع يهود المغرب من شأنها مساعدة الملك على تنمية وتطوير شبكة علاقات وثيقة بين المغرب والدول الغربية، وبالذات فرنسا، التي تقطن فيها نخبة مثقفة وميسورة من اليهود من اصل مغربي، الذين لهم صلة بدوائر الحكم في فرنسا» (**المصدر نفسه**).

المحادثات ونتائجها

وفقاً للمعلومات الصحفية، اجرى رئيس الحكومة الاسرائيلية والوفد المرافق له ثلاث جولات من المحادثات، خلال زيارته الى المغرب التي استغرقت يومين. ويقول بعض المصادر الصحفية الاسرائيلية ان المحادثات «انتهت كما بدأت، بعدم الاتفاق على الموضوعات محل الخلاف بين العرب واسرائيل» (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٥). لكن بعضها الآخر اشار الى ان جولة المحادثات الثالثة تضمنت لقاء، على انفراد، بين الملك الحسن الثاني وبين رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، اكد فيه الملك لبيرس «ان الاتصالات بينهما ستستمر، بوسائل مختلفة، من ضمنها تبادل البرقيات والرسائل». وذكرت مصادر صحفية اخرى انه رغم التعتيم الذي فرض على محادثات ايفران، فانها تمحورت حول موضوعين اساسيين: اطار المفاوضات بين اسرائيل والعالم العربي، ومسألة التمثيل الفلسطيني في محادثات السلام (شموئيل سيغف، **معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٤).

وبينما نسبت صحيفة عل همشمار (١٩٨٦/٧/٢٢) الى مصادر، لم تحددها،

قولها ان اللقاء اصبح في اطار الممكن جراء بعض التنازلات في الموقف الاسرائيلي ازاء الضفة والقطاع، اكدت صحيفة هآرتس (١٩٨٦/٧/٢٧) ان بيرس لم يتجاوز خلال المحادثات اطار كامب ديفيد المضمن في الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة، ولا حدود المبادرة التي طرحها امام الجمعية العامة للامم المتحدة في شهر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥. واضافت هآرتس ان بيرس كان حريصاً على عدم الانحراف عن المواقف المقبولة من الليكود. ويشير بعض المصادر الى ان اجواء ازمة قد خيمت على المحادثات في اثناء الجولة الاولى والثانية، حيث تركزت نقاط الخلاف الاساسية على الموضوع الفلسطيني. فقد طالب الملك الحسن اسرائيل باجراء اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية وبالاعتراف بدور المنظمة في المفاوضات المستقبلية في المنطقة. واكد، ايضاً، ان بلاده ستؤيد التسوية الشاملة فقط، وسترفض كل تسوية منفردة (تمار غولان، **معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٤).

وتشير المعلومات الصحفية الى ان بيرس قدم الى الملك، في اثناء المحادثات وثيقتين لاعتمادهما كأساس للبيان المشترك. وتضمنت الوثيقة الاولى، الاعلان عن«عام سلام» يتم خلاله وقف الارهاب، واجراء مفاوضات دون شروط مسبقة، وكذلك الدعوة الى عقد مؤتمر دولي (ربما في المغرب) على قاعدة القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨؛ وفحص امكانات التنمية في المناطق، وتمثيل فلسطيني في اطار وفد من سكان المناطق المحتلة وغيرهم بالاتفاق المتبادل (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٩).

لكن الملك رفض هذه المقترحات، اذ كان يتوقع تقديم مقترحات جديدة اكثر. وارسل الملك في اثرها رسولاً الى بيرس طلب منه تحديد موعد مغادرته لكي يكون في وداعه. وفهم بيرس الاشارة، وبدأ يعد وثيقة اخرى لانقاذ المحادثات. وعرفت الوثيقة الثانية بوثيقة البنود العشرة (**المصدر نفسه**). واهم بنود هذه الوثيقة ما يلي: تعهد بعدم احلال القانون الاسرائيلي في المناطق خلال فترة المفاوضات؛ واستعداد للالتقاء بممثلين «معتمدين» من الفلسطينيين، يبغون السلام ويرفضون الارهاب؛ وحسم موضوع السيادة خلال المفاوضات؛ والتوصل الى حل يأخذ في عين الاعتبار طموحات الفلسطينيين؛ واحتياجات اسرائيل الامنية. وتضمنت الوثيقة، ايضاً، بنداً مأخوذاً من اتفاقيتي كامب ديفيد، وجاء فيه ان اسرائيل تدرك وجوب حل القضية الفلسطينية بكل جوانبها؛ وبنداً آخر من مشروع فاس، جاء فيه ان اسرائيل ستحترم حرية العبادة للاديان كافة، وتسمح وتضمن المرور الحر الى الاماكن المقدسة. والى ذلك كله، اضاف بيرس، ولكن شفهياً، ان سياسة كبح الاستيطان ستستمر. (**المصدر نفسه**، ٢٧ و ١٩٨٦/٧/٢٩).

وفي هذا الصدد يشير الصحفي ارنون يافيه (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٧/٢٥) الى ان الملك قد تلقى من بيرس ثلاث لاءات، هي: لا للاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني؛ ولا للانسحاب من كل الاراضي المحتلة؛ ولا للانسحاب من القدس العربية. واثر ذلك، توترت اجواء المحادثات، وخاصة عندما اتضح للوفد المغربي ان بيرس لا يحمل معه اية افكار جديدة لبدء عملية السلام، حسبما وعد الاسرائيليون، المستشار جديرة. بيد ان بيرس لم يرغب في مغادرة المغرب دون اصدار بيان مشترك، وكأنما جاء الى ايفران من اجل هذا البيان أساساً. وبالفعل، فقد خصص معظم وقت الاجتماعات اللاحقة لوضع صيغة البيان المشترك (**المصدر نفسه**).

وفي هذا الصدد، يشير مراسل صحيفة دافار (١٩٨٦/٧/٢٤) الى انه لولا تدخل «صديق مشترك» للطرفين، لما امكن التغلب على الازمة. وتضاربت المعلومات بشأن هوية «الصديق المشترك». فبينما اكدت، مراسلة معاريف، تمار غولان، نقلاً عن مصادر موثوقة، ان واشنطن مارست ضغوطاً على الطرفين للتوصل الى صيغة ما تتيح اجمال المحادثات واصدار بيان مشترك «لانه، لا يجوز، لا لاسرائيل ولا للمغرب، السماح بالفشل» (**معاريف**،

١٩٨٦/٧/٢٤)، نفت مصادر مقربة من رئيس الحكومة ذلك، مؤكدة انه «لم يكن للولايات المتحدة اي تدخل في مسار المفاوضات» (**دافار**، ١٩٨٦/٧/٢٥).

ونجحت تلك الجهود، واتفق الطرفان على صيغة البيان المشترك، التي خلت من اية اشارة الى تحقيق تقدم، ولو طفيف، في اي من المواضيع التي كانت موضع بحث. واقتصر البيان (نصه في «وثائق» هذا العدد، ص ٦٣) ان الملك وبيرس تدارسا بشكل اساسي الوضع في الشرق الاوسط، والشروط، شكلاً ومضموناً، التي يمكن ان تساهم بفعالية في احلال السلام في المنطقة. وان الملك اوضح مزايا مشروع فاس وان بيرس اوضح بدوره موقف اسرائيل من المشروع وعرض اقتراحاته بالنسبة الى الشروط الحيوية لاحلال السلام (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٥).

ومن ناحية اخرى، ذكرت صحيفة هآرتس (١٩٨٦/٧/٢٥) ان الاعتقاد السائد لدى بعض الاوساط الاسرائيلية، العاملة في مجال تقييم التحركات السياسية في المنطقة، هو «ان المحادثات في المغرب لم تحسن فرص اخراج عملية السلام من جمودها، بل اعادت مشروع فاس الى جدول الاعمال السياسي في المنطقة». وقال مصدر سياسي بارز ان الهوة بين مواقف الطرفين، التي لم يكن هناك مفر منها، قد ضمنت، سلفاً، عدم توصل المحادثات الى نتائج عملية. واضاف المصدر المذكور ان هذه الحقيقة ستخدم، في نهاية المطاف، مواقف الاطراف العربية المتطرفة التي ستدعي بان الملك الحسن الثاني لم يتمكن من زحزحة اسرائيل عن مواقفها المتعنتة، رغم اعتدال مواقفه (**المصدر نفسه**). ومع ان المصادر الاسرائيلية الرسمية (بيرس وبعض المقربين منه) دأبت على التأكيد، في معرض تعقيبها على التحفظات من نتائج الزيارة، ان اللقاء في ايفران كان بمثابة حوار وتبادل للآراء، وليس مفاوضات (**دافار**، ١٩٨٦/٧/٢٤)، الا انها وفي الوقت ذاته، لم تفتها الاشارة الى بعض النتائج الايجابية من وجهة نظرها. واولى هذه النتائج هي صدور البيان المشترك. وفي هذا الصدد، يقول سكرتير الحكومة، يوسي بايلين، انه عندما يصدر بيان مشترك، فان ذلك مؤشر او رمز الى التفاهم الذي نشأ بين الطرفين، بعيداً عما يتضمنه البيان (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٧/٢٤). وفي سياق الاشارة الى النتائج الايجابية للزيارة، اشارت مصادر في مكتب رئيس الحكومة، الى ان لقاء القمة قد ساهم، مساهمة كبيرة، في تحسين العلاقات الاسرائيلية المصرية (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٥). ونسب مراقبون في القدس الى الزيارة انجازاً آخر حققته، هو قطع العلاقات بين سوريا والمغرب. وحسب رأي هؤلاء المراقبين، فهذه خطوة اخرى في اتجاه بلورة معسكر الدول العربية المعتدلة المستعدة للحوار مع اسرائيل رغم تهديدات دول الرفض (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٤). ويتضح مما تقدم، وبشكل خاص من خطاب بيرس في الكنيست، ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، يرى ان النتائج الاهم للزيارة، هي دلالاتها وليس توصلها الى نتائج عملية وملموسة. فالحوار مع الملك الحسن الثاني - حسب قول بيرس - «يمثل بداية لحوار اوسع، حوار يتصل بالتاريخ العريق لشعوب الشرق الاوسط »؛ والدلالة الثانية للقاء، هي في قول الملك، وبصوت رنان «انه يجب وقف المقاطعة المفروضة على الحوار مع اسرائيل»؛ والثالثة، في عدم استسلام الملك لمعسكر الرفض وتخطيه لما سماه بيرس بـ «حاجز الخجل»؛ والرابعة، في انه نشأت في ايفران «صفة شرعية للحوار العلني»؛ والخامسة في قوله: «واود ان اعرب عن اقتناعي ورضاي، لاننا افترقنا على اتفاق بمواصلة الحوار، ولان اللقاء انتهى ببيان مشترك اذيع في القدس وفي الرباط في آن» (الملف، **مصدرسبق ذكره**، ص ٤٤٤ - ٤٤٦).

مواقف وردود فعل

بشكل عام يمكن القول ان المواقف، على مختلف المستويات الرسمية والحزبية، باستثناء كتلتي هتحياه والليكود، اتسمت بالترحيب بالزيارة، وبالذات بطابعها العلني والمباشر. فرئيس دولة اسرائيل، حاييم هيرتسوغ، اعتبر الزيارة انطلاقة وجزءاً من مسار تاريخي

لاعتراف الدول العربية باسرائيل (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٣)، بينما اكتفى القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، اسحق شامير، بالقول: «ان اهمية الزيارة تكمن في علنيتها» (**المصدر نفسه**). وكانت ردود الفعل على الزيارة في صفوف حزب العمل والمعراخ، الوحيدة التي لم تكن من لون واحد. فقد دعا رئيس كتلة المعراخ في الكنيست، رافي ادري، في عرضه المحادثات لمكتب حزب العمل، الى اعادة النظر في مواقف الحزب من القضية الفلسطينية، لانه، على حد قوله، ثبت ان هناك من يمكن التحدث معه (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٢٥). ومن ناحية اخرى، واستكمالاً لدعوة عضو الكنيست ادري، طلب عضو الكنيست حاييم رامون من السكرتير العام لحزب العمل عضو الكنيست، عوزي برعام، عقد جلسة لمركز الحزب لمناقشة موضوع حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٢٧). وتشير صحيفة هآرتس (١٩٨٦/٧/٢٨) الى ان دعوتي عضوي الكنيست، ادري ورامون، قد تسببتا في «تفاقم الخلافات داخل الحزب» وان اوساط الصقور في الحزب اصدرت بياناً نددت فيه بالدعوتين. وتدخل بيرس في الجدل، معلناً رفضه الاعتراف بحق تقرير المصير، وباعادة النظر في مواقف الحزب (**المصدر نفسه**).

واستغربت الصحفية ذوريت غيفن هذه الضجة وهذا الجدل، علماً بان حزب العمل عقد، قبل ثلاثة شهور، مؤتمراً نظرياً تم تخصيص جزء من مناقشاته لموضوعات سياسية بعامة، وللقضية الفلسطينية بخاصة (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٧/٣١). وسألت غيفن عن المسوغ الذي يستوجب اعادة النظر في مواقف الحزب، وقالت: «الم يدرك مؤتمر حزب العمل الذي عقد في نيسان (ابريل) من هذا العام، انه دون الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين لا يوجد اي احتمال للتوصل الى حل النزاع التاريخي العنيف بين الشعبين ؟ » (**المصدر نفسه**).

اما داخل صفوف الليكود، فكان الطابع العام لردود الفعل التحذير من ان يقدم بيرس تعهدات لا يمكن تحقيقها (عضو الكنيست عوزي لنداو، **عل همشمار**، ١٩٨٦/٧/٢٣)، والخشية من ان يكون بيرس تنازل في المغرب عن مصالح حيوية لاسرائيل الامر الذي قد يثقل، في المستقبل، على المفاوضات المباشرة دون شروط مسبقة مع الاردن (عضو الكنيست بيني شاليطا، **معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٣). اما شامير، فعقب على الزيارة، في مناسبة اخرى، بقوله ان بيرس لم يكن مفوضاً لاجراء مفاوضات في المغرب بشأن حل اقليمي وسط. واضاف ان بيرس نسق الزيارة معه، على اساس الاتفاق الائتلافي الذي يقضي باجراء مفاوضات مباشرة دون شروط مسبقة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٣). وحاول شامير التقليل من اهمية اللقاء بقوله انه منذ كامب ديفيد لم يعد هناك داع للانفعال من كل لقاء مع زعيم عربي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٢٧).

ومن ناحية اخرى، نسبت هآرتس (١٩٨٦/٧/٢٤) الى اوساط في الليكود تحذيرها من ان كل تنازل من جانب بيرس في موضوعي التمثيل الفلسطيني والمؤتمر الدولي سيواجه بمعارضة شديدة من جانب الليكود ووزرائه الذين سيلجأون الى استخدام «الفيتو» في المجلس الوزاري المقلص، وفقاً لبنود الاتفاق الائتلافي. اما ردود الفعل في اوساط الاحزاب الصهيونية اليسارية والراديكالية، فكانت مختلطة. وقد رحبت جميعها باللقاء، لكنها شككت في امكان ان تؤدي الزيارة والمحادثات الى احداث تحول سياسي واستئناف عملية السلام في المنطقة (عضو الكنيست اليعيزر غرانوت، **عل همشمار**، ١٩٨٦/٧/٢٣). ذلك انه ليس هناك اي امكان لدفع عملية السلام الى امام، من خلال تجاوز القضية الفلسطينية، وحكومة اسرائيل لا يمكنها ان تقرر من سيمثل الفلسطينيين في مفاوضات السلام. ودعا غرانوت رئيس الحكومة اجراء انتخابات للمجالس البلدية في الفترة المتبقية من رئاسته للحكومة، لان ذلك سيتيح بلورة طريق الشعب الفلسطيني. وختم تعقيبه بالقول: «ان لقاءً مع رئيس بلدية منتخب افضل واكثر دلالة باضعاف اضعاف من لقاء الملك

المغـربي» (**المصـدر نفسـه**). امـا عضـو الكنيست، يوسي ساريـد (كتلة راتس)، فقال معقباً على اللقاء: «ان طريق الملوك، سواء أكانت على شكل لقاءات مع الملك الحسن الثاني او مع الملك حسين، تقود الى طريق مسدود اذا تجاوزت القضيـة الفلسطينية... لان الطريق الذي يقود الى الاعتـراف بحق تقـريـر المصـير للشعب الفلسـطينـي، هو فقـط الطريـق السـوي» (**معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٣).

اتفاق على الدلالات، وتباين في النتائج

حظيت زيارة بيرس الى المغرب باهتمام بارز في وسـائط الاعلام الاسرائيلية. ويلاحظ ذلك في افتتاحيات الصحف اليومية التي تناولت الحدث على امتـداد اربعة ايام او اكثر. واتسمت تلك الافتتـاحيات، بوجه عام، بتأكيد اهمية الزيارة وابعـادهـا، لنـاحيـة آثارها المحتملة في مجرى الصراع. وفي هذا السيـاق، اعتبـرهـا بعض الصحف «حـدثـاً تاريخيـاً، حتى لو لم تحـرك الزيارة، وبشكل فوري، مسارات سلام قوية على غرار كامب ديفيد، [لان] اي نظام في الشرق الاوسـط لن يستـطيـع، في المستقبـل، تجـاهل المجرى المفتوح نحو محادثات مباشرة اسرائيلية ـ عربية، بعد اتفاق السلام مع مصر ومحادثات الحـسـن ـ بيرس» (**عل همـشـمـار**، ١٩٨٦/٧/٢٢). واعتبرها بعض آخر رمزاً «الى شيء ما جديد في العالم العربي لناحية نظرته الى اسرائيـل: استعـداد المعسكـر المعتـدل للقيام بمحاولة لدفع مسيرة السلام الى امام، واعتراف [منه] بعيد النظر بان عليه ان يفعل ذلك من خلال الاتـصـالات مع اسرائـيـل» (**دافـار**، ١٩٨٦/٧/٢٣). ورأت وجهـة نظر اخرى، في الزيـارة، استمـراراً لما بدأ به السـادات، اي «اعتراف عربي بوجود اسرائيل كحقيقة دائمة في الشرق الاوسط» (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٣).

ومـع ان المحـادثـات لم تحقق اي تقـدم ملموس، الا ان ذلك لا ينتقص من اهمية الزيارة واللقـاء العلني المبـاشر. فـ «التبـاين، وحتى التناقض» في المواقف التي طرحها الطرفان، هما «العرف في المراحل الاولية للمسارات السياسية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٢٥). هذا فضلاً عن ان «مسـار السلام المرتكز على حل اقليمي وسط واعتراف بحقوق فلسطينية [وليس حقوق الفلسطينيين] ما زال لهما معارضون اقوياء في اوساط المنظمات الفلسطينية المتطرفة، وكذلك في اوساط الليكود واليمين القومي في اسرائيل» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٧/٢٢). لكن الامر لم يقف عند هذا الحد، بل ذهب بعض الافتتاحيات الى ما هو ابعد من انه « لا يجوز الحكم على مسار السلام وفقاً للمواقف الاولية للاطراف»، حسب تعبير افتتاحية عل همشمار (١٩٨٦/٧/٢٤). فـ «الاستنـاد المغـربي على مشروع فاس... [وان كان] يثـير قلقـاً معيناً... [كونه] غير مقبول حتى لدى الحمائم الصرف في اسرائيل... يحتمل [ان يكون]... مجرد مناورة تكتيكية، هدفها تمكين بعض الانظمة العربية من هضم اللقاء العلني دون ذعر، وان الرجلين [الحسن وبيرس] قد توصلا، عملياً، الى تفاهم في مجال واسـع من المواضيع، حيث كان مشروع فاس مجـرد ستـار اخفيا وراءه الاتفاقات الشفهية الشجـاعـة» (**المصدر نفسـه**). وبعيـداً من المحادثات، وما حققته، او لم تحققه، على صعيد المـواضيـع مدار البحث، فاللقـاء، بحد ذاته ـ حسب رأي بعض الصحف ـ «ربمـا يشجـع الرئيس مبارك على الاسراع بالمفاوضات بين مصر واسرائيل وابداء المزيد من المرونة في الموضوعات التي ما تزال موضع خلاف، سواء أفي الشكل او المضمون» (**معاريف**، ١٩٨٦/٧/٢٥).

وخـلافـاً للافـتـتـاحيـات التي اتسمت بالانسجـام الى حد كبـير والاتفاق على دلالات الزيـارة واللقاء بالنسبة الى مسألتي الاعتراف باسرائيل كحقيقة في الشرق الاوسط، وتكريسهما لطريق الحـوار المبـاشر لتسـويـة النـزاع، فان المقـالات الصحفيـة، علاوة على تنـاولها لهاتين النقـطتين، تطرقت، في الوقت ذاته، الى جوانب اخرى، تكشف حسابات الملك الخاطئة في تبريره لتـوقيت الزيـارة، قبل انتهاء فترة ولاية بيرس، وتلقي بعض الاضواء على ما دار في المباحثات، وعـلى ان بيرس كان امينـاً على ثوابت الاجماع القومي الصهيوني بالنسبة الى جوهر النزاع.

في سياق دلالات الزيارة وتأثيراتها في مجرى الصراع، اعتبر البعض الزيارة «خطوة اخرى نحو شرعية دولة اسرائيل، كدولة شرق اوسطية، وخطوة اخرى نحو الاندماج في المنطقة سيكون لها تأثير في شعوبها ودولها» (حفاي ايشد، **دافار**، ١٩٨٦/٧/٢٣). كذلك فان لها «دلالة جوهرية عميقة من ناحية المسلمات في العالم العربي. فهذه الخطوة جاءت لازالة محظورات عربية خطيرة مفروضة على اسرائيل، سواء أكان ذلك عن طيب خاطر او من خلال الانجرار [وراء التطرف]. ومن ناحية عربية، ثمة اختراق لحاجز العزلة المفروض على اتفاق السلام في مصر» (عوديد زراي، **هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٣).

لكن هذه الدلالات، حسب تعبير بعض الصحفيين، هي ذات «طابع نفسي»، وبناء عليه، وعلى خلفية الاحساس المغربي بالاحباط من مجيء بيرس خالي اليدين، قد تتحول هذه الدلالات الى عامل سلبي، «فالدلالة النفسية سيف ذو حدين. فالحسن اظهر الى العرب الطريق الى الحوار. لكنه عندما يقول، بعد ذلك، انه اتضح له ليس هناك ما يمكن التحدث بشأنه ـ فقوله هذا يتضمن تشجيعاً لرافضي الحوار. وهؤلاء، وفي كلا الطرفين، سيقولون ـ لقد قلنا لكم ان خطوة كهذه، في الوضع الحالي، قد تؤدي الى فراغ» (غدعون كوتس، **دافار**، ١٩٨٦/٧/٢٥).

وقلل بعض الصحفيين من اهمية اللقاء. واعتبر البعض الآخر ان القمة كانت فاشلة. فـ «اللقاء مع الملك الحسن الثاني، في ايفران، ليس اساساً لمسار جديد، وليس في امكانه ان يمحو قرارات مؤتمر الرباط التي وضعت حداً للاتصالات مع الملك حسين، دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية. [وهكذا]، فاللقاء ليس سوى خطوة اخرى من الخطوات الناجحة الصغيرة للسياسة التي حملها بيرس معه الى رئاسة الحكومة» (عكيفا الدار، **هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٤). لكن هذه الخطوة، وان شكلت نقطة «تحول»، فانها «لا قيمة لها اذا لم يكن لها استمرار»، ومن ناحية اخرى، فاللقاء، وعلى ضوء نتائجه الفاشلة، «يمكن اعتباره فرصة ضائعة، لان شيئاً ما لم يتقدم على الطريق المسدود في اتجاه التسوية» (ارنون يافيه، **عل همشمار**، ١٩٨٦/٧/٢٥).

وبعيداً من اللقاء لناحية اهميته ودلالاته، لناحية النظرة الشمولية للصراع، يطرح السؤال:

هل كان يمكن للقاء ان ينتهي الى خلاف ما انتهى اليه ؟

اكثر من معلق اسرائيلي يشكك في ذلك. وكما يقول احدهم، فقد ذهب بيرس الى المغرب «بأيد فارغة، لان هذه الحكومة هي حكومة شلل قومي، [وبالتالي] فقد عاد بذكريات حلوة... ولكن، عملياً، بأيد فارغة ايضاً» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٥). والسبب ليس القيود المفروضة على حركته بحكم التشكيلة الحكومية، بل يضاف اليها، ايضاً، ان «ليس هناك ثقة فعلاً في وجود اكثرية في حزب العمل تؤيد اعادة المناطق مقابل السلام» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٢٩).

ورغم هذا الحكم القاطع على الاقتراحات التي طرحها بيرس في اثناء مباحثاته مع الملك الحسن الثاني، واعتبارها مجرد تكرار لمواقف بيرس السابقة التي طرحها في اثناء زيارته الشهيرة الى واشنطن في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٥، فان بعض المعلقين يرى في بعض البنود التي تضمنتها وثيقة «البنود العشرة» تجديداً ما. وهذا التجديد يكمن في نص احد البنود: «ان اسرائيل لن تضم يهودا والسامرة، ولن تحسم مسألة السيادة، الى حين استئناف عملية السلام وفي خلالها ايضاً».

وكذلك يكمن التجديد في البند الذي يقول بالسعي لايجاد حل «يأخذ في عين الاعتبار الطموحات الفلسطينية الى جانب احتياجات اسرائيل الامنية... لان ما سيؤخذ في عين الاعتبار ليس الحقوق المشروعة للفلسطينيين فحسب، بل ايضاً طموحاتهم الفعلية. واذا كان هناك جدل بين المعراخ والليكود بشأن

ماهيـة حقوق الفلسطينيين ومصالحهم، فليس هنـاك خلاف في انـهـم يطمحـون الى تحقيق سيـادتهم السيـاسية» (دان مرغليت، **المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٢٨).

هاني العبدالله

... و«قمة الاسكندرية» لتسخين علاقة باردة

التقى الرئيس المصري، حسني مبارك، مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في قصر التـين في الاسكندرية، في ١١ و١٢ ايلول (سبتمبـر) ١٩٨٦. ويعتبر هذا اول اجتماع قمة لمبارك مع رئيس حكومة اسرائيلية منذ توليه السلطة، عقب اغتيـال سلفـه السـادات خلال العام ١٩٨١. وجاءت مباحثات بيرس ـ مبارك في اعقاب اجتماع بيرس مع الملك الحسن الثاني، في ايفران المغربية. وقد تسنّى لهذا اللقاء ان يتم بعـد توقيـع اتفاق صك التحكيم حول طابا في القـاهـرة بين مفـاوضـين اسرائيليـين وآخرين مصريـين، وبمشـاركـة مسـاعد وزير الخارجية الامـيركيـة لشـؤون الشرق الاوسـط، ريتشارد مورفي، موفد الادارة الاميركية وعراب المفاوضات التي سبقت اللقاء المذكور.

وهكـذا يكـون بيرس حقق لنفسـه نصراً سياسياً آخر كالذي حققه عند لقائه مع الحسن الثاني، دون ان يستجيب لكافة المطالب المصرية التي رفعهـا الرئيس مبـارك خلال هذا اللقـاء. وكـانت تلك القمـة عقـدت على الرغم من عدم تحقيق الشروط الثلاثة التي اشترط مبارك، مرة، تحقيقهـا قبـل ان يجتمـع مع رئيس حكـومـة اسرائيـل، وهي: انسحـاب اسرائيل الكامل من لبنان، واعادة طابا الى مصر، وايجاد حل للقضية الفلسطينية.

وقد اتفق مبارك وبيرس، شفهياً، على ضرورة عقـد مؤتمـر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، وتشكيل لجنة تحضيرية تناقش جدول اعمال هذا المؤتمر، وتركيبته، وموعد انعقاده.

اما بالنسبة الى حل القضية الفلسطينية، فقد رفض بيرس المقترحات التي قدمها الرئيس مبارك ولم يوافق سوى على ان حل هذه القضية يجب ان يكون في اطار اردني ـ فلسطيني.

الاتفاق حول صك التحكيم

اصبح لقاء القمة بين مبارك وبيرس ممكناً بعـد توصل الوفدين، المصري والاسرائيلي، الى اتفاق بشأن مسودة صك التحكيم حول مشكلة طابا، بمساعدة الوفد الاميركي الذي ترأسه ألن غريشكـو والوسيـط ريتشـارد مورفي. اذ جاء الاتفـاق ثمرة مفاوضات مضنية استمرت اكثر من عام، تمخضت عن تفاهم الطرفين على بقية عناصر «صفقة الرزمة» التي عقدت بينهما، مثل: دفـع تعـويضات لعائلات المتضررين في حادثة رأس برقـة، وتسخين علاقات السلام بين مصر واسرائيل، بما في ذلك اعادة السفير المصري الى تل ـ ابيب (**دافار**، ١٩٨٦/٨/١١).

ويقضي الاتفـاق بان تصبـح بنـود صفقة الرزمـة ساريـة المفعـول بعد مصادقة المراجع السياسية في كل من مصر واسرائيل على مسودة صك التحكيم (**المصدر نفسه**).

كما اصدرت اسرائيل ومصر بياناً مشتركاً، في القدس والقاهرة، اثر توصل وفدي البلدين الى الاتفـاق، جاء فيه ان الدولتين توصلتا الى اتفاق

بشـأن صك التحكيم حول طابا، لكنه ما زالت هنـاك بعض النقـاط التي تتـطلب الحل، مثل: اختيار المحكمين الدوليين الثلاثة، وتفاصيل فنية أخـرى تتعلق برسم نقاط الحدود بين الدولتين (**عل همشمـار**، ١٩٨٦/٨/١١). كما جاء في البيـان ان الاتفـاق على صيغـة صك التحكيم بحـاجـة الى مصادقة حكومتي مصر واسرائيل (**المصدر نفسه**).

من جهتهـا، اصـدرت وزارة الخـارجيـة الامـيركيـة بيـانـاً فور اصدار البيان المشترك الاسرائـيـلي ـ المصري حول صك التـحـكيم، امتدحت فيه الاتفاق، واعربت عن املها في حل النقطتين المتبقيتين (اسماء المحكمين الدوليين الثلاثة ورسم نقاط الحدود). كما اعتبر البيان الاتفـاق خطوة ايجـابيـة وانجـازاً هامـاً لحل الخـلافـات بين مصر واسرائيـل، فيمـا يتعلق بمشـاكل الحدود المشتركة بين البلدين، بما في ذلك مشكلة طابا (**المصدر نفسه**).

امـا في اسرائـيـل، فقـد صادق المجلس الحكومي المصغر، المؤلف من عشرة وزراء، على مسودة صك التحكيم حول طابا، بأكثرية ثمانية وزراء، من ضمنهم جميـع اعضـاء المعـراخ والقـائم باعمال رئيس الحكومة اسحق شامير، والوزيران موشي نسيم ودافيد ليفي (ليكود)، ومعارضة وزير الصناعة والتجارة اريئيل شارون ووزيـر الدولة موشي آرنس. فقـد اشترط آرنس المصـادقـة على الصـك بتـطبيع العلاقات بين البلدين اولاً. اما شارون فطلب ادخال تعديلات على شكل عرض القضية على المحكمين (**دافار**، ١٩٨٦/٨/١٤)، بينمـا اقتـرح ايضـاً وضع جدول زمـني لتحسـين العـلاقـات بين مصر واسرائيـل، وان يذكـر، بوضـوح، ان الدولتـين ستمتنعـان عن القيـام بنشـاطات معادية عبر الحدود (**معاريف**، ١٩٨٦/٨/١٤).

كمـا تبـنّى المجلس الحكـومي المصغـر الاقتراح الذي تقدم به مدير عام ديوان رئيس الحكـومـة، ابـراهـام طامـير، بان يبعث رئيس الحكـومـة، بيرس، برسالة الى الرئيس المصري حسني مبارك يعرب له فيها عن تقديره لما قطعه الرئيس مبارك من وعود لاعضاء الوفد الاسرائيلي بشـأن تطبيع العلاقات في المجالات السياسية والتجـاريـة والثقافية التي ستبدأ فور التوقيع النـهـائي على صك التحكيم (**عل همشمـار**، ١٩٨٦/٨/١٤). وجـاء اقتراح طامير رداً على وزراء الليكود الذين ابدوا تخوفهم من عدم وفاء مصر بتعهداتها بعد التوقيع على صك التحكيم، فضـلاً عن اعتراضهم على عدم تحديد جدول زمني لتطبيع العلاقات بين الدولتين (**المصدر نفسه**).

وعقّب رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، على تخوفات الليكود بقوله: «نسي رجالات الليكود، كما يبدو، انهم وافقوا على اخلاء سيناء ومشـارف رفـح مقـابـل وعـد مصري بتـطبيع العـلاقـات. والمخاطرة التي نأخذها على عاتقنا بشأن طابا أقل بكثير من تلك التي اخذها الليكود على عاتـقـه» (**معـاريـف**، ١٩٨٦/٨/١٤). واضـاف: «للسـلام اختبـاران: التـوقيـع على معـاهـدة السـلام، وتنفيذها؛ والاثنان تلزمهما جهود كبيرة. ان التوقيع على السلام يتطلب منا تنازلات وتضحيات كثيرة، وتنفيذه يتطلب عناية وحكمة كبيرتين» (**دافار**، ١٩٨٦/٨/١٤).

وتطرق بيرس، أيضاً، الى الاتفاق الذي تم تحقيقـه بشـأن طابـا، قائلاً: «لولا توصلنا الى اتفـاق كهذا لزال امل التوصل الى سلام. وبما اننا توصلنا الى اتفاق، فان امكانية جديدة فتحت امـامنـا، واتـوقـع بدايـة عهد جديد في شبكة العلاقات بين مصر واسرائيل» (**المصدر نفسه**).

وبعد مصادقة المجلس الحكومي الاسرائيلي المصغـر على مسودة صك التحكيم حول طابا، اعلنت مصر انها لن تصادق على المسودة الا بعد التوصل الى اتفاق بشأن الموضوعين اللذين ما زال الطرفان مختلفين بشأنهما (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٨/٢٠).

بين التأييد والتحفظ

تراوحت تعقيبات الشخصيات الاسرائيلية على التـوقيـع على مسـودة صك التحكيم بين التحفظ والتأييد، حيث اعلن القائم باعمال رئيس الحكـومـة وزيـر الخـارجية، اسحق شامير، في جلسة لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست:

«ان قضيـة طابـا واحدة من بين المشاكل التي تتـطلب حلاً. لكـن الشيء الرئيس هو عمليـة التـطبيع... كما ان صك التحكيم ليس مثالياً. لكن هذه افضل صيغة تم تحقيقها في الظروف القائمة» (**معاريف**، ١٢ و ١٤/٨/١٩٨٦).

امـا رؤساء الطاقم الاسرائيلي للمفاوضات حول طابا، وهم مدير عام ديوان رئيس الحكومة ابراهام طامير، ومدير عام وزارة الخارجية دافيد كيمحي، وسفير اسرائيل في مصر، موشي ساسون، فقـد امتـدحـوا الاتفاق الذي تم التوصل اليه بشأن صك التحكيم، مؤكدين ان الاتفاق، بحد ذاتـه، والتفـاهم الذي رافقـه بشـأن القضايا الثنائية بين مصر واسرائيل يعدان مؤشراً هاماً الى تطور العـلاقـات بين البـلديـن (**دافار**، ١١/٨/١٩٨٦). فقد وصف طامير الاتفاق بانه تجسيـد لهـدف حيوي يهيئ الطريق لتحسين العـلاقـات بين مصر واسرائيـل، كما انه يدعم المسـار السياسي في المنطقة (**المصدر نفسه**). كذلك قال كيمحي: «ان التوصل الى اتفاق بشأن طابا سيساعد على اعطاء العلاقات بين البلدين مضـمـونـاً جديـداً» (**المـصـدر نفـسـه**، ١١/٨/١٩٨٦). امـا ساسون، فعقب قائلاً: «ان التوصل الى الاتفاق قد يكون مقدمة لعهد جديد في علاقات بين مصر واسرائيل يدفع عملية السلام في المنطقة الى امام» (**المصدر نفسه**).

كذلك اثـار الاتفـاق تقـويمـات صحفيـة اسرائيليـة متناقضة فيما يتعلق بنوايا الرئيس حسني مبـارك بعد التوقيع على صك التحكيم. فقـد رأى احـدهم انـه «في الوقت الذي يرى الجميـع ان مصر لا تستـطيـع التنكر لوعودها للولايـات المتحـدة واسرائيـل باعـادة السفـير المصري الى اسرائيل، فان الآراء تختلف بالنسبة الى حجم تطبيع العلاقات المتوقعة بين الدولتين. واولئك الذين يؤيدون حسم مشكلة طابا على وجه السرعة يعتقدون بان مبارك سيلغي، حقاً، القيود السيـاسيـة المفـروضة على العلاقات التجارية والثقافية والسياحية مع اسرائيل. اما المشككون في نوايا مبارك فيسألون: ' هل سيعطي مبارك لاسرائيل مقابل طابا ما لم يعطه السادات مقابل سينـاء ' ؟» (شمـوئيـل سيغف، **معـاريف**، ١٥/٨/١٩٨٦). واضاف آخر ان «المصادقة على صك التحكيم بشأن طابا حالت دون اساءة محتملة للعـلاقات مع مصر؛ لكن كل من يتوقع تحقيق تقدم في العلاقات بين البلدين، اذا ما قرر المحكمون الدوليون لصالح مصر، فهو غارق في الاوهـام، لان السلام البارد ليس ناتجاً بسبب طابا، بل لأن مبارك لا يستطيع تجاوز ما هو قائم قبـل ان يحرز تقدم على حدودنا الشرقية... ان المصادقة على صك التحكيم أمر جيد، لكن ذلك لا يعني احراز تقدم في العلاقات بين الدولتين» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٩/٨/١٩٨٦).

كمـا اسـتبعـدت صحيفـة «معـاريف» (١٢/٨/١٩٨٦)، في افتتاحيتها، قيام علاقات سلام طبـيـعـيـة مع مصر، حيث ذكـرت «ان العلاقات بين مصر واسرائيل ما تزال بعيدة عن علاقات سلام طبيعية، وان حل مشكلة طابا لن يؤثر الا قليلاً في هذا الاتجاه. لذا فان اي تحسن في العلاقات بين الدولتين سيكون جزئياً ومقيداً بالظروف القـائمـة، وان السـلام الذي نعتبره بمثـابـة اتفـاق على انهاء حالة الحرب سيبقى كذلك. وانتهت الصحيفة الى ان حل مشكلة طابا سيسهم في الحفاظ على الاتفاق مع مصر (اتفاق على عدم الحـرب) الذي يعتبر، على الرغم من النقص الكبـير فيـه، احـد الثروات السياسية الهامة جداً بالنسبة الى اسرائيل.

التحضيرات لمؤتمر القمة واكمال صك التحكيم

بعد مصادقة الطاقم الحكومي الاسرائيلي المصغـر على اتفـاق التحكيم اصبـح الطريق مفتوحاً للاعداد لمؤتمر القمة بين بيرس ومبارك. فقد شرع ابراهام طامير في الاعداد لهذه القمة، حيث قام بزيارة شبه سرية الى الاسكندرية والتقى هنـاك الرئيس مبـارك وسلمه رسالة من رئيس الحكـومـة الاسرائيليـة، شمعون بيرس، تتعلق بقـرار المجلس الحكـومي المصغـر بشأن صك التحكيم حول طابـا. ويُـذكِّـر بيرس في رسالته الرئيس مبارك بالتعهدات التي قطعها على نفسه بشـأن تطبيـع العلاقات بين الدولتين (**دافار**، ٢٠/٨/١٩٨٦). وجـاء سفـر طامـير الى

الاسكندرية بناء على طلب من ديوان رئاسة الجمهورية في القاهرة، الذي بعث برسالة مع القائم باعمال مصر في تل ـ ابيب، محمد بسيوني، الى رئيس الحكومة بيرس تضمنت طلباً باستعجال قدوم طامير الى مصر (**معاريف**، ١٩٨٦/٨/٢٢).

وقد ناقش طامير، في اثناء لقائه بالرئيس مبارك، مواضيع تتعلق باكمال صك التحكيم وباعادة السفير المصري الى تل ـ ابيب وتسخين السلام البارد بين البلدين (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٨/٢٠).

وبعد عودته من مصر، اكد طامير ان مبارك كرر وعوده السابقة بانه سينفذ ما تم التوصل اليه من اتفاقات بين الدولتين، بعد التوقيع النهائي على صك التحكيم، وانه ابدى اهتمامه بحوار مع اسرائيل حول مواضيع تتعلق بعملية السلام وحل المشكلة الفلسطينية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٨/٢١). كما اكد طامير ان لقاء القمة سيتم بين بيرس ومبارك على ارض مصر، بعد التوقيع النهائي، وسيلتقي الجانبان لمناقشة امكان دفع عملية السلام في الشرق الاوسط الى امام. وبعد الانتهاء من الامور الثنائية بين الدولتين، سيعمل مبارك وبيرس على خلق دائرة جديدة في الشرق الاسوط تشترك فيها اسرائيل ومصر والاردن والفلسطينيون. وستلعب الولايات المتحدة الاميركية دوراً في المرحلة المقبلة لعملية السلام في المنطقة (**دافار**، ١٩٨٦/٨/٢١).

وقد نشبت في ديوان رئيس الحكومة ووزارة الدفاع خلافات حادة، لان مدير عام ديوان رئيس الحكومة، طامير، ابتعد كثيراً في الصياغات التي نقلها الى الرئيس المصري حسني مبارك بشأن حل القضية الفلسطينية. فقد طلب وزير الدفاع، اسحق رابين، معرفة ما اذا كان طامير تعهد، حقاً، في اثناء لقائه مع مبارك في الاسكندرية، باسم رئيس الحكومة بيرس، بانه ستكون على جدول اعمال مؤتمر تحضيري صيغة تتحدث عن حق تقرير المصير للفلسطينيين في اطار كونفدرالي بين الاردن والمناطق المحتلة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٩/٧). اما بيرس نفسه، فقد استدعى القائم بالاعمال المصري في اسرائيل، محمد بسيوني، واوضح له ان اسرائيل ما زالت تعارض اية صيغة تشمل حق تقرير المصير للفلسطينيين؛ وحمّله رسالة بهذا الشأن الى الرئيس مبارك (**المصدر نفسه**).

وقد احتج الوزير عيزر وايزمان على انتقاد طامير معرباً عن ثقته التامة به. واید وايزمان ما قاله طامير من انه لم يعرض على الرئيس مبارك صيغة حق تقرير المصير باسم بيرس، بل ان مبارك هو صاحب هذه الفكرة وان طامير رد عليه: «لا مانع من ان تكون هذه الصيغة على جدول اعمال مؤتمر تحضيري» (**المصدر نفسه**).

وعلى الرغم من زيارة طامير والتحضيرات الاخرى لعقد لقاء القمة، فقد اعلن وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، ان موعد اللقاء لن يحدد قبل حل القضايا المتعلقة بطابا (**دافار**، ١٩٨٦/٩/٧). وجاء تصريح عبدالمجيد هذا بعد بروز خلافات حادة بين الوفدين، المصري والاسرائيلي، لمحادثات طابا. فقد عارض الوفد المصري، بشدة، طريقة رسم الحدود بواسطة مضلعات (خماسية) لان هذه الطريقة ـ حسب رأي المصريين ـ تعزز الادعاء الاسرائيلي بشأن سيادة اسرائيل على طابا، بينما أصر اعضاء الوفد الاسرائيلي على استخدام طريقة المضلعات لرسم الخريطة، لان التنازل عن ذلك سيعطي مصر تفوقاً كبيراً في عملية التحكيم (**هآرتس**، ١٩٨٦/٩/٤).

ازاء تعنت الطرفين في مواقفهما، راح الوسيط الاميركي، ريتشارد مورفي، يقوم بجولات مكوكية بين مصر واسرائيل لتسوية الخلافات القائمة بين الدولتين بشأن رسم الحدود واختيار المحكمين الدوليين، والتي قد تحول دون عقد لقاء القمة (**المصدر نفسه**). وجاء تدخل مورفي بعد فشل الجهود التي بذلها رئيس الوفد الاميركي، ألن غريشكو، لمحادثات طابا، وبعد فشل الاتصالات بين موظفين مصريين واسرائيليين (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٩/٤).

وفي اسرائيل، التقى مورفي الطاقم الاسرائيلي لمحادثات طابا، الذي ضم طامير وكيمحي ومستشار رئيس الحكومة، نمرود نوفيك، وسكرتير الحكومة، يوسي بايلين (**دافار**،

١٩٨٦/٩/٧). بعد ذلك، توجه مورفي الى القاهرة، حيث التقى هناك مع وزير الخارجية المصرية وسلمه رسالة من وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، تتضمن طلباً اميركياً واضحاً بوجوب موافقة مصر على عقد لقاء القمة، على الرغم من المشكلات المتبقية حول طابا (**حداشوت**، ١٩٨٦/٩/٥). كما التقى مورفي الرئيس مبارك وعرض عليه بعض الافكار لحل الخلافات القائمة (**دافار**، ١٩٨٦/٩/٧).

وعلم ان مورفي ابلغ الى المصريين ان الادارة الاميركية تنظر بخطورة الى محاولات مصر «ابتزاز» تنازلات اضافية من اسرائيل، من خلال التلميح بعدم عقد لقاء القمة، اذا لم تستجب اسرائيل للضغوط المصرية. وزعم بعضهم ان الولايات المتحدة قد درست امكان معاقبة مصر، سياسياً واقتصادياً، بشكل حاد (**حداشوت**، ١٩٨٦/٩/٥).

ويبدو ان الضغوط الاميركية وتهديد الوفد الاسرائيلي بالعودة الى اسرائيل في حال عدم التوصل الى اتفاق حول صك التحكيم النهائي، مما يعني، بالنسبة الى مصر، الشروع في المحادثات من جديد، قد جعلت المصريين يلينون موقفهم باتجاه احراز تقدم في المحادثات حول طابا، فطلبوا من الوفد الاسرائيلي، بناء على توجيهات من الرئيس مبارك، البقاء في القاهرة الى حين التوصل الى اتفاق نهائي بصدد صك التحكيم (**دافار**، ١٩٨٦/٩/١١).

وبالفعل، فقد نجح الطرفان، اخيراً، بمساعدة مورفي، في التوصل الى اتفاق، تم توقيعه صباح ١١ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٦. وأقر مجلس الوزراء المصري نص الاتفاق، بعد جلسة طارئة رأسها رئيس الوزراء، علي لطفي. ووقّع الاتفاق عن الجانب المصري مدير الادارة القانونية في وزارة الخارجية المصرية ورئيس الوفد المصري في محادثات طابا، د. نبيل العربي، ومدير ادارة اسرائيل في الوزارة، بدر همام؛ في حين وقع عن الجانب الاسرائيلي ابراهام طامير ودافيد كيمحي؛ ووقع عن الجانب الاميركي ريتشارد مورفي وألن غريشكو. وتقرر ان تكون اللغة الانكليزية هي لغة التحكيم (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٩/١١).

وبعد التوقيع على الاتفاق، بعث الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، رسالة الى شمعون بيرس هنأه فيها بانتهاء المفاوضات، وقال: «رؤيتك السياسية مكنتك من التغلب على عوائق وخلافات ومن توقع الفائدة التي ستجنونها نتيجة اكمال الاتفاق» (**معاريف**، ١٩٨٦/٩/١٢). كما تسلم بيرس رسالة مماثلة من وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس.

لقاء القمة

بعد ان اكملت الوفود الثلاثة، الاسرائيلي والمصري والاميركي، صيغة صك التحكيم المتفق عليها اصبح الباب مفتوحاً على مصراعيه لعقد القمة بين مبارك وبيرس. وبالفعل، فقد اتصل ابراهام طامير من القاهرة بديوان رئيس الحكومة ليبلغ اليه الموعد. وعلى الفور، شرع موظفو الديوان في اجراء الاتصالات مع السلطات المصرية لتنسيق الترتيبات المتعلقة باللقاء (**دافار**، ١٩٨٦/٩/١١). كما توجه وفد يضم العميد عزرائيل نفو ومستشار رئيس الحكومة لشؤون الاتصالات، اوري سابير، ومدير المكتب الصحفي، د. يسرائيل بيلغ، الى القاهرة لاعداد الترتيبات هناك ولتمكين ٢٠٠ مصور صحافي وفني، من الصحافة الاسرائيلية والاجنبية، من تغطية لقاء القمة (**معاريف**، ١٩٨٦/٩/١١).

وقد اتصل بيرس، قبل توجهه الى الاسكندرية، بالقائم باعماله اسحق شامير ونسق معه المواقف، تمهيداً للمباحثات مع الرئيس مبارك. ورحب شامير بهذا اللقاء. واعرب عن امله في ان يؤدي الى شق طريق نحو تطبيع العلاقات بين الدولتين (**دافار**، ١٩٨٦/٩/١١). وعقب ذلك، انعقد المجلس الحكومي المصغر للاتفاق حول ما يمكن ان يطرحه بيرس في اثناء لقائه مع مبارك. واكد بيرس انه ينوي العمل باتجاه توسيع عملية السلام والشروع في مفاوضات مع وفد اردني ـ فلسطيني. لكنه اضاف انه سيرفض اية دعوة للموافقة على حق تقرير المصير للفلسطينيين او لاشراك م.ت.ف. في المفاوضات. كذلك تطرق

بيرس الى فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، موضحاً ان اسرائيل تؤيد عقد مؤتمر كهذا. لكن الوزير موشي آرنس احتج على ذلك بقوله: «ان الحكومة لم توافق على مثل هذه الصيغة»؛ فرد عليه وزير المعارف والثقافة، اسحق نافون، بان الكنيست كان وافق عليها (**معاريف**، ١٩٨٦/٩/١٢).

وفور انتهاء جلسة المجلس المصغر، توجه بيرس الى الاسكندرية مصطحباً معه وزير الدولة، عيزر وايزمان، ورئيس لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ابا ايبن، وعضو الكنيست دان مريدور المقرب من شامير (**دافار**، ١٩٨٦/٩/١٢). وقد استقبل بيرس في مطار جنكليس العسكري نظيره المصري علي لطفي. ومن ثم نقل بيرس وحاشيته الى قصر التين في الاسكندرية على متن طوافات مصرية (**معاريف**، ١٩٨٦/٩/١٢).

وقد اقام رئيس الوزراء المصري مأدبة غذاء على شرف بيرس، القى خلالها كلمة اكد فيها ان القضية الفلسطينية هي لب النزاع في المنطقة. لذا «علينا ان نعمل، معاً، لحل هذه المشكلة عبر تجسيد الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٩/١٢). وتطرق لطفي الى المؤتمر الدولي، فأكد ان مصر تؤيد عقد مؤتمر كهذا باشراك الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي وجميع الاطراف المعنية، معتبراً ان تسوية المشكلة الفلسطينية لها علاقة بمصير السلام والامن القومي المصري (**المصدر نفسه**).

من جهته، القى بيرس كلمة جوابية تحدث فيها، هو الآخر، عن العقبة الفلسطينية، فقال: «اننا معنيون بحل المشكلة الفلسطينية. الفلسطينيون هم شعب كباقي الشعوب ولا نريد ان نحكمهم، ولهم حق الاشتراك في تقرير مستقبلهم» (**المصدر نفسه**).

وبعد انتهاء مأدبة الغذاء، التقى مبارك مع بيرس لمدة ثلاث ساعات. ودار الحديث بينهما حول حل القضية الفلسطينية بشكل خاص. وادلى مبارك، بعد لقائه مع بيرس، بتصريح امام الصحافيين، انتقد فيه الدول العربية والفلسطينيين و م.ت.ف. متهماً اياهم بوضع عراقيل على طريق حل المشكلة الفلسطينية، موضحاً ان اعلان م.ت.ف. تجميد الاتفاق مع الاردن يثقل على كاهل مصر. ثم سأل: على اي اساس ستجرى المفاوضات بعد الغاء هذا الاتفاق ؟ ودعا مبارك الفلسطينيين الى الاتفاق فيما بينهم، لانه ليس باستطاعة مصر واسرائيل فرض حل (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٩/١٢). واضاف: «علينا ان نساعد بعضنا على حل مشكلاتنا، والاّ نوجه اللوم الى اسرائيل فقط ونورط العالم» (**المصدر نفسه**).

وتحدث مبارك، أيضاً، عن وجود تحسن في الموقف الاسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية، حيث اكد «ان اسرائيل اصبحت، الآن، مستعدة للتحدث مع م.ت.ف. في اطار اتفاق اردني ـ فلسطيني»، ودعا العرب الى الانضمام لعربة المفاوضات (**معاريف**، ١٩٨٦/٩/١٢). كما تطرق الى المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط موضحاً ان ليس ثمة خلافات بالغة بين مصر واسرائيل، في ما يتعلق بمؤتمر كهذا (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٩/١٢).

اما بالنسبة الى العلاقات الثنائية المصرية ـ الاسرائيلية، فقد اكد مبارك ان العلاقات طبيعية بين الدولتين، وان تحسين العلاقات بينهما لا يشكل مشكلة (**دافار**، ١٩٨٦/٩/١٢). اما شمعون بيرس، فقد اكد، بعد انتهاء اليوم الاول من محادثات القمة، ان صفحة جديدة قد فتحت في العلاقات مع مصر، وفي مسار السلام ايضاً. واضاف ان مبارك كان، في اثناء اللقاء، ليناً ومنفتحاً اكثر مما كان يتوقع (**المصدر نفسه**). واستطرد: «لقد لبى طلبي بشأن كل ما عرضته فيما يتعلق بتطبيع العلاقات» (**معاريف**، ١٩٨٦/٩/١٢).

وفي سياق تحدثه حول المؤتمر الدولي، اكد بيرس انه اتفق مع الرئيس مبارك على ان لا تكون للمؤتمر الدولي صلاحية فرض حلول او الغاء اتفاقات وقعت بين الاطراف مباشرة. كما اكد ان المؤتمر سيتحول، فور انعقاده، الى لجان تبحث في قضايا مشتركة، يشترك فيها ممثلو

الاطراف (**المصدر نفسه**).

خلافات حول صيغة البيان المشترك

علم ان الرئيس المصري حسني مبارك عرض على شمعون بيرس، في اثناء لقائهما الاول، ثلاثة امور، هي: عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط؛ الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، في اطار اتحاد كونفدرالي مع الاردن؛ وان تتعهد اسرائيل بايقاف انشاء المستوطنات في المناطق المحتلة (**المصدر نفسه**).

وعلى الاثر، تطورت بين بيرس ومبارك خلافات استدعت تشكيل طواقم عمل مشتركة لمناقشة المواضيع المختلفة ولصياغة البيان المشترك. فقد اكد مصدر اسرائيلي ان المصريين طالبوا بأن يتطرق البيان المشترك الى حق تقرير المصير للفلسطينيين والى فكرة الاتحاد الكونفدرالي الاردني ـ الفلسطيني، لكن بيرس رفض ذلك (**المصدر نفسه**).

كما ظهرت خلافات بين مبارك وبيرس، بشأن هوية الممثلين الفلسطينيين الذين سيشتركون في المفاوضات التمهيدية وفي مناقشات المؤتمر الدولي. فقد اقترح مبارك ان يذكر في البيان المشترك ان ممثلي م.ت.ف. سيشتركون في المفاوضات بعد اعتراف المنظمة بقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، او عوضاً عن ذلك، يشترك ممثلون فلسطينيون تعينهم م.ت.ف. لكن بيرس رفض هذين الاقتراحين ايضاً (**عل همشمار**، ١٤/٩/١٩٨٦). كذلك اقترح مبارك، بعد ان رفض بيرس الاقتراحات آنفة الذكر، ان يذكر في البيان المشترك ان المفاوضات السياسية تشق الطريق لتجسيد حق تقرير المصير للفلسطينيين، في اطار كونفدرالي مع الاردن، وفقاً لاتفاق عمان المبرم في شهر شباط (فبراير) ١٩٨٥؛ لكن بيرس رفض هذا الاقتراح ايضاً (**المصدر نفسه**). وعندها اقترح المستشار السياسي للرئيس المصري، د. اسامة الباز، ان يذكر، في البيان الختامي، ان المفاوضات السياسية تشق الطريق لتجسيد الرغبات القومية للفلسطينيين، بدلاً من تجسيد حقوقهم الشرعية على نحو ما جاء في اتفاقيتي كامب ديفيد، لكن بيرس رفض هذا الاقتراح ايضاً (**المصدر نفسه**).

اما العائق الآخر الذي عرضه الجانب المصري على بيرس فهو « ال » التعريف في الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، حيث طلبت مصر ان يذكر في البيان المشترك، وفي مذكرة التفاهم بين مصر واسرائيل، ان ضم وفد اردني ـ فلسطيني الى محادثات السلام يكون مبنياً على الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني. لكن بيرس رفض هذه الصيغة، لاسباب ثلاثة هي: ١ ـ الغاء الاتفاق من قبل الملك حسين؛ ٢ ـ اسرائيل عارضت هذا الاتفاق لانه يتحدث عن الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في اطار كونفدرالي مع الاردن؛ ٣ ـ اسرائيل عارضت الاتفاق لان م.ت.ف. طرف فيه (**معاريف**، ١٤/٩/١٩٨٦). ولم يوافق بيرس الا على صيغة مماثلة بدون « ال » التعريف. وهذه الصيغة هي الاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني في اطار اتفاق اردني ـ فلسطيني (**عل همشمار**، ١٤/٩/١٩٨٦). كما اعلن بيرس انه يوافق على احد خيارين، اذا كان الحل اتحاداً كونفيدرالياً: اتحاد كونفدرالي ثلاثي اردني ـ فلسطيني ـ اسرائيلي، او كونفدرالي ثنائي اردني ـ فلسطيني توافق عليه اسرائيل (**معاريف**، ١٤/٩/١٩٨٦). وهكذا، فان رفض بيرس للمقترحات المصرية حال دون التوصل الى صيغة بشأن القضية الفلسطينية.

اما نقطة الخلاف الاخرى، فتتعلق بمسألة عقد المؤتمر الدولي، حيث طلب بيرس ان يذكر في البيان المشترك ان اشتراك الصين والاتحاد السوفياتي مشروط باقامة علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، بينما رفض مبارك ان يحتوي البيان على تحفظ كهذا. لكنهما اتفقا، في النهاية، على عدم ايراد هذا الموضوع في البيان المشترك؛ وعوضاً عن ذلك يعلن مبارك، شفهياً، بعد تلاوة البيان، عن ان هناك موافقة على تشكيل لجنة تحضيرية تعد لمؤتمر دولي (**المصدر نفسه**).

البيان المشترك

بعد صوغ البيان المشترك، عقدت ندوة

صحافية اعلن فيها وزير الخارجية المصرية، عصمت عبدالمجيد، ان محمد بسيوني عين سفيراً لمصر في اسرائيل. ثم بدأ بتلاوة البيان المشترك باللغة الانكليزية. وفيما يلي نص البيان، الذي تلي بحضور الرئيس المصري، ورئيس الحكومة الاسرائيلية، واعضاء الوفدين:

«ان لقاء الرئيس حسني مبارك ورئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في الاسكندرية، بتاريخ ١١ و ١٢ من [ايلول] سبتمبر ١٩٨٦، مؤشر الى بداية عهد جديد في العلاقات الثنائية بين مصر واسرائيل في السعي نحو سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط.

«ان توقيع صك التحكيم بشأن طابا يؤكد، من جديد، اهمية الحوار والمفاوضات، كسبيل لتسوية الصراعات الدولية، بعيداً من روح المواجهة والعنف، كما يمثل نموذجاً مبشراً يمكن الاقتداء به والبناء عليه.

«ان معاهدة السلام تعكس الالتزام الذي يشارك فيه الطرفان للتقدم، معاً وفي آن، نحو تدعيم بناء السلام بين الشعبين، وتحقيق سلام شامل في المنطقة من شأنه ان يمكن من الوصول الى تسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، بما في ذلك حل المشكلة الفلسطينية من جوانبها كافة.

«ويعتقد الرئيس مبارك ورئيس الحكومة الاسرائيلية، بيرس، اعتقاداً راسخاً، بانه باحالة مشكلة طابا الى التحكيم اصبح متعيناً على الدولتين، الآن، ان تركزا جهودهما على احياء عجلة السلام الشامل. واذ ينظران، بقلق، الى مظاهر الركود في هذه العملية، فانهما يعلنان العام ١٩٨٧ عام مفاوضات من اجل السلام؛ وكذلك، فانهما يدعوان الاطراف المعنية كافة الى تكريس هذا العام لبذل جهود مكثفة لتحقيق الهدف المشترك والنبيل نحو سلام دائم وشامل وعادل. وسوف يمضي الرئيس مبارك ورئيس الحكومة، بيرس، مع الاطراف الاخرى المعنية، في بذل جهودهما نحو تسوية المشكلة الفلسطينية من جوانبها كافة واقامة سلام شامل» (**الاهرام**، ١٣/٩/١٩٨٦).

وبعد الانتهاء من تلاوة البيان المشترك، ادلى الرئيس المصري بتصريح للصحافيين، اكد فيه انه لم يتسن حل جميع المواضيع المختلف عليها فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. واضاف انه ينوي مواصلة الاتصالات السياسية مع بيرس، وذلك بالتنسيق مع الملك حسين، في محاولة لايجاد صيغة سياسية ملائمة تؤدي الى توسيع عملية السلام في الشرق الاوسط والى حل القضية الفلسطينية (**دافار**، ١٤/٩/١٩٨٦). وبالنسبة الى المؤتمر الدولي، قال مبارك انه اتفق مع بيرس حول ما يتعلق بمؤتمر دولي وتشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر. لكنه اكد وجود بعض القضايا التي لن تحل على وجه السرعة (**عل همشمار**، ١٤/٩/١٩٨٦).

اما بيرس، فقد علق على المفاوضات بقوله ان ضيق الوقت حال دون التوصل الى اتفاق مكتوب بالنسبة الى جميع المواضيع، ومن بينها المشكلة الاكثر صعوبة، وهي المشكلة الفلسطينية. واضاف: «لقد اتفقنا على ان تحل هذه المشكلة في اطار اتفاق اردني ـ فلسطيني». وتابع: «سنواصل الاتصالات الى حين التوصل الى صيغة بصدد هذا البند المركزي». وانهى بيرس حديثه عن القضية الفلسطينية مؤكداً ان حل المشكلة الفلسطينية يمر عبر الاردن، ولا يمكن حل هذه المشكلة الا بمساعدة الملك حسين (**معاريف**، ١٤/٩/١٩٨٦).

ترحيب فاتر

تراوحت ردود الفعل الاسرائيلية بين الرفض والتأييد لما اتفق عليه بيرس مع الرئيس مبارك. فقد اعرب القائم باعمال رئيس الحكومة، اسحق شامير، عن معارضته الشديدة لعقد مؤتمر دولي، محذراً من ان تأييد اسرائيل لعقد مؤتمر كهذا، باشتراك الاتحاد السوفياتي، او بدونه، قد يجعلها تجد نفسها في عزلة تامة امام مجموعة من الدول التي ستؤيد اقامة دولة فلسطينية (**هآرتس**، ١٢/٩/١٩٨٦).

اما وزير الدفاع، اسحق رابين، فقد ابدى شكوكه في ان تلك القمة لن توصل الى نتيجة، حين قال: «اعتقد بان لقاء القمة بين بيرس ومبارك لن يكون بمثابة شق طريق لعملية السلام في الشرق الاوسط». لكنه، في المقابل، ابدى ارتياحه،

لان ذلك سيساعد في تقوية العناصر «المعتدلة» في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك على تحييد العناصر المؤيدة لـ م.ت.ف. فيهما (**معاريف**، ١٩٨٦/٩/١١).

وامتدح الوزير عيزر وايزمان لقاء القمة، حيث اكد انه سيعطي زخماً لعلاقات مصر واسرائيل. واضاف: «اعتقد بانه تم احراز تقدم جدي في الموضوع السياسي، الشيء الذي يزيد من احتمالات دفع عملية السلام الى امام» (**دافار**، ١٩٨٦/٩/١٤).

لكن مدير عام وزارة الخارجية، دافيد كيمحي، كان اكثر حذراً في تقديراته، حيث قال ان عدم توصل مبارك وبيرس الى اتفاق بشأن الموضوع الفلسطيني يحول دون الشروع في مفاوضات سياسية في اطار لجنة تحضيرية لمؤتمر دولي (**المصدر نفسه**).

من ناحيته، رحب سكرتير حزب مبام، اليعيزر غرانوت، بلقاء مبارك ـ بيرس وبالبيان المشترك الذي قال عنه انه يحتوي على كل ما يمكن احرازه في الظروف القائمة. واضاف: «سيتسنى التوصل الى سلام، فقط اذا غيّر الفلسطينيون واسرائيل موقفيهما» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٩/١٤).

وهاجمت لجنة مستوطنات لواء غزة صيغة البيان المشترك، معربة عن قلقها مما وصفته بـ «الخفي» في البيان المشترك الذي يحتوي، كما يبدو، على تنازلات بعيدة المدى فيما يتعلق باجزاء من «ارض ـ اسرائيل»، هذا فضلاً عن ان الجزء المعلن في البيان هو «خطير» للغاية. ودعا المستوطنون اسحق شامير الى ان يعلن العام ١٩٨٧ كعام الاستيطان في جميع انحاء «ارض ـ اسرائيل» (**دافار**، ١٩٨٦/٩/١٤).

وعلق مدير المركز الاكاديمي الاسرائيلي في القاهرة، البروفيسور غابي فيربورغ، على لقاء القمة بقوله: «اعتقد بان اللقاء هو بمثابة حدث احتفالي لم يؤد الى نتائج دراماتيكية ولا الى اتفاقات تاريخية، لان اتفاقات هامة لا يمكن تحقيقها في لقاءات كهذه» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٩/١٢).

واجمعت الصحافة الاسرائيلية، في تعليقاتها، على نتائج قمة بيرس ـ مبارك، على انها لم تأت بجديد على صعيد السير قدماً بمسار السلام، وان كل ما جاء في البيان المشترك هو صيغ كلامية، الهدف منها تلميع سمعة بيرس لدى واشنطن والربح السياسي الداخلي للمعراخ. اما بالنسبة الى القضايا الجوهرية، فقد بقيت الامور كما كانت عليه، فالخلاف حول المسألة الفلسطينية، وطرق حلها، ما زال قائماً.

وعلق مراسلو صحيفة معاريف (١٩٨٦/٩/١٤)، في القاهرة، على هذا الموضوع، بقولهم ان انجازات لقاء الاسكندرية هي محو ترسبات الماضي ووضع بنية لتحسين العلاقات بين مصر واسرائيل في المستقبل القريب؛ هذا فضلاً عن ان اللقاء فتح ثغرة لدفع عملية تطبيع العلاقات بين الدولتين الى امام. واضافوا انه حتى لو تحققت هذه الانجازات، فانها ستكون مهددة بالزوال السريع، وقد تتحطم نتيجة اي عمل او تقصير من جانب احد الاطراف. اما بالنسبة الى الموضوع الفلسطيني، فقد شكك المراسلون بادعاء بيرس بان ضيق الوقت هو الذي حال دون التوصل الى اتفاق بهذا الشأن، موضحين ان البعد بين اسامة الباز وبين بيرس، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ليس اكبر بكثير من البعد بين مواقف المعراخ والليكود.

وعلق صحفي آخر على اللقاء، بقوله ان ما حققه بيرس وحاشيته يقتصر على عدم ذكر م.ت.ف. في البيان المشترك او في البيان الذي تلاه الرئيس حسني مبارك. واضاف انه لا يمكن التوصل الى اتفاق بشأن القضية الفلسطينية بدون الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين؛ لذا فمن الصعب التحدث حول احراز تقدم في الوقت الذي بقيت مشكلة التمثيل الفلسطيني على حالها. وشكك الصحفي في نجاعة تشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمر دولي حيث قال ان هذا الاتفاق ليس اكثر من اطار فارغ المضمون (**هآرتس**، ١٩٨٦/٩/١٢).

ويرى الصحفي دان افيدان ان لقاء بيرس ـ مبارك لن يؤدي الى نتائج ملموسة. واوضح في هذا الشأن ان مبارك لا يأمل في ان تؤدي

محادثاته مع بيرس الى نتائج ملموسة بامكانها ان تدفع المسار السياسي في الشرق الاوسط الى امـام، لكنه، في المقابل، يأمل في ان يؤدي هذا اللقـاء الى ازدياد بريقه لدى الادارة الاميركية، والحصول على مساعدات اقتصادية كبيرة لتعزيز استقرار نظامه في الداخل. وتابع قائلاً ان مبارك سيستغل هذا اللقاء، ايضاً، لخلق ظروف تتيح توسيع دائرة التسويات في المنطقة، عندما يحين الوقـت، ليـظهـر للعـرب ان مصر متمسكـة بسياستها وان اتفاق السلام الذي وقعت عليه مصر مع اسرائيـل لم يكن اتفـاقـاً منفرداً، بل اسـاسـاً لتـرتبيـات كتلك القـائمـة على باقي الجبهـات، وبشكل خاص بين اسرائيل والاردن والفلسطينيين (**دافار**، ١٢/٩/١٩٨٦).

وفي اطار التعليق على نتـائج لقاء مبارك ـ بيرس تجاه دفع عملية السلام الى امام وايجاد حل للقضية الفلسطينية، بجوانبها كافة، ذكرت صـحيفة «هآرتس» (١٤/٩/١٩٨٦)، ان مصر واسرائيـل لا تستـطيعان الحسم في هذا الامر لوحـدهمـا، لان البيان المشترك لا يلزم الاردن وعـرب المناطق المحتلة؛ وهكذا يكون تكرر عيب مؤتمـر كامب ديفيد. وانتهت الصحيفة الى ان السؤال حول من يمثل عرب المناطق المحتلة بقي بدون جواب.

خليل السعدي

واشنطن ـ تل ابيب ـ عمان
محاولة لاقتناص «البديل»

بدت الضفة الغربية وقطاع غزة خلال شهري تموز (يوليو) وآب (اغسطس) الماضيين وكأنهما في حالة شد وجذب وسط تيارات ومواقف ووقائع سياسية، واخرى اجتماعية ونقابية، تكثفت، بصورة كبيرة.

فبعد مغادرة رئيسة الوزراء البريطانية، مارغريت تاتشر، اسرائيل، اثر زيارة قصيرة قامت بها في حزيران (يونيو) الماضي، جاء نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش، الى اسرائيل، في زيارة التقى خلالها عدداً من شخصيات الضفة الغربية، في وقت كثر فيه التحدث عن زيارة رئيس وزراء اسرائيل الى المغرب والتقائه الملك الحسن الثاني، واجتماعه، بعد عودته، بعدد كبير من شخصيات الضفة الغربية والقطاع في ما اعتبر «استمراراً لقمة ايفران بين الحسن وبيرس».

وعلى اعتاب هذه الوقائع، اقدمت الحكومة الاردنية، بتاريخ ١٩٨٦/٧/٧، على اغلاق ٢٥ مكتباً تابعاً لفتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، فكان اشارة صريحة الى بداية مرحلة جديدة من التنسيق والتعاون بين اطراف عدة بينها الولايات المتحدة الاميركية التي بعثت نائب رئيسها الى المنطقة، واسرائيل التي شجعت، بقوة، الخطوة الاردنية، والحكومة الاردنية التي فتحت الطريق لاستراتيجيتها الجديدة، للعمل في المناطق المحتلة والتي ترتكز على «الخطة الخمسية الاردنية» التي اعلن عنها مؤخراً.

وسط هذه الاجواء السياسية التنسيقية، من جهة، والمتناقضة، من جهة اخرى، واصلت الضفة الغربية وغزة معالجة مشكلاتها الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والنقابية ـ المهنية. فنجحت في بعضها، ولم تتمكن من تغيير بعض الوقائع، في حالات اخرى، فاغلقت سلطات الاحتلال صحيفة «الميثاق» ومجلة «العهد» المقدسيتين، واجريت انتخابات ناجحة لفرع نقابة اصحاب المهن الهندسية في الضفة الغربية، الا انها تعرضت لتدخلات وعراقيل من قبل نقابة المهندسين في عمان، التي رفضت المصادقة على نتائج الانتخابات. كذلك، اجريت انتخابات طلابية في جامعة النجاح في نابلس، ففازت كتلة الشبيبة بجميع مقاعد مجلس الطلبة في الجامعة.

وسنعرض لهذه القضايا، جميعاً، بعد تقسيمها الى شقين: الاول، ويتناول القضايا السياسية وتطوراتها؛ والثاني، ويعالج القضايا المهنية والطلابية.

المناطق المحتلة، واغلاق المكاتب

تجاوزت ردود فعل المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة على خطوات الاردن الاخيرة باغلاق ٢٥ مكتباً لفتح ومنظمة التحرير الفلسطينية حدود الاحتجاج التقليدي الذي اعتادوا اظهاره في المناسبات المختلفة، دفاعاً عن هذه، او تلك، من قضاياهم السياسية الوطنية، او الاجتماعية، او الاقتصادية المطلبية. اذ نظمت عملية

احتجاج شاملة استهدفت تأكيد ان خطوة الاردن ضد فتح و م.ت.ف. لم تكن مجرد اغلاق مكاتب، او ايقاف التنسيق بين الجانبين الفلسطيني والاردني، او خطوة ملحقة بتجميد اتفاق التعاون والتنسيق المشترك المعروف باتفاق ١١ شباط (فبراير). فعمان، باتخاذها هذه الخطوة، فتحت المجال للتحدث عن استراتيجية اردنية جديدة، ليس في علاقتها مع م.ت.ف. وحسب، بل وفي موقفها السياسي والعام تجاه الضفة الغربية المحتلة، القائم على محاولة تدعيم نفوذها على حساب نفوذ وسمعة م.ت.ف. عبر سبل «تحسين ظروف المعيشة» والاعلان عن خطة خمسية في هذا الاتجاه.

فقد اعلنت الحكومة الاردنية، بتاريخ ١٩٨٦/٧/٧، الشروع، فوراً، في اغلاق ٢٥ مكتباً تابعاً للاجهزة المختلفة لـ م.ت.ف. في الاردن، وفقاً لما اكده وزير الاعلام الاردني، محمد الخطيب، الذي اوضح، في تصريح ادلى به في عمان، ان القرار يمثل «اجراء ثأرياً اتخذ رداً على بيان المجلس الثوري لحركة ' فتح ' ، الذي دان، في ١٩ حزيران (يونيو) الماضي، السياسة الاردنية تجاه م.ت.ف. حين اشار الى انها تتزامن مع اجراءات اسرائيلية واميركية، وان مثل هذه السياسة تنال من جوهر المبادئ التي تقوم عليها الثورة الفلسطينية». واشار بيان رسمي، اصدر في عمان عقب اجتماع عقدته الحكومة الاردنية، الى ان المكاتب المغلقة هذه غير تابعة لـ م.ت.ف. ومؤسساتها الرسمية، وان الاردن سمح بفتحها على اراضيه خلال العامين الماضيين، بناء على طلب من السيد ياسر عرفات (**الشعب**، القدس، ١٩٨٦/٧/٨).

في أول رد فعل على خطوة عمان، اندلعت التظاهرات في عدد من جامعات الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد تجمع اكثر من ١٥٠ طالباً في باحة جامعة بيرزيت، حيث عقدوا مهرجاناً طلابياً رفعوا، في اثنائه، الشعارات المنددة بنظام الملك حسين، وبالمخطط الاميركي ـ الاسرائيلي ـ الاردني لخلق بدائل لمنظمة التحرير وتصفية القوى الوطنية (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٦/٧/١٧). واحرق المتظاهرون صوراً للملك حسين وهددوا مؤيديه بـ «التصفية»، كما رفعوا علماً فلسطينياً كبيراً في ساحة الجامعة وهم يغنون: «سنطيح بالملك حسين». وقال احد الطلاب المتظاهرين: «لن نحرق الصور وحدها، ولكن الخونة، ايضاً، الذين يقودهم الملك حسين ومؤيدوه في عمان». واصدر مجلس طلبة الجامعة في بيرزيت بياناً جاء فيه «ان مصير كل من يعتبر مؤيداً لنظام الملك حسين هو التصفية» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٦/٧/١٧). ووزع بيان في الضفة الغربية، دعا الى العمل المسلح ضد مؤيدي الاردن (**المصدر نفسه**). وذُكر ان منشوراً وزع في مدن الضفة الغربية وقراها، حمل توقيع حركة «فتح»، ودعا الى تصعيد الكفاح المسلح، ودان مؤيدي الاردن في الاراضي المحتلة. وجاء في المنشور: «ان الاكثر بروزاً في المخطط الامبريالي القديم ـ الجديد في المنطقة، هو ما يقوم به النظام الاردني حالياً، وخاصة تلك اللقاءات التي يجريها مع زله والمتعاونين معه في الاراضي المحتلة». ودان البيان محاولات الاردن ايجاد مؤيدين له في الاراضي المحتلة (**الفجر**، القدس، ١٩٨٦/٧/١٧، نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٦/٧/١٦). وقال مراسل اذاعة الجيش الاسرائيلي ان اعلاماً فلسطينية رفعت خلال اجتماعين تظاهريين عقدهما طلاب جامعة النجاح في نابلس، وان المتظاهرين في جامعة الخليل احرقوا دمية تمثل الملك حسين. كما نظمت تظاهرتان في جامعتي، النجاح الوطنية في نابلس والاسلامية في الخليل (**دافار**، ١٩٨٦/٧/١٣). من جهة أخرى، ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية ان صوراً للملك حسين واعلاماً اردنية تم حرقها خلال تظاهرة الجامعة الاسلامية في الخليل (**الميثاق**، القدس، ١٩٨٦/٧/١٤)، كما اقيم مهرجان جماهيري حاشد في قاعة مسرح الحكواتي في القدس، دان فيه المجتمعون، بشدة، الخطوات الاردنية ضد «فتح» و م.ت.ف. (**الفجر**، ١٩٨٦/٧/١٥). وشجب الحزب الشيوعي الفلسطيني، في بيان له، الخطوات الاردنية «التي تهدف الى خلق بدائل لمنظمة التحرير الفلسطينية» (**الاتحاد**، ١٩٨٦/٧/١٣).

كذلك، استنكرت الاوساط الشعبية في الاراضي المحتلة الاجراءات الاردنية الاخيرة، واكدت انها تأتي في سياق خطة اميركية ـ اسرائيلية ـ اردنية تحت شعار «تحسين ظروف الحياة المعيشية لسكان الاراضي المحتلة»، واكدت تمسكها بالقيادة الشرعية لـ م.ت.ف. من بين هذه الشخصيات رئيس بلدية طولكرم رئيس مجلس ادارة صحيفة «الفجر»، حلمي حنون، ورئيس بلدية قلقيلية، الحاج امين النصر، ورئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، والمحرر المسؤول لصحيفة «الفجر»، حنا سنيوره، ورئيس مركز ابحاث رابطة الجامعيين ـ الخليل، عبدالرحمن النتشة، ورئيس رابطة الصحافيين في المناطق المحتلة، رضوان ابو عياش (**الفجر**، ١٩٨٦/٨/٩).

على الصعيد الصحفي، واجهت الصحف العربية الصادرة في القدس الموقف الاردني بكثير من الشجب والاستنكار، فوصفته «الشعب»، في افتتاحيتها (١٩٨٦/٧/٨)، بانه «تصعيد جديد في الحملة التي بدأت منذ خطاب الملك حسين في ١٩ شباط (فبراير) الماضي. وهي حملة تستهدف، بشكل واضح، تصفية م.ت.ف. وضرب التفاف الشعب الفلسطيني حولها، ومعاقبتها، بشتى الطرق، لرفض قيادتها جميع الضغوط المكثفة التي موربست عليها لاجبارها على الانخراط بالبرنامج والتسويات الاميركية المشبوهة، وعلى التنازل عن الثوابت والحقوق الفلسطينية». واضافت انه لا يمكن تفسير القرار الجديد الا بانه اشارة اكيدة على تقدم النظام الاردني في خطوات واسعة على طريق المخططات الاميركية المعادية. ونذكّر، هنا، بان اغلاق المكاتب في عمان هو مطلب اميركي ـ اسرائيلي مرفوع منذ زمن بعيد.

وكتبت «الفجر» :«اليوم، تجيء القرارات [الاردنية] الاخيرة، العنيفة، والاستفزازية، وغير المسؤولة تجاه م.ت.ف. ومكاتبها في عمان، تحدياً واضحاً للارادة الفلسطينية، والضمير الفلسطيني، والعقل الفلسطيني ايضاً. ان كل الادلة والبراهين متوفرة وواضحة امام الحكومة الاردنية على ان ولاء الاهل في المناطق المحتلة هو للمنظمة وللقيادة الشرعية. من هنا، فان واجب الحكومة الاردنية كان، في الواقع، يقتضيها ان تتراجع، بلباقة وبتصرف حسن، بدلاً من الاصرار العنيد على مواصلة الخطأ. لا نريد ان نرد، اليوم، بانفعال على تصرف الحكومة الاردنية، ولكننا، فقط، ومن موقع المسؤولية القومية، نطالبها بان تتحمل المسؤولية الوزارية، وتقدم استقالتها وتترك الحكم» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٨).

واسفت صحيفة «القدس» لقيام حكومة عمان باغلاق المكاتب، وكتبت ان هذا القرار «يعتبر خطوة مؤلمة اخرى على طريق القطيعة المأساوية بين القيادتين، الاردنية والفلسطينية، كما انه يشكل تعقيداً آخر يضاف الى التعقيدات التي شابت العلاقات بين الجانبين، منذ انهاء التنسيق بينهما في شهر شباط (فبراير) الماضي» (**القدس**، القدس، ١٩٨٦/٧/٨).

واعتبرت صحيفة «الطليعة» قرار الاردن «خطوة تصعيدية في سلسلة الاجراءات الرامية الى تهيئة اوضاع ملائمة لتمرير مشروع الحكم الاداري الذاتي، او على الاصح، اعطاء ' التعاون' [مع اسرائيل] صفة ' السلام الرسمي' على حد تعبير اسحق شامير، القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية». واضافت «ان هذه الخطوة تعني، بالمفهوم السياسي، ان حكومة عمان، تريد التفاوض مع اسرائيل على اساس قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢، وبدون اية ضمانات لانسحاب اسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧ كافة، وبمشاركة عناصر فلسطينية تقبل بما لم تقبل به الفصائل المنتمية الى م.ت.ف. كافة. أي انها، بعبارات اخرى، تريد اقامة قيادة بديلة تحتفظ باسم م.ت.ف. وهو ما يؤكده الابقاء على مكاتب في عمان تحمل هذا الاسم وان كانت، قطعاً، لا تعبر عن مضمونه ولا تمثله» (**الطليعة**، القدس، ١٩٨٦/٧/١٠، من مقالة لرئيس التحرير، بشير البرغوتي، ص ٣).

الى هذا، قوم مصدران آخران، الموقف الاردني باغلاق المكاتب كما يلي:

□ يعتقد كثيرون من صانعي الرأي في

الضفة الغربية بان اغلاق مكاتب فتح في عمان، وحّد، الى حد بعيد، غالبية الفلسطينيين في المنطقة. «لقد قلبت الاشياء ١٨٠ درجة، كما قال احد مؤيدي م.ت.ف.» (**جيروزاليم بوست**، ١٨/٧/١٩٨٦).

□ «لقد مرّ ١٩ عاماً على حكم الاردن للضفة الغربية وشرق القدس، ونشأ جيل فلسطيني جديد، لم يعش، ابداً، تحت حكم النظام الاردني. وهو يعرف الاحتلال فقط. ليس هذا وحسب، بل ان الجيل القديم، ايضاً، كان قد تغلب على تعاقب العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية خلال العقد الاخير» (يهودا ليطاني، **جيروزاليم بوست**، ١٨/٧/١٩٨٦).

الشوا يتابع حملته السياسية

أثارت تصريحات رئيس بلدية غزة المقال، رشاد الشوا، التي اطلقها عبر التلفزيون الاردني بتاريخ ١٥/٧/١٩٨٦، موجة استنكار وشجب واسعين في المناطق المحتلة عموماً، وفي قطاع غزة بصورة خاصة. فقد اطلق الشوا العنان لانتقادات وجهها الى منظمة التحرير الفلسطينية، تعتبر الاولى من نوعها في سياق الحملة السياسية التي بدأها في أوائل أيار (مايو) الماضي، بعد زيارة قام بها الى القاهرة، بتاريخ ١٠/٥/١٩٨٦، بحث خلالها مع المسؤولين المصريّين في خطة لتطبيق شكل من اشكال الحكم الذاتي على قطاع غزة (راجع **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٦٠ ـ ١٦١، تموز/آب (يوليو/اغسطس) ١٩٨٦، الصفحات ١٥٧ ـ ١٦٠).

ففي حديث معه بثه التلفزيون الاردني مساء ١٥/٧/١٩٨٦، دعا الشوا م.ت.ف. الى الاعتراف بقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، الذي يعتبره ـ على حد قوله ـ الاساس لحل القضية الفلسطينية. وقال الشوا، الذي كان في زيارة للاردن بموافقة من سلطات الاحتلال: «ان م.ت.ف. تجهل تطلعات واماني واحتياجات سكان الاراضي المحتلة ومطالبهم. كما انها عاجزة عن تقديم حل ينهي الاحتلال ومآسيه، وانه لا بد من ان تستوحي المنظمة موقفها من رغبات سكان المناطق المحتلة». ودعا الشوا الى تطبيق مقولة الملك حسين «مقايضة الارض مقابل السلام» و «تخليص الارض من الاحتلال» (**الاتحاد**، ١٦/٧/١٩٨٦). واضاف: «على م.ت.ف. ان تفعل ما نريده نحن في المناطق المحتلة. عليها ان تكون خادمنا وليس سيدنا. قيادة م.ت.ف. التي هي غير موجودة هنا، لا تستطيع ان تشعر ما معنى ان نعيش تحت الاحتلال. لا أحد في الخارج يستطيع ان يتصور المعنى الحقيقي للاحتلال، في ما عدا هؤلاء الذين يعيشون على الارض ذاتها» (**جيروزاليم بوست**، ٢٠/٨/١٩٨٦).

وفيما استنكرت الاوساط الوطنية والمؤسسات النقابية والشعبية المختلفة في غزة مواقف الشوا، في اطار شجبها واستنكارها للخطوات الاردنية الاخيرة باغلاق مكاتب منظمة التحرير في عمان (**الطليعة**، ٢٤/٧/١٩٨٦)، قال الشوا، في حديث اجرته معه صحيفة جيروزاليم بوست بتاريخ ٢٠/٨/١٩٨٦، حين سألته عن سبب اختياره هذا الوقت لاعلان هذه المواقف واضعاً نفسه في مواجهة المشاعر العامة، انه دفع الى التحدث بعد ان شعر بان الوضع في المناطق المحتلة اصبح اسوأ من أي وقت مضى، وانه لا بد من فعل كل شيء لوضع حد للاحتلال. فاسرائيل ماضية في استقطاع الاراضي، واقامة المستوطنات، وتتحرك بصورة تهدد بالخطر الوجود الفلسطيني والارض الفلسطينية.

ونقلت جيروزاليم بوست عن الشوا قوله: «اذا اتخذنا موقفاً عربياً موحداً، نستطيع امتلاك قوة ضغط هائلة على اسرائيل، وهذا [كما قال] من شأنه عرقلة محاولات اسرائيل خلق حقائق جديدة ومستوطنات جديدة واستقطاع المزيد من ارضنا. هكذا تعود غزة، اولاً، الى مصر، والضفة الغربية الى الاردن، والجولان الى سوريا».

وفي هذا السياق، كشف الشوا عن انه التقى، سراً و«لمرات عدة» خلال الشهور الاربعة الماضية، رئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، لمناقشة خطته (الشوا) لاعادة المناطق

المحتلة الى الحكم العربي. وقال الشوا، في مقابلة اجرتها معه الاذاعة البريطانية (١٩٨٦/٨/١٠)، ان بيرس ابلغ اليه استعداد اسرائيل للانسحاب من قطاع غزة، بشرط ان تحتفظ بالشؤون الامنية والشؤون الخارجية. وقال انه رفض الفكرة، مضيفاً ان اثنين، على الاقل، من بين لقاءاته مع بيرس تمّا بترتيب من رئيس الوزراء الاسرائيلي، وان واحداً من بينهما تم بناء على طلبه هو (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٦/٨/١١). واعاد الشوا تأكيد ما سبق واعلنه عبر التلفزيون الاردني، داعياً م.ت.ف. مجدداً، الى قبول القرار ٢٤٢، او «ان تتنحى جانباً، وتعطي وصايتها الى اشخاص من المناطق [المحتلة] ممن يقبلون بالقرار» (**المصدرنفسه**).

وابلغ الشوا الى الاذاعة البريطانية، انه رفض مقترحات اسرائيلية عدة لتوفير الحماية له في اعقاب التهديدات التي تلقاها، بعد انتقاداته الاخيرة للمنظمة (**المصدر نفسه**). وعقب على ذلك بقوله انه واجه عشر محاولات اعتداء على حياته، وان التهديدات الاخيرة «لا تهزني» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٨/٢٠).

ومع ان الشوا اصر على القول، في تصريحاته ومقابلاته الصحافية ومنها المقابلة التي اجرتها معه الاذاعة البريطانية: «انني اعتقد بانني امثل اهتمامات 'شعبي' مائة بالمائة، غير آبه لما يحدث»، وان الذين جعلوه هدفاً محدداً (لهجماتهم عليه) هم اقلية، تحاول ان ترهب ما اسماه «الاكثرية الصامتة» في المناطق المحتلة، فان حجم ردود الفعل على تصريحاته، وحملة الاستنكار التي واجهتها، والشخصيات والمؤسسات والهيئات الوطنية الغزية التي وقفت وراءها تعكس، جميعها، حقيقة مغايرة تماماً.

فمن المؤسسات، استنكرت تصريحات الشوا اللجان التالية: لجنة المرأة العاملة الفلسطينية في غزة، ولجنة معين بسيسو للعمل التطوعي، ولجنة اكتوبر للعمل التطوعي ومقرها رفح، ولجنة الاول من أيار (مايو) في جباليا، ولجنة حسن بلال في رمال غزة، ولجنة غسان حرب في منطقة النصر في غزة. ومن الشخصيات الوطنية البارزة في قطاع غزة نذكر مدير التعليم العالي في وكالة غوث اللاجئين، خليل عويضة، ونائب رئيس جمعية الهلال الاحمر، زهير الصوراني، ورئيسة الاتحاد النسائي الفلسطيني، يسرى البربري، ومدير التعليم السابق في وكالة غوث اللاجئين، فريد ابو وردة، ورئيس جمعية بنك الدم المركزي في غزة، الدكتور الصيدلي محمد زين الدين، ونائب نقيب المهندسين، عبد السلام زقوت، ونائب نقيب المحامين، ابراهيم ابو دقة، وعضو اللجنة التنفيذية لاتحاد النقابات العمالية، محمداحمد شعبان؛ الى هؤلاء نضيف مختار المجدل في معسكر الشاطئ، عطية مصطفى عبيد، ومن المحامين رئيس اللجنة التنفيذية لمؤتمر اللاجئين، ابراهيم ابو ستة، ورفيق ابو ضلعة، ويونس الجرو، ومحمدهاشم ابو شعبان، والطبيبان رباح مهنا ومحمد دلول، والنقابي عايش عبيد، وآخرون (**الطليعة**، ١٩٨٦/٧/٢٤).

الى هذا، ذكرت مصادر فلسطينية في مدينة القدس المحتلة، ان اشخاصاً مجهولين اشعلوا النار في وحدة لمعالجة الموالح في مدينة غزة، يمتلكها رشاد الشوا (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٦/٧/٢٥).

بيرس والـ ٢٥ شخصية

بعد عودته من المغرب، دعا رئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، عدداً من الشخصيات الفلسطينية من المناطق المحتلة للاجتماع به. وقد لبى دعوة بيرس ٢٥ شخصاً، هم: رئيس بلدية طوباس، هاشم الصالح، ورئيس بلدية يعبد، مروح انيس القاسم، وعضو الغرفة التجارية في نابلس، ابراهيم عبدالهادي، ورئيس جمعية المزارعين في نابلس، وحيد المصري، والرئيس السابق للجامعة الاسلامية في غزة، الشيخ محمد عواد، ومحرر جريدة «النهار»، عثمان حلاق، ورئيس بلدية بيت جالا المعين، فرح الاعرج، ورئيس بلدية اريحا المعين، جميل صبري خلف، ورئيس بلدية بيت ساحور، حنا الاطرش، ورئيس بلدية غزة المعين، حمزة التركمان، ورئيس بلدية خان يونس، سليمان

زارع الاسطل، ورئيس بلدية يطا، اسماعيل ابو حمد، ورئيس بلدية دورا المعين، عبد الفتاح دودين، ورئيس بلدية سلفيت، حسن الزير، ورئيس بلدية دير البلح، سمير العزايزة، ورئيس بلدية قلقيلية المعين، عبدالرحمن ابو سنينة، ومدير التربية في الخليل، محمد راشد الجعبري، ورئيس غرفة تجارة رام الله والبيرة، ابراهيم الفار، ورئيس لجنة بلدية قباطية المعين، زهران حسونة، ورئيس روابط القرى في منطقة جنين، يونس الحنتولي، ورئيس غرفة تجارة طولكرم، فتحي الددو، ورئيس جمعية تسويق الحمضيات في غزة، توفيق مرتجى (**العودة**، القدس، العدد ٩٨، ١٤/٧/١٩٨٦).

وجاء هذا اللقاء، الذي عقد بتاريخ ٣/٨/١٩٨٦، في اطار لقاءات اخرى ينوي بيرس عقدها مستقبلاً، وبذلك يكون نفذ تعهداً قطعه للحسن الثاني، في اثناء لقائهما في المغرب في ايفران (**المصدر نفسه**)، حين ابلغ اليه، قبل مغادرته، انه ينوي الاجتماع بفلسطينيين «معتمدين» بغية التمهيد للبدء بحوار «حقيقي»، ضمن الجهود المبذولة لايجاد حل سلمي، مع الاخذ بعين الاعتبار تطلعات الفلسطينيين، من ناحية، وامن اسرائيل، من ناحية اخرى (**المصدرنفسه**).

واعربت مصادر مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي عن ارتياحها لاستجابة جميع المدعوين لدعوة بيرس، وعبرت عن ثقتها في ان يكون الاجتماع حلقة في سلسلة اجتماعات مستقبلية بين بيرس وشخصيات فلسطينية، ووصفته بانه اوسع اجتماع يعقده رئيس الوزراء الاسرائيلي مع شخصيات فلسطينية، وانه جاء استمراراً للقاء ايفران. وقالت الاذاعة الاسرائيلية ان البحث تناول المواضيع المتعلقة بدفع عملية السلام وتحسين مستوى الحياة المعيشية في المناطق المحتلة (**الشعب** ، ٤/٨/١٩٨٦).

وكان بيرس صرح، قبل الاجتماع، بان اسرائيل على استعداد للحوار مع اي ممثل فلسطيني من الاراضي المحتلة، وانها لا تعارض الاعراب عن آراء، وانما تعارض «الارهاب» والعنف. واضاف ان اسرائيل لا تستطيع فرض اي شيء في ما يتعلق بتحسين الظروف المعيشية، بل باستطاعتها تقديم اقتراحات كتوسيع صلاحيات البلديات وتعيين رؤساء بلديات عرب في جميع المدن (**المصدر نفسه**).

من اللافت للنظر في هذا اللقاء صدور موقفين، على درجة كبيرة من الاهمية، يتعلقان بطبيعة الشخصيات التي قابلت بيرس ودفعت مكتبه الى الاعراب عن «امل كبير» في ايجاد صيغة تفاهم معها:

الاول، هو وصف مجلة «العودة» المقدسية للذين اجتمعوا ببيرس بانهم من الموالين للاردن، و «انهم، غالباً، ممن عينتهم سلطات الاحتلال في عدد من المناصب البلدية، ومن رؤساء الجمعيات الممولة اردنياً، ومن بين اصحاب مصانع ومصالح اقتصادية مرتبطة بالاردن واسرائيل» (**العودة**، ١٤/٨/١٩٨٦)، وهو ما تعكسه حقيقة قراءة قائمة اسماء الشخصيات التي قابلت بيرس.

والثاني، هو موقف رئيس بلدية غزة السابق، رشاد الشوا، الذي قال ان الاجتماع لم يكن مع ممثلين عن الفلسطينيين جديرين بالثقة، وممن قال بيرس للملك الحسن الثاني انه سيقابلهم. وذكر الشوا انه لم يكن قريباً من هذا اللقاء. وعلق على ما قاله بيرس حول تحسين ظروف المعيشة بقوله: «ولماذا لم يفعل !»، سائلاً: «اذا كان بيرس يريد، فعلاً، ان يغير الاحوال، فالامر سهل جداً، اذ يستطيع ان يعطي اوامر عسكرية، كتلك التي اعطيت لتقييد النشاطات. لقد وعد بيرس بتعيين رؤساء بلديات عرب، وزيادة صلاحيات بلدياتهم، التي توقفت منذ ان اقيلت المجالس البلدية في العام ١٩٨٢، ووضعت البلديات تحت الحكم العسكري» (**جيروزاليم بوست**، ٥/٨/١٩٨٦).

الى هذا، علق محرر صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، على اللقاء، بقوله: «لقد امضينا ١٩ عاماً ننتظر قيادة بديلة. لم ينجح احد. ولن ينجح احد في هذا الامر. فقد صوت الشعب الفلسطيني لقيادته، ويأمل في ان يرى بيرس وعرفات وقد جلسا الى طاولة محادثات

سلام، بدلاً من اضاعة الوقت في مواضيع جانبية وطرق بديلة» (**المصدر نفسه**).

ماذا دار في اللقاء ؟

ما تسرب من مباحثات بيرس والشخصيات الفلسطينية اقتصر على مصدر وحيد هو مجلة «العودة» (١٩٨٦/٨/١٤) التي كتبت ان بيرس استهل حديثه الى الشخصيات بالتحريض ضد م.ت.ف. واتهم ياسر عرفات بانه لا يريد التوصل الى تسوية، تحسباً من تعريض المنظمة للتفسخ. وحث بيرس المجتمعين على مؤازرة الملك حسين، لانه غير قادر على التفاوض مباشرة مع اسرائيل بدون شركاء فلسطينيين «مقبولين». وتمشياً مع ما يخطط له الاردن وترعاه واشنطن، تحدث بيرس ممهداً ليس لخلق ما يسمى «بالقيادة البديلة» وحسب، وانما لفرض حل اقتصادي لمسألة الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا جعل ضيوف بيرس من الفلسطينيين «المعتمدين» يكشفون عن انفعالاتهم والانطباع الايجابي الذي تركه اللقاء فيهم، حيث نقل عن بعضهم قوله: «انهم يشعرون، الآن، ان بيرس وحسين يعملان بموجب نصيحة واحدة، وذلك بغية تعزيز وضع مؤيدي الملك حسين في الضفة والقطاع».

بعد اللقاء، تحدث عدد من المشاركين للاذاعة الاسرائيلية. وصرح بعضهم، بانه حصل لديه انطباع بان بيرس يرغب في المحافظة على قوة الدفع التي تبلورت خلال زيارته للمغرب، وانه اكد لهم استعداده للاجتماع مع الملك حسين، ملك الاردن، دون شروط مسبقة. وذكر بعض هؤلاء انه قدم الى بيرس مقترحات تقضي بالسماح بزراعة التبغ في بعض المناطق، وتسهيل تصدير الحمضيات، وتنفيذ المشروع الزراعي في وادي الفارعة القريب من نابلس. يذكر انه حضر الاجتماع منسق اعمال الحكومة في الضفة الغربية، شموئيل غورن، ورئيس الادارة المدنية الاسرائيلية، البريغادير افرايم سنيه (**الشعب**، ١٩٨٦/٨/٤).

وبوش ايضاً...

لم يثر الكثير حول لقاء نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش، مع عدد من الشخصيات الفلسطينية في مبنى القنصلية الاميركية في مدينة القدس. فقد تركزت جولة بوش ومباحثاته في الاردن بالدرجة الاولى، حيث وصلها في اعقاب زيارة بيرس للمغرب والتقائه ملكها الحسن الثاني في ايفران. وكانت زيارة بوش للقدس قد جوبهت بموجة من العداء حيث شهدت المدينة بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٩، اضراباً شمل الاسواق التجارية، في حين تظاهر عشرات المواطنين قرب مبنى القنصلية الاميركية، احتجاجاً على الزيارة واجتماعه باشخاص من الضفة والقطاع متجاهلاً منظمة التحرير الفلسطينية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٣٠). ليس هذا وحسب، بل وبسبب تكرار بوش للمواقف الاميركية التقليدية المعادية لحقوق الشعب الفلسطيني، فقد ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان ١٨ شخصاً فقط من الضفة والقطاع لبّوا دعوة نائب الرئيس الاميركي للاجتماع به، من بين هؤلاء: عضو البرلمان الاردني، نيقولا عقل، وادوارد خميس، وباسل كنعان، وحنا سنيوره، ووحيد المصري، وحكمت المصري، وفرح المصري، والياس فريج، وحنا الاطرش. واضافت الاذاعة ان الاجتماع دام حوالى الساعة (**المصدر نفسه**).

رحبت الاوساط الاسرائيلية باللقاء. واشاد رئيس الادارة المدنية، افرايم سنيه، في مقابلة اجراها معه التلفزيون الاسرائيلي، بالشخصيات الفلسطينية التي التقت بوش بتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٩. وقال سنيه ان الذين قابلوا بوش، على الرغم من الضغوط التي تعرضوا لها، اثبتوا شجاعة فائقة، وبرهنوا على وجود «قيادة» في الضفة والقطاع تنبذ «التطرف، ويمكن التعامل معها» (**الميثاق**، ١٩٨٦/٨/٤). ولوحظ ان عدداً كبيراً من الشخصيات قاطع لقاء بوش ورفض دعوته. غير ان رفض البعض جاء لاسباب خاصة وليست سياسية. فقد اتصل محمود ابو الزلف، ناشر صحيفة «القدس» اليومية، بالقنصل الاميركي في القدس، موريس درايبر، واعتذر له عن حضور المقابلة مع بوش بسبب توجيه الدعوة الى محرر صحيفة «النهار» المؤيدة للاردن، اذ يعتبر ابو الزلف دعم الاردن

للصحيفة المذكورة هو محاولة من قبل الاردن لتحطيم صحيفة «القدس» (كانت في السابق مؤيدة لسياسة الاردن). ومن بين الذين قاطعوا، ايضاً، رئيس بلدية الخليل المقال، مصطفى النتشة، وزهير الريس.

اغلاق «الميثاق» و «العهد»

في السادس من تموز (يوليو) الماضي، تلقى محررا صحيفة «الميثاق» ومجلة «العهد» المقدسيتين، الشقيقان محمود وغسان علي الخطيب، نصي كتابين وجههما الى كل منهما متصرف لواء منطقة القدس، رافي (رفائيل) ليفي، جاء فيهما حرفياً:

«اعلمكم بهذا [الكتاب] انني ادرس الغاء رخصة صحيفة ' الميثاق' [في النص الثاني ' العهد']، وفقاً لصلاحياتي التي تنص عليها المادة ٩٤ (٢) لانظمة الدفاع (حالة الطوارئ) ١٩٤٥ [و] وفقاً للمعلومات التي وصلتني من اوساط الامن فان صحيفة ' الميثاق' [في النص الثاني ' العهد'] هي صحيفة منظمة ' المخربين' الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يقودها ' المخرب' جورج حبش.

«ان هذه الصحيفة توجّه وتشغّل من قبل هذه المنظمة، وتستخدم لدعم اهدافها».

وحدد ليفي يوم السادس عشر من تموز (يوليو) موعداً يستدعي فيه كلاً من محمود الخطيب، بوصفه المحرر المسؤول لـ «الميثاق»، وغسان الخطيب، المحرر المسؤول لـ «العهد»، للاستماع الى رأييهما حول الموضوع (**الميثاق**، ١٩٨٦/٧/٧).

واتبعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي اجراءها ضد المطبوعتين العربيتين بحملة تحريضية شارك فيها ليفي نفسه ووزير الداخلية الاسرائيلي، اسحق بيرتس، الذي قال، عبر الاذاعة الاسرائيلية، ان هاتين الصحيفتين («الميثاق» و«العهد») تعملان بتوجيه وتمويل من منظمة معادية هدفها القضاء على اسرائيل (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٨).

اما الصحيفتان، فقد استنكرتا الاجراء الاسرائيلي التعسفي. وجاء في بيان لهما ان الاجراء يتنافى مع ابسط مفاهيم الديمقراطية، وحرية الرأي، والصحافة، التي ما انفكت تتغنى بها اسرائيل، وتفاخر بممارستها. واعتبر البيان خطوة متصرف لواء القدس النقيض لذلك الادعاء، خاصة وانها تأتي مندرجة في سياسة «القبضة الحديدية» المعلنة، التي مارستها، وتمارسها، اسرائيل ضد «شعبنا ومؤسساته الوطنية والتقدمية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٦/٧/٧).

واعلنت الصحيفتان رفضهما للاجراء، واهابتا بالقوى الوطنية والديمقراطية كافة، الشقيقة منها والصديقة، ومنابرها الاعلامية الزميلة في الداخل والخارج والعالم «الوقوف الى جانبنا في مواجهة هذا الاجراء والغائه» (**المصدر نفسه**).

في ١٦ تموز (يوليو)، وهو اليوم المحدد لاستدعاء محمود وغسان الخطيب، قابل الشقيقان رفائيل ليفي في مكتبه، برفقة محاميهما، حيث استمع ليفي الى رأيي محرري الصحيفتين في ما وجهه اليهما من تهم ينوي، على اساسها، اغلاق صحيفتيهما. في اثناء اللقاء، اكد محمود الخطيب ان «الميثاق» تتبنى مواقف سياسية تتطابق مع مواقف جبهة الانقاذ الفلسطينية، وقال انها، في الوقت عينه، صحيفة مستقلة تماماً، تمول نفسها بنفسها، وتقدم تقارير في هذا الصدد الى سلطة الضريبة الاسرائيلية، وانها لا ترتبط، لا من قريب ولا من بعيد، بأي فصيل فلسطيني. واضاف ان نية اغلاقها و «العهد» هي خطوة محض سياسية (**الاتحاد**، ١٩٨٦/٧/١٧).

وكشفت الاحداث التي تتالت فيما بعد، ان سلطات الاحتلال ماضية في تحويل توجهات متصرف لواء القدس الى قرارات ومصممة على تنفيذها واغلاق الصحيفتين، على الرغم من حملة الاحتجاج الواسعة التي واجهت هذه الخطوة، والتي شاركت فيها المؤسسات والشخصيات والمنظمات المختلفة في المناطق المحتلة، وكذلك اوساط يهودية من «لجنة مواجهة القبضة الحديدية».

واصدر المتصرف الاسرائيلي، رافائيل ليفي،

بتاريخ ١٢ آب (اغسطس)، قراره الذي حسم الامر في الاتجاه الذي حدده في كتابيه الى الاخوين الخطيب. وجاء في القرار الذي حدد الساعة الواحدة من بعد منتصف ليل ١٣/٨/١٩٨٦ موعداً اخيراً للتنفيذ:

«انه، بناء على الصلاحيات المخولة في المادة ٩٤ من انظمة الدفاع (حالة الطوارئ) ١٩٤٥، وبعد دراسة ما قدمه اليه محررا صحيفتي 'الميثاق' و 'العهد' قبل حوالى الشهر، قرر الغاء تصريحيهما، بعد التأكد من انهما تمولان وتوجهان من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» (**العودة**، العدد ٩٨، ١٤/٧/١٩٨٦).

من جهته، رد محمود الخطيب على ذلك بقوله، في مقابلة اجراها معه التلفزيون الاسرائيلي: «ان قرار الاغلاق مناف للديمقراطية التي تدعيها السلطات [الاسرائيلية] ». واضاف: «ان عدم اعطاء فرصة للصحيفة للصدور لتودع قراءها يشير الى هذه الديمقراطية وحرية التعبير التي يتحدث... [الاسرائيليون] عنها» (**المصدر نفسه**).

لكن الصحيفتين لم تغلقا في الوقت المحدد، اذ ناقشت المحكمة العليا الاسرائيلية، على امتداد خمس جلسات متواصلة، عقدتها بتاريخ ٢٠/٨/١٩٨٦، الالتماس الذي تقدم به محررا «الميثاق» و«العهد» ضد القرار الذي كان اصدره ليفي، قبل اسبوع من هذا التاريخ. لكن المحكمة اجلت اصدار قرارها لمدة اربعة ايام، مع السماح للصحيفتين بمواصلة الاصدار لحين البت في الامر (**الطليعة**، ٢١/٨/١٩٨٦). الا ان المحكمة العليا لم تنتظر اربعة ايام، بل سارعت الى بت الامر بعد يومين فقط من تأجيل جلساتها. فصادقت يوم الجمعة (٢٢/٨/١٩٨٦) على قرار حاكم منطقة القدس باغلاق الصحيفتين المقدسيتين. ودخل قرار الاغلاق حيز التنفيذ ابتداء من يوم المصادقة عليه. واعلنت المحكمة عن رفض الشكوى التي تقدم بها محررا الصحيفتين ضد قرار الاغلاق، وقالت انها اقتنعت بان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تقوم بادارة وتمويل الصحيفة والمجلة، ولذا يجب اغلاقهما؛ وهي التهمة التي نفتها الصحيفتان، جملة وتفصيلاً، طيلة الاسابيع الماضية منذ اصدار القرار باغلاقهما. وصرح محمود الخطيب، محرر «الميثاق»، في يوم المصادقة على قرار الاغلاق، بانه ما يزال ينفي، بشدة، ان تكون هناك أية علاقة لصحيفته مع أية منظمة او هيئة. واكد انه يقوم، شخصياً، بتمويل وادارة صحيفته المستقلة (**الاتحاد**، ٢٤/٨/١٩٨٦).

المهندسون ومخاطر الانقسام

انتهت في ١١/٧/١٩٨٦، انتخابات لجنة فرع المهندسين التي اجريت في سبع مناطق في الضفة الغربية، باختيار ١١ عضواً، فازوا من بين ٢٩ متنافساً رشحوا انفسهم لانتخابات اللجنة، ويشكل الفائزون في ما بينهم اللجنة الجديدة لفرع النقابة. وكان شارك في عملية الاقتراع ٦٤٠ مهندساً من مجموع ٩٥٠ مسجلين لدى النقابة، تواجد منهم في الضفة الغربية وقت الانتخابات ٧٥٠ مهندساً.

استغرقت الانتخابات اسبوعاً كاملاً. وجاءت النتائج، واصوات الفائزين، كما يلي:

في منطقة القدس، فاز ابراهيم الدقاق (٣١٦ صوتاً)، وهزاع الاشهب (٢٧٥ صوتاً)، وجلال عواد (٢٦٥ صوتاً). وفي نابلس، فاز عباس جابر بـ ٣٤٥ صوتاً، ونال ابراهيم زيدان ٢٩٥ صوتاً. وفي منطقة رام الله، فاز يعقوب ابو لبن بـ ٢٥٥ صوتاً، ونعيم جبر بـ ٢٤٩ صوتاً. وفي الخليل، فاز محمود القواسمي (٢٨٧ صوتاً). وفي منطقة بيت لحم، فاز صليبا كوكالي (٢٠٣ أصوات). وفي طولكرم، فاز غسان قرمش (في مصدر آخر ورد كرمش) (٢٠٩ اصوات). وفي منطقة جنين، فاز وفا مرعي (٣٠٣ اصوات).

وكانت اشرفت على عملية فرز الاصوات لجنة تشكلت من المهندسين لطفي الطويل ونادر السقا ووليد مصطفى (**الميثاق**، ١٣/٧/١٩٨٦).

وعقدت الهيئة الجديدة المنتخبة اجتماعاً لها، بعد ايام قلائل من اعلان نتائج الانتخابات،

حيث تم، في خلاله، تنسيب المهندس محمود القواسمي رئيساً للجنة فرع نقابة المهندسين (**العودة**، العدد ٩٨، ١٤/٨/١٩٨٦).

غير ان هذه النتائج لم تجد قبولاً لدى مجلس نقابة المهندسين الاردنيين في عمان، الذي تحدى ارادة المهندسين في الضفة الغربية واعلن رفضه قبول نتائج الانتخابات (**الشعب**، ٣٠/٧/١٩٨٦). فبعد ثمانية ايام من اعلان نتائج الانتخابات، سافر محمود القواسمي الى عمان وقدم الى نقيب المهندسين ابراهيم ابو عياش صورة عن نتائج الانتخابات والقرار الذي صدر عن اجتماع اللجنة المنتخبة بتعيينه (اي القواسمي) رئيساً لفرع النقابة في الضفة الغربية، فاعتبر نقيب المهندسين هذا الموقف، وما تضمنه من نتائج، تحدياً لموقف مجلس النقابة الاردنية، باعتبارها صاحبة الصلاحية في التعيين والمصادقة على الانتخابات، حسب قانون المهندسين المعمول به حالياً في الضفة الغربية، وهو القانون الذي تم تغييره في الاردن بعد العام ١٩٦٧. ورفض ابراهيم ابو عياش المصادقة على تنسيب محمود القواسمي رئيساً لفرع النقابة.

وبدلاً من ذلك اصدر قراراً بتعيين اربعة اعضاء جدد، لم يشاركوا في الانتخابات، اعضاء في لجنة النقابة. والاربعة هم: حاتم جمعة، من رام الله، ونادر السقا، من بيت لحم، وعبدالرحمن حسن، من طولكرم، وعبدالرحمن بدر، من الخليل، واستنكف حاتم جمعة عن الانضمام الى اللجنة، بينما آثر الثلاثة الباقون الانتظار الى حين حل المشكلة التي طرأت بعد موقف نقابة المهندسين في عمان (**المصدر نفسه**).

اثار موقف نقابة المهندسين في عمان موجة استياء في اوساط المهندسين في الضفة الغربية. وفي محاولة لتدارك الازمة «اتصل محمود القواسمي (الرئيس الجديد للجنة الفرع) بابراهيم الدقاق، نقيب المهندسين منذ العام ١٩٧٠، طالباً منه المبادرة الى عقد اجتماع رسمي، لتوزيع الادوار على الهيئة الجديدة [اللجنة]، لكن الدقاق رفض [ذلك] مشيراً الى انه لم يصل بعد اي قرار من نقابة عمان [يقضي] باعتماد الهيئة الجديدة» (**المصدر نفسه**). وهكذا توزع اعضاء اللجنة بين مجموعتين: تضم الاولى محمود القواسمي وسبعة من الاعضاء المنتخبين، وهؤلاء جميعاً يعتبرون لجنتهم شرعية افرزتها انتخابات المناطق المختلفة في الضفة الغربية؛ ومجموعة اخرى يقودها ابراهيم الدقاق ويفترض ان تضم الثلاثة المعينين من قبل نقابة عمان.

بعد عودته من عمان، بادر القواسمي الى عقد لقاءات مختلفة مع المهندسين تناولت بالبحث والمناقشة ابعاد قرار نقيب المهندسين في عمان، ابراهيم ابو عياش، واستمر الجدل في اوساط المهندسين والمؤسسات الوطنية.

في نهاية تموز (يوليو)، تجمع عشرات المهندسين في مجمع النقابات المهنية، في الوقت الذي كانت تحاول لجنة، برئاسة ابراهيم الدقاق، عقد اجتماع لها للبحث في المشكلة (**المصدر نفسه**). وتمكن المهندسون الذين يؤيدون الانتخابات الشرعية ويرفضون التعيين من افشال محاولة عقد اجتماع غير شرعي للجنة الدقاق، واعلنوا انهم يرفضون محاولات التدخل في اختيارهم ممثليهم، واكدوا انهم لن يسمحوا بتمرير قرارات التعيين الاردنية (**الشعب**، ٣٠/٧/١٩٨٦).

من جانبه، دافع ابراهيم الدقاق عن موقفه، معتبراً قرار نقابة عمان «خطوة مشروعة وتستند الى القانون السائد، اذ انه سبق للنقابة، ان قامت بخطوة مماثلة، وعينت، في العام ١٩٧٨، عضواً في فرع النقابة ' فشل في الانتخابات التي اجريت في حينه ' ويرى [الدقاق] في هذه العملية سابقة قانونية» (**العودة**، ١٤/٨/١٩٨٦). ويرى آخرون ان قرار عمان شرعي وينسجم مع القانون، لكنه لا ينسجم مع الاصول المتبعة. وتستند هذه الاصول الى واقع الضفة الغربية تحت الاحتلال. وكتبت «العودة» (١٤/٨/١٩٨٦) حول ذلك، ان العادة جرت، منذ العام ١٩٦٧ (اي منذ الاحتلال)، ان يتم استمزاج آراء المهندسين في الضفة، واختيار هيئة لتسلم زمام فرع النقابة فيها. ومنذ ذلك التاريخ، درج المهندسون على اتباع هذه الطريقة

التي سميت، مجازاً، انتخابات. وكانت نقابة عمان تقوم، بدورها، بالمصادقة على اللجنة المختارة. وسبق وأجري مثل هذا الاستمزاج اربع مرات، اتخذ بعدها قرار في عمان باجراء الانتخابات على مستوى المناطق.

واضافت «العودة» ان نقابة عمان ارسلت في طلب الهيئة الجديدة المنتخبة والاربعة الذين تم تعيينهم، للتباحث في عمان من اجل حل المشكلة. ووردت معلومات مفادها ان طلباً يحمل تواقيع حوالى مائة مهندس من الجمعية العامة قد ارسل الى عمان يحث النقابة هناك على المبادرة الى تسوية الازمة. اما لجنة فرع الضفة، برئاسة محمود القواسمي، فقد قررت مواصلة تحركها من اجل تكريس موقفها كلجنة شرعية انتخبت من قبل اعضاء الجمعية العامة بصورة ديمقراطية.

فوز ساحق للشبيبة

على الصعيد النقابي، ايضاً، اجريت في ١٩٨٦/٧/٧ انتخابات مجلس طلبة جامعة النجاح الوطنية، وتنافست فيها اربع كتل انتخابية، هي:

١ ـ كتلة حركة الشبيبة، وقدمت قائمتها تحت اسم «قائمة شهداء قلعة الشقيف».

٢ ـ الكتلة الاسلامية.

٣ ـ كتلة الوحدة الوطنية، وشاركت في الانتخابات تحت اسم «كتلة الشهيد خالد نزال».

٤ ـ الكتلة الطلابية التقدمية (تحالف جبهة العمل الطلابية، وكتلة الاتحاد الطلابية).

سبقت الانتخابات حملة تنافس واسعة انتهت بعقد مؤتمر للدعاية الانتخابية للكتل المتنافسة قبل يوم من الشروع في عملية الاقتراع، حيث طرحت كل من الكتل الاربعة برنامجها الانتخابي (**الفجر**، ١٩٨٦/٧/٧). ونتيجة الاقتراع فازت كتلة حركة الشبيبة الطلابية بجميع مقاعد مجلس الطلبة، وحققت نجاحاً كاسحاً، كما حققت فارقاً كبيراً في الاصوات تجاوز ما حصلت عليه الكتلة الاسلامية بمائتي صوت، في حين حصلت الكتلة التقدمية على اصوات تراوحت بين ١٨٧ و ١٩٠ صوتاً، وتأتي في المرتبة الثالثة؛ اما آخر الكتل فكانت قائمة مرشحي كتلة الوحدة الوطنية التي حصلت على ٨٧ ـ ٩٠ صوتاً (**الشعب**، ١٩٨٦/٧/٨).

وحسب المصدر السابق، حصل الفائزون في الانتخابات على الاصوات التالية:

حمدان سعيفان ـ ١٢٥٣ صوتاً، احمد سلهوب ـ ١٢٣٣ صوتاً، عبداللطيف رمضان ـ ١٢٣٨ صوتاً، عبدالهادي عويس ـ ١٢٣٤ صوتاً، غسان دراغمة ـ ١٢٢٩ صوتاً، غسان عتيلي ـ ١٢٢٩ صوتاً، دلال سلامة ـ ١٢٣٢ صوتاً، كفاح حرب ـ ١٢٣٠ صوتاً، نابغ بريك ـ ١٢٣٦ صوتاً (ورد في «الفجر» باسم نادر يوسف بريك)، جمال رمضان ـ ١٢٢٩ صوتاً، حسام اسماعيل ـ ١٢٢٩ صوتاً.

ر. م.

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١/٧/١٩٨٦ الى ٣١/٨/١٩٨٦

١٩٨٦/٧/١

□ تم تمرير «قانون صحراء النقب» في القراءتين الثانية والثالثة في الكنست الاسرائيلي، فاصبح احد القوانين الواردة في كتاب قوانين دولة اسرائيل. وينص القانون على انه ينبغي على الحكومة ان تحرص على تنمية صحراء النقب ومستوطناتها. وفي اطار هذا القانون، سوف يتم انشاء «مجلس صحراء النقب» الذي من بين مهامه اسداء النصح والمشورة الى الحكومة (**عل همشمار**، ٢/٧/١٩٨٦).

□ كشفت سلطات المانيا الاتحادية عن وجود صفقة اسلحة اسرائيلية ـ ايرانية، كان من المقرر، في اطارها، توريد اسلحة وذخيرة من انتاج المانيا الاتحادية الى ايران عبر يوغوسلافيا، قيمتها ٨١,٣ مليون دولار. وذكرت مجلة «شتيرن» الالمانية التي نشرت النبأ ان المنظم الاسرائيلي لهذه الصفقة هو شخص يحمل اسم رون هرئيل. وقد انكرت مصادر في وزارة الدفاع الاسرائيلية اي علاقة بهذا الموضوع (**يديعوت احرونوت**، ٢/٧/١٩٨٦).

□ تم الاتفاق في الاجتماع الذي عقده وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، جاد يعقوبي، مع وزير التخطيط الاقتصادي الاجتماعي السلفادوري، د. فيدل سيفز، الذي يزور اسرائيل حالياً، على ان تقوم اطقم اسرائيلية بمساعدة السلفادور في اعداد مشروعات في مجالات الصناعة والزراعة، على ان تساهم اسرائيل بالخبرة التقنية في مجالات التخطيط، وعلى ان يتم تمويل المشروعات من رؤوس اموال دولية، ومن البنك الدولي، ومن وكالات المعونة، وبالاخص من الولايات المتحدة الاميركية والمانيا الاتحادية (**هآرتس**، ٢/٧/١٩٨٦).

□ ناشدت كتلة مبام في الكنيست الحكومة الاسرائيلية العمل، فوراً، على تحقيق الوعود التي اعطيت لرؤساء المجالس المحلية العربية بشأن تغطية العجز وانشاء لجان محلية للتخطيط والبناء، وتخصيص مناطق اختصاص، طبقاً لاحتياجات القرى وتطورها الطبيعي (**عل همشمار**، ٢/٧/١٩٨٦).

١٩٨٦/٧/٢

□ التقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في بغداد، رئيس منظمة مجاهدي خلق الايرانية، مسعود رجوي، واجرى محادثات معه حول الوضع في منطقة الخليج. كما كان عرفات الذي يزور العراق، حالياً، التقى الرئيس العراقي، صدام حسين (**السفير**، بيروت، ٣/٧/١٩٨٦).

□ تظاهر عشرات الاشخاص من سكان قرية مديه امام مكتب وزير الزراعة في تل ابيب، احتجاجاً على اقتلاع اشجار الزيتون التي تعتبر اشجاراً قديمة غرست قبل ما يزيد على ٦٠ سنة، والتي تشكل مصدر الرزق الوحيد لـ ٦٠٠ نسمة في القرية (**عل همشمار**، ٣/٧/١٩٨٦).

□ وجهت اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية نداء لوقف اسالة الدماء في لبنان، وحيت في ندائها مبادرة الرئيس الجزائري من اجل اعادة الوحدة للمقاومة الفلسطينية، واكدت ان المساعي في هذا المجال

مستمرة (السفير ، ٣/٧/١٩٨٦).

□ ترأس الملك الاردني حسين اجتماعاً للجنة العليا لشؤون الارض المحتلة، عقد في مقر رئاسة الوزراء الاردنية. وتمخضت المناقشات عن اقرار عدد من التوصيات والاجراءات العملية، كما اطلعت اللجنة على الخطوط العريضة لخطة التنمية الخمسية المقترحة للارض المحتلة (الرأي ، عمان، ٣/٧/١٩٨٦).

□ نفى وزير الخارجية الفرنسية، جان - برنار ريمون، ان تكون فرنسا ودول اوروبا عازمة على القيام بأي مبادرة محددة بشأن الشرق الاوسط في الظروف الراهنة. واوضح الوزير الفرنسي ريمون ان المسؤولين في منطقة الشرق الاوسط اكدوا ان من غير المجدي، في الوقت الراهن، الاعلان عن اي مبادرة سياسية لحل ازمة المنطقة (الشرق الاوسط ، لندن، ٣/٧/١٩٨٦).

١٩٨٦/٧/٣

□ تلقى الرئيس المصري حسني مبارك رسالة من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات سلمها عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، الى مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، اسامة الباز. وذكرت مصادر في الخارجية المصرية ان الرسالة رد على مقترحات طرحها الرئيس مبارك على عرفات (الاهرام ، القاهرة، ٤/٧/١٩٨٦).

□ اكد الرئيس المصري حسني مبارك، في حديث لصحيفة «الاهرام» القاهرية، ان مصر ترفض اقتراح ضم غزة اليها طبقاً للنظام القديم على اساس عدم قبولها تجزئة حل القضية الفلسطينية وايمانها بضرورة ارتباط مستقبل قطاع غزة بمستقبل الضفة الغربية، وحرصها على التشاور في هذا الشأن مع الاردن (الاهرام ، ٤/٧/١٩٨٦).

□ بعد مقتل الفدائي في الحزام الامني في جنوب لبنان، وصل عدد المجموعات التي ضربت وهي في طريقها الى تنفيذ عمليات ضد الحزام الامني، او حاولت التسلل عبر الجدار منذ انسحاب الجيش الاسرائيلي من لبنان قبل سنة، الى ٣٥ مجموعة.

وكانت غالبية المجموعات التي حاولت تنفيذ عمليات وصلت الى منطقة الجنوب من المنطقة التي يسيطر عليها السوريون في البقاع اللبناني، وليس من منطقة مخيمات اللاجئين في صور وصيدا، حيث تتواصل عملية تمركز المقاتلين من المنظمات الفلسطينية المختلفة (هآرتس ، ٤/٧/١٩٨٦).

□ اعلنت صحيفة «يسرائيل شيلانو» (اسرائيل لنا) الاسبوعية، التي تصدر باللغة العبرية في نيويورك، ان ضابط استخبارات عسكرية في الجيش الاسرائيلي برتبة رائد متهم بالتجسس لصالح سوريا، وتجرى محاكمته في محكمة حيفا المركزية بصورة سرية فرض عليها تعتيم كبير (هآرتس ، ٤/٧/١٩٨٦).

□ جاء في دراسة اعدت لمناسبة الاحتفال بعيد تمثال الحرية في نيويورك ان عدد الاسرائيليين الذين استقروا في نيويورك، كمهاجرين قانونيين، بلغ ١٥٧٨٠. ومن المعروف ان عدد الاسرائيليين الذين نزحوا عن اسرائيل واستقروا في نيويورك يصل الى مائة الف اسرائيلي. ولكنهم لم يسجلوا جميعاً كاسرائيليين، بل سُجلوا حسب جنسياتهم السابقة. ويبدو ان المسجلين هم من مواليد اسرائيل فقط (هآرتس ، ٤/٧/١٩٨٦).

١٩٨٦/٧/٤

□ صرحت مصادر فلسطينية في القاهرة لصحيفة «الشرق الاوسط» بان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بعث برسالة عاجلة الى ملك المغرب الحسن الثاني، طلب فيها عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب لبحث الموقف المتردي في المخيمات الفلسطينية في لبنان (الشرق الاوسط ، ٥/٧/١٩٨٦).

□ قال رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، ان المسؤولين الاردنيين الحوا على ثلاثة فلسطينيين، هم وليد الحاج يحيى مصطفى ومحمد راشد الجعبري وخليل موسى، خلال زيارة قاموا بها الى عمان، كي يتقدموا بطلبات الى اسرائيل لتعيينهم رؤساء بلديات في مدن الخليل

ورام الله والبيرة، بدلاً من المسؤولين العسكريين الاسرائيليين (**السفير**، ١٩٨٦/٧/٥).

□ قال مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، في لقائه مع السفراء العرب في واشنطن لاطلاعهم على نتائج اجتماعاته مع مدير ادارة الشرق الاوسط في الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف، الذي عقد في ستوكهولم، ان الولايات المتحدة ما زالت متمسكة بموقفها من مسألة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. واوضح ان الخلاف في هذا الشأن ما زال قائماً بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي (**الاهرام**، ١٩٨٦/٧/٥).

١٩٨٦/٧/٥

□ قال وزير التربية والتعليم في محافظة الخليل المحتلة، محمد راشد الجعبري، ان الحكومة الاردنية تشترط لصرف رواتب الموظفين في الضفة الغربية تعيين رؤساء عرب للبلديات، وفي مقدمها بلديات مدن الخليل ورام الله والبيرة. وكان الجعبري اجتمع في عمان برئيس الوزراء الاردني، زيد الرفاعي، ووزير شؤون الارض المحتلة، مروان دودين. كما دعا رئيس بلدية بيت لحم الياس فريج القيادة الفلسطينية الى تأييد المساعي الاردنية لتعيين رؤساء عرب لبلديات الضفة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٧/٦).

□ علم مراسل صحيفة «دافار» الاسرائيلية في باريس بان وزارة الخارجية الاسرائيلية اصدرت توجيهات الى الممثلين الدبلوماسيين في العالم بعدم المبادرة الى لقاءات جديدة مع ممثلين سوفيات. وقد جاءت هذه التوجيهات اثر اخبار متفائلة نشرتها في السنة الماضية اوساط رئيس الحكومة والمؤتمر اليهودي العالمي عن احتمالات خروج اليهود من الاتحاد السوفياتي جماعياً، وعقب تسريب انباء اللقاءات مع ممثلين سوفيات (**دافار**، ١٩٨٦/٧/٦).

١٩٨٦/٧/٦

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى فيينا في زيارة للنمسا تستغرق عدة ايام حيث سيحضر مؤتمر الامم المتحدة حول استقلال ناميبيا، كما سيجري مباحثات مع المسؤولين النمساويين تتناول تطورات القضية الفلسطينية وعلاقة المنظمة بالنمسا (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٧/٧). وقد اجتمع عرفات مع الامين العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، وبحث معه وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان (**السفير**، ١٩٨٦/٧/٧).

□ ايد عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، اقتراحات الرئيس المصري حسني مبارك حول قيام اتحاد كونفيدرالي بين كيان فلسطيني والاردن. وقال، في حديث صحافي نشر في دبي، ان معالجة القضية الفلسطينية ككل تقتضي ربط مشكلة القطاع بالضفة الغربية (**الاهرام**، ١٩٨٦/٧/٧).

□ قال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، ان هبوطاً مثيراً للقلق قد طرأ على الاستثمارات في اسرائيل. فقد بلغ حجم الاستثمارات التي اقرتها وزارة الصناعة والتجارة في النصف الاول من السنة الحالية ٢٨٨ مليون دولار، بالمقارنة مع ٤١٥ مليون دولار في الفترة الموازية من العام الماضي (**دافار**، ١٩٨٦/٧/٧).

□ غادر رئيس اركان الجيش الاسرائيلي، الجنرال موشي ليفي، اسرائيل في زيارة رسمية لجيش الولايات المتحدة تستمر ثمانية ايام (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٧).

١٩٨٦/٧/٧

□ قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في حديث لصحيفة «السياسة» الكويتية، ان دخول القوات السورية الى بيروت الغربية هو الخطوة الاولى في خطة سورية تستهدف خوض معركة حاسمة ونهائية للقضاء التام على وجود المخيمات الفلسطينية في بيروت وصيدا (**الاهرام**، ١٩٨٦/٧/٨).

□ اعلن عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، ان م.ت.ف. تتفق مع الرئيس المصري حسني مبارك حول رفضه عودة

قطاع غزة الى الادارة المصرية. وقال خلف، في حديث نشر في ابو ظبي، ان مطلب المنظمة هو اقامة دولة فلسطينية مستقلة على أي جزء من التراب الفلسطيني، وذلك هو الحل العادل لقضية الشعب الفلسطيني (**الاهرام**، ١٩٨٦/٧/٨). من جهة أخرى، نفى خلف وجود خلافات بين اعضاء القيادة الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٧/٨).

□ كشف رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، لوزير الدولة في مكتب مستشار المانيا الاتحادية، البروفيسور فالدمر شكرنبيرغ، الذي يزور اسرائيل، عن ان الاردن ومصر معنيتان بخطة التنمية الاقتصادية الاقليمية المعروفة باسم مشروع مارشال للشرق الاوسط. واقترح بيرس ان يتم تطبيق الخطة، اولاً، في الضفة وغزة برعاية الرئيس رونالد ريغان ووزير خارجيته جورج شولتس والمستشار الالماني هيلموت كول (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٨).

□ قال وزير الاستيعاب الاسرائيلي، يعقوب تسور، ان من الواجب على حركة العمل بلورة سياسة شاملة تؤدي الى الانفصال عن الضفة وغزة، وتوقف الاجراءات الحالية التي تتهدد مستقبل اسرائيل وصورة المجتمع، علاوة على السعي الى السلام وعدم التخلي عن السيطرة الامنية وعن تنمية مناطق الاستيطان والامن. واضاف تسور ان العلاقات التي تتكون بين المناطق المحتلة وبين اسرائيل تحدث هزة وقضماً لدينا، وتشكل واقعاً من الضم المتعاظم (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٨).

□ سافر وزير السياحة الاسرائيلي، ابراهام شارير، الى بريطانيا، حيث سيجري محادثات مع ممثلي الحكومة البريطانية لاعداد اتفاق سياحي بين الدولتين. كذلك سيعمل شارير على قبول اسرائيل عضواً في منظمة السياحة الاوروبية، كما سيجتمع مع رؤساء المنظمات اليهودية (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٨).

١٩٨٦/٧/٨

□ بدأت السلطات الاردنية تنفيذ قرار الحكومة باغلاق مكاتب «فتح» في عمان. وابلغت تلك السلطات الى عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، وجوب مغادرة الاردن خلال ٤٨ ساعة (**الاهرام**، ١٩٨٦/٧/٩). وقال الوزير: «لقد اعتدنا على هذا النوع من المواقف، واصبح اجراء الطرد جزءاً من حياتنا» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٧/٩). وقد نددت ثلاث منظمات فلسطينية في دمشق، هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني، بالاجراء الاردني ضد مكاتب م.ت.ف. واعتبرته اجراء في اطار ايجاد بدائل لـ م.ت.ف. (**السفير**، ١٩٨٦/٧/٩).

□ تم التعهد للملك حسين، في الرسائل التي نقلت من القدس، بان اسرائيل سوف تساعده في تدعيم وضعه في المناطق المحتلة ازاء مؤيدي م.ت.ف. (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٩).

□ مرت بلدية رام الله بعملية «تعريب»، بعد ان انهى رئيس البلدية الاسرائيلي مهام منصبه قبل بضعة اسابيع، ولم تعين الادارة المدنية خلفاً له. ويدير البلدية، الآن، رؤساء الاقسام العرب (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٧/٩).

□ في المحادثات حول مشكلة طابا، تم التوصل الى اتفاق بين مصر واسرائيل، بوساطة الولايات المتحدة الاميركية، يقضي بتمكين مواطني الدولة التي تخسر في التحكيم حول طابا من زيارة المنطقة لفترات قصيرة من دون حاجة الى تأشيرات دخول (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٩).

□ اوصت لجنة داخلية في وزارة الخارجية الاسرائيلية الوزير اسحق شامير بالامتناع عن قطع العلاقات مع النمسا في اعقاب انتخاب كورت فالدهايم رئيساً لها (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٩).

١٩٨٦/٧/٩

□ وصل الى الجزائر قادماً من فيينا رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، حيث سيبحث مع المسؤولين الجزائريين تطورات القضية الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٧/١٠). وفي القاهرة، استقبل الرئيس

المصري حسني مبارك عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هاني الحسن، الذي سلمه رسالة من رئيس م.ت.ف. (**السفير**، ١٠/٧/١٩٨٦).

□ قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، ان القرار الاردني باغلاق المكاتب الفلسطينية في الاردن هو جزء من حملة التصعيد ضد م.ت.ف. وان بيان المجلس الثوري لم يكن سوى ذريعة (**الاهرام**، ١٠/٧/١٩٨٦). واعرب رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، عن اسفه للقرار الاردني (**السفير**، ١٠/٧/١٩٨٦).

□ اطلقت صواريخ كاتيوشا من عيار ١٠٧ مليمترات من على ارض لبنان باتجاه شمال الجليل، ولم تقع اية اضرار او خسائر. وقد قامت قوات الجيش الاسرائيلي باجراء عمليات تمشيط وبحث في جنوب لبنان لاكتشاف المكان الذي اطلقت منه صواريخ الكاتيوشا. وخلال هذه العمليات انفجرت شحنة ناسفة ادت الى اصابة احد الجنود الاسرائيليين بجراح (**هآرتس**، ١٠/٧/١٩٨٦).

□ اعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، الى السيناتور الاميركي غاري هارت الذي يزور اسرائيل، ان اي فلسطيني لا يحمل السلاح، ولا يشتغل بالارهاب او ينادي به، يستطيع ان يكون شريكاً في مفاوضات السلام. وقال بيرس، في مأدبة الغداء التي اقيمت تكريماً لضيفه، ان اسرائيل لا تريد السيطرة على شعب آخر، مضيفاً ان ثمة علامات مشجعة لعملية السلام من جانب الاردن ومصر (**هآرتس**، ١٠/٧/١٩٨٦).

□ قام رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال موشي ليفي، خلال زيارته للولايات المتحدة، بزيارة قاعدة تدريب تابعة للجيش الاميركي. كما زار ليفي، أيضاً، الغواصة النووية «ريكوفار» في قاعدة سلاح البحرية في فيرجينا (**هآرتس**، ١٠/٧/١٩٨٦).

١٠/٧/١٩٨٦

□ عاد الى تونس بعد زيارة للجزائر رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وقد اجتمع في الجزائر مع الامين العام المساعد لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، محمد شريف مساعديه (**الشرق الاوسط**، ١١/٧/١٩٨٦).

□ نفذت مجموعة فدائية مشتركة من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والحزب السوري القومي الاجتماعي عملية فدائية استهدفت مستعمرة نهاريا، وانتهت باشتباك مع القوات الاسرائيلية في منطقة رأس الناقورة. وقد اغارت الطائرات الاسرائيلية، عقب العملية، على مخيم عين الحلوة (**السفير**، ١١/٧/١٩٨٦). وقتل جنديان اسرائيليان وجرح تسعة آخرون في الاشتباك مع افراد المجموعة المشتركة. وقد وقع الاشتباك بعد ان اكتشف سلاح البحرية زورقهم وقام بمطاردته، لكن الفدائيين نجحوا في النزول الى الشاطئ اللبناني، حيث وقع الاشتباك. وهذه هي المحاولة السابعة لتنفيذ عمليات من البحر، منذ اخلى الجيش الاسرائيلي لبنان (**معاريف**، ١١/٧/١٩٨٦). وقال قائد المنطقة الشمالية، اللواء يوسي بيليد، في اعقاب الاشتباك، انه ليست هناك حاجة لاجراء تغييرات اساسية في نظرية الامن في جنوب لبنان (**هآرتس**، ١١/٧/١٩٨٦). من جهته قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في حديثه الى مؤتمر شباب اصحاب المهن الحرة، ان الطائرات الاسرائيلية ضربت قواعد الفدائيين في صيدا «لاننا نعتقد بان افراد المجموعة جاءوا الى رأس الناقورة من هناك» (**المصدر نفسه**).

□ وصل الى بغداد قادماً من عمان من طريق البر عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، المبعد من عمان، وقال ان المنظمة تسعى الى عدم الدخول في مهاترات، وستحافظ على اوثق العلاقات مع الشعب الاردني (**الشرق الاوسط**، ١١/٧/١٩٨٦).

□ وصل الى عمان في زيارة تستغرق عدة ايام رئيس بلدية غزة المقال، رشاد الشوا. وقد تمت الزيارة في الوقت الذي تدرس الحكومة الاردنية اوضاع ابناء القطاع الذين نزحوا الى الاردن خلال العام ١٩٦٧ (**الشرق الاوسط**، ١١/٧/١٩٨٦).

□ دعا الاتحاد السوفياتي وفرنسا، في ختام القمة الفرنسية ـ السوفياتية، الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي الى عقد مؤتمر دولي حول السلام في الشرق الاوسط. وقال المتحدث السوفياتي ان من الضروري التعرف على موقف كل من الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا والصين من الاقتراح (**الاهرام**، ١١/٧/١٩٨٦).

□ اصدرت محكمة جنايات جنوه في ايطاليا حكماً بالسجن مدى الحياة على الامين العام لجبهة التحرير الفلسطينية، محمد عباس (ابو العباس)، غيابياً، بوصفه المتهم الرئيس في عملية اختطاف السفينة الايطالية اكيل لاورو. واصدرت المحكمة، ايضاً، احكاماً مختلفة على الآخرين المتهمين بتنفيذ العملية (**الاهرام**، ١١/٧/١٩٨٦).

□ كشف مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، دافيد كمحي، في حديث لصحيفة «دافار» الاسرائيلية، عن ان الكاميرون حسنت علاقاتها مع اسرائيل في الآونة الاخيرة، وانها تسمح بدخول الاسرائيليين الى اراضيها بدون تأشيرة دخول، الامر الذي كان محظوراً (**دافار**، ١١/٧/١٩٨٦).

١١/٧/١٩٨٦

□ صرح المستشار السياسي لرئيس اللجنة التنفيذية في م.ت.ف. هاني الحسن، قبل مغادرته القاهرة الى تونس، بانه يحمل رسالة من الرئيس المصري حسني مبارك الى ياسر عرفات تتعلق بعدد من القضايا السياسية الخاصة بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني (**الاهرام**، ١٢/٧/١٩٨٦).

□ رفضت كل من بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية واسرائيل الاقتراح السوفياتي ـ الفرنسي بعقد مؤتمر دولي للدول دائمة العضوية في المجلس لبحث قضية الشرق الاوسط (**الشرق الاوسط**، ١٢/٧/١٩٨٦).

□ اوضح الناطق باسم م.ت.ف. احمد عبدالرحمن، ان الاحكام التي اصدرتها محكمة جنوة في قضية السفينة اكيل لاورو، تؤكد عدم علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بتلك القضية، سواء بشكل مباشر او غير مباشر (**الشرق الاوسط**، ١٢/٧/١٩٨٦).

١٢/٧/١٩٨٦

□ القيت زجاجة حارقة ليلاً على مبنى الحاكم العسكري الاسرائيلي في مدينة طولكرم المحتلة. ولاحظت قوة من الجيش الاسرائيلي شخصاً مجهولاً يفر من المكان وطاردته، لكنها لم تتمكن من القبض عليه، ولم يسفر الحادث عن اضرار (**هآرتس**، ١٣/٧/١٩٨٦).

□ صرح رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، رداً على سؤال بشأن المحاولة التي احبطت عند ساحل الناقورة، بان «العملية الاخيرة قام بها حبش والحزب القومي السوري. واذا وفر السوريون الحماية للمنظمات الارهابية فسوف نتصرف، اولاً وقبل كل شيء، بالطرق السياسية. ان وجود هذه المنظمات في سوريا هو نتيجة لقرار سوريا. ولا اعرف ما اذا كانت للسوريين سيطرة على كل عملية تقوم بها المنظمات، ولكن يجب اطلاعهم على ضرورة الاختيار». ورداً على سؤال بشأن ما اذا كان من الواجب تغيير، او توسيع، الشريط الامني في جنوب لبنان، اكد بيرس ان الجيش الاسرائيلي منظم كما ينبغي، وقال: «لا ارى اي داع للدخول الى مناطق جديدة والبقاء فيها بصفة دائمة». وحول استقرار الفلسطينيين في جنوب لبنان لم يستبعد احتمال عودة الفدائيين الى الجنوب، الا انه عبر عن اقتناعه بانهم لن يعودوا الى الوضع الذي كانوا عليه (**هآرتس**، ١٣/٧/١٩٨٦).

□ اجري احتفال في قرية مجدل شمس اعلن الخطباء خلاله عن اقامة منظمة سرية لتحرير هضبة الجولان من الاحتلال الاسرائيلي. وتقف وراء اقامة هذه المنظمة نواد في القرى الدرزية كافة تنظم الشباب من اجل تحرير الجولان (**عل همشمار**، ١٣/٧/١٩٨٦).

□ تظاهر عشرات من اعضاء «اللجنة ضد سياسة القبضة الحديدية» عند باب العمود في القدس، احتجاجاً على عزم السلطات اغلاق صحيفتي «الميثاق» و«العهد». ورفع المتظاهرون

شعارات تنادي بحرية التعبير، وتستنكر اجراءات قمع الصحافة المحلية (**هآرتس**، ١٣/٧/١٩٨٦).

□ قررت سكرتارية اللجنة القطرية للمجالس المحلية العربية استمرار الاضراب. والتقى ممثلو المجالس المحلية العربية مع وزير الداخلية، اسحق بيرتس، في محاولة للتوصل الى حل لضائقة المجالس المالية وانهاء الاضراب (**عل همشمار**، ١٣/٧/١٩٨٦).

□ صرح رئيس بلدية غزة المقال، رشاد الشوا، بان وحدة الموقف العربي، وبصفة خاصة وحدة الموقف المصري ـ السوري ـ الاردني ـ الفلسطيني، اصبحت اكثر الحاحاً لتحريك حل للمشكلة الفلسطينية. كما تحدث الشوا عن معاناة الفلسطينيين تحت الاحتلال (**الاهرام**، ١٣/٧/١٩٨٦).

□ عقد الملك الاردني حسين مؤتمراً صحافياً تحدث فيه عن الفلسطينيين والقضية الفلسطينية، وعن خطة التنمية المقترحة لدعم صمود الفلسطينيين تحت الاحتلال، وعن نقاط الخلاف بينه وبين قيادة م.ت.ف. (**الرأي**، ١٣/٧/١٩٨٦).

١٣/٧/١٩٨٦

□ اكد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، لدى وصوله الى الخرطوم في السودان، عدم علاقة زيارته للسودان بقطع العلاقات بين الاردن و م.ت.ف. (**الاهرام**، ١٤/٧/١٩٨٦).

□ انفجرت عبوة ناسفة في شارع ديزنغوف بالقرب من الساحة الرئيسة في تل ـ ابيب، فاصيبت فتاة (١٧ سنة) بجراح طفيفة. وقد وضعت العبوة في كيس نايلون في سلة المهملات الى جانب الطريق. وعلى الفور، اعتقلت الشرطة نحو مئة عربي واغلقت الشوارع المجاورة في وجه السيارات الخاصة (**دافار**، ١٤/٧/١٩٨٦).

□ جرح ثلاثة جنود اسرائيليين في لبنان، بعد ان انفجر لغم بمركبتهم المدرعة بالقرب من قرية الطيبة، على مسافة اربعة كيلومترات غرب الحدود مع اسرائيل. وللمرة الاولى منذ شهرين، حلقت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي على ارتفاع كبير فوق البقاع اللبناني الذي تسيطر عليه سوريا (**دافار**، ١٤/٧/١٩٨٦).

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في جلسة الحكومة، انه يتحمل المسؤولية عن عملية الجيش الاسرائيلي التي نفذها ضد الفدائيين في نهاية الاسبوع الماضي في رأس الناقورة. وقال رابين انه اصدر تعليماته الى الجيش الاسرائيلي بمهاجمة الفدائيين خلال الليل، وعدم الانتظار حتى الفجر، خوفاً من ان يحاولوا اقتحام احدى المستوطنات الاسرائيلية في الجليل (**دافار**، ١٤/٧/١٩٨٦).

١٤/٧/١٩٨٦

□ وصل الى بغداد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وغادرها مساء الى السودان. وقد اجتمع عرفات في بغداد مع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، وبحث معه في موقف م.ت.ف. في الاردن بعد اغلاق مكاتبها هناك. كما اجتمع عرفات مع وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز (**الشرق الاوسط**، ١٥/٧/١٩٨٦). وقد دعا عرفات في تصريحاته لوكالة الانباء السودانية، السودان للقيام بمبادرة لتوحيد الصف العربي. كما قال عرفات ان قرار الاردن باغلاق مكاتب «فتح» لن يؤثر في علاقة الشعبين الاردني والفلسطيني. وفي عمان، استقبل الملك الاردني حسين ممثل م.ت.ف. في الاردن وعضو لجنتها التنفيذية، عبدالرزاق اليحيى، الذي وصف الاجتماع بانه كان مفيداً (**الاهرام**، ١٥/٧/١٩٨٦). وقال اليحيى انه بحث مع الملك الاردني في العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية، بعد وقف التنسيق السياسي بين الاردن و م.ت.ف. (**الشرق الاوسط**، ١٥/٧/١٩٨٦).

□ اطلقت من منطقة صور اربعة صواريخ من نوع غراد باتجاه الجليل، دون ان تحدث اي اضرار. ويبدو ان مجموعة من حزب الله الذي له قواعد قرب الدامور هي التي اطلقت الصواريخ. كذلك اطلق عدد من صواريخ الكاتيوشا من البقاع اللبناني باتجاه منطقة حاصبيا، دون ان

تحدث اضراراً. وقال الناطق بلسان جيش جنوب لبنان ان هذه الصواريخ اطلقتها الجبهة الشعبية التابعة لجورج حبش، التي حصلت على موافقة سورية للعمل في البقاع اللبناني (**دافار**، ١٥/٧/١٩٨٦).

□ قصفت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي عدداً من اهداف الفدائيين على بعد تسعة كيلومترات شمال شرق الدامور، في جبال الشوف، بالقرب من عاليه (**عل همشمار**، ١٥/٧/١٩٨٦).

□ جاءت في التقرير السنوي الاول الذي نشره معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لمؤسسة «الاهرام» في القاهرة توصية من قبل طاقم خبراء استراتيجيين الى السلطة المصرية باهمال السياسة المرتكزة على اتفاقات كامب ديفيد والتوجه نحو سياسة المصالحة مع الدول العربية، وفي مقدمها سوريا والسعودية (**دافار**، ١٥/٧/١٩٨٦).

□ تبين من المعطيات الواردة في المذكرة التي ارسلها مكتب وزارة العمل والرفاه الاسرائيلية في مدينة الناصرة الى رئيس لجنة العمل والرفاه في الكنيست، ان هناك ٤٥٠ عائلة تعيش تحت خط الفقر، وهي تشكل حوالى خمسة بالمئة من مجموع العائلات في المدينة. كما تبين ان حوالى الف عائلة تعاني من مشاكل عائلية داخلية ويتهددها خطر التفتت بسبب وضعها الاقتصادي الصعب. وجاء، ايضاً، في المذكرة ان التساقط بين طلاب المدارس الابتدائية ازداد، ووصلت النسبة الى ما يقارب ٢٠ بالمئة هذا العام على خلفية الوضع الاقتصادي (**دافار**، ١٥/٧/١٩٨٦).

١٥/٧/١٩٨٦

□ بدأ في تونس الاجتماع الطارئ للجنة المركزية لحركة «فتح» بحضور ياسر عرفات، وذلك لبحث الوضع السياسي العام والعلاقات الاردنية ـ الفلسطينية بعد اغلاق مكاتب «فتح» في الاردن (**الاهرام**، ١٦/٧/١٩٨٦).

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان اسرائيل تواجه مشاكل ارهاب لا تقل عن تلك التي كانت تواجهها قبل حرب لبنان. ويعتقد رابين بانه على الرغم من الثمن الباهظ الذي دفعته اسرائيل، فان الشريط الامني اثبت نجاعته تجاه مهمة سلامة الجليل. واضاف رابين ان أي اسلوب آخر كان سيؤدي، بالضرورة، الى تدخل اسرائيلي اعمق في لبنان، وسيكلف اسرائيل ثمناً اغلى، او انه كان سيكشف مستوطنات الجليل لكاتيوشا الفدائيين (**عل همشمار**، ١٦/٧/١٩٨٦).

□ اعترف وزير الداخلية الاسرائيلية، اسحق بيرتس، بأن هناك تمييزاً ضد السلطات المحلية العربية على صعيد مسألة توزيع المخصصات بين السلطات المحلية في اسرائيل. وذكر وفد رؤساء السلطات المحلية العربية للجنة المالية التابعة للكنيست، ان القطاع العربي يحصل على ثلاثة بالمئة من ميزانيات السلطات المحلية، في الوقت الذي يشكل هذا القطاع نسبة ١٢ بالمئة من مجموع السكان العام في اسرائيل (**معاريف**، ١٦/٧/١٩٨٦).

□ اجتمع الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، مع مندوبي الاردن و م.ت.ف. كلاً على حدة. وقالت مصادر الجامعة العربية ان الاجتماع جاء في اطار مشاورات الامين العام مع مندوبي الدول العربية (**الشرق الاوسط**، ١٦/٧/١٩٨٦).

□ دعا ملك العربية السعودية، فهد بن عبدالعزيز، اجهزة الاعلام في الدول الاسلامية للعمل على خدمة القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية اساسية. كما دعا ابناء فلسطين الى توحيد كلمتهم تحت راية الاسلام (**الشرق الاوسط**، ١٦/٧/١٩٨٦).

١٦/٧/١٩٨٦

□ قال الملك الاردني حسين، في لقاء مع مراسلي الصحف الاميركية في عمان، انه عازم على الاستمرار في البحث عن مخرج للتوصل الى تسوية سلمية للصراع العربي ـ الاسرائيلي، يكون لمنظمة التحرير الفلسطينية دور فيها. وقال الملك حسين، ايضاً، ان اغلاق مكاتب «فتح» في عمان جاء لاسباب امنية (**الشرق**

الاوسط، ١٧/٧/١٩٨٦).

١٩٨٦/٧/١٧

□ ذكرت مصادر فلسطينية في تونس ان القيادات الفلسطينية المجتمعة فيها لليوم الثاني على التوالي لم تتخذ موقفاً موحداً من قرار الاردن اغلاق مكاتب «فتح»، ولم يصدر أي بيان رسمي عن الاجتماع (الاهرام، ١٨/٧/١٩٨٦).

□ قال رئيس دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية، حاييم اهرون، ان ٦٠ بالمئة من المهاجرين اليهود القادمين من الدول الغربية، استوطنوا في الضفة الغربية والقدس. وعدّ أهرون ذلك برهاناً على ان مستوطنات الضفة الغربية تشكل مكان جذب ليهود المهجر (معاريف، ١٨/٧/١٩٨٦).

□ قال قنصل الولايات المتحدة الاميركية في القدس، موريس درايبر، ان الولايات المتحدة تنوي احداث تغيير في سياستها تجاه مساعدة المناطق المحتلة، من اجل القيام بدور تطويري فعال والتركيز على مجال تقديم المساعدات للقطاع الخاص في الضفة الغربية والقطاع، بهدف تطوير اقتصاد المناطق المحتلة (هآرتس، ١٨/٧/١٩٨٦).

□ اعتقل اثنان من رجال الاعمال الاسرائيليين، كانا صاحبي شركات تطوير واستثمار في الضفة الغربية، وعملا في اقامة مستوطنة شرق بتاح تيكفا. وأحد الاثنين محام. والاثنان متهمان باعمال غش ورشوة في قضية الاراضي في الضفة (هآرتس، ١٨/٧/١٩٨٦).

□ رفض الملك حسين اقتراح السناتور الاميركي غاري هارت، لعقد لقاء، في اقرب وقت ممكن، مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس. وكان هارت، خلال زيارته لاسرائيل، قال لبيرس، ان انطباعاً تولد لديه بان الملك حسين مستعد للقاء معه في القدس او في عمان، للبحث في تجديد مبادرة السلام. وخلال لقاء هارت ـ حسين، اوضح الملك ان الوضع لم ينضج، بعد، لمثل هذا اللقاء. وقد اعلم هارت بيرس هاتفياً بذلك، وسافر عائداً الى الولايات المتحدة (هآرتس، ١٨/٧/١٩٨٦).

□ قرر رؤساء المجالس المحلية العربية في الجليل والمثلث، في اجتماع عقد في الناصرة، تجميد الاضراب العام الذي تقوم به المجالس المهنية لمدة اسبوعين، بعد ان مر عليه اسبوعان. وجاء هذا القرار لتمكين وزير الدخلية ورئيس اللجنة المالية التابعة للكنيست من تجسيد الوعود التي حصلت عليها هذه المجالس من قبل رئيس الحكومة ووزير الداخلية بمساعدتها لمواجهة الضائقة المالية التي تعاني منها (معاريف، ١٨/٧/١٩٨٦).

□ استقبل وزير خارجية النمسا، بيتر يانكوفيج، السفراء العرب المعتمدين هناك. واكد، خلال اللقاء، حرص بلاده على ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية وتدعيم العلاقات مع البلدان العربية (الراي، ١٨/٧/١٩٨٦).

١٩٨٦/٧/١٨

□ قالت مصادر فلسطينية في تونس ان م.ت.ف. تلقت تأكيدات من العراق ومصر بانهما تبذلان جهوداً كبيرة من اجل تطويق الخلاف الاردني ـ الفلسطيني. وكشفت هذه المصادر عن وجود ثلاثة اتجاهات داخل اللجنة المركزية لـ «فتح» بشأن العلاقات مع الاردن. الاتجاه الاول يدعو الى امتصاص الاجراءات الاردنية، ويدعو الاتجاه الثاني الى الغاء اتفاق عمان، بينما يدعو الاتجاه الثالث الى قيام منظمة التحرير بتوضيح الامور كافة (الاهرام، ١٩/٧/١٩٨٦).

□ نفى رئيس الوزراء الاردني، زيد الرفاعي، ان يكون هناك قطيعة بين الاردن و م.ت.ف. اثر الاجراءات الاخيرة التي اتخذها الاردن، واكد ان هذه الاجراءات لم تكن موجهة ضد م.ت.ف. التي يعترف بها الاردن كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني (الراي، ١٩/٧/١٩٨٦).

١٩٨٦/٧/١٩

□ استقبل رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، ممثل م.ت.ف. في الاردن عضو اللجنة التنفيذية، عبدالرزاق اليحيى، وبحث معه في

وضع مكاتب م.ت.ف. التي لم تغلق في الاردن (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٧/٢٠).

□ رحب وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بتدفق مساعدة اقتصادية المانية الى المناطق المحتلة بمبادرة الاردن. وفي اللقاء الذي تم بين رابين واعضاء الوفد الالماني الاتحادي الذي يزور اسرائيل، اكد اعضاء الوفد ان المانيا معنية بتأييد الملك حسين وتعزيز مكانته في الضفة والقطاع (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٠).

□ اجريت اتصالات اسرائيلية ـ اردنية بهدف ادخال تحسينات اضافية على عملية التنقل عبر الجسور المفتوحة. والحديث، في هذا الشأن، يدور حول زيادة عدد الشاحنات التي تنقل الصادرات من المناطق المحتلة الى الاردن. فحتى الآن، كان الاردن يعارض هذه الخطوة، غير ان البوادر تشير الى انه سيغير رأيه. كذلك بحث في فكرة السماح للسيارات الخاصة بالتنقل عبر الجسور في الاتجاهين، غير ان الفكرة طويت لعدم وجود حل للمشاكل الامنية التي قد تنجم عنها (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٧/٢٠).

□ اكد وزير خارجية فرنسا، جان ـ برنار ريمون، استعداده للاجتماع مع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، وشدد على ان سياسة فرنسا لم تتغير تجاه منظمة التحرير الفلسطينية. وكان قد حصل خلاف حول مكان الاجتماع، حيث اصر الوزير الفرنسي على عقده في مقر السفارة الفرنسية او في مقر السفير الفرنسي، بينما تمسك عرفات بعقده في مقر اقامته، حيث سبق له ان استقبل زميلي ريمون السابقين، رولان دوما وكلود شيسون (**الاهرام**، ١٩٨٦/٧/٢٠).

١٩٨٦/٧/٢٠

□ تعكف لجنة مصغرة من اللجنة المركزية لـ«فتح»، على صوغ بيان حول موقف الحركة من المستجدات على الساحة الفلسطينية، وخاصة التطورات الاخيرة التي شهدتها العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٧/٢١).

□ اوقفت دورية تابعة لسلاح البحرية الاسرائيلي السفينة القبرصية «انطون» قبالة الشاطئ اللبناني وعليها رجال من «فتح» التابعين لعرفات. وقد اقتيد رجال «فتح» وطاقم السفينة الى التحقيق في اسرائيل، وفي نهايته، اطلق سراح طاقم السفينة فقط (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢١).

□ قدم سفير الولايات المتحدة في اسرائيل، توماس بيكرنغ، تقريراً الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، حول انطباعاته عن اللقاءات مع شخصيات رفيعة المستوى في عمان. وابلغ بيكرنغ الى بيرس ان القيادة الاردنية متفاهمة حول ضرورة انشاء قيادة فلسطينية بديلة من القيادة الحالية لـ م.ت.ف. وذلك عبر زيادة التدخل الاردني في شؤون الضفة الغربية، ولا سيما من طريق الاستثمارات في مشاريع اقتصادية وتحسين نوعية الحياة للسكان (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢١).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، ان كل مساعدة اميركية تساهم في تحسين نوعية الحياة في الضفة الغربية وغزة، وتؤدي الى خفض تأثير م.ت.ف. في المناطق المحتلة، ستكون مقبولة من جانبنا (**دافار**، ١٩٨٦/٧/٢١).

١٩٨٦/٧/٢١

□ افاد مصدر دبلوماسي عربي بان عضو اللجنة المركزية لـ«فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، وصل الى موسكو في زيارة خاصة. ولم تتوفر معلومات عن دوافع الزيارة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٧/٢٢).

□ قال وزير الاعلام الاردني، محمد الخطيب، في مقابلة مع مجلة «الاسبوع العربي» اللبنانية، ان التنسيق مع م.ت.ف. كان هدفه توفير سبل البقاء لسكان المناطق المحتلة، وعقد مؤتمر دولي ينبثق عنه سلام شامل في المنطقة يحفظ للفلسطينيين حقوقهم الوطنية. وايقاف تنسيق الاردن مع المنظمة لا يعني ان يوقف الاردن جهوده في هذين المجالين (**الراي**، ١٩٨٦/٧/٢٢).

□ اصبح من الآن فصاعداً باستطاعة

المتدينين المتطرفين في القدس الدخول الى الدول العربية بجوازات سفر وزعتها حركة نتوري كارتا في القدس. وفي هذه الجوازات، يشار الى ان حاملها «يهودي وليس صهيونياً». وقال من تطلق عليه نتوري كارتا صفة وزير خارجية، لدى عودته من زيارة قام بها للولايات المتحدة، انه التقى في لندن مع رئيس مكتب الجامعة العربية في بريطانيا، د. عدنان الصمد، واتفق معه على ان الجامعة العربية، التي تمثل ٢٢ دولة عربية، وضمنها م.ت.ف. ستضع ختمها على الجوازات التي اصدرتها حركة نتوري كارتا في القدس (**دافار**، ١٩٨٦/٧/٢٢).

١٩٨٦/٧/٢٢

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان تطبيق قرار الاردن باغلاق مكاتب م.ت.ف. فيه سيجعل من المحتمل ان تنخفض نسبة العمليات التي تقع ضد اسرائيل وضد معارضي م.ت.ف. في المناطق المحتلة (**هآرتس**، ١٩٨٦/٧/٢٣).

١٩٨٦/٧/٢٣

□ استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، سفير الجزائر في تونس، وتركز الاجتماع بينهما على التطورات السياسية الراهنة، ودعوة م.ت.ف. لعقد قمة عربية عاجلة. كما التقى عرفات سفير العراق في تونس وبحث معه في الامور ذاتها (**وفا**، تونس، ١٩٨٦/٧/٢٤).

١٩٨٦/٧/٢٤

□ اكد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في حديث نشرته صحيفة «الاتحاد» الظبيانية، انه لا يملك اتخاذ قرار الغاء اتفاق عمان، وان المؤسسات التشريعية الفلسطينية، وحدها، هي التي تملك قرار الالغاء. ورحب عرفات بقيام اتحاد كونفيدرالي بين م.ت.ف. وأي دولة عربية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٧/٢٥).

□ طالب بيان مشترك أُصدر اثر اجتماع في دمشق ضم حزب البعث الحاكم في سوريا وفصائل الثورة الفلسطينية المقيمة في دمشق والحركة الوطنية اللبنانية بالاقتداء بموقف سوريا وقطع العلاقات مع المغرب. واصدر التحالف الديمقراطي الفلسطيني الذي يضم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني بياناً دعا فيه الى لقاء فوري لدول جبهة الصمود والتصدي ومنظمة التحرير الفلسطينية لاتخاذ خطوات حاسمة ضد الحسن الثاني. واصدرت «فتح» في لبنان بياناً نددت فيه بزيارة بيرس للمغرب وربطتها بالمحاولات الرامية لتصفية القضية الفلسطينية (**السفير**، ١٩٨٦/٧/٢٥).

١٩٨٦/٧/٢٥

□ التقى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تونس، مع رئيس وزراء الصين زهاو زيانغ، الذي يزور تونس حالياً. وتناول البحث آخر المستجدات على الساحتين العربية والدولية. وقد اكد رئيس وزراء الصين دعم بلاده وموقفها الثابت من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. (**السفير**، ١٩٨٦/٧/٢٦).

□ انتهت وزارة التخطيط الاردنية من وضع خطة تنمية خمسية (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) للاراضي العربية المحتلة، وذلك بهدف تحسين اوضاع السكان المعيشية في المناطق المحتلة لمواجهة الضغوط التي يتعرضون لها (**الرأي**، ١٩٨٦/٧/٢٦).

١٩٨٦/٧/٢٦

□ قررت م.ت.ف. اعادة تنظيم مكاتبها ومؤسساتها في الاردن وخفض عدد العاملين هناك، وذلك بعد قرار الحكومة الاردنية اغلاق ٢٥ مكتباً من المكاتب التابعة للمنظمة في الاردن (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٧/٢٧).

□ توجه عضو الكنيست حاييم رامون بطلب الى سكرتير عام حزب العمل عضو الكنيست عوزي برعام، لعقد اجتماع لمركز حزب العمل للبحث في حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وجاء توجه رامون هذا في اعقاب

اعلان رئيس كتلة المعراخ في الكنيست عضو الكنيست رافي ادري، عن انه يجب على حزب العمل اعادة النظر في مواقفه السياسية (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٧/٢٧).

□ نفى مصدر دبلوماسي فرنسي وجود اي فتور في العلاقات بين فرنسا و م.ت.ف. مشيراً الى ان عدم لقاء رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع وزير خارجية فرنسا، جان ـ برنار ريمون، في اثناء زيارة الاخير الى تونس، جاء لاسباب بروتوكولية وليست سياسية. واكد المصدر ان فرنسا ما زالت على موقفها الثابت من القضية الفلسطينية الداعي الى ضرورة ايجاد حل عادل للشعب الفلسطيني عبر ممثله الشرعي الوحيد م.ت.ف. (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٧/٢٧).

□ اكد المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية، في بيان له، تأييده للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ودان، بشدة، ممارسات اسرائيل التوسعية في الاراضي المحتلة. جاء ذلك في الاجتماع التمهيدي للقمة الافريقية الذي سيعقد في اديس ابابا (**البعث** ، ١٩٨٦/٧/٢٧).

١٩٨٦/٧/٢٧

□ اختتمت اللجنة المركزية لـ «فتح» اجتماعاتها في تونس، واصدرت بياناً ختامياً جاء فيه ان اللجنة بحثت في قرارات الحكومة الاردنية ضد كوادر م.ت.ف. وهياكلها، وقررت متابعة هذه القضية من كل جوانبها. كما اعربت اللجنة عن اسفها لاستمرار حصار المخيمات الفلسطينية في بيروت (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٧/٢٨).

□ قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، اسحق شامير، انه مستعد لان يأخذ على عاتقه المخاطرة باحتمال اقامة دولة فلسطينية، في اعقاب تنفيذ مشروع الحكم الذاتي الاداري، الذي يعتبره جزءاً ملزماً من مسار المفاوضات للسلام في المنطقة (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٧/٢٨).

□ وصل نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش، الى اسرائيل، في اطار جولة في الشرق الاوسط تشمل ايضاً مصر والاردن. وقال مسؤولون اميركيون ان بوش لا يحمل اي مبادرات سلام اميركية جديدة، وسيبحث، خلال جولته، في موضوعي طابا والارهاب الدولي (**الرأي** ، ١٩٨٦/٧/٢٨).

١٩٨٦/٧/٢٨

□ دعت اوساط متطرفة بين صفوف انصار م.ت.ف. في القدس الشرقية، الشخصيات العربية التي وجهت اليها الدعوة للقاء مع نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش، لمقاطعة هذا اللقاء (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٧/٢٩).

□ افادت مصادر مغربية بان شمعون بيرس، رئيس حكومة اسرائيل، قال، خلال محادثاته مع الملك الحسن الثاني، انه سيكون مستعداً للتنازل عن اجزاء من القدس، كالمقدسات الاسلامية مثل مسجد عمر، مقابل الاعتراف العربي بالقدس كعاصمة لدولة اسرائيل (**دافار** ، ١٩٨٦/٧/٢٩).

□ قال ملك العربية السعودية، فهد بن عبدالعزيز، في اجتماع مجلس الوزراء السعودي، ان على العرب ان يعملوا جميعاً في هذه المرحلة الحرجة لما فيه مصلحة الامة العربية، وخاصة قضية فلسطين. واكد الملك فهد ان السعودية تبذل مساعي حثيثة لتحقيق ما تلتزم به تجاه الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة بقيادة م.ت.ف. ممثله الشرعي (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٧/٢٩).

□ قال رئيس مجلس الاعيان الاردني، احمد اللوزي، خلال لقائه الوفد البرلماني الباكستاني الذي يزور الاردن حالياً، ان حل القضية الفلسطينية يتمثل في شعار «الارض مقابل السلام»، وتنفيذ القرارات الدولية، وبخاصة قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ (**الرأي** ، ١٩٨٦/٧/٢٩).

١٩٨٦/٧/٢٩

□ اكد الملك الاردني حسين، في لقاء مع

صحافيين اردنيين، ان الاردن لن يحاول التوصل الى حل منفرد للقضية الفلسطينية ولن يجري محادثات مباشرة مع اسرائيل. وشدد على وجوب اجراء المفاوضات في مؤتمر دولي تشترك فيه جميع الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن الدولي (**الرأي** ، ١٩٨٦/٧/٣٠).

□ قال نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش، في لقاء له مع ١٩ شخصية عربية من المناطق المحتلة، استقبلها في القنصلية الاميركية في القدس: «اذا كانت م.ت.ف. ترغب في التحدث، فقولوا لها ان تعترف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، وعندها تجرى المحادثات». واشار بوش الى ان مشروع ريغان كان، وسيبقى، حجر الزاوية في موقف الولايات المتحدة الاميركية تجاه أي حل سياسي في الشرق الاوسط (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٧/٣٠).

□ عبر رئيسا الوفدين، الاسرائيلي والمصري، في محادثات طابا عن املهما في ان تنتهي المحادثات الى نتيجة، فيكون في المستطاع البدء بمسار التحكيم وتجسيد انجع لبنود «سلة» تطبيع العلاقات بين اسرائيل ومصر (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٧/٣٠).

١٩٨٦/٧/٣٠

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى العراق. وذكرت مصادر عراقية ان عرفات سيبحث مع المسؤولين العراقيين في نتائج زيارة بيرس للمغرب والحرب العراقية ـ الايرانية ودعوة م.ت.ف. لعقد قمة عربية عاجلة لبحث نتائج لقاء بيرس ـ الحسن (**الاهرام** ، ١٩٨٦/٧/٣١).

□ تعهد نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش، بان اسرائيل ستحظى، قريباً، بمكانة العضو الملحق بحلف «ناتو»، على غرار الدول الصديقة الاخرى للحلف مثل استراليا ونيوزيلانده. والمعنى العملي لهذا الامر هو اعطاء امكانية بيع الجيش الاميركي عتاداً بمبلغ ٩٠ مليون دولار في العام المقبل (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٧/٣١). وقد غادر بوش، اسرائيل ومعه رسائل شفوية من رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، الى كل من الملك الاردني حسين والرئيس المصري حسني مبارك (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٧/٣١).

□ تعتقد اوساط رفيعة المستوى في القدس بان مصر تستغل الاعلان بشأن القمة القريبة بين بيرس ومبارك للضغط على اسرائيل لتقديم تنازلات في موضوع طابا. وقال مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية، دافيد كمحي، بعد جولة المحادثات التي اجريت بين الوفدين المصري والاسرائيلي في هرتسليا، ان رغبة اسرائيل هي في انهاء محادثات طابا في اقرب وقت ممكن دون التنازل عن مواقفها (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٧/٣١).

١٩٨٦/٧/٣١

□ وزع فلسطينيون في الضفة الغربية منشوراً حمل توقيع اللجنة التحضيرية للتجمع الاردني ـ الفلسطيني، وطالبوا فيه باقامة اتحاد كونفيدرالي مع الاردن (**الرأي** ، ١٩٨٦/٨/١).

□ رفض رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، اقتراحات «حمائم» حزب العمل بتليين مواقف الحزب تجاه الموضوع الفلسطيني، من اجل اجراء مفاوضات سلام. وقال بيرس: «لماذا لا يكون لاسرائيل الحق بانتهاج مواقف مفتوحة؟ ولماذا ينبغي عليها ان تكون مكشوفة وعارية ومتنازلة؟». واضاف: «ان لدينا مواقف اولية، وسنذهب الى المفاوضات بدون شروط مسبقة، فهذا افضل، بدلاً من القول، كل مرة، اذا وافقت على التحدث معي ساتنازل لك». وذكر بيرس ان لحزب العمل برنامجاً وليس بالامكان وضع علامات استفهام حوله (**دافار** ، ١٩٨٦/٨/١).

□ انهت وفود كل من اسرائيل ومصر والولايات المتحدة جولة اخرى من المحادثات في مسألة طابا دون التوصل الى اتفاق حول القضايا الجوهرية التي ما زالت مدار خلاف. فالموضوع الوحيد الذي تم الاتفاق حوله، في المحادثات، هو وضع نقاط مراقبة للقوة الدولية في منطقة طابا، بعد حوالى ٣٠ يوماً من التوقيع على وثيقة التحكيم (**دافار** ، ١٩٨٦/٨/١).

١٩٨٦/٨/١

□ اعلن المتحدث باسم الخارجية الاميركية، برنارد كالب، ان واشنطن تنظر الى الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارهما اراضي تحت الاحتلال العسكري؛ وتعتبر ان قرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢ يتضمن مبدأ الارض مقابل السلام، كما تعتبره اساساً للمفاوضات حول الوضع النهائي لتلك الاراضي (**السفير**، ١٩٨٦/٨/٢).

١٩٨٦/٨/٢

□ وصل الى القاهرة عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، واجتمع مع مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، حيث بحث في التطورات الاخيرة في قضية الشرق الاوسط والعلاقات الثنائية بين م.ت.ف. ومصر. كما اجتمع الباز مع رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، الذي توقف بمطار القاهرة في طريقه الى بغداد (**الاهرام**، ١٩٨٦/٨/٣).

□ قال وزير خارجية الاردن، طاهر المصري، ان مبادئ الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني ما زالت قائمة، وان م.ت.ف. متفقة مع الاردن على مبادلة الارض مقابل السلام. وقال المصري، ايضاً، ان وقف التنسيق مع قيادة المنظمة لا يعني الغاء اسس هذا الاتفاق (**الاهرام**، ١٩٨٦/٨/٣).

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في الكلمة التي القاها في النادي التجاري في رحوفوت: «انني انظر بخطر بالغ الى اعتراض اعضاء كنيست من حزبي على رفض الاردن لـ م.ت.ف. وعد رابين هذا الاعتراض مساعدة على تدعيم عناصر الارهاب في المناطق المحتلة وخارجها. وكشف رابين النقاب عن ان انخفاضاً يقدر بـ ٨٠ بالمئة طرأ على العمليات التي يقوم بها الفدائيون ومصدرها المناطق المحتلة، منذ قرار الملك الاردني بمنع زعماء م.ت.ف. من الاقامة في الاردن (**معاريف**، ١٩٨٦/٨/٣).

□ منع وزير الداخلية الاسرائيلية، الحاخام اسحق بيرتس، قس الطائفة الانجليكانية في الناصرة سكرتير الحركة التقدمية للسلام، رياح ابو العسل، من مغادرة البلاد لمدة سنة، بحجة ان خروجه يشكل خطراً أمنياً على الدولة. وكان ابو العسل اجتمع، قبل شهور، في تونس، مع ياسر عرفات. وتلك هي المرة الثانية التي يستخدم فيها وزير الداخلية صلاحياته في منع مغادرة شخصية عامة عربية للبلاد (**هآرتس**، ١٩٨٦/٨/٣).

□ التقى وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، مروان دودين، مع رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، واستعرض معه اوضاع البلدية والمشروعات المنوي ادراجها ضمن برنامج التنمية للاراضي المحتلة. وقال فريج ان هذا البرنامج ضروري، وكان من المفروض ان يبدأ العمل به قبل عشر سنوات. واضاف، في حديث لوكالة الانباء الاردنية (بترا)، ان الاردنيين والفلسطينيين عائلة واحدة (**الرأي**، ١٩٨٦/٨/٣).

□ صادقت لجنة الاعتمادات التابعة لمجلس النواب الاميركي على ميزانية المساعدات الخارجية للعام ١٩٨٧، والتي تتضمن ٣ مليارات دولار لاسرائيل و ٢,١٢ مليار دولار لمصر، وكذلك مبالغ محددة للاردن وايرلندا وباكستان (**هآرتس**، ١٩٨٦/٨/٣).

١٩٨٦/٨/٣

□ قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في حديث لصحيفة «نيويورك تايمز»، ان من المتوقع ان يعقد في الجزائر، قريباً، مؤتمر يضم مختلف الفصائل الفلسطينية. واكد عرفات ان الفلسطينيين لم يعد امامهم من خيار سوى تكثيف العمليات العسكرية ضد اسرائيل (**الاهرام**، ١٩٨٦/٨/٤).

□ استقبل الرئيس السوري حافظ الاسد الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، احمد جبريل، وبحث معه في الاوضاع في الشرق الاوسط والتطورات المتعلقة بقضية فلسطين (**البعث**، ١٩٨٦/٨/٤).

□ اجتمع رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في مكتبه، مع ٢٥ شخصاً فلسطينياً من الموالين للاردن في المناطق المحتلة، منهم رؤساء بلديات ورؤساء مكاتب تجارية ورؤساء مكاتب تعليم ورؤساء جمعيات للتسويق الزراعي واقتصاديون وصحافيون. ويعتبر ذلك اول لقاء من نوعه وحجمه. وقد وعد بيرس بتوسيع صلاحيات البلديات، ودعا سكان المناطق المحتلة الى تولي مناصب عليا في الادارة المدنية (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٨/٤). وقال ان اسرائيل معنية بان يدير السكان شؤون حياتهم بانفسهم. واضاف: «ان القرار في ايديكم». ثم تحدث عن م.ت.ف. باقتضاب، فقال: «ان عرفات ليس مستعداً للتوصل الى حل وسط من شأنه تهديد وحدة منظمته، وانه يهتم بهذه الوحدة اكثر من اهتمامه بالتقدم السياسي» (**دافار**، ١٩٨٦/٨/٤).

□ وصل الى اسرائيل وزير السياحة المصري، د. فؤاد سلطان، حيث عقد اجتماع عمل مع نظيره الاسرائيلي، ابراهام شارير. وقد اعلن سلطان ان حركة فعلية ستحدث في مواضيع السياحة في اللحظة التي تحل فيها القضايا السياسية بين الدولتين (**دافار**، ١٩٨٦/٨/٤). من ناحية اخرى، اعلنت مصادر في القدس، في ختام المشاورات التي اشترك فيها شمعون بيرس واسحق شامير واسحق رابين وحضرها المبعوث الاميركي ريتشارد مورفي الذي وصل فجأة من القاهرة، ان اسرائيل ومصر ستبذلان، في الايام المقبلة، جهوداً اخرى بمساعدة الولايات المتحدة الاميركية من اجل التوصل الى اتفاق بشأن النقاط المتفق عليها، والتي تم احرازها حتى الآن في المباحثات الخاصة بصوغ شروط التحكيم حول طابا (**دافار**، ١٩٨٦/٨/٤).

١٩٨٦/٨/٤

□ عطلت الرقابة صدور الصحف العربية في القدس الشرقية من اجل استقصاء اسلوب تناولها لاجتماع بيرس مع شخصيات من المناطق المحتلة، وحين اتضح ان الصحفيين لم يتناولوا النبأ بشكل حاد، تم السماح للصحف بالصدور (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٨/٥).

□ قال مسؤول اردني كبير، طلب عدم ذكر اسمه، ان خطة التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة ليس لها اية اهداف سياسية، سوى تثبيت الأهل على الارض المحتلة، ومواجهة الخطط الاسرائيلية. ورفض هذا المسؤول الآراء القائلة بان الاردن يتنافس مع م.ت.ف. لكسب تأييد الشعب الفلسطيني داخل الاراضي المحتلة (**الرأي**، ١٩٨٦/٨/٥).

□ اعلن العميد الاسرائيلي، داني روتشيلد، في اجتماع له مع المراسلين العسكريين، بمناسبة انتهاء عمله في منصبه كقائد لوحدة الاتصال في لبنان، ان اسرائيل والجيش الاسرائيلي سوف يبقيان متدخلين في جنوب لبنان لسنوات عديدة لتأمين الحدود الشمالية لاسرائيل (**دافار**، ١٩٨٦/٨/٥).

□ اجاب رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، على سؤال من هو الفلسطيني الموثوق به؟ بقوله: «انه الشخص الذي لا نتوقع منه ان يمثل مواقف صهيونية، وانما هو على استعداد للتباحث معنا بجدية حول المواقف الفلسطينية التي يراها». ووصف بيرس اجتماعه مع ٢٥ من شخصيات الضفة الغربية بانه اجتماع جوهري وايجابي (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٨/٥).

□ اعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان ممثلي اسرائيل سوف يجتمعون بممثلي الاتحاد السوفياتي في هلسنكي في النصف الثاني من شهر آب (اغسطس)، لمناقشة استئناف العلاقات القنصلية بين الدولتين. وقال بيرس ان ممثلي اسرائيل اشترطوا الا يكون موضوع الاجتماع سراً، وان تطرح فيه، ايضاً، مواضيع اخرى مثل يهود الاتحاد السوفياتي وقضية الشرق الاوسط. وحذر بيرس من مغبة الافراط في التفاؤل (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٨/٥).

□ وقع اربعون عضو كنيست، من الليكود

وهتحياه والمفدال وشاس، على عريضة غوش ايمونيم الى رئيس الدولة لاصدار عفو عن المعتقلين مدى الحياة من اعضاء التنظيم الارهابي اليهودي (دافار، ٥/٨/١٩٨٦).

١٩٨٦/٨/٥

□ ذكر عضو اللجنة المركزية لـ«فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، ان اجتماعات اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. التي ستعقد في بغداد الاسبوع المقبل ستدرس عدداً من القضايا، اهمها عقد المجلس الوطني الفلسطيني، وذلك لمواصلة الحوار مع الاطراف التي لم تشارك في الدورة السابقة له التي عقدت في الاردن (**الشرق الاوسط**، ٦/٨/١٩٨٦).

□ قام مجهولون بالقاء حجارة باتجاه باص تابع لشركة «ايغد» كان يقل جنوداً اسرائيليين على طريق غوش قطيف في قطاع غزة. وقد اعلنت مصادر الشرطة ومصادر عسكرية اسرائيلية ان زجاج الباص تحطم نتيجة لالقاء الحجارة، ولكن لم تقع اصابات. وتجدر الاشارة الى ان هذا هو الحادث الثامن من نوعه، الذي وقع في الايام الاخيرة في قطاع غزة (**هآرتس**، ٦/٨/١٩٨٦).

□ اعتقل ثلاثة مواطنين في الضفة الغربية اداريا لمدة ستة شهور، وهم: خميس ابو كشك، من مخيم الفارعة، ومحمد فرج، من مخيم الدهيشة، وابراهيم زهرة، من قرية يطّه في جبل الخليل. وذكرت دوائر امنية اسرائيلية ان هذه الاعتقالات تأتي في اطار الاجراءات الوقائية المضادة للنشاط المعادي للاحتلال (**عل همشمار**، ٦/٨/١٩٨٦).

□ ذكر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، امام لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان المقاومة الفلسطينية من لبنان تحاول القيام بعمليات في اسرائيل، بينما هدف المقاومة اللبنانية هو الحزام الامني، وان ٩٥ بالمئة من العمليات هي محاولات فلسطينية. واضاف رابين ان العمليات تقلصت بنسبة ٥٠ بالمئة، وذلك بسبب سياسة الاردن تجاه م.ت.ف. في الشهور الخمسة الماضية (**دافار**، ٦/٨/١٩٨٦).

□ قالت مصادر فلسطينية في القاهرة ان م.ت.ف. ابلغت الى مصر رسمياً موافقتها على عودة غزة الى الادارة المصرية ورفضها عودة الضفة الى الاردن لعدم ثقتها في نوايا الملك حسين (**الشرق الاوسط**، ٦/٨/١٩٨٦).

□ استقبل الامين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في سوريا، عبدالله الاحمر، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق، خالد الفاهوم، وبحث معه في التطورات الجارية على الساحة العربية والتحركات لمواجهة نتائج لقاء ايفران (**البعث**، ٦/٨/١٩٨٦).

□ وقع وزير السياحة الاسرائيلي، ابراهام شارير، ووزير السياحة المصري، د. فؤاد سلطان، «وثيقة تفاهم» في فندق الملك داود في القدس، وذلك بعد خلافات وقعت بين الوفدين، الاسرائيلي والمصري، ادت الى تغيير الصيغ والفقرات الواردة في وثيقة التفاهم حول مواضيع السياحة (**هآرتس**، ٥/٨/١٩٨٦). من ناحية اخرى، قال القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، اسحق شامير، خلال اجتماعه مع د. سلطان، ان مصر لا تنفذ الاتفاقات السياحية مع اسرائيل. وقال الوزير المصري ان النزاع حول كنيسة دير السلطان يمثل عقبة في وجه تشجيع السياحة من مصر (**هآرتس**، ٦/٨/١٩٨٦).

□ المح القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، اسحق شامير، في كلمته الى كتلة الليكود في الكنيست، الى ان الصيغ المختلفة التي يستخدمها شمعون بيرس لا تؤدي الى حدوث خلاف، وذلك لانها لا تقدم ولا تؤخر، بالنظر الى الرفض العربي لصنع السلام. وحذر شامير من مغبة الروح الانهزامية لعناصر مختلفة في حزب العمل واعرب عن امله في الا ينساق حزب العمل وراء تلك العناصر، موضحاً عدم وجود حاجة للتسرع بتقديم تنازلات في موضوع طابا، وان «من الواجب ان نعمل ببرود اعصاب» (**هآرتس**، ٦/٨/١٩٨٦).

□ وافق رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، على النقاط الاحدى عشرة التي

طرحها نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش، قبل عودته الى واشنطن. فقد اعرب بيرس عن موافقته هذه، في المحادثات التي اجراها مع بوش في القدس، وعبر مكالمات هاتفية معه في عمان والقاهرة. وقد اشار بوش الى وجود اتفاق في الرأي لدى كل من اسرائيل والاردن ومصر على هذه المبادئ، والتي تنص على «ان السلام الدائم يمكن تحقيقه من طريق المفاوضات فقط، وان من الواجب اجراء مفاوضات تؤدي الى توقيع معاهدات بين الاطراف، تقوم على حق كل الدول والشعوب في المنطقة في العيش بسلام وامن، وان المفاوضات ينبغي ان تراعي الاحتياجات الامنية لاسرائيل والدول العربية وتطلعات الفلسطينيين (**هآرتس**، ١٩٨٦/٨/٦).

□ اقر الكنيست الاسرائيلي، باغلبية ٥٧ صوتاً ضد ٢٢ وامتناع سبعة اعضاء عن التصويت، القانون المناهض للعنصرية، وذلك بعد ١٥ شهراً من طرحه على الكنيست لاول مرة. وقد تغيب عن التصويت رئيس الحكومة، شمعون بيرس، ونائباه، دافيد ليفي واسحق نافون. وايد القانون القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، اسحق شامير. كذلك ايده الحاخام مئير كهانا، بصورة متحمسة، على الرغم من ان القانون الاصلي كان موجهاً ضده (**هآرتس**، ١٩٨٦/٨/٦).

١٩٨٦/٨/٦

□ اقر الكنيست الاسرائيلي القانون الذي يحظر عقد اجتماعات مع رجال م.ت.ف. باغلبية ٤٧ صوتاً ضد ٢٥. وقد صوت «حمائم» المعراخ سوياً مع كتل اليسار وشينوي الذين عارضوا القانون، ضد زملائهم الآخرين في الكتلة والائتلاف. وقد اختتم الكنيست دورته الصيفية بجلستين عاصفتين (**هآرتس**، ١٩٨٦/٨/٧).

□ قررت لجنة وزارية برئاسة رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، وقف استخدام «المنطقة الرقم ٩» في الجليل الاوسط كمنطقة تدريبات عسكرية، واعادة اراضيها الى اصحابها؛ وبذلك ينتهي الصراع الذي استمر ٤٢ سنة بين المزارعين العرب في المنطقة وبين الهيئات الحكومية الاسرائيلية، وهو الصراع الذي بدأ في فترة الانتداب. وقد اشترك في اللجنة الوزارية التي تولى بيرس رئاستها، وزير الدفاع، اسحق رابين، ووزير الزراعة، اريه نحكمين، والوزير عيزر وايزمان الذي عمل وافراد مكتبه، بشكل نشيط، في السنة ونصف السنة الماضيين لايجاد حل لمشكلة المنطقة الرقم ٩ (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٨/٧).

□ اجتمع الرئيس المصري حسني مبارك والملك الاردني حسين الذي يزور مصر، وبحثا، في ضوء نتائج زيارة نائب الرئيس الاميركي جورج بوش للشرق الاوسط، امكان تحريك عملية السلام في المنطقة (**الاهرام**، ١٩٨٦/٨/٧).

١٩٨٦/٨/٧

□ اصيب ثلاثة من العاملين في كاراج تابع للشرطة الاسرائيلية يقع في الشارع الرئيس في غزة، جراء انفجار شحنة ناسفة. وقد اصيب احدهم اصابة بالغة في رأسه، بينما اصيب الاثنان الآخران اصابتين متوسطتين (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٨/٨).

□ جاء في بيان للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، اصدر في دمشق، ان محادثات موسكو بين ممثلين عن الجبهة و«فتح» والحزب الشيوعي الفلسطيني اسفر عنها اتفاق الاطراف الثلاثة على ضرورة استعادة وحدة م.ت.ف. وعقد جلسة للمجلس الوطني الفلسطيني يسبقها اتفاق حول المسائل السياسية والتنظيمية كافة (**السفير**، ١٩٨٦/٨/٨).

□ اصدر في ختام مباحثات الرئيس المصري حسني مبارك والملك الاردني حسين، بيان مشترك اكد فيه الجانبان مواقفهما الثابتة من ان السلام العادل والشامل وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني تتحقق من خلال مؤتمر دولي تحضره سائر الاطراف المعنية وتشارك فيه الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (**الاهرام**، ١٩٨٦/٨/٨).

□ صرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (ابو اياد)، في اثينا، بان الاتحاد السوفياتي لن يتخلى عن م.ت.ف. والشعب

الفلسطيني. كما اعرب خلف عن رأيه في ضرورة تحقيق مصالحة سورية ـ فلسطينية (**السفير**، ١٩٨٦/٨/٨).

□ طلب رئيس بنك فلسطين في غزة، الحاج هاشم عطا الشوا، الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، رفع القيود المفروضة على المصرف ومساواة ظروف عمله بظروف المصارف الاسرائيلية. وقد جاء هذا الطلب في اعقاب اجتماع بيرس بممثلين من المناطق المحتلة وتحدثه عن افتتاح مصرف عربي في الضفة الغربية. واعرب الشوا عن رغبته في ان يستقبل رئيس الحكومة ممثلي المصرف، الذي يعتبر الوحيد في المناطق المحتلة، من اجل ازالة التمييز ضده (**دافار**، ١٩٨٦/٨/٨).

□ القى مجهولون زجاجتين حارقتين على الجمهور الغفير الذي كان يحضر حفل افتتاح مخيم العمل التطوعي الحادي عشر، الذي تنظمه بلدية الناصرة. واصيب خمسة اشخاص جراء انفجار الزجاجة الاولى. واثار هذا العمل غضب المجتمعين الذين لم يتفرقوا، عقب ذلك، حيث استمر رئيس البلدية، توفيق زياد، في القاء خطابه (**دافار**، ١٩٨٦/٨/٨).

□ وعد الرئيس المصري حسني مبارك، رئيسي الوفد الاسرائيلي في مفاوضات طابا، دافيد كيمحي وابراهام طامير، بان تعيد مصر سفيرها الى اسرائيل فور التوقيع على شروط التحكيم، وازالة الجمود من علاقات السلام البارد مع اسرائيل (**دافار**، ١٩٨٦/٨/٨).

□ اكد رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، امام خريجي كلية الامن القومي من ضباط الجيش الاسرائيلي، ان اسرائيل تحتفظ لنفسها بخيار التفاوض مع سوريا، رغم ادراكها لطابع الزعامة الحالية. واوضح بيرس ان الطرفين غير معنيين بحدوث مواجهة. ودان بيرس الشكل الذي تسرّع به سوريا من وتيرة تعاظم قوتها العسكرية، وقال: «ان سوريا ضاعفت، في السنوات الخمس الماضية، من قوتها العسكرية، براً وجواً وبحراً، على الرغم من وضعها الاقتصادي المتردي، وانها اصبحت بلد التحصينات، وانها تدفع نفقات باهظة في سبيل منح جيشها القدرة على الحركة والهجوم والرؤية الليلية (**دافار و عل همشمار**، ١٩٨٦/٨/٨).

□ تلقى رئيس المنظمة الفرعية لوكلاء السفر والسياحة في تل ابيب دعوة من كوبا لحضور المؤتمر الدولي للسياحة الذي سيعقد في كوبا بين ١٩ و ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦. ومع الدعوة تتعهد كوبا باعطاء تاشيرات دخول للمدعوين الاسرائيليين الى المؤتمر (**هآرتس**، ١٩٨٦/٨/٨).

١٩٨٦/٨/٨

□ بعث الرئيس المصري حسني مبارك رسالة الى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، حول نتائج مباحثاته مع الملك الاردني حسين، وقد سلمها مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية الى عضو المجلس الوطني الفلسطيني، سعيد كمال (**الاهرام**، ١٩٨٦/٨/٩).

١٩٨٦/٨/٩

□ افادت مصادر سودانية بان رئيس الحكومة السودانية، الصادق المهدي، ابلغ الى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، استعداد السودان للوساطة بين المنظمة والاردن. كما عرض المهدي على عرفات انشاء جامعة فلسطينية في الخرطوم تستوعب طلاباً فلسطينيين وسودانيين ومن دول عربية أخرى (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٨/١٠).

□ نفى رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، ان يكون الاردن يسعى الى اقامة منظمة بديلة من م.ت.ف. واكد، في تصريح صحافي، ان المنظمة هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني. وقال الرفاعي ان سبب الخلاف بين الاردن والمنظمة هو تراجع المنظمة عن التزاماتها (**الاهرام**، ١٩٨٦/٨/١٠).

□ اثار قرار اللجنة الوزارية الاسرائيلية الخاصة، برئاسة شمعون بيرس، بشأن تسليم المنطقة الرقم ٩ في الجليل الاوسط الى اصحابها العرب استياء وغضباً شديدين لدى كتلة الليكود تجاه المعراخ بصفة عامة، والوزير عيزر وايزمان

بصفة خاصة. واعتبر عضو الكنيست حاييم كوفمان هذا القرار اخطر رشوة سياسية في تاريخ دولة اسرائيل. وطالب عضو الكنيست مئير كوهين افيدوف بضرورة عقد دورة خاصة للكنيست خلال عطلته لمناقشة هذا الموضوع (**معاريف** ، ١٠/٨/١٩٨٦).

□ استقبل الرئيس السوري حافظ الاسد وفداً من قيادة حركة الانشقاق عن «فتح» برئاسة امين سر القيادة المؤقتة العقيد سعيد موسى (ابو موسى). وبحث الاسد مع اعضاء الوفد في الوضع على الساحة الفلسطينية، واكد دعمه لهم (**البعث** ، ١٠/٨/١٩٨٦).

□ وجه معلقون في القاهرة النقد الى التصريحات التي ادلى بها القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، اسحق شامير، حول معارضته عقد مؤتمر دولي لحل النزاع في المنطقة وزعمه بان الرئيس مبارك وافق، بشكل مبدئي، على بحث في دفع تعويضات لاسر المصابين في رأس برقة «لان اسرائيل لوت ذراعه». وقال المعلقون المصريون ان تصريحات شامير من شأنها المساس باستمرار المفاوضات المتعلقة بحل نزاع طابا وتحسين العلاقات بين مصر واسرائيل، ولا ينظر المصريون برضى الى القانون الجديد الذي اصدره الكنيست، والذي يحظر على الاسرائيليين اجراء اتصالات مع اعضاء م.ت.ف. (**دافار** ، ١٠/٨/١٩٨٦).

□ اجتمع القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، اسحق شامير، مع مدير الادارة الدولية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني، يان ستفيان، الذي يزور اسرائيل مبعوثاً من قبل الرئيس نيكولاي تشاوشيسكو. وقد اعلن ستفيان ان الرئيس الروماني يعتقد بان الوقت مناسب الآن لمبادرة جديدة في الشرق الاوسط في اطار مؤتمر دولي. واعرب الضيف الروماني عن امله في اتساع نطاق العلاقات الثنائية المتطورة بين اسرائيل ورومانيا في المجال الاقتصادي، ليصل الى المجال السياسي ايضاً. واقترح تبادل الوفود البرلمانية (**عل همشمار** ، ١٠/٨/١٩٨٦).

□ وافق الكونغرس الاميركي لسلاح البحرية الاميركي على استئجار سرب آخر من طائرات «كفير» من اسرائيل، ليستخدمه الطيارون المقاتلون لقوات مشاة البحرية الاميركية في قاعدة يوتا في ولاية اريزونا (**دافار** ، ١٠/٨/١٩٨٦).

١٠/٨/١٩٨٦

□ انهت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اجتماعاتها في بغداد، برئاسة ياسر عرفات. وجاء في البيان الختامي ان اللجنة دعت الى ضرورة الحرص على العلاقات المميزة بين الشعبين الاردني والفلسطيني، واكدت ضرورة تحقيق مصالحة مع سوريا، ورفضت زيارة رئيس حكومة اسرائيل، شمعون بيرس، للمغرب (**الشرق الاوسط** ، ١١/٨/١٩٨٦).

□ اغارت اربع مروحيات مقاتلة تابعة لسلاح الجو الاسرائيلي على ابنية في مخيمي عين الحلوة والميه وميه الفلسطينيين جنوب شرق صيدا. وقد استخدمت المروحيات الصواريخ في قصف اهدافها (**دافار** ، ١١/٨/١٩٨٦).

□ اصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بياناً في دمشق، في ختام اجتماع لمكتبها السياسي، جاء فيه ان الجبهة ترفض، بشكل قاطع، اي حوار لتوحيد المنظمة قبل الغاء اتفاق عمان، واعتبرت ذلك الحد الادنى المطلوب. من جهة اخرى، قال الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، ان «فتح» تعهدت التنصل من اتفاق عمان (**السفير** ، ١١/٨/١٩٨٦).

□ قال الناطق باسم م.ت.ف. احمد عبدالرحمن، في تصريح صحافي في ابو ظبي، ان الطريق اصبح ممهداً لاجراء حوار بين المنظمات الفلسطينية لتحقيق وحدة الصف الفلسطيني، بعد ان تم الاتفاق على النقاط الاساسية لورقة العمل السياسية بين خمسة فصائل فلسطينية (**الاهرام** ، ١١/٨/١٩٨٦).

١١/٨/١٩٨٦

□ سمعت اصوات انفجارات في الجليل، ثم اكتشفت بقايا صاروخ كاتيوشا من عيار ١٢٢

مليمتراً يبدو انه اطلق من شمال الحزام الامني. وقد اعرب سكان المنطقة عن قلقهم جراء اطلاق صواريخ الكاتيوشا على مدى يومين متتاليين (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٨/١٢).

□ رسمت قبل عدة ايام ثلاثة اعلام فلسطينية على رصيف ميناء يافا وكاسر الامواج فيه. ومن جهة اخرى، قدم عضو الكنيست الليكودي عوزي لنداو شكوى الى شرطة اقليم اليركون على رسم الاعلام الفلسطينية (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٨/١٢).

□ صرح ممثل م.ت.ف. في السعودية، رفيق النتشة، بان موقف المملكة العربية السعودية ثابت في دعمها لـ م.ت.ف. وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة. وقد جاء ذلك تعليقاً على خطاب الملك السعودي فهد بمناسبة عيد الاضحى (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٨/١٢).

□ دعا القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، اسحق شامير، في مقابلة مع صحيفة «ميليت» التركية، الى توطيد اواصر العلاقات بين انقرة وتل ـ ابيب، وقال: «لا توجد بيننا علاقات اقتصادية وتجارية جادة، ومن الواجب تنمية تلك العلاقات» (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٨/١٢).

□ تراجعت الكاميرون، الآن، عن نيتها استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل. وقد اعربت دوائر سياسية اسرائيلية في القدس عن خيبة املها من هذا التطور للامور (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٨/١٢).

١٩٨٦/٨/١٢

□ يواصل الوفد الفلسطيني، برئاسة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، زيارته للسنغال. وقد تناولت جلسة المباحثات الاولى التي عقدت مع الجانب السنغالي، برئاسة الرئيس السنغالي عبدو ضيوف، آخر المستجدات في منطقة الشرق الاوسط، اضافة الى الوضع الدولي (**وفا** ، ١٩٨٦/٨/١٣).

□ كشف رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، عن انه، منذ شهر ايار (مايو) الماضي، وقعت ثلاثون محاولة تسلل من قبل خلايا فدائية عبر البر والبحر باتجاه الجليل. وقال بيرس ان هذه المحاولات كافة افشلت، واضاف: «لا اريد ان اذكركم بما كان عليه الوضع عندما كنا في لبنان، وما هو الثمن الذي اضطررنا الى دفعه في حينه» (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٨/١٣).

□ قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين: «لا اعتقد بانه حدث مرة تصعيد بيننا وبين جيراننا بسبب قصفنا لقواعد الفدائيين في لبنان». واشار رابين الى ان عمليات القصف الاخيرة، التي نفذها سلاح الجو الاسرائيلي، ضد قواعد للفدائيين في جنوب لبنان والبقاع، قصد منها ضرب وافشال عمليات تخريبية. وانذر بان عمليات القصف ستستمر في كل مكان، وفي كل وقت، حيث يتطلب الامر ذلك (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٨/١٣).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، خلال اول زيارة يقوم بها رئيس حكومة اسرائيلي لبلدة سخنين، في اعقاب اعادة المنطقة الرقم ٩ الى اصحابها العرب، ان المنطقة الرقم ٩ تشكل سابقة في السياسة الاسرائيلية، فقد جرت العادة، بشكل عام، على ان تقدم الوعود وينتظر تنفيذ الوعود. اما في هذه المرة، فقد قررنا قبل ان نعد، دون اي علاقة بالانتخابات (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٨/١٣).

١٩٨٦/٨/١٣

□ عقد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مؤتمراً صحافياً في داكار، انتقد فيه اجتماع ملك المغرب الحسن الثاني مع رئيس حكومة اسرائيل، شمعون بيرس، كما قال عرفات ان الانقسامات العربية هي سبب جمود الموقف في الشرق الاوسط وضعف الاهتمام بالقضية الفلسطينية (**الاهرام** ، ١٩٨٦/٨/١٤).

□ حث الوزير الاسرائيلي، موشي ارنس، الحكومة على ضرورة تغيير الوضع في الخليل واعادة بناء الحي اليهودي في المدينة (**دافار** ، ١٩٨٦/٨/١٤).

□ قال القائم باعمال رئيس الحكومة

الاسرائيلية وزير الخارجية، اسحق شامير، انه طالما لم تتخذ الحكومة قراراً بالنسبة الى المنطقة الرقم ٩، فان القرار الذي اتخذ ليس ساري المفعول. واضاف شامير انه يؤيد طلب كتلته لطرح مشكلة المنطقة الرقم ٩ للبحث داخل الحكومة، وبانه يرى في المنطقة الرقم ٩ مشكلة امنية ـ قومية ـ صهيونية وليس مشكلة عسكرية فقط (**دافار** ، ١٤/٨/١٩٨٦).

□ اقر الطاقم الوزاري الاسرائيلي المقلص، باغلبية ثمانية اصوات ضد صوتين، صيغة وثيقة التحكيم في مسألة طابا. ومن ثم اتصل بيرس بمبارك واعلمه بالقرار، وقال له ان الاقوال التي ادلى بها (مبارك) امام رؤساء الطاقم الاسرائيلي في محادثات طابا، بشأن تطبيع العلاقات بين الدولتين، لها اهمية كبرى تجاه تحسين الاجواء بين اسرائيل ومصر (**هآرتس** ، ١٤/٨/١٩٨٦).

١٤/٨/١٩٨٦

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى جزر الرأس الاخضر قادماً من السنغال، في زيارة تستغرق عدة ايام (**الشرق الاوسط** ، ١٥/٨/١٩٨٦).

□ ذكرت مصادر صحفية في الكويت، ان لدى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اقتراحاً بوضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت انتداب الامم المتحدة. وقالت تلك المصادر ان عرفات طلب من مصر اقناع الاردن والدول العربية الاخرى بهذا الاقتراح، اضافة الى الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن (**الاهرام** ، ١٥/٨/١٩٨٦).

□ اعلنت القوة ١٧ التابعة لـ م.ت.ف. مسؤوليتها عن الهجوم الذي شنه الفدائيون ضد حافلة ركاب اسرائيلية في مدينة نابلس في الضفة الغربية المحتلة (**الشرق الاوسط** ، ١٥/٨/١٩٨٦).

□ رافق ٦٠٠ شرطي اسرائيلي، بينهم رجال وحدة خاصة يطلق عليها اسم وحدة مكافحة الارهاب، اربعة من اعضاء الكنيست عندما قام هؤلاء بزيارة المسجد الاقصى. وزار الاعضاء الاربعة، وكلهم من كتلة هتحياه، اسطبلات سليمان، ايضاً (**هآرتس** ، ١٥/٨/١٩٨٦).

□ كتب مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، في شهادته الخطية الى احدى اللجان الفرعية التابعة للجنة الخارجية في الكونغرس، ان محادثات مباشرة بين اسرائيل وجاراتها العربيات، في اطار مسار السلام، ينبغي ان تضم سوريا. واضاف مورفي ان الادارة الاميركية لا تؤيد عقد مؤتمر دولي، ولكنها تعترف بان المحادثات المباشرة يحتمل ان تحتاج الى اطار مؤتمر دولي، او منبر دولي، يسبق المحادثات (**هآرتس** ، ١٥/٨/١٩٨٦). وقد امتنع مورفي عن اثارة توقعات تجاه تجدد مسار السلام في المنطقة، على الرغم من التقدم في علاقات مصر واسرائيل، وقال انه لا يتوقع تغييرات بعيدة المدى في سياسة حكومة اسرائيل بعد عملية التبادل في رئاستها، هذا لان الحكومة ستستمر بالعمل وفقاً لخطوط الاساس الحالية والدوافع السياسية التي ادت الى اقامتها (**عل همشمار** ، ١٥/٨/١٩٨٦).

١٥/٨/١٩٨٦

□ صرح الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، بان اتفاقاً قد تم مع «فتح» على عقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني، على ان يتم خلال المفاوضات بين الاطراف الفلسطينية تحديد مكان وموعد عقدها (**الاهرام** ، ١٦/٨/١٩٨٦). كذلك دعا حواتمة فصائل المقاومة الفلسطينية كافة للشروع، فوراً، في حوار هادف وبناء. واكد ان انقسام الصف الفلسطيني لا يخدم الا اعداء القضية الفلسطينية (**الشرق الاوسط** ، ١٦/٨/١٩٨٦).

□ قال الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، في مقابلة مع صحيفة «سلوبوجينيا» اليوغسلافية، انه لا يمكن تحقيق الامن في منطقة البحر الابيض المتوسط دون حل مشكلة الشرق الاوسط التي تقتضي، قبل أي شيء آخر، حل المشكلة الفلسطينية (**الشرق**

الاوسط، ١٦/٨/١٩٨٦).

□ تلقى وزير المواصلات الاسرائيلي، حاييم كورفو، دعوة للاشتراك في مؤتمر المنظمة العالمية للمواصلات العامة الذي سيعقد في مدينة فاس في المغرب. واعلم كورفو منظمي المؤتمر بموافقته على المشاركة في المؤتمر الذي يستغرق خمسة ايام. وقال كورفو ان المؤتمر يشكل فرصة جيدة لزيارة المغرب في اعقاب زيارة رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، الناجحة لهذا البلد. واعرب عن امله في ان تحذو دول عربية اخرى حذو المغرب. واشار كورفو الى انه سيكون مسروراً لاجراء محادثات مع وزير المواصلات المغربي وانه سينقل رسالة من رئيس الحكومة الاسرائيلية، والقائم باعماله، الى الملك الحسن الثاني (**هآرتس**، ١٦/٨/١٩٨٦).

١٦/٨/١٩٨٦

□ وجه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسالة بمناسبة عيد الاضحى، الى الشعب الفلسطيني في مختلف اماكن تواجده، اعرب فيها عن تقديره للجهود التي يبذلها سكان المناطق المحتلة دفاعاً عن وجودهم وكرامتهم في مواجهة سلطات العدو الصهيوني. وكذلك حيا عرفات سكان مخيمات لبنان (**الشرق الاوسط**، ١٧/٨/١٩٨٦).

□ نفى رئيس وزراء فرنسا، جاك شيراك، الذي يقضي عطلة صيفية في المغرب، ان يكون ادلى لصحيفة اسرائيلية بحديث قال فيه انه يعارض قيام دولة فلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١٧/٨/١٩٨٦).

١٧/٨/١٩٨٦

□ قررت حكومة جزر الرأس الاخضر، في بيان مشترك اصدر في ختام زيارة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات لها، اقامة علاقات دبلوماسية على مستوى السفراء مع م.ت.ف. واكد البيان المشترك ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط تحضره الاطراف المعنية كافة، بما في ذلك م.ت.ف. (**الشرق الاوسط**، ١٨/٨/١٩٨٦).

□ اعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في جلسة الحكومة، ان الطاقم الوزاري المصغر سيجري، وفقاً لطلب الليكود، نقاشاً حول قرار وزير الدفاع بشأن اعادة اراضي المنطقة الرقم ٩ في الجليل الى اصحابها العرب. ومن جهة اخرى، رفض بيرس طلب الوزير موشي ارنس تأخير تنفيذ قرار وزير الدفاع الى ما بعد اجراء النقاش (**عل همشمار**، ١٨/٨/١٩٨٦).

□ قال رئيس رابطة التضامن الفرنسي ـ العربي، لوسيان بيتر، ان تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولة ذات سيادة تحت قيادة م.ت.ف. شرط حتمي للتسوية العادلة والدائمة التي تؤدي الى الاعتراف المتبادل بين جميع دول المنطقة. وعلق بيان للرابطة على تصريحات شيراك حول المسألة الفلسطينية بان دور فرنسا هو تأييد عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**عل همشمار**، ١٨/٨/١٩٨٦).

١٨/٨/١٩٨٦

□ حذر وجهاء عرب من قرى سخنين ودير حنا وعرابة مما يمكن حدوثه اذا نفذ شبان حيروت نيتهم بالاستيطان على مدخل قرية سخنين. ومن المعروف ان حوالى ١٥٠ شاباً من شبان حركة حيروت ينوون القدوم، غداً، لاقامة مخيم عند مدخل قرية سخنين احتجاجاً على قرار اللجنة الوزارية بشأن المنطقة الرقم ٩ في الجليل واعادة جزء منها الى اصحابها العرب (**عل همشمار**، ١٩/٨/١٩٨٦).

□ دعا الوزير الاسرائيلي موشي ارنس، خلال زيارته لتجمعات البدو في الشمال، الشبان الى التجند في صفوف الجيش الاسرائيلي، حيث قال انه راغب في ان يكون لدى هؤلاء الشبان شعور بالمشاركة والمساواة الكاملتين (**دافار**، ١٩/٨/١٩٨٦).

□ وصل الى القاهرة مدير عام مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، ابراهام طامير، من اجل البدء بالاتصالات مع مكتب الرئيس المصري حسني مبارك، تمهيداً لقمة بيرس ـ مبارك المخطط لعقدها في اوائل الشهر المقبل

(دافار، ١٩/٨/١٩٨٦).

□ ذكرت مصادر اميركية مطلعة ان الولايات المتحدة ابلغت الى مصر، في ختام زيارة نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش، للشرق الاوسط، انها ستسعى للاستفادة من المناخ السائد في الشرق الاوسط ورغبة دوله في تحريك عملية السلام (الاهرام، ١٩/٨/١٩٨٦).

١٩٨٦/٨/١٩

□ بعث رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، برسالة الى الندوة الدولية حول القضية الفلسطينية التي تعقد اجتماعها في نيروبي، اكد فيها ان الشعب الفلسطيني سيستمر في النضال من اجل احلال السلام في الشرق الاوسط باسترجاع حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف. ودعا عرفات، في رسالته، الى عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة وبحضور الاطراف المعنية كافة (الشرق الاوسط، ٢٠/٨/١٩٨٦).

□ ايد وزير الاسكان الاسرائيلي، دافيد ليفي، قرار وزير الدفاع بشأن اعادة المنطقة الرقم ٩ الى اصحابها العرب والغاء استخدامها العسكري (عل همشمار، ٢٠/٨/١٩٨٦).

□ نفى مصدر اردني مسؤول ما تردد حول احتمال عقد لقاء قمة ثنائي، او ثلاثي، في واشنطن، يشارك فيه الملك الاردني حسين ورئيس حكومة اسرائيل، شمعون بيرس. واكد المصدر هذا ان الموقف الاردني ثابت حول ان حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي يجب ان يتم ضمن اطار مؤتمر دولي تشارك فيه جميع الاطراف المعنية، بما فيها م.ت.ف. والدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي (الراي، ٢٠/٨/١٩٨٦).

□ اكدت مصادر اميركية لصحيفة «الشرق الاوسط» ان ادارة الرئيس ريغان ما زالت تسعى الى عقد لقاء قمة بين الرئيس المصري حسني مبارك والملك الاردني حسين ورئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في العاصمة الاميركية، في اقرب وقت ممكن، على امل ان تخرج مثل هذه القمة بمسيرة السلام من الجمود الذي تراوح فيه (الشرق الاوسط، ٢٠/٨/١٩٨٦).

□ اثنى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، على نشاطات الاردن ضد م.ت.ف. وذكر ان مستوى عمليات الفدائيين ضد اسرائيل انخفض نتيجة هذه النشاطات (عل همشمار، ٢٠/٨/١٩٨٦).

□ لم ينجح مدير عام مكتب رئيس الحكومة، ابراهام طامير، الذي التقى في الاسكندرية مع الرئيس المصري حسني مبارك، حتى الآن، في التوصل الى اتفاق حول تاريخ عقد القمة بين رئيس حكومة اسرائيل، شمعون بيرس، وبين الرئيس المصري. وقد سلم طامير الرئيس مبارك رسالة من بيرس، فصّل فيها قرار الطاقم الوزاري المصغر بشأن وثيقة التحكيم حول طابا، وذكر بتعهدات الرئيس في مسألة تطبيع العلاقات بين الدولتين (دافار، ٢٠/٨/١٩٨٦).

١٩٨٦/٨/٢٠

□ اكد المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، في بيان اصدره، تصميم الجبهة على بذل كل الجهود للوصول الى اعادة توحيد م.ت.ف. وطالب الفصائل الفلسطينية كافة بضرورة الاسراع في عقد حوار وطني مفتوح. وقال الامين العام للجبهة، نايف حواتمة، ان «فتح» وافقت على الغاء اتفاق عمان (الشرق الاوسط، ٢١/٨/١٩٨٦).

□ ارتفعت وتيرة التكاثر الطبيعي السنوي بين سكان الضفة الغربية في السنتين الماضيتين، فوصل الى ٢,٨ بالمئة مقارنة بـ ١,٨ بالمئة في السنوات العشر الماضية. ومع هذا، فان هذه الزيادة ما زالت اقل مما هي عليه بين عرب اسرائيل التي تصل الى ٣,١ بالمئة، ولكنها اعلى بكثير من الزيادة الطبيعية بين السكان اليهود في اسرائيل، التي تصل الى ١,٨ بالمئة سنوياً. اما عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، فهو يزيد على ١,٣ مليون نسمة، منها ٧٩٠ الفاً في الضفة وحوالى نصف مليون في قطاع غزة (عل همشمار، ٢١/٨/١٩٨٦).

□ قام مئات من رجال الشرطة وحرس

الحدود بضمان سلامة التظاهرة التي قام بها حوالى عشرين شخصاً من حركة حيروت في الشارع المؤدي الى قرية سخنين، احتجاجاً على قرار الطاقم الوزاري المصغر بشأن اعادة المنطقة الرقم ٩ الى اصحابها العرب (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٨/٢١).

□ كشف رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، عن ان الاتصالات مع المغرب، في اعقاب لقائه مع الملك الحسن الثاني، ما زالت مستمرة. وحسب اقوال بيرس، نسجت بين اسرائيل والمغرب، ايضاً، علاقات في المجال الزراعي. واضاف انه حدث تغيير في الخارطة السياسية في العالم العربي وان معسكر الرفض آخذ بالتقلص (**دافار**، ١٩٨٦/٨/٢١).

١٩٨٦/٨/٢١

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات الى رومانيا في زيارة رسمية يبحث خلالها مع الرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو في آخر تطورات الموقف في الشرق الاوسط (**الاهرام**، ١٩٨٦/٨/٢٢).

□ اجتمع وزير خارجية فرنسا جان ـ برنارد ريمون مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في فرنسا، ابراهيم الصوص. وصرح المتحدث باسم الخارجية الفرنسية بان موقف فرنسا ثابت من قضية الشرق الاوسط، وان اي تسوية يجب ان تتضمن الاعتراف بحق جميع الدول في العيش بسلام وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني (**الاهرام**، ١٩٨٦/٨/٢٢).

□ اتفق كل من الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، من حيث المبدأ، على استغلال لقاء القمة المزمع عقده بينهما لتجديد مسار السلام مع الاردن والفلسطينيين، عبر وساطة اميركية (**هآرتس**، ١٩٨٦/٨/٢٢).

□ التقى الرئيس المصري حسني مبارك رؤساء وفود مجموعة الـ ٧٧، الذين يعقدون اجتماعاً في القاهرة للبحث في الاوضاع الاقتصادية في الدول النامية. وقال مبارك ان ثمة مشاكل كثيرة في الشرق الاوسط تستنزف موارد المنطقة. وعدد هذه المشاكل، وهي: الحرب العراقية ـ الايرانية، والحرب الاهلية في لبنان، وتطورات المشكلة الفلسطينية (**الاهرام**، ١٩٨٦/٨/٢٢).

□ كشف رئيس دائرة العمليات في هيئة الاركان الاسرائيلية، عن ان اغارة طائرات سلاح الجو الاسرائيلي على البقاع اللبناني، قبل اسبوعين، لم تكن الغارة الاولى منذ اصبحت المنطقة في مدى بطاريات الصورايخ السورية (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٨/٢٢).

١٩٨٦/٨/٢٢

□ قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، في حديث لصحيفة «الانباء» الكويتية، ان الاجتماعات التي عقدتها القيادة الفلسطينية مؤخراً في بغداد لم تبحث في الغاء اتفاق عمان. واكد السائح الحرص على استمرار العلاقة مع الاردن (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٨/٢٣).

□ ذكرت صحيفة «الاتحاد» الظبيانية ان اجتماعاً عقد بين ممثل م.ت.ف. في عمان عضو اللجنة التنفيذية، العميد عبدالرزاق اليحيى، واحد كبار المسؤولين الامنيين الاردنيين. وقد بحثت في الاجتماع مسألة ترتيب عمل مكاتب منظمة التحرير في الاردن (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٨/٢٣).

١٩٨٦/٨/٢٣

□ وصل الى بغداد قادماً من رومانيا رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في زيارة للعراق تستغرق اياماً عدة (**الاهرام**، ١٩٨٦/٨/٢٤). وقد اختتم عرفات زيارته لرومانيا ووجه من هناك رسالتين الى القيادتين، السوفياتية والصينية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٨/٢٤). هذا وقد عبرت مصادر سياسية اسرائيلية في القدس عن غضبها، بسبب ظهور عرفات الى جانب الرئيس الروماني نيكولاي تشاوشيسكو في المهرجان الاحتفالي بذكرى استقلال رومانيا. واشارت المصادر السياسية الى ان هذه هي المرة الثالثة

التي يدعى فيها عرفات للمشاركة في احتفالات عيد استقلال رومانيا، وهذه الدعوة تعتبر بمثابة اعطاء شرعية لعرفات ولمنظمته (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٨/٢٤).

□ هدمت قوات الامن الاسرائيلية بيتاً في قرية دير ابو مشعل غرب رام الله، بعد ان اتضح ان الفدائي المتهم بمهاجمة باص «ايغد» في المنطقة، قبل خمسة شهور، كان يسكن فيه (**دافار**، ١٩٨٦/٨/٢٤).

□ يزور الضفة الغربية، في هذه الايام، وفد اردني مؤلف من موظفين صغار. وقد جاء الوفد الى الضفة يطلب من اصحاب الشركات الخاصة للخدمات العامة اعادة الاموال التي اقترضوها في حينه من صندوق اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة (**دافار**، ١٩٨٦/٨/٢٤).

□ اجتمع وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، مع نائب وزير الخارجية السوفياتي، فلاديمير بتروفسكي، الذي يزور مصر حالياً، وبحثا تطورات الموقف في الشرق الاوسط، والجهود الرامية الى تحقيق سلام عادل في المنطقة. واوضح نائب وزير الخارجية السوفياتي ان الهدف من جولته في الشرق الاوسط، هو دراسة السبل والوسائل المناسبة لحل مشكلة الشرق الاوسط والاعداد للمؤتمر الدولي (**الاهرام**، ١٩٨٦/٨/٢٤).

□ افادت مصادر اسرائيلية موثوقة بان الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، قد وافق على اللقاء مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في البيت الابيض في واشنطن بتاريخ ١٩٨٦/٩/١٥ (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٨/٢٤).

١٩٨٦/٨/٢٤

□ اغلق مكتب الاتحاد العمالي في مدينة نابلس المحتلة لمدة شهر بأمر من قائد المنطقة الوسطى اللواء ايهود براك. وافادت مصادر عسكرية بان امر الاغلاق اصدر بعد ان اجريت في هذا المكتب نشاطات تحريضية لفترة طويلة. ويترأس الاتحاد العمالي، شحادة الميناوي. وفي بداية هذا الشهر اصدر ضده امر بالاقامة الاجبارية في مدينة نابلس لمدة ستة شهور، بعد ان اتهم بانه نشيط في «فتح» (**عل همشمار**، ١٩٨٦/٨/٢٥).

□ استقبل وزير خارجة مصر، د. عصمت عبدالمجيد، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، سعيد كمال، الذي ابلغ اليه رسالة من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات (**الاهرام**، ١٩٨٦/٨/٢٥). وقالت مصادر مطلعة ان الرسالة تضمنت رد م.ت.ف. على نتائج مباحثات نائب الرئيس الاميركي التي قام بها خلال جولته في الشرق الاوسط، كما احاطت مصر بنتائج مباحثات ياسر عرفات في رومانيا (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٦/٨/٢٥).

□ وصل الى ليبيا في زيارة مفاجئة الرئيس السوري حافظ الاسد، وبدأ، فور وصوله، اجتماعاً مع الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي. وقالت الاذاعة السورية ان المباحثات تناولت التطورات التي تشهدها المنطقة العربية وتصاعد الهجمة الامبريالية ـ الصهيونية في المنطقة (**السفير**، ١٩٨٦/٨/٢٥).

□ غادر رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، اسرائيل متوجهاً الى الكاميرون في زيارة رسمية. وخلال هذه الزيارة، سينشر في عاصمة الكاميرون بيان رسمي بشأن تجديد العلاقات مع اسرائيل. وبهذا تكون الكاميرون الدولة الرابعة في افريقيا التي تجدد علاقاتها مع اسرائيل (**هآرتس**، ١٩٨٦/٨/٢٥). هذا وقد بلغت قيمة الصادرات الاسرائيلية، في النصف الاول من العام ١٩٨٦، الى الكاميرون ٩٨٤ الف دولار، وبلغت قيمة الواردات من هذه الدولة، في الفترة ذاتها، اربعة الاف دولار، فقط (**هآرتس**، ١٩٨٦/٨/٢٥).

١٩٨٦/٨/٢٥

□ اعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في تصريح لوكالة رويتر، ان الاردن يحاول تجاوز م.ت.ف. من طريق التعامل مع الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة. وقال عرفات ان اغلاق الاردن لمكاتب م.ت.ف. في عمان يدفع «فتح» نحو الغاء الاتفاق

الاردني ـ الفلسطيني. واكد عرفات، من جهة اخرى، استعداده لفتح صفحة جديدة مع سوريا (**الاهرام** ، ١٩٨٦/٨/٢٦).

□ قال وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، مروان دودين، في ندوة صحافية في عمان، ان القواعد التي تحكم سياسة بلاده من القضية الفلسطينية تتركز على وجوب العمل مع الدول العربية و م.ت.ف. وتنفيذ قرارات القمة العربية الخاصة بمستقبل الاراضي المحتلة (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٨/٢٦). وقال دودين ان للاردن ثلاثة «خطوط حمراء» في كل ما يتعلق بالحل السياسي للنزاع في الشرق الاوسط: ١ ـ رفض المفاوضات المباشرة او المنفردة مع اسرائيل؛ ٢ ـ دمج القدس الشرقية كجزء لا يتجزأ من الاراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧؛ ٣ ـ التمسك بمبدأ الانسحاب الشامل من قبل اسرائيل من المناطق المحتلة كافة (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٨/٢٦).

□ استقبل الرئيس السوري حافظ الاسد والزعيم الليبي معمر القذافي، في بنغازي، وفداً من «فتح» (المنشقين) مؤلفاً من العقيد سعيد موسى (ابو موسى) والعقيد ابو خالد العملة. وأجري خلال اللقاء بحث في مجمل الاوضاع على الساحة الفلسطينية (**البعث** ، ١٩٨٦/٨/٢٦).

١٩٨٦/٨/٢٦

□ قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (ابو جهاد)، ان خطة وضع الضفة وقطاع غزة تحت اشراف الامم المتحدة هي خطة قديمة، الغرض منها تسليم ادارة شؤون الارض المحتلة للامم المتحدة، تمهيداً للخلاص من الاحتلال الاسرائيلي (**الاهرام** ، ١٩٨٦/٨/٢٧).

□ قال رئيس بلدية القدس الاسرائيلي، تيدي كوليك، ان الاهتمام بدائرة التعليم للاولاد العرب في القدس الشرقية لا يتلاءم مع الحاجة. ويدرس في المدارس العربية في القدس، هذا العام، ١٦٥٠٠ تلميذ، بزيادة خمسة بالمئة مقارنة مع العام الماضي. ومقابل هذا، هناك عدد مماثل من التلاميذ الذين لم يستوعبهم جهاز التعليم. والحديث يدور حول سبعة الاف شاب يعملون ولا يدرسون قطعياً. واضاف كوليك: «ينبغي عليَّ الاعتراف باننا، في هذا المجال، لم نقم بواجبنا» (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٨/٢٧).

□ استقبل وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، هايل عبدالحميد (ابو الهول)، الذي يزور القاهرة، وناقش امكان تعزيز التنسيق بين الاردن و م.ت.ف. (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٨/٢٧).

□ دعا وزير خارجية لوكسمبورغ، جاك بوس، اسرائيل الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واشراك م.ت.ف. في أي محادثات تعقد للتوصل الى سلام في الشرق الاوسط. وقال بوس، الذي يزور اسرائيل حالياً، خلال مأدبة عشاء اقامها لوزير خارجية اسرائيل اسحق شامير، ان اسرائيل ستضطر الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، اذا ارادت حل مشكلة الشرق الاوسط. وقد اجتمع بوس مع فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٨/٢٧).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، خلال عودته الى اسرائيل قادماً من الكاميرون: «ارى بزيارتي ومحادثاتي مع المسؤولين في الكاميرون فتح صفحة جديدة بعلاقاتنا مع افريقيا كلها؛ وبناء على ما قاله لي رئيس الكاميرون، يمكننا توقع اعادة العلاقات الدبلوماسية مع دولتين او ثلاث دول افريقية» (**معاريف** ، ١٩٨٦/٨/٢٧). هذا، وقد جددت كل من اسرائيل والكاميرون، رسمياً، علاقاتهما الدبلوماسية، بعد انقطاع دام اكثر من ١٣ سنة. وجاء في البيان المشترك الذي اصدر بعد انتهاء زيارة بيرس للكاميرون، ان المحادثات بين الرئيس الكاميروني، بول بييه، ورئيس الحكومة الاسرائيلية، اجريت باجواء واضحة وتفهم متبادل (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٨/٢٧).

١٩٨٦/٨/٢٧

□ بدأت في عاصمة جزر القمر المباحثات

الرسمية بين الوفد الفلسطيني الذي يترأسه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ووفد جزر القمر برئاسة الرئيس احمد عبدالله عبدالرحمن. وبحث الوفدان في القضايا ذات الاهتمام المشترك واوضاع الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل. وكان الوفد الفلسطيني، برئاسة عرفات، وصل جزر القمر امس (**وفا** ، ١٩٨٦/٨/٢٨).

□ في حديث لصحيفة «الهيرالد» التي تصدر في زيمبابوي، دان ياسر عرفات الموقف السوري من م.ت.ف. لكنه اكد استعداد المنظمة لفتح صفحة جديدة في العلاقات مع سوريا، نظراً لان العدو الذي تواجهانه واحد (**الاهرام** ، ١٩٨٦/٨/٢٨).

□ اجتمع رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، مع وزير خارجية فرنسا، جان ـ برنار ريمون، وتركزت المباحثات على الاعداد للجنة التحضيرية لمؤتمر تسوية مشكلة الشرق الاوسط التي اعلن عنها الرئيس الفرنسي ميتران والزعيم السوفياتي غورباتشيوف، في اثناء زيارة ميتران لموسكو (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٨/٢٨).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، انه سيحاول في لقاء القمة بينه وبين الرئيس المصري حسني مبارك، التوصل الى بلورة بيان مشترك بشأن بدء المفاوضات مع وفد اردني ـ فلسطيني للسير قدماً بمسار السلام (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٨/٢٨).

□ استعرض رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، في لقائه مع نائب رئيس حكومة لوكسمبورغ، جاك بوس، المشاكل المركزية في المنطقة. وعدد بيرس التطورات التي وصفها بالايجابية في السنتين الماضيتين، فذكر منها خروج الجيش الاسرائيلي من لبنان وتغيير سياسة الاستيطان وحل مشكلة طابا ولقاءه مع الملك الحسن الثاني والخلاف بين الملك حسين وياسر عرفات. واعرب بيرس عن اعتقاده بانه اصبح بالامكان، في اعقاب هذه التطورات، التقدم نحو مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية بالامر ويمكن ان تبدأ في اطار مرافقة دولية (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٨/٢٨).

١٩٨٦/٨/٢٨

□ وصل الى موزمبيق رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في اطار جولته الافريقية، واجتمع مع رئيس موزامبيق، سامورا ميشيل، وبحث معه في القضايا ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز العلاقات بين الطرفين، واوضاع الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي (**وفا** ، ١٩٨٦/٨/٢٩).

□ اصدر التحالف الديمقراطي الفلسطيني بياناً ذكر فيه ان لقاء موسكو الاخير مع ممثل «فتح» يمثل خطوة هامة على طريق انجاز استعادة وحدة م.ت.ف. (**السفير** ، ١٩٨٦/٨/٢٩).

□ قال رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، في تصريح له في اطار «لقاء صداقة الشعوب»، وهو تجمع للشبان الكاثوليك، انه يود ان يعلن ياسر عرفات مشروع سلام ينص، صراحة، على الاعتراف بحق شعب كشعب اسرائيل في الوجود. ودعا فريج، في المقابل، اسرائيل الى وقف الاستيطان في المناطق المحتلة (**السفير** ، ١٩٨٦/٨/٢٩).

□ بدأت في هراري، عاصمة زيمبابوي، اجتماعات وزراء خارجية دول عدم الانحياز. والقى رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، في جلسة الافتتاح، كلمة نيابة عن حركات التحرر في العالم، واكد وقوف م.ت.ف. مع شعوب افريقيا في نضالها للتحرير (**وفا** ، ١٩٨٦/٨/٢٩).

□ استقال من الجيش الاسرائيلي في العام الماضي ١٢٠٠ ضابط برتب مختلفة، بينها رتبة عميد ورتبة عقيد. جزء من هذه الاستقالات نجم عن رغبة ذاتية والجزء الآخر نتيجة الغاء ملاكات (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٨/٢٩).

□ وصل الى عمان، عاصمة الاردن، الرئيس المصري حسني مبارك، والتقى مع الملك الاردني حسين، وبحثا في السبل الكفيلة بالتوصل الى سلام في الشرق الاوسط. واكد الرئيس المصري على دور م.ت.ف. في عملية

السلام، في تصريح صحفي عقب انتهاء زيارته للاردن (**الاهرام** ، ١٩٨٦/٨/٢٩).

□ قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، انه يسافر الى مصر ومعه ثلاث لاءات: لا للحرب، لا للارهاب، لا لرفض اجراء مفاوضات سلام. واكد بيرس انه لن يتعهد في مصر اي شيء يتناقض مع خطوط الاساس لحكومة الوحدة الوطنية. واضاف انه لا يرى اية ضرورة لاخذ وزير الخارجية، اسحق شامير، معه الى مصر او الى الولايات المتحدة الاميركية في زيارتيه القريبتين، فعلى الرغم من الانطباع الذي يحاول البعض خلقه، ففي اسرائيل توجد حكومة واحدة وهو (أي بيرس) رئيسها (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٨/٢٩).

١٩٨٦/٨/٢٩

□ اختتم وزراء خارجية دول عدم الانحياز اجتماعاتهم في هراري بالموافقة على التقرير الذي سيعرض امام مؤتمر القمة الذي سيعقد في وقت لاحق. وتم خلال الاجتماع الاخير اختيار حركة سوابو، التي تطالب باستقلال ناميبيا، ومنظمة التحرير الفلسطينية، لنيابة رئاسة مؤتمر القمة (**السفير** ، ١٩٨٦/٨/٣٠).

١٩٨٦/٨/٣٠

□ اختتم رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، جولته الافريقية، وعاد الى مقره في تونس، وهي رابع جولة افريقية له خلال اربعة شهور (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٨/٣١). من ناحية اخرى، وصل عرفات الى الجزائر والتقى مع مسؤول الامانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، محمد شريف مساعدية، وبحث معه في الجهود التي تبذل لاستعادة وحدة الصف الفلسطيني. كما التقى عرفات، في الجزائر ايضاً، نائب وزير الخارجية السوفياتية الذي يزور الجزائر، يوري فورنتسوف، وبحث معه في الوضع الفلسطيني وقضية الشرق الاوسط (**وفا** ، ١٩٨٦/٨/٣١).

□ تبلور في مكتب القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، اسحق شامير، اقتراح بتعيين سكرتير مجلس مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة، عتنيئل شنلر، مساعداً خاصاً لشامير لشؤون الاستيطان، فور استلام شامير لرئاسة الحكومة. وفي هذا اثبات ان حكومة شامير المقبلة تخطط للقيام بزخم استيطاني، فور تسلمها لمهامها (**دافار** ، ١٩٨٦/٨/٣١).

□ التقى رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف)، على هامش مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز، كلاً من وزراء خارجية زيمبابوي ونيكاراغوا ويوغوسلافيا والبيرو. ووضع القدومي الوزراء الذين التقاهم في صورة الوضع في الشرق الاوسط (**وفا** ، ١٩٨٦/٨/٣١).

□ اجتمع سفير اسرائيل في مصر، موشي ساسون، بوزير الخارجية الاسرائيلي، اسحق شامير، فور وصوله الى اسرائيل، وقدم اليه تقريراً حول التطورات الاخيرة في الاتصالات بين الدولتين. وبحث ساسون مع شامير مسألة زيارة مدير عام مكتب رئيس الحكومة، ابراهام طامير، لمصر ولقائه مع الرئيس المصري حسني مبارك دون التنسيق والمتابعة مع السفير الاسرائيلي في القاهرة (**دافار** ، ١٩٨٦/٨/٣١).

□ وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، ياسر عرفات، الى هراري عاصمة زيمبابوي، وذلك للمشاركة في اعمال قمة دول عدم الانحياز (**وفا** ، ١٩٨٦/٨/٣١).

١٩٨٦/٨/٣١

□ صرحت مصادر دبلوماسية مطلعة في القاهرة، بان مصر طلبت الى م.ت.ف. التمسك باتفاق عمان الذي وقعته المنظمة مع الاردن وباعلان القاهرة المكمل له (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٦/٩/١).

□ اقرت ادارة مركز الاستثمارات برئاسة القائم باعمال مدير عام وزارة الصناعة الاسرائيلي، يورام بليزوبسكي، اقامة مباني صناعية وتوسيع مباني اخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخصصت الادارة مبلغ ١,٢٧٥ مليون دولار لاقامة مباني صناعية جديدة، ومبلغ

٤,٩٨١ مليون دولار من اجل توسيع مباني في الضفة الغربية وقطاع غزة (**هآرتس** ، ١٩٨٦/٩/١).

□ التقى رئيس الحكومة الاسرائيلية، شمعون بيرس، مع سفير الولايات المتحدة في اسرائيل، توماس بيكرينغ، وبحث معه في مضمون الاقتراحات التي بلورت في مكتب رئيس الحكومة، تمهيداً للقمة مع الرئيس المصري حسني مبارك (**معاريف** ، ١٩٨٦/٩/١).

□ اقرت الحكومة الاسرائيلية توصية وزير الخارجية الاسرائيلية، اسحق شامير، بشأن تعيين غاد غولان سفيراً لاسرائيل في الكاميرون. وكان غولان شغل، خلال العامين الماضيين، منصب ضابط علاقات بين الكاميرون واسرائيل (**عل همشمار** ، ١٩٨٦/٩/١).

صدر عن مركز الابحاث

تاريخ الصهيونية

الجزء الثاني

«الوطن القومي اليهودي» في فلسطين

(١٩١٨ ـ ١٩٣٩)

تأليف

صبري جريس

٥٨٧ صفحة ١٥ دولاراً او ما يعادلها

صدر عن مركز الابحاث

فلسطين الدولة
جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني

تأليف

د. عصام سخنيني

٢٧٤ صفحة — ٥ دولارات أو ما يعادلها

صدر عن مركز الابحاث

المجتمع والتراث في فلسطين
قرية البصّة

تأليف

يوسف حداد

٢٦٨ صفحة — ٨ دولارات أو ما يعادلها

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

□ بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.

□ بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.

□ بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.

□ عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.

□ في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.

□ في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.